

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١١)

شرح فتح المجيد

لشرح كتاب التوحيد

لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

تأليف

الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

الجزء الأول

طبع على نفقة الفقير إلى عفو ربه ورضاه

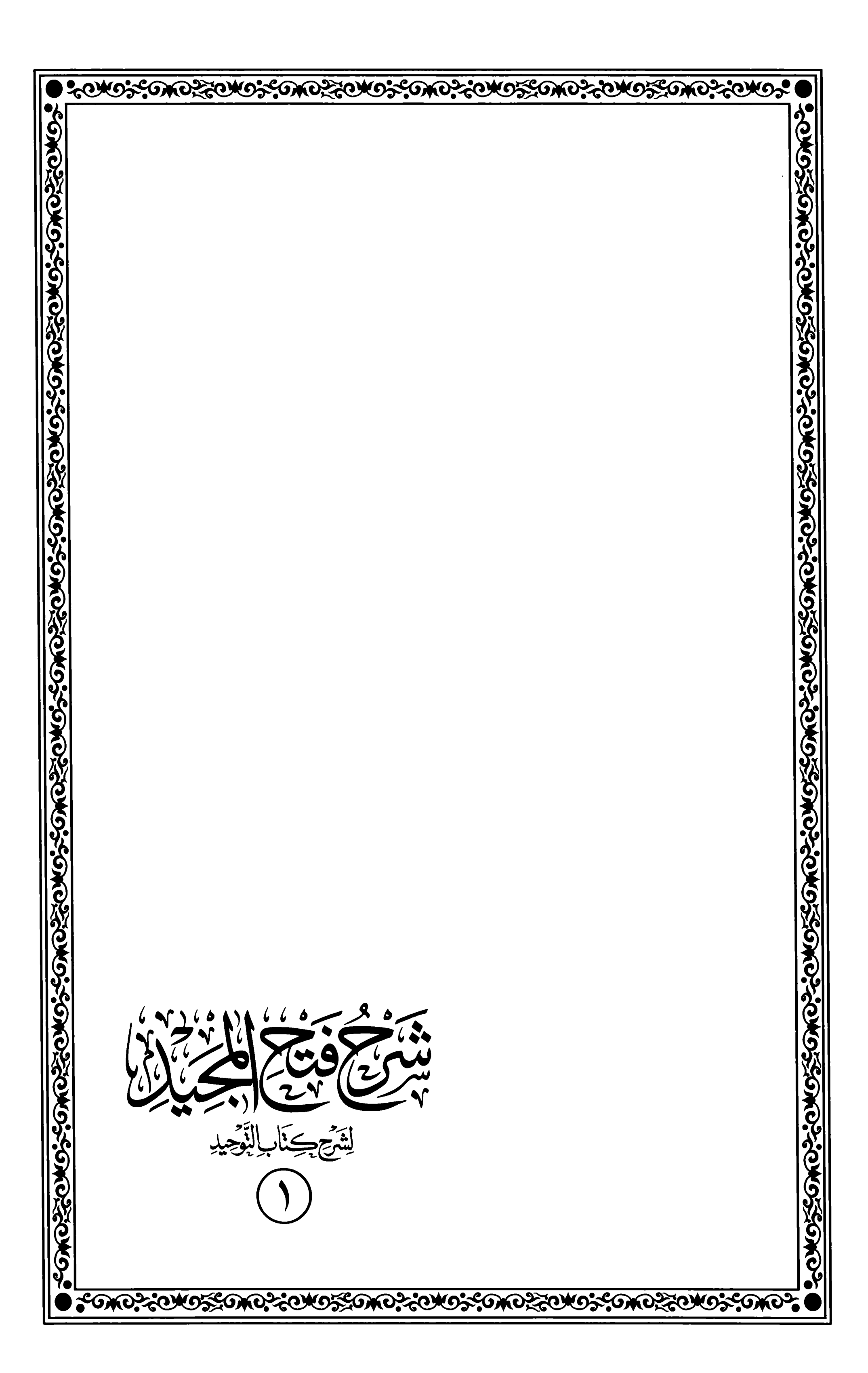
غفر الله له ولوالديه ولذريته ولجميع المسلمين

توزيع

جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بسلطانة

الرياض - ص.ب ٩٢٦٧٥ الرمز البريدي ١١٦٦٣




شرح فتح المجيد
لشرح كتاب التوحيد
١

ح عادل محمد مرسي رفاعي، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل الشيخ، صالح عبد العزيز

شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد./ صالح عبد العزيز آل الشيخ؛ عادل محمد مرسي رفاعي.- الرياض، ١٤٣٤هـ

٣مج.

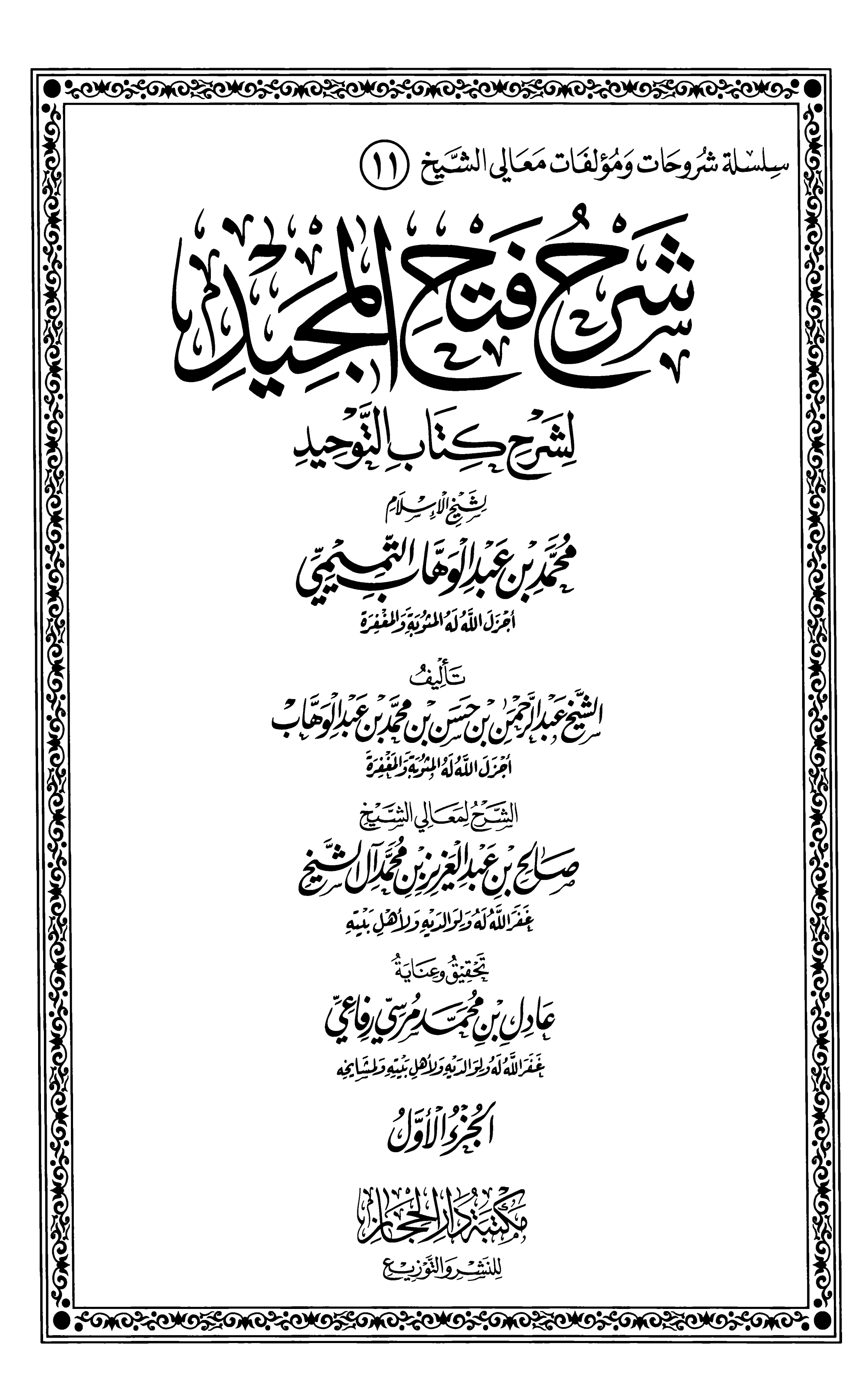
ردمك: ٦ ـ ٣٥٦٤ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (مجموعة)

٣ ـ ٣٥٦٥ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (ج١)

١ ـ العقيدة الإسلامية أ. رفاعي، عادل محمد مرسي (محقق)

ب. العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٣٤/١٠٥٢٩



سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١١)
شرح فتح المجيد
لشرح كتاب التوحيد
لشيخ الإسلام
محمد بن عبد الوهاب التميمي
أجزل الله له المثوبة والمغفرة
تأليف
الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب
أجزل الله له المثوبة والمغفرة
الشرح لمعالي الشيخ
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته
تحقيق وعناية
عادل بن محمد مرسي رفاعي
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه
الجزء الأول
مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

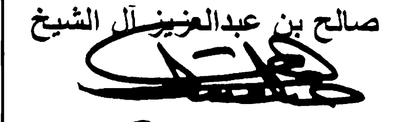
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

الرياض في 2022/04/10م

بسم الله الرحمن الرحيم فقد أذنت للأخ الشيخ عادل بن محمد مرسي رفاعي بفسح وطباعة الكتب الطبعة الثانية بعد التعديل والاضافة ، وإعادة الصف ، وهي : اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية ، وأصول الأيمان ، وشرح الأصول الثلاثة وشرح الطحاوية ، وشرح الفتوى الحموية ، وشرح الفرقان ، وشرح فضل الإسلام ، وشرح لمعة الاعتقاد، وشرح القواعد الأربع ، وشرح فتح المجيد ، وشرح كشف الشبهات ، وسلسلة المحاضرات العلمية ، وسلسلة الأجوبة والبحوث والدراسات المشتملة عليها الدروس العلمية ، واللقاءات والجلسات الخاصة ، وشرح كتاب الطهارة من بلوغ المرام ، وتفسير المفصل من سورة (ق)، إلى سورة (الحديد)، وتفسير سورة الفاتحة ، والخطب المنبرية ، ومحاضرات في الحج .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ النَّاشِرِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه. وبعد، فهذا كتاب:

شَرْحُ فَتْحِ الْمَجِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ

لِشَيْخِ الإِسْلَامِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ آل مُشَرَّفٍ التَّمِيمِيِّ

تَأْلِيفُ

الشَّيخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ

أَجْزَلَ اللهُ لَهمُ المَثُوبَةَ وَالمَغْفِرَةَ

الشَّرْحُ

لمَعَالِي الشَّيْخِ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ

غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلأَهْلِ بَيْتِهِ

وكان ذلك في دروس ألقاها -حفظه الله- في جامع الأمير عبد الرحمن بالرياض، وكتاب التوحيد يعد من أهم مصنفات الإمام المجدد الشيخ

محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في الاعتقاد[(١)]، وشُرح هذا الكتاب عدة شروح، وأول من شرحه: حفيده الشيخ الإمام سليمان بن عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمهم الله- بشرحه في كتاب سماه **(تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد)**[(٢)]، وهو شرح حافل يتضمن كثيرًا من العلوم في هذا الباب، ثم جاء مَنْ بعده فاختصروا هذا الشرح، وجاء المختصر والمكمل المهذب والمتمم المجدد الثاني: الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب حفيد الشيخ المجدد، وابن عم الشيخ سليمان بن عبد الله، وهو أول من اختصره وهذبه، وأتمه مع

---

(١) هو: الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن أحمد بن راشد، من بني تميم، ولد سنة خمس عشرة ومائة وألف بالعيينة، نشأ على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وكتب السلف عامة، وارتحل في طلب العلم، فأخذ عن علماء مكة، والمدينة، والإحساء، والبصرة، وبدأ دعوته من حريملاء، ثم انتقل إلى العيينة، ثم إلى الدرعية، فشرح الله صدر أمير الدرعية محمد بن سعود لنصرة الدعوة، وجلس الإمام المجدد للتدريس، وتوافد عليه الطلاب، وكتب الله له القبول في الأرض، وانتشرت دعوته لتشمل نجدًا، وغيرها، له مؤلفات، ورسائل عديدة في العقيدة وغيرها، منها: (كتاب التوحيد)، و(كشف الشبهات)، و(مسائل الجاهلية)، و(أصول الإيمان)، و(ثلاثة الأصول)، و(فضل الإسلام)، و(فضائل القرآن)، و(مختصر زاد المعاد)، وغيرها كثير، توفي سنة ست ومائتين وألف.
انظر: عنوان المجد في تاريخ نجد (١/ ٣١وما بعدها)، و(من أعلام المجددين) للشيخ صالح الفوزان -وفقه الله- (ص٨٣ - ١٢٧)، و(حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحقيقة دعوته) للدكتور سليمان بن عبد الرحمن الحقيل، و(الشيخ محمد بن عبد الوهاب) لأحمد بن حجر آل بوطامي، و(الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوته وسيرته) لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، و(علماء نجد خلال ثمانية قرون) للشيخ عبد الله البسام رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ١٢٥- ١٦٨).

(٢) طُبع عام ١٣٨٢هـ في دمشق الشام، ط. منشورات المكتب الإسلامي لزهير شاويش، واشترى الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم بن ثاني جميع النسخ الخاصة بالمكتب، وجعلها وقفًا لله -جزاه الله خيرًا-، وقد بلغ الشيخ سليمان في شرحه إلى نهاية (باب: ما جاء في منكري القدر)، ووقف على (باب: ما جاء في المصورين)، فأكمله الشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف من كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد بلغ الشرح بدون التتمة (٦١٨ صفحة)، وبالتتمة (٦٧٨ صفحة). انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص٣٠).

إضافات جليلة، وفوائد مهمة، مع التحقيق، وسهولة العبارة، ووضوحها في كتاب سماه (**فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد**)[1]، ثم توالت الشروح، والحواشي على هذا الكتاب.

وقد قام شيخنا العلامة الحبر/

صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ

غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلأَهْلِ بَيْتِهِ

بشرح هذا الكتاب -**فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد**-، والذي يعد أهم كتب الإمام رَحِمَهُ اللهُ، فجاء شرحًا مباركًا، مملوءًا بالفوائد والتأصيلات العلمية، ولا غرابة في هذا، فالشارح -حفظه الله- هو سليل الإمام المجدد، ومن أعرف الناس بكلامه، وتقريراته، مع ما حباه الله عَزَّ وَجَلَّ من فهم، وبصيرة لقواعد وأصول المنهج السلفي، وتبحر، وسعة علم بكلام أئمة الدعوة -رحمهم الله جميعًا-، فجزاه الله أحسن الجزاء.

وأنبه القارئ الكريم وفقه الله أن متن كتاب التوحيد في أعلى الصفحة، يليه فتح المجيد وقد رمزت له بحرف (ش)، وأما كلمة (الشرح) فهو شرح شيخي العلامة المفضال/ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ -حفظه الله- على فتح المجيد.

كما أنبه القارئ الكريم أن بعض أبواب هذا الشرح المبارك قد فقدت

---

(١) هذا الكتاب من أحسن شروح كتاب التوحيد، لخص فيه أكثر ما في كتاب (تيسير العزيز الحميد)، وهذبه، وأتمه، مع إضافات جليلة، وفوائد مهمة، مع التحقيق، وسهولة العبارة، ووضوحها، طبع مرارًا، وطبع بتعليقات للشيخ حامد الفقي، وعليها تعليق للشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ، وقد طبع سنة ١٤١٥هـ بتحقيق متقن مع العناية بتخريج الأحاديث في مجلدين، حققه الشيخ الدكتور الوليد بن عبد الرحمن الفريان، مع مقدمة وافية عن الكتاب والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ، وفهارس مفصلة.

أثناء التسجيل، فقمت بتكميلها من شرح التمهيد، وبعض شروح الشيخ الأخرى بتوجيه من معالي الشيخ -حفظه الله- ليكمل الكتاب، ويعم النفع والفائدة، والله ولي التوفيق.

ونسأله ﷻ أن ينفع بهذا الشرح المبارك، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول، كما أحمد الله ﷻ أن شرح صدر شيخنا الجليل لتشريفي بالعمل على هذا الشرح المبارك، والشكر موصول لجميع من شارك في إعداده، كما أسأله ﷻ أن يجعل شيخنا إمام هدى ورشاد، وأن يعز به ويصلح، وأن يبارك في عمره وعمله، وأن يغفر له، ولوالديه، ولذريته، ولأهل بيته، وأن يقيه شر الحاسدين، وأسأله ﷻ أن يرفع بهذا الشرح ذكره، ويثقل به موازين أعماله، وأن يجمعه ووالديه وذريته وأهل بيته تحت لواء الحمد، وفي جنات النعيم، وفي زمرة السابقين مع النبي الأمين، وصحابته الغر الميامين، وأن يجعل لي من الخير نصيبًا، وصلى الله وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه: عادل بن محمد مرسي رفاعي

الرياض ١/ ١٠/ ١٤٣٢هـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة شارح فتح المجيد
بشرح كتاب التوحيد

مَعَالي الشَّيْخِ
صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، وصفيه وخليله، نشهد أنه بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق الجهاد، حتى تركنا على بيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعده ﷺ إلا هالك. صلِّ الله وسلم على عبدك ورسولك محمد، كلما صلى عليه المصلون، وكلما غفل عن الصلاة عليه الغافلون، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين. فأسأل الله ﷻ أن يجعلني وإياكم ممن إذا أعطي شكر، وإذا ابتلي صبر، وإذا أذنب استغفر، كما أسأله ﷻ أن يمنَّ علينا بتحقيق التوحيد، وبالعمل به، وتكميله، وتخليصه مما ينقص كماله، أو يقدح في أصله، إنه -سبحانه- ولي الصالحين. أما بعد:

فهذا كتاب: (**فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد**)، وهو شرح مطول لكتاب التوحيد، صنفه الإمام المجدد الثاني، الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمهما الله تعالى-.

وهذا التصنيف مهم؛ لأنه اشتمل على فوائد كثيرة، وضوابط ليست موجودة في الشروح الأخرى لكتاب التوحيد، مع سهولة في العبارة، وكثرة في المعاني والنقول، وهذا الكتاب حري بطلاب العلم أن يعتنوا به؛ لما اشتمل عليه من علوم كثيرة، ومهمات في التوحيد والاعتقاد، وتقريب للتوحيد بأدلة واضحة، وأسانيد متنوعة.

وكتاب التوحيد للإمام المصلح المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي رحمه الله، هو كتاب فريد في بابه، لم يسبق أن صنف أهل العلم مثله، ولم ينسجوا على منواله فيما بعده، بل هو كتاب وحيد، وفريد في بابه؛ لأنه رحمه الله طرق في هذا الكتاب مسائل توحيد العبادة، وما يضاد ذلك التوحيد، إما من أصله، وإما ما يضاد كماله، وهذا التفصيل الذي ساق به الشيخ رحمه الله تلك المسائل والأبواب لا يوجد في كتاب على نحو سياقته مجموعًا، ولهذا طالب العلم لا يستغني عن هذا الكتاب من جهة معرفته بمعانيه؛ لأنه مشتمل على الآي والأحاديث.

وفق الله جل جلاله إليه الإمام رحمه الله إلى ما فيه من علوم مبثوثة في كتب أهل العلم.

وقد أجمعت العلماء -أعني: علماء التوحيد- على أنه لم يصنف في الإسلام في موضوعه مثله، وقد شبه بعض العلماء هذا الكتاب بأنه قطعة من صحيح البخاري رحمه الله، وهذا ظاهر في أن الشيخ رحمه الله جعل هذا الكتاب ككتاب البخاري، من جهة أن الترجمة فيها آية وحديث، والحديث دال على الترجمة، والآية دالة على الترجمة، وما بعدها مفسِّرٌ لها، وما ساق من كلام أهل العلم من الصحابة، أو من التابعين، أو من كلام أئمة الإسلام، فهو على نسق طريقة أبي عبد الله البخاري رحمه الله؛ حيث إنه يسوق أقوال أهل العلم في بيان المعاني.

وهناك من صنف في التوحيد -أعني: توحيد العبادة- لكنه ما صنف كهذا التصنيف، مثل: المقريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (تجريد التوحيد المفيد)، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مدارج السالكين)، وفي (إغاثة اللهفان)، وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (اقتضاء الصراط المستقيم)، ونحو ذلك، فكتبوا أشياء كثيرة في توحيد العبادة، لكنها ما جاءت في اختصارها، وشمولها، وسهولتها، ووضوحها، بمثل ما جاء به الإمام في هذا الكتاب، مع أنه أخذ من علوم السابقين، وخاصة من علوم الشيخين: شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن تلميذه العلامة ابن القيم -رحمهما الله تعالى-.

وهذا الكتاب صنفه إمام الدعوة ابتداء في البصرة لما رحل إليها، وكان الداعي إلى تأليفه ما رأى من شيوع الشرك بالله جَلَّ جَلَالُهُ، ومن افتقاد التوحيد الحق في المسلمين، فرأى مظاهر الشرك الأصغر، والأكبر، والخفي، فابتدأ في البصرة جمع هذا الكتاب، وتحرير الدلائل لمسائله. ذكر ذلك تلميذه، وحفيده الشيخ الإمام عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (المقامات)، ثم حرره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأكمله لما قدم نجدًا، وصار هذا الكتاب كتاب دعوة، فهو يمثل الدعوة إلى التوحيد؛ لأن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّن فيه أصول دلائل التوحيد، وبيَّن فيه معناه، وفضله، وبيَّن ضده، والخوف من ضده، وبيَّن أفراد توحيد العبادة، وأفراد توحيد الأسماء والصفات إجمالًا، وبيَّن الشرك الأكبر، وصورًا من الشرك الأكبر، وبيَّن الشرك الأصغر، وصورًا من الشرك الأصغر، وبيَّن الوسائل، وبيَّن حماية التوحيد، وما يكون به، وبيَّن أيضًا شيئًا من أفراد توحيد الربوبية.

فهذا الكتاب -كتاب التوحيد- كتاب عظيم جدًا؛ ولهذا يعظم أن

تعتني به عناية حفظ ودرس وتأمل؛ لأنك أينما كنت فأنت محتاج إليه في نفسك، أو في تبليغ العلم لمن وراءك، سواء كان ذلك في البيت، أم كان في المسجد، أم في العمل، أم في أي جهة، فمن فهم هذا الكتاب فقد فهم أكثر مسائل توحيد العبادة، بل فهم جلها وأغلبها.

وقد رأيت أن يكون الشرح فيه ذكر للفوائد التي كثيرًا ما تلتبس على طلبة العلم، وفيه بيان مناسبة الآي والأحاديث للترجمة، وفيه بيان وجه الاستدلال من الآية، أو من الحديث على المقصود، وفيه ذكر شيء من تقرير الحجاج مع الخصوم في هذه المسائل، ربما بما لا يُطالعه كثير من طلبة العلم في الشروح. وعلوم كتاب التوحيد لا تنتهي، وكلام أئمتنا والفوائد عليه لا تنتهي، ولو قضينا العمر كله في كتاب التوحيد لنشأت عندنا من المعاني والفوائد ما لا حصر لها، ولهذا أوصي ألا يُترك هذا الكتاب، وألا تُترك شروحه، ولا كلام أئمة الدعوة بعامة؛ لأنها متجددة، وكلما رجعنا إليها بعد قراءتنا لها وجدنا فيها علومًا فاتت وتتجدد؛ ولهذا أوصي كل طالب علم بالعناية بهذا الكتاب -كتاب التوحيد- وشروحه، وكتب أئمة الدعوة بعامة، سواء منها: التصانيف المفردة، أو الأجوبة على المسائل أو الردود المختصرة، أو المطولة؛ لأن فيها علومًا أخشى أن تندثر مع انشغال طلبة العلم بكثرة المسائل وكثرة العلوم، أو ما جدَّ في أزمانهم.

فنسأله ﷻ التوفيق والإعانة، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ونسأله ﷷ أن ينفع بهذا الشرح المبارك، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول، وصلى الله وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا.

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة شارح كتاب التوحيد
الشيخ عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وبه نستعين، وعليه التكلان، الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، كالمبتدعة والمشركين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، إله الأولين والآخرين، وقيوم السماوات والأرضين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وخيرته من خلقه أجمعين.

اللهم صلِّ على محمد، وعلى آل محمد، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن كتاب التوحيد الذي ألفه الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب

---

(١) هو الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ولد في الدرعية سنة ثلاث وتسعين ومائة وألف، قرأ على جده الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب التوحيد إلى باب السحر، وغيره من الكتب، وقرأ على غيره من علماء نجد، وبعد سقوط الدرعية نقله إبراهيم باشا إلى مصر، وفي مصر قرأ على أشهر علمائها في شتى العلوم، وعاد إلى نجد سنة إحدى وأربعين ومائتين وألف، فاشتهر في أيام الإمام تركي بن عبد الله، وتولى قضاء الرياض، له من المؤلفات: (الإيمان والرد على أهل البدع)، و(فتح المجيد)، و(قرة عيون الموحدين)، و(كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس)، و(كتاب في الرد على عثمان بن منصور)، و(مختصر العقل والنقل)، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرياض سنة خمس وثمانين ومائتين وألف. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص٥٨)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (١/ ١٨٠ - ٢١٠).

-أجزل الله له الأجر والثواب، وغفر له، ولمن أجاب دعوته إلى يوم يقوم الحساب- قد جاء بديعًا في معناه من بيان التوحيد ببراهينه، وجمع جملًا من أدلته؛ لإيضاحه وتبيينه، فصار علمًا للموحدين، وحجة على الملحدين، فانتفع به الخلق الكثير، والجم الغفير، فإن هذا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مبدأ منشئه قد شرح الله صدره للحق المبين الذي بعث الله به المرسلين من إخلاص العبادة بجميع أنواعها لله رب العالمين، وإنكار ما كان عليه الكثير من شرك المشركين، فأعلى الله همته، وقوى عزيمته، وتصدى لدعوة أهل نجد إلى التوحيد الذي هو أساس الإسلام والإيمان، ونهاهم عن عبادة الأشجار، والأحجار، والقبور، والطواغيت، والأوثان، وعن الإيمان بالسحرة، والمنجمين، والكهان.

فأبطل الله بدعوته كل بدعة وضلالة يدعو إليها كل شيطان، وأقام الله به علم الجهاد، وأدحض به شبه المعارضين من أهل الشرك والعناد، ودان بالإسلام أكثر أهل تلك البلاد، الحاضر منهم والباد، وانتشرت دعوته ومؤلفاته في الآفاق، حتى أقر الله له بالفضل من كان من أهل الشقاق إلا من استحوذ عليه الشيطان، وكرَّه إليه الإيمان، فأصر على العناد والطغيان.

وقد أصبح أهل جزيرة العرب بدعوته كما قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن حال أول هذه الأمة: (إن المسلمين لما قالوا: لا إله إلا الله، أنكر ذلك المشركون، وكبرت عليهم، وضاق بها إبليس وجنوده، فأبى الله إلا أن يمضيها، ويظهرها، ويفلجها، وينصرها على من ناوأها، إنها كلمة من خاصم بها فُلج، ومن قاتل بها نُصر، إنما يعرفها أهل هذه الجزيرة التي يقطعها

الراكب في ليال قلائل، ويسير من الدهر، في فئام من الناس، لا يعرفونها، ولا يقرون بها).

وقد شرح الله صدور كثير من العلماء لدعوته، وسُروا واستبشروا بطلعته، وأثنوا عليه نثرًا ونظمًا.

فمن ذلك ما قاله عالم صنعاء، محمد بن إسماعيل الأمير في هذا الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَدْ جاءَتِ الْأَخْبَارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُعِيدُ لَنَا الشَّرْعَ الشَّرِيفَ بِمَا يُبْدِي
وَيَنْشُرُ جَهْرًا مَا طَوَى كُلُّ جَاهِلٍ وَمُبْتَدِعٍ مِنْهُ، فَوَافَقَ مَا عِنْدِي
وَيَعْمُرُ أَرْكَانَ الشَّرِيعَةِ هَادِمًا مَشَاهِدَ ضَلَّ النَّاسُ فِيهَا عَنِ الرُّشْدِ
أَعَادُوا بِهَا مَعْنَى سُوَاعٍ وَمِثْلَهُ يَغُوثَ وَوَدٍّ، بِئْسَ ذَلِكَ مِنْ وَدِّ
وَقَدْ هَتَفُوا عِنْدَ الشَّدَائِدِ بِاسْمِهَا كَمَا يَهْتِفُ المُضْطَرُ بالصَّمَدِ الْفَرْدِ
وَكَمْ عَقَرُوا في سُوحِهَا مِنْ عَقِيرَةٍ أُهِلَتْ لِغَيْرِ اللَّهِ جَهْرًا على عَمْدِ
وَكَمْ طَائِفٍ حَوْلَ الْقُبُورِ مُقَبِّلٍ وَمُسْتَلِمِ الْأَرْكَانِ مِنْهُنَّ بالْأَيْدِي

وقال شيخنا عالم الإحساء، أبو بكر حسين بن غنام رَحِمَهُ اللَّهُ فيه:

لَقَدْ رَفَعَ الْمَولى بِه رُتْبَةَ الهُدى بِوَقْتٍ بِهِ يُعلى الضَّلالُ وَيُرْفَعُ
سَقَاهُ نَمِيرَ الْفَهْمِ مَوْلاهُ فَارْتَوَى وَعَامَ بِتَيَّارِ المَعَارِفِ يَقْطَعُ
فَأَحْيَا بِهِ التَّوْحِيدَ بَعْدَ انْدِرَاسِهِ وَأَوْهى بِهِ مِنْ مَطْلَعِ الشِّرْكِ مَهْيَعُ
سَمَا ذِرْوَةَ المَجْدِ الَّتِي مَا ارْتَقَى لها سِوَاهُ وَلا حَاذَى فِنَاهَا سَمَيْذَعُ
وَشَمَّرَ في مِنْهَاجِ سُنَّةِ أَحْمَدَ يُشَيِّدُ ويُحْيِي مَا تَعفى وَيَرْفَعُ

يُنَاظِرُ بِالْآيَاتِ وَالسّنَّةِ الَّتِى أُمِرْنَا إليهَا في التَّنَازِعِ نَرْجِعُ
فَأَضْحَتْ بِهِ السَّمْحَاءُ يَبْسُمُ ثَغْرُهَا وَأَمْسَى مُحَيَّاهَا يُضِيءُ وَيَلْمَعُ
وَعَادَ بِهِ نَهْجُ الْغِوَايَةِ طَامِسًا وَقَدْ كَانَ مَسْلُوكًا بِهِ النَّاسُ تَرْتَعُ
وَجَرَّتْ بِهِ نَجْدٌ ذُيُولَ افْتِخَارِهَا وَحُقَّ لَهَا بِالْأَلْمَعِيِّ تُرفَعُ
فَآثَارُهُ فِيهَا سَوَامُ سَوَافِرٍ وَأَنْوَارُهُ فِيهَا تُضِيءُ وَتَلْمَعُ

وأما كتابه المذكور، فموضوعه في بيان ما بعث به الله رسله، من توحيد العبادة، وبيانه بالأدلة من الكتاب والسنة، وذكر ما ينافيه من الشرك الأكبر، أو ينافي كماله الواجب، من الشرك الأصغر، ونحوه، وما يقرب من ذلك، أو يوصل إليه.

وقد تصدى لشرحه حفيد المصنف، وهو الشيخ سليمان بن عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ(١) فوضع عليه شرحًا أجاد فيه وأفاد، وأبرز فيه من البيان ما يجب أن يطلب منه ويراد، وسماه (تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد).

---

(١) ولد سنة ألف ومائتين من الهجرة، قبل وفاة جده بست سنين، حفظ القرآن، واشتغل بطلب العلم على علماء الدرعية في مختلف الفنون، فبرز في التوحيد، والفقه، والتفسير، وعلم الحديث، ومن أشهر مشايخه: والده الشيخ عبد الله، وعمه الشيخ حسين ابن الشيخ محمد، والشيخ الفقيه حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر، والشيخ عبد الله بن فاضل، والشيخ محمد بن على بن غريب، والشيخ حسين بن غنام، وأخذ علم الفرائض عن الشيخ عبد الرحمن بن خميس، والتقى بالإمام الشوكاني الذي أجازه في علم الحديث، كما أجازه الشيخ الإمام الشريف حسن بن خالد الحني العريشي - أحد قضاة الإمام سعود على اليمن -، له من المؤلفات: (الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك)، و(حاشيةعلى المقنع في فقه الحنابلة)، و(رسالة في بيان عدد الجمعة المشترط)، ولما غزت الجيوش المصرية الدرعية بقيادة إبراهيم باشا عن أمر الأتراك، كان الشيخ سليمان رَحِمَهُ اللَّهُ من جملة من غُدر بهم، فقُتل سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص٢٩)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (٢/ ٣٤٢).

وحيث أطلق شيخ الإسلام، فالمراد به: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، والحافظ المراد به: أحمد بن حجر العسقلاني.

ولما قرأت شرحه رأيته أطنب في مواضع، وفي بعضها تكرار يستغنى بالبعض منه عن الكل، ولم يكمله، فأخذت في تهذيبه وتقريبه وتكميله، وربما أدخلت فيه بعض النقول المستحسنة؛ تتميمًا للفائدة وسميته «فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد».

وأسأل الله أن ينفع به كل طالب للعلم ومستفيد، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وموصلًا من سعى فيه إلى جنات النعيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ش: ابتدأ كتابه بالبسملة، اقتداء بالكتاب العزيز، وعملًا بحديث «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فهو أَقْطَعُ»، أخرجه ابن حبان من طريقين. قال ابن الصلاح: والحديث حسن.

ولأبي دواد، وابن ماجه «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ أَقْطَعُ»، ولأحمد «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُفْتَتَحُ بِذِكْرِ اللهِ فهو أَبْتَرُ أَوْ أَقْطَعُ»، وللدارقطني عن أبي هريرة مرفوعًا: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللهِ أَقْطَعُ»(١).

والمصنف قد اقتصر في بعض نسخه على البسملة؛ لأنها من أبلغ الثناء والذكر للحديث المتقدم.

وكان النبي ﷺ يقتصر عليها في مراسلاته، كما في كتابه لهرقل عظيم الروم(٢).

ووقع لي نسخة بخطه رَحِمَهُ اللَّهُ بدأ فيها بالبسملة، وثنى بالحمد، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله.

---

(١) ورد هذا الحديث بألفاظ متقاربة، منها المرفوع إلى النبي ﷺ، ومنها المرسل، وقد أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٢٧)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وأحمد في المسند (٢/ ٣٥٩)، وابن حبان في صحيحه (١/ ١٧٣، ١٧٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٣٩)، والدارقطني (١/ ٢٢٩)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢٠٨)، وفي شعب الإيمان (٤/ ٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

....

وعلى هذا فالابتداء بالبسملة حقيقي، وبالحمدلة نسبي إضافي، أي: بالنسبة إلى ما بعد الحمد يكون مبدوءًا به.

والباء في (بِسْمِ اللهِ): متعلقة بمحذوف، واختار كثير من المتأخرين كونه فعلًا خاصًا متأخرًا.

أما كونه فعلًا؛ فلأن الأصل في العمل للأفعال.

وأما كونه خاصًا؛ فلأن كل مبتديء بالبسملة في أمر، يضمر ما جعل البسملة مبدأ له.

وأما كونه متأخرًا؛ فلدلالته على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود؛ ولأن أهم ما يبدأ به ذكر الله تعالى.

وذكر العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحذف العامل فوائد منها: أنه موطن لا ينبغى أن يتقدم فيه غير ذكر الله.

ومنها: أن الفعل إذا حذف، صح الابتداء بالبسملة في كل عمل، وقول، وحركة، فكان الحذف أعم. انتهى ملخصًا[(١)].

وباء (بِسْمِ اللهِ) للمصاحبة، وقيل: للاستعانة، فيكون التقدير: بسم الله أؤلف حال كوني مستعينًا بذكره، متبركًا به، وأما ظهوره في قوله: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وفي قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]؛ فلأن المقام يقتضي ذلك كما لا يخفى.

و(الاسم) مشتق من السمو، وهو العلو، وقيل: من الوسم وهو العلامة؛ لأن كل ما سمى فقد نوه باسمه ووسم.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٤٣).

....

قوله: (الله)، قال الكسائي والفراء: أصله الإله، حذفوا الهمزة، وأدغموا اللام في اللام، فصارتا لامًا واحدة مشددة مفخمة.

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الصحيح أنه مشتق، وأن أصله الإله، كما هو قول سيبويه، وجمهور أصحابه إلا من شذ، وهو الجامع لمعاني الأسماء الحسنى، والصفات العلى، والذين قالوا بالاشتقاق إنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى، وهي الإلهية كسائر أسمائه الحسنى، كالعليم، والقدير، والسميع، والبصير، ونحو ذلك.

فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة، ونحن لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منه تولد الفرع من أصله، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلًا وفرعًا، ليس معناه أن أحدهما متولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة[1].

قال أبو جعفر بن جرير: (الله) أصله: الإله، أسقطت الهمزة التي هي فاء الاسم، فالتقت اللام التى هي عين الاسم، واللام الزائدة وهي ساكنة، فأدغمت في الأخرى، فصارتا في اللفظ لامًا واحدة مشددة، وأما تأويل (الله)، فإنه على معنى ما روي لنا عن عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: (هُوَ الَّذِي يَأْلَهُهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَيَعْبُدُهُ كُلُّ خَلْقٍ)، وساق بسنده عن الضحاك، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: (اللهُ ذُو الأُلُوهِيَّةِ، وَالْعُبُودِيَّةِ عَلَى خَلْقِهِ أَجْمَعِينَ).

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٣٩).

....

فإن قال لنا قائل: وما دل على أن الألوهية هي العبادة، وأن الإله هو المعبود، وأن له أصلًا في فعل ويفعل، وذكر بيت رؤبة بن العجاج(١).

لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

يعني: من تعبدي، وطلبي الله بعملي، ولا شك أن التأله التفعل، من أله يأله، وأن معنى أله إذا نطق به: عبد الله.

وقد جاء منه مصدر يدل على أن العرب قد نطقت منه بفعل يفعل بغير زيادة، وذلك ما حدثنا به سفيان بن وكيع - وساق السند إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ(٢) ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] قال: عبادتك، ويقول: إنه كان يُعْبَدُ وَلَا يَعْبُدُ. وساق بسند آخر عن ابن عباس ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾، قال: إنما كان فرعون يُعْبَدُ وَلَا يَعْبُدُ، وذكر مثله عن مجاهد، ثم قال: فقد بين قول ابن عباس ومجاهد هذا: أن أَلِه عَبَد، وأن الإلهة مصدره، وساق حديثًا عن أبي سعيد مرفوعًا: «أن عيسى أسلمته أمه إلى الكتاب ليعلمه، فقال له المعلم: اكتب بسم الله، فقال عيسى: أتدري ما الله؟ الله إله الآلهة»(٣).

---

(١) هو رؤبة بن العجاج، انظر: تفسير الطبري (١/ ٥٤)، وتفسير ابن كثير (١/ ٢٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١/ ٥٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٣٨)، وسنن سعيد بن منصور (٥/ ١٥١)، وتفسير البغوي (٢/ ١٨٩)، قال البغوي: «وقرأ ابن مسعود وابن عباس والشعبي والضحاك [وَيَذَرَكَ وَإِلاهَتَكَ] بكسر الألف، أي: عبادتك، فلا يعبدك؛ لأن فرعون كان يُعْبَدُ وَلَا يَعْبُدُ» ا.هـ.

(٣) انظر: تفسير الطبري (١/ ١٢٥).

....

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: لهذا الاسم الشريف عشر خصائص لفظية وساقها، ثم قال: وأما خصائصه المعنوية فقد قال أعلم الخلق ﷺ: «لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»[1]، وكيف نحصي خصائص اسم لمسماه كل كمال على الإطلاق، وكل مدح وحمد، وكل ثناء، وكل مجد، وكل جلال، وكل كمال، وكل عز، وكل جمال، وكل خير، وإحسان، وجود، وفضل، وبر فله ومنه، فما ذكر هذا الاسم في قليل إلا كثره، ولا عند خوف إلا أزاله، ولا عند كرب إلا كشفه، ولا عند هم وغم إلا فرجه، ولا عند ضيق إلا وسعه، ولا تعلق به ضعيف إلا أفاده القوة، ولا ذليل إلا أناله العز، ولا فقير إلا أصاره غنيًا، ولا مستوحش إلا آنسه، ولا مغلوب إلا أيده ونصره، ولا مضطر إلا كشف ضره، ولا شريد إلا آواه.

فهو الاسم الذي تكشف به الكربات، وتستنزل به البركات، وتجاب به الدعوات، وتقال به العثرات، وتستدفع به السيئات، وتستجلب به الحسنات، وهو الاسم الذي قامت به الأرض والسماوات، وبه أنزلت الكتب، وبه أرسلت الرسل، وبه شرعت الشرائع، وبه قامت الحدود، وبه شرع الجهاد، وبه انقسمت الخليقة إلى السعداء والأشقياء، وبه حقت الحاقة، ووقعت الواقعة، وبه وضعت الموازين القسط، ونصب الصراط، وقام سوق الجنة والنار، وبه عبد رب العالمين وحمد، وبحقه بعثت الرسل، وعنه السؤال في القبر، ويوم البعث والنشور، وبه

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

....

الخصام، وإليه المحاكمة، وفيه الموالاة والمعاداة، وبه سعد من عرفه، وقام بحقه، وبه شقي من جهله، وترك حقه، فهو سر الخلق والأمر، وبه قاما وثبتا، وإليه انتهيا، فالخلق به، وإليه ولأجله، فما وجد خلق، ولا أمر، ولا ثواب، ولا عقاب إلا مبتدئًا منه، ومنتهيًا إليه، وذلك موجبه، ومقتضاه: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]. . . إلى آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قوله: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). قال ابن جرير: حَدَّثَنِي السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ زُفَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَرْزَمِيَّ، يَقُولُ: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قَالَ: الرَّحْمَنِ بِجَمِيعِ الْخَلْقِ. الرَّحِيمِ قَالَ: بِالْمُؤْمِنِينَ»، وساق بسنده عن أبي سعيد -يعني: الخدري- «قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: إِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَالَ: الرَّحْمَنُ: رَحْمَنُ الآخِرَةِ وَالدُّنْيَا، وَالرَّحِيمُ: رَحِيمُ الْآخِرَةِ»(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فاسمه (الله) دل على كونه مألوهًا معبودًا، يألهه الخلائق محبة، وتعظيمًا، وخضوعًا، ومفزعًا إليه في الحوائج والنوائب، وذلك مستلزم لكمال ربوبيته، ورحمته، المتضمنين لكمال الملك والحمد، وإلهيته، وربوبيته، ورحمانيته، وملكه، مستلزم لجميع صفات كماله، إذ يستحيل ثبوت ذلك لمن ليس بحي، ولا سميع، ولا بصير، ولا قادر، ولا متكلم، ولافعال لما يريد، ولا حكيم في أقواله وأفعاله.

(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ١٢٦، ١٢٧)، وتفسير ابن كثير(١/ ٤٠).

....

فصفات الجلال والجمال أخص باسم (الله)، وصفات الفعل والقدرة، والتفرد بالضر، والنفع، والعطاء، والمنع، ونفوذ المشيئة، وكمال القوة، وتدبر أمر الخليقة أخص باسم (الرب)، وصفات الإحسان، والجود، والبر، والحنان، والمنة، والرأفة، والعطف أخص باسم (الرحمن)[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: (الرحمن) دال على الصفة القائمة به سبحانه، و(الرحيم) دال على تعلقها بالمرحوم، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧]، ولم يجيء قط رحمان بهم.

وقال: إن أسماء الرب تعالى هي أسماء ونعوت، فإنها دالة على صفات كماله، فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية، فالرحمن اسمه تعالى ووصفه، فمن حيث هو صفة جرى تابعًا لاسم الله، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع، بل ورد الاسم العلم؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] انتهى ملخصًا[٢].

---

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٢).
(٢) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٤٢).

الشرح

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهداه، أما بعد...

لم يُقدم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ للكتاب بمقدمة، وإنما قدم بالبسملة بقوله: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ التَّوْحِيدِ، وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى...**» إلى آخره، وهذا له مناسبتان:

أما المناسبة الأولى: فهي أن التوحيد حق الله عَزَّ وَجَلَّ، ومن تمام حقه فيما يدل على حقه أن لا يُفصل بين الحق، وذي الحق، والدليل على الحق بكلام مخلوق، فالحق هو التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، والدال على هذا الحق، وصاحب الحق، هو الله عَزَّ وَجَلَّ، والدليل على ذلك هو كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لهذا ناسب أن لا يُقدم بمقدمة تفصل ما بين الحق، والدال عليه، وصاحب الحق، والدليل على الحق؛ لأنها كلها لله عَزَّ وَجَلَّ، وهذا من لطائف المعاني، ومن لطائف أثر التوحيد على القلب، كما صنع البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، إذ لم يجعل لصحيحه خطبة، بل جعل صحيحه مبتدئًا بالحديث، ذلك أن كتابه كتاب سنة، ومن المعلوم أن الأدب ألا يُتقدَّم بين يدي الله، ورسوله، فلم يقدِّم كلامه على كلام رسوله ﷺ، فجعل البخاري صحيحه مُفتتحًا بقول الرسول ﷺ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى**»[(١)]، وكتابه كتاب سنة، فجعل كتابه في ابتدائه مبتدئًا بكلام صاحب السنة ﷺ، وهذا من لطيف المعاني التي يرعاها من نور الله قلوبهم لمعرفة حقه وحق رسوله ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

المناسبة الثانية: أن البسملة فيها تقرير للتوحيد من أوجه متعددة ذكرها أهل العلم وأولها: أن (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**)، هذا الجار والمجرور؛ كما هو مقرر في النحو من علوم العربية لابد أن يتعلق بشيء، وهو يتعلق بفعل متأخر يناسب المقصود، وهنا المقصود القراءة، فيتعلق بفعل (أقرأ)، أو (قراءتي)، **بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** أقرأ، والباء هنا للاستعانة، أي: أستعين بالله الرحمن الرحيم، بالأسماء الحسنى كلها في قراءتي، وفي تقديم الجار والمجرور المؤذن بالاستعانة في المعنى على الفعل ما يفيد الاختصاص، فلهذا كل من قرأ في أول الفاتحة: (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**)، فهي حجة عليه في التوحيد، ولو عقلها لعقل التوحيد؛ لأنه لا يستعين إلا بالله؛ لأن الفعل متأخر باسم الله أقرأ، ومن المتقرر في البلاغة، وفي النحو أن المتعلق إذا تأخر، أو إذا تأخر ما حقه التقديم أفاد الاختصاص، أو أفاد الحصر والقصر.

وقال بعض أهل العلم: إن المتعلق هذا ينبغي أن يُقَدَّر بما يناسب حال القائل بهذه الكلمة، فإذا قالها المبتدئ بطعام، كان تقدير الكلام: آكل بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بشراب، كان تقدير الكلام: أشرب بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بالكتابة، كان معناها: أكتب بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بالعلم، أو التعلم، أو التعليم، كان معناها: أُعَلِّمُ، أو أتعلم بسم الله.

هذا القول الثاني أظهر، وأحسن، وأقوى؛ لأنه يكون تخصيصًا لكل حالة بما يناسبها. فإذًا يكون تقدير الكلام: أكتب بسم الله، أو أُعلم بسم الله، أو أختصر بسم الله.

و(**بِسْمِ اللهِ**) الباء باء الاستعانة، والمثوبة لمعنى التوسل، فكأنه قال: أكتب مستعينًا، أو متوسلًا بكل اسم لله ﷻ، فقوله: (**بِسْمِ اللهِ**) بدون

تحديد اسم معين، يعم جميع الأسماء، وهذا منه اقتداءً بفاتحة القرآن، فإن القرآن ابتدأ بالبسملة، ثم بالحمدلة.

لهذا اقتدى العلماء في كتبهم بأشرف كتاب، وأعظم كتاب، ألا وهو القرآن كلام الله ﷻ في بدئهم كتبهم بالبسملة، ثم بالحمدلة.

وقد روي في البداءة بالبسملة أحاديث لكنها ضعيفة جدًا، وكذلك في البداءة بالحمدلة، ولكن أسانيدها فيها ضعف، أما ما ورد في البداءة بالحمدلة مثل قوله ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُفْتَتَحُ بِذِكْرِ اللهِ، فهو أَبْتَرُ، أَوْ أَقْطَعُ**»(١)، أي: ناقص البركة، فهذا أقوى من غيره في هذا الباب، ولكن أسانيدها فيها ضعف، والمقصود: أن العمدة في هذا أنه اقتداء، واحتذاء بأعظم كتاب، وهو كتاب الله ﷻ.

والبسملة في قوله: (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) أول من استعملها على هذا النحو التام سليمان عليه السلام في كتبه، وكان النبي ﷺ يكتب أول ما يكتب «**بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ**»، فلما نزلت: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] كتب «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**»(٢).

فقوله: (**بِسْمِ اللهِ**)، أي: أكتب مستعينًا بسم الله، (**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**)، الرحمن والرحيم من أسماء الله ﷻ الحسنى، المتضمنين صفة الرحمة لله ﷻ التي وسعت كل شيء، فنعت الله بهذين الاسمين في هذا المقام تعريض للنفس بالدخول في رحمة الله ﷻ التي وسعت كل شيء،

---

(١) سبق تخريجه (ص١٩).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٨١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٢٦١)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢٦٤) عن الشعبي، وأخرجه أبو داود في مراسيله (ص٩٠) عن أبي مالك. وانظر: الدر المنثور (٦/ ٣٥٤).

ومن المتقرر أن العلم مبناه على الرحمة، والتراحم، فإن العلم الشرعي رحمة الله ﷻ الخاصة، يؤتيها من يشاء من عباده، فالابتداء بالبسملة (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) مناسب تمام المناسبة في كتب العلم، وفيما سبق بيانه من الأمور المختلفة.

وهي أول آية في القرآن سواء قلنا: آية مستقلة، أو آية من الفاتحة، وفي أول هذا الكتاب دالة على توحيد الله ﷻ، ففي البداءة بها براعة استهلال، وذلك تبع للكتاب المجيد.

الحَمْدُ لِلَّهِ.

ش: ومعناه: الثناء بالكلام على الجميل الاختياري على وجه التعظيم، فمورده: اللسان، والقلب، والشكر يكون باللسان، والجنان والأركان، فهو أعم من الحمد متعلقًا، وأخص منه سببًا؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة، والحمد أعم سببًا، وأخص متعلقًا؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة، وغيرها، فبينهما عموم وخصوص وجهي، يجتمعان في مادة، وينفرد كل واحد عن الآخر في مادة.

الشرح:

قوله: (**الحمْدُ للهِ**) أي: كل أنواع المحامد لله ﷻ، فإن موارد الحمد التي يُثنى بها على الله ﷻ عظيمة كثيرة جماعها في خمسة موارد[١]:

الأول: أنه يحمد ﷻ على تفرده بالربوبية، إذ لا رب معه يملك هذا الملكوت، ويدبره، ويصرفه، فيُثنى على الله ﷻ بتفرده بالربوبية، ويثنى عليه ﷻ بآثار تلك الربوبية في خلقه، وإذا تأمل المثني على الله ﷻ بذلك، وجد أنه أثنى على الله ﷻ بكل آثار ربوبيته في خلقه التي منها: خلقهم، ورزقهم، وإحياؤهم، وإماتتهم، وتدبيره الأمر، وما يحدث في ملكوت

(١) قال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

وَهْوَ الحَمِيدُ فَكُلُّ حَمدٍ وَاقِعٌ ... أَوْ كَانَ مَفرُوضًا مَدَى الأزمَانِ
مَلأ الوُجُودَ جَمِيعَهُ وَنَظِيرَهُ ... مِنْ غَيرِ مَا عَدٍّ وَلَا حُسبَانِ
هُوَ أهلُهُ سُبحَانَهُ وَبِحَمدِهِ ... كُلُّ المَحَامِدِ وَصْفُ ذِي الإحسَانِ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢١٥).

السماوات والأرض من أنواع ما يقدره الله ﷻ، فهو المحمود على كل حال.

وهذا الحمد قد استغرق الزمان كله، بل حمده ﷻ كائن قبل أن يكون مخلوق، فهو ﷻ المستحق للحمد قبل أن يوجد حامد، وذلك لعظم أوصافه ﷻ ومنها هذا المورد، ألا وهو تفرده ﷻ في ربوبيته.

الثاني: أنه ﷻ محمود على تفرده في ألوهيته، فهو ﷻ الإله الحق المبين، لا إله يُعبد بحق إلا هو ﷻ، فهو الإله الحق في السماء، وهو الإله الحق في الأرض، وكل إله عُبد في الأرض فإنما عُبد بغير الحق، عُبد بالبغي، والظلم، والعدوان، والذي يستحق العبادة الحق وحده دونما سواه هو الله ﷻ، فيُثنى عليه ﷻ بهذا الأمر العظيم ألا وهو توحده ﷻ في إلهيته.

الثالث: أنه ﷻ يُحمد على ما له من الأسماء والصفات، التي هي له ﷻ على وجه الكمال، فهو ﷻ له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، له الأسماء التي لا يماثله في معانيها، ولا فيما اشتملت عليه من الصفات أحد، وله ﷻ من الصفات ما لا يشاركه فيها على وجه التمام والكمال أحد، قال ﷻ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، فليس له ﷻ سمي، وليس له مثل، ولا مثيل في نعوت جلاله، وكماله، وجماله، فهو ﷻ يُحمد، أي: يُثنى عليه بما له من الأسماء الحسنى، والصفات، وكذلك يُثنى عليه بكل اسم على حدة، ويُثنى عليه بكل صفة له على حدة، وهذا مما تنقضي الأعمار فيه لو تأمله الحامدون.

الرابع: أنه ﷻ يُحمد على شرعه، وأمره، قال ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ

وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]، فهو سبحانه وتعالى يُحمد على شرعه، وعلى أمره، يُحمد على دين الإسلام الذي جعله دينًا للناس، ويحمد على هذه الشريعة -شريعة محمد ﷺ-، فيُثنى عليه عز وجل بإنزاله الكتاب، كما أثنى على نفسه بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾، ويُثنى عليه عز وجل بما أمر به في كتابه من الأوامر، وبما نهى عنه من النواهي، إذ أوامره عز وجل ونواهيه في كتابه، وفي سنة رسوله، أي: في شريعة الإسلام -شريعة محمد ﷺ-، فكل أمر يستحق به عز وجل أن يُحمد عليه.

وهذا لا شك مما يفتح على قلوب أهل الإيمان أنواعًا من المعارف، وأنواعًا من محبة هذا الدين، ومحبة الشريعة، ومحبة الأحكام، فأهل العلم يحمدون الله عز وجل على كل حكم تعلموه، وعلى كل حكم علموه، وعلى كل مسألة من مسائل العلم فهموها، فأهل العلم هم أحق الناس بحمد الله عز وجل، وهم أحق الناس بالثناء على الله عز وجل؛ لأنهم يعلمون عن الله عز وجل ما لا يعلمه غيرهم من العوام، أو من غير المتعلمين.

الخامس: أنه عز وجل محمود على خلقه، وقدره، وهو عز وجل له تصريف هذا الملك، وله في كل شيء قدر؛ كما قال عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وله سبحانه وتعالى أوامر كونية في ملكوته منها: الإنعام على من شاء أن يُنْعِم عليهم، ومنها: المصائب على من شاء أن يبتليهم... وهكذا، فهو عز وجل محمود على خلقه، وقدره، وكل أنواع تقديره عز وجل يستحق أن يُثنى عليه بها، وهذا النوع بعضه يستحضره الناس حينما يقولون: الحمد لله، أي: على ما أولاهم به من نعمة، فيحمدون الله عز وجل، ويثنون عليه بما أفاض عليهم من النعم، وهذا ولا شك نوع من أهم موارد الحمد، أما

أهل العلم المتبصرون بما يستحقه ﷻ من الأسماء والصفات، وما له ﷻ من النعوت والكمالات، فإنهم يستحضرون من معاني الحمد أكثر من ذلك الذي يستحضره أكثر الخلق، من أن الحمد لا يكون إلا على ما أولوا من النعمة؛ ولهذا كان النبي ﷺ يحمد الله ﷻ في السراء والضراء، يحمده ﷻ إذا أتته نعمة، وإذا جاءه ما لا يسره حمد الله ﷻ، ويثني على الله ﷻ باستحقاقه للربوبية على خلقه، ويثني على الله ﷻ باستحقاقه للعبادة من خلقه وحده دونما سواه، ويثني عليه ﷻ بأنواع من الثناء.

ومن المهمات أن يستحضر الحامد لله ﷻ هذه الموارد، وإن لم يمكنه ذلك لضيق وعاء القلب عنده، فإنه يستحضر شيئًا فشيئًا منها، حتى يُعود قلبه على الثناء على الله ﷻ بجميع أنواع الثناء عليه ﷻ التي يستحقها.

وقوله: (**لِلَّهِ**) اللام للاستحقاق، وضابطها أنها تأتي بعد المعاني دون الأعيان، (**الحَمْدُ لِلَّهِ**) أي: الحمد مستحقٌ لله ﷻ، و(**الله**) علمٌ على المعبود بحق، فلا يُسمى به إلا من يستحق العبادة وحده دونما سواه، الموصوف بأوصاف الكمال ﷻ، أما غيره ﷻ مما عُبد من الآلهة التي عُبدَت بالباطل، والبغي، والظلم، والعدوان، فإنها يطلق عليها البشر (إله)، أي: معبود، أما الاسم (**الله**)، فهو علم على المعبود بحق، أما المعبودات بالباطل، والظلم، والطغيان، فلم يَدَّع أحدٌ أنه يسميها الله؛ ولهذا قال المشركون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، وقال الله ﷻ في آية سورة الصافات: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، أي: لا أحد يستحق العبادة الحقة إلا الله ﷻ، ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾؛ لأنهم اتخذوا آلهة من دون الله ﷻ، ومعه.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ،

ش: أصح ما قيل في معنى صلاة الله على عبده: ما ذكره البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ عن أبي العَالِيَةِ قال: «صَلَاةُ اللهِ: ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ المَلَائِكَةِ»، وقرره ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، ونصره في كتابيه: «جلاء الأفهام»، و(بدائع الفوائد)[1].

قلت: وقد يراد بها الدعاء؛ كما في المسند عن علي مرفوعًا «الْمَلَائِكَةُ تُصَلي على أَحَدِكُمْ مَا دَامَ في مُصَلَّاهُ الَّذِى صَلى فِيهِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»[2].

الشرح:

قال: (**وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ**)، هذا سؤال من المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُثني الله على نبيه محمد ﷺ، إذ الصلاة من الله الثناء، وذلك امتثالًا لقول الله عَزَّ وَجَلَّ في آية سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. والعلماء قد اختلفوا في هذا الأمر، وهو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ **هل**

---

(١) انظر: كتاب (جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام): (ص٢٥٣ - ٢٧٦)، و(بدائع الفوائد): (١/ ٤٤ - ٤٧) لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ١٤٤)، وأخرجه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البخاري (٦٥٩)، ومسلم (٦٤٩).

هو للوجوب أم فيه تفصيل؟ على أقوال[١]:

القول الأول: قال طائفة من أهل العلم من الحنفية، كالطحاوي[٢]، وجماعة من الشافعية، والمالكية: إنه يجب الصلاة على النبي ﷺ كلما ذُكر، واستدلوا لهذا بأدلة منها: أنه مقتضى الأمر بالآية، ومنها: ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ»[٣].

القول الثاني: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الأقرب أنه تجب الصلاة على النبي ﷺ في الدعاء؛ وذلك لأنه قد ثبت عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وغيره أنه قال: «إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ، حَتَّى تُصَلِّيَ على نَبِيِّكَ ﷺ»[٤].

وعلى هذا القول -وهو أن الصلاة على النبي ﷺ تجب في الدعاء-،

---

(١) انظر أقوال العلماء في وجوب الصلاة على النبي ﷺ: (أحكام القرآن) للجصاص (٥/ ٢٤٣)، و(أحكام القرآن) لابن العربي (٣/ ٦٢٣)، و(منهاج السنة النبوية) (٤/ ٥٩٥ - ٥٩٨)، و(الصواعق المرسلة) (٢/ ٥٨٣، ٥٨٤)، و(تفسير ابن كثير) (٣/ ٥٠٩ - ٥١٣).

(٢) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك أبو جعفر الطحاوي، نسبة إلى طحا قرية بصعيد مصر، الفقيه الحنفي، صاحب المصنفات المفيدة، والفوائد الغزيرة، ولد سنة تسع وعشرين ومائتين، كان شافعيًا تفقه على المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تلميذ الشافعي، ثم انتقل في الفروع من مذهب الشافعية إلى مذهب الحنفية، إلا أنه لا يتعصب لقول أبي حنيفة، ولا يقلده، كما هو صنيع العلماء المحققين، فكان يتابعه فيما ظهر فيه الدليل، ويأخذ بالدليل إذا خالف قول الإمام، توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين، قال عنه ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هو أحد الثقات الأثبات، والحفاظ الجهابذة). ا.هـ. انظر: تاريخ دمشق (٥/ ٣٦٧)، ووفيات الأعيان (١/ ٧١)، ولسان الميزان (١/ ٢٧٤ - ٢٨٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧)، والعبر (٢/ ١٩٢)، والعلو للذهبي (ص٢١٥)، والبداية والنهاية (١١/ ١٧٤)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٨٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٥)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٥٤)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٢٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٩٢)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ١٨٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٣٤)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣٠٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه الترمذي (٤٨٦) موقوفًا على عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال الحافظ في الفتح (١١/ ١٦٤): (قال ابن العربي: ومثل هذا لا يُقال من قبل الرأي فيكون له حكم الرفع). ا.هـ.

فمحلها قبل الدعاء، أي: بعد حمد الله، والثناء عليه تأتي الصلاة على النبي ﷺ قبل الدعاء؛ وذلك لأن تقديمه ﷺ على النفس واجب، وإذا خُتم به الدعاء، فذلك من باب الكمال، لكن محل الوجوب هو قبل الدعاء، فإن فات أن يكون قبل الدعاء يُختم به الدعاء، وهذا سائغ، لكن لو تركه قبل الدعاء، ثم أتى به في آخر الدعاء فقد ترك الأفضل، والأفضل والأكمل أن يجمع بينهما.

القول الثالث: أن الصلاة على النبي ﷺ تجب في العمر مرة، وهذا القول أقعد في الأصول؛ وذلك أنَّ الله ﷻ أمر بالصلاة على نبيه ﷺ بدون قيد، فقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فيبرأ المأمور من العهدة إذا صلى عليه مرة، أي: صلى عليه خارج الصلاة التي هي العبادة المعروفة، أما في الصلاة فذاك وجوب جاء من دليل آخر.

وهذا القول أنسب، وأقعد في أصول الفقه؛ لأن الأمر عندهم يقتضي التكرار إذا اقترنت به القرينة، أو كان معلقًا بشيء يتكرر فيتكرر بتكرره، أما إذا لم يُعلق بالدليل، فإن دلَّ على الوجوب في شيء يتكرر، فإنه يبرأ من العهدة بمرة واحدة، مثل ما أمر الله ﷻ بالحج بقوله ﷻ: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فلم يقيده بقيد فتبرأ ذمته بالحج مرة، فإذا تقرر ذلك فما معنى الصلاة على النبي ﷺ، أو الصلاة مطلقًا؟

قال جمهور أهل اللغة: إن الصلاة في اللغة هي الدعاء[1]،

---

(١) انظر في معنى الصلاة: تهذيب اللغة (١٢/ ١٦٥)، والمحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٣٧٢)، ومختار الصحاح (١/ ١٥٤).

قال ﷻ: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمۡۗ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أي: ادع لهم، وكان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بزكاة مالهم، أو بصدقة أموالهم دعا لهم، وقد أتاه ابن أبي أَوْفى بصدقة قومه، فقال النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى**»[(١)].

ويؤيد القول بأن الصلاة بمعنى الدعاء قول الأعشى[(٢)] في شعره المشهور[(٣)]:

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبتُ مُرتَحَلًا ... يَا رَبِّ جَنِّب أَبِي الأَوْصَابَ وَالوَجَعَا

عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيتِ فَاغْتَمِضِي ... نَوْمًا فَإِنَّ لِجَنبِ المَرءِ مُضطَجَعَا

قالت: (**يا رَبِّ جَنِّب أَبِي الأَوْصَابَ وَالوَجَعَا**)، فقال هو: (**عليكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيتِ**)، وهي دعت بهذا الدعاء، فأطلق الأعشى -وهو عربي- على دعائها الصلاة.

وهذا هو المشهور عند أهل العلم، لكن ليس معنى الصلاة الدعاء بالمطابقة، ولكن نقول: الصلاة فيها معنى الدعاء، فإذا كان مناسبًا أن يكون دعاءً فيعطى معنى الدعاء، وإذا لم يكن ذلك مناسبًا أعطي المعنى الذي يناسب.

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٧، ٤١٦٦)، ومسلم (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن نظام الهمداني أبو المصبح الأعشى، كوفي من شعراء الدولة الأموية، كان زوج أخت الشعبي، والشعبي زوج أخته، وكان من القراء والفقهاء ثم ترك ذلك وقال الشعر. انظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (٦/ ٤١)، والوافي بالوفيات (١٨/ ٩٨)، والأنساب (٥/ ٦٤٩)، والبداية والنهاية (٩/ ٥٠).

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣١٨)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (٨/ ٢٢٦)، وجمهرة أشعار العرب (ص١٤)، ومعجم الأدباء (٢/ ٣٤٨)، ومعجم أسماء الأشياء (١/ ٤٨٠).

وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطال البحث في هذا في كتابه (**جلاء الأفهام**)[١]، وأنكر أن تكون الصلاة بمعنى الدعاء، في بحث طويل ماتع يرجع إليه من أراد المزيد، وأيد ذلك بأدلة كثيرة منها: أن الصلاة لا تكون إلا بالخير في اللغة، أما الدعاء فيكون بالخير والشر، وقال أيضًا: إن الدعاء إذا عُديَّ بـ(على) لا يكون معناه صلى، بل يكون دعا على فلان، وليس معناه صلى على فلان، وقال: إن الصلاة في اللغة معناها الثناء... وهكذا في اعتراضات موفقة من ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وعلى كلٍ فالمعروف عند السلف أن الصلاة من الله عَزَّوَجَلَّ هي الثناء؛ وذلك لأن الله عَزَّوَجَلَّ يثني على عباده، فيكون الذي يقول: صلى الله، يطلب من الله عَزَّوَجَلَّ أن يصلي على محمد بن عبد الله ﷺ، فتكون الصلاة من الله عَزَّوَجَلَّ بمعنى الثناء.

(١) انظر: كتاب (جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام) لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٢٥٣ - ٢٧٦).

وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ.

ش: قوله: (وَعلى آلِهِ). أي: أتباعه على دينه، نص عليه الإمام أحمد هنا، وعليه أكثر الأصحاب، وعلى هذا فيشمل الصحابة، وغيرهم من المؤمنين.

الشرح:

قال بعدها: (**وَعلى آلِهِ**) الآل: الصحيح أنهم أهل بيت النبي ﷺ خاصته، وأفضلهم أهل الكساء الذين أدار عليهم النبي ﷺ الكساء، وقال طائفة من المحققين من أهل العلم: إن آل كل نبي هم أتباعه، مستدلين لذلك بقوله ﷻ: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: مما ترك أتباع موسى، وهارون عليهما السلام.

لكن هاهنا قوله: (**وَعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ**) الآل: هم آل بيت النبي ﷺ بخصوصه، وأهل السنة والجماعة غالبًا ما يعطفون عليهم الأصحاب، فيقولون: (**وَعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ**)، وعطف الأصحاب على الآل شعار لأهل السنة، بخلاف الرافضة الذين يصلون على الآل دون الصحب؛ وذلك لأنهم يتولون الآل دون الصحب، وأما أهل السنة فإنهم يصلون على الآل، والصحب معًا، إما دائمًا، وإما كثيرًا.

ورأى طائفة من أهل العلم أنه عند الصلاة على النبي ﷺ يضاف الآل، فيقال: (صلى الله على محمد، وعلى آله، وسلم)؛ وذلك لأنه لما نزل

قـول الله ﷻ فـي آيـة سـورة الأحـزاب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، قال الصحابة رضي الله عنهم: يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت؟ فإن الله ﷻ قد علمنا كيف نسلم عليكم. فقال ﷺ: «**قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعلَى آلِ مُحَمَّدٍ**»[1].

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

كِتَابُ التَّوْحِيدِ

ش: (كِتَابُ): مصدر كتب يكتب كتابًا، وكتابة وكتبًا، ومدار المادة على الجمع، ومنه: تكتَّب بنو فلان إذا اجتمعوا، والكتيبة: لجماعة الخيل، والكتابة بالقلم: لاجتماع الكلمات، والحروف، وسمي الكتاب كتابًا: لجمعه ما وضع له.

والتوحيد نوعان: توحيد في المعرفة، والإثبات، وهو توحيد الربوبية، والأسماء والصفات، وتوحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الإلهية والعبادة.

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب فهو نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول هو: إثبات حقيقة ذات الرب تعالى، وصفاته، وأفعاله، وأسمائه، وتكلمه بكتبه، وتكليمه لمن شاء من عباده، وإثبات عموم قضائه، وقدره، وحكمته، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جد الإفصاح، كما في أول سورة الحديد، وسورة طه، وآخر الحشر، وأول تنزيل السجدة، وأول آل عمران، وسورة الإخلاص بكمالها، وغير ذلك.

النوع الثاني: ما تضمنته سورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وقوله -تعالى-: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن

....

تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة تنزيل الكتاب وآخرها، وأول سورة المؤمن، ووسطها وآخرها، وأول سورة الأعراف وآخرها، وجملة سورة الأنعام، وغالب سور القرآن، بل كل سورة في القرآن فهي متضمنة لنوعي التوحيد، شاهدة به، داعية إليه، فإن القرآن إما: خبر عن الله، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأقواله، فهو التوحيد العلمي الخبري، وإما: دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي، وإما: أمر ونهي، وإلزام بطاعته، وأمره ونهيه، فهو حقوق التوحيد ومكملاته، وإما: خبر عن إكرام أهل التوحيد، وما فعل بهم في الدنيا، وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده، وإما: خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، ومايحل بهم في العقبى من العذاب، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد، فالقرآن كله في التوحيد، وحقوقه، وجزائه، وفي شأن الشرك، وأهله، وجزائهم. انتهى.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: التوحيد الذي جاءت به الرسل إنما يتضمن إثبات الإلهية لله وحده، بأن يشهد أن لا إله إلا الله، لا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يوالي إلا له، ولا يعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء، والصفات.

قال -تعالى-: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ

....

إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]، **وقال -تعالى-:** ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، . . **وقال -تعالى-:** ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، **وأخبر عن كل نبي من الأنبياء أنهم دعوا الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وقال:** ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]، **وقال عن المشركين:** ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ ﴿٣٦﴾ بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الصافات: ٣٥-٣٧]، **وهذا في القرآن كثير.**

وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية، وهو: اعتقاد أن الله وحده خلق العالم، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف، ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل، فقد أثبتوا غاية التوحيد، وأنهم إذا شهدوا هذا، وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد، فإن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب -تعالى- من الصفات، ونزهه عن كل ما ينزه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء، لم يكن موحدًا حتى يشهد بأن لا إله إلا الله وحده، فيقر بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له. والإله هو المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، وليس هو الإله بمعنى القادر على الاختراع، فإذا فسر المفسر الإله بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا المعنى هو أخص

....

وصف الإله، وجعل إثبات هذا هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية، وهو الذي يقولونه عن أبي الحسن، وأتباعه - لم يعرف حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله ﷺ؛ فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، قال -تعالى-: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «تَسْأَلُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَيَقُولُونَ: اللهُ وَهُمْ مَعَ هَذَا يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ»(١).

قال -تعالى-: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩]، فليس كل من أقر بأن الله تعالى رب كل شيء، وخالقه، يكون عابدًا له دون ما سواه، داعيًا له دون ما سواه، راجيًا له خائفًا منه دون ما سواه، يوالي فيه، ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بما أمر به، وينهى عما نهى عنه، وعامة المشركين أقروا بأن الله خالق كل شيء، أثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به، وجعلوا له أندادًا، قال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الزمر: ٤٣-٤٤]، وقال -تعالى-: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ

(١) انظر: تفسير الطبري (١٣/ ٥٠ - ٥١).

ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، **وقال -تعالى-:** ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤]، **وقال -تعالى-:** ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ **ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس، والقمر، والكواكب، ويدعوها، ويصوم، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، إنما الشرك إذا اعتقدت أنها المدبرة لي، فإذا جعلتها سببًا، وواسطة لم أكن مشركًا، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك. انتهى كلامه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١).

الشرح:

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(كِتَابُ التَّوْحِيدِ)**، التوحيد: مصدر وحَّدَ يوحِّد توحيدًا، فوَحَّد يعني جعله واحدًا(٢)، تقول: وحَّدْتُ المتكلم إذا جعلتَه واحدًا، ووحَّد المسلمون الله، إذا جعَلوا المعبود واحدًا وهو الله عَزَّوَجَلَّ.

(١) انظر: مجموع الفتاوي (٣/ ٩٧).
(٢) انظر: القاموس المحيط (ص٤١٤)، والمعجم الوسيط (٢/ ١٠١٦)، ومعجم مقاييس اللغة (٦/ ٩٠).

وقد جاء هذا اللفظ (التوحيد) بقلة، وجاء في السنة الدعوة إلى توحيد الله؛ كما جاء في صحيح البخاري أن النبي ﷺ لما بعث معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قال: «**إِنَّكَ تَقْدُمُ على قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالى**»(١).

يوحدوا مصدره: التوحيد، وفي الرواية الأخرى من حديث بن عباس رضي الله عنهما، الذي فيه قصة بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن وهي في الصحيحين قال: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ**»(٢)، فدل على أن التوحيد هو شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتحقيق هاتين الشهادتين هو تحقيق التوحيد، وجاء في قول الصحابي رضي الله عنه: «**فَأَهَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ، لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ**»(٣)، فإذًا كلمة التوحيد قد جاءت في السنة.

والتوحيد المطلوب يشمل ما أمر الله عز وجل به في الكتاب من توحيده، وهو ثلاثة أنواع(٤):

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧، ١٣٩٥، ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧)، ومسلم (١٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٥، ١٤٩٦، ٤٣٤٧، ٧٣٧١)، ومسلم (١٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، واللفظ له، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) لمعرفة أقوال أهل العلم في أقسام التوحيد، انظر على سبيل المثال: (تفسير الطبري) (٣/ ٢١٤)، (٤/ ٤١)، و(اعتقاد أئمة الحديث) لأبي بكر الإسماعيلي (ص٤٠ وما بعدها)، و(الإيمان) لابن منده (١/ ٣٧٩)، و(التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرد) لابن منده أيضًا (١/ ٦١ - ١١٦)، (٣/ ٧ وما بعدها)، و(شرح الطحاوية) لابن أبي العز (ص٧٦ - ٨٨)، و(المنتقى من منهاج الاعتدال) للذهبي (ص١٤٨)، و(مجموع الفتاوى) (٢/ ٣٦، ٣٨)، و(أقسام التوحيد) لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، و(الجواب المفيد في بيان أقسام التوحيد) لشيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، و(القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد) للشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد.

الأول: توحيد الربوبية.

الثاني: توحيد الألوهية.

الثالث: توحيد الأسماء والصفات.

توحيد الربوبية: هو توحيد الله بأفعاله، وأفعال الله كثيرة منها: الخلق، والرَّزْق، والإحياء، والإماتة، وتدبير الملك، والنفع، والضَّر، والشفاء، والإجارة فهو يجير ولا يجار عليه، وإجابة دعوة المضطر، وإجابة دعوة الداعي، ونحو ذلك من أفراد الربوبية، فالمتفرد بذلك على الكمال هو الله ﷻ، فتوحيد الربوبية: توحيد الله بأفعاله ﷻ.

وتوحيد الألوهية: مأخوذ من أَلِهَ يأْلَه إلهة وأُلُوهةً، إذا عبد مع المحبة والتعظيم[1]، يقال: تألَّه إذا عبد معظمًا محبًا، ففرقٌ بين العبادة والألوهة، فإن الألوهة عبادة فيها المحبة، والتعظيم، والرضا بالحال، والرجاء، والرغب، والرهب، فمصدر أَلِهَ يأْلَه أُلُوهة وإلهة؛ ولهذا قيل: توحيد الإلهية، وقيل: توحيد الألوهية، وهما مصدران لِأَلِهَ يأْلَه، ومعنى أَلِهَ في لغة العرب: عبد مع المحبة، والتعظيم، والتأَلُّه: العبادة على ذاك النحو، قال الراجز[2]:

لِلَّـهِ دَرُّ الْغَـانِيَـاتِ الْـمُـدَّهِ   سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

يعني: من عبادتي، فتوحيد الإلهية، أو توحيد الألوهية هو توحيد العبادة، أي: جَعْل العبادة لواحد وهو الله ﷻ، والعبادة أنواع، والعبادة يفعلها العبد، والله ﷻ هو المستحق للألوهة وللعبادة، أي: هو ذو الألوهة، وهو ذو العبادة على خلقه أجمعين.

---

(١) انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٦٧)، ومختار الصحاح (ص٩)، والمصباح المنير (ص١٩).
(٢) سبق عزوه (ص٢٢).

وتوحيد الألوهية: هو توحيد الله بأفعال العبد، فأفعالك التي تفعلها تقربًا متنوعة، فإذا توجهت بها لواحد؛ كنت لواحد وهو الله ﷻ، كنت موحدًا توحيد الإلهية، فإذا توجه العبد بها لله ولغيره، كان مشركًا في هذه العبادة.

توحيد الأسماء والصفات: وهو أن يعتقد العبد أن الله ﷻ واحد في أسمائه وصفاته، لا مماثل له فيهما، وإن شَرِكَ بعض العباد الله ﷻ في أصل بعض الصفات، لكنهم لا يَشْرُكُونه ﷻ في كمال المعنى، بل الكمال فيها لله وحده دون من سواه، فمثلًا: المخلوق قد يكون عزيزًا والله ﷻ هو العزيز، فللمخلوق من صفة العزة ما يناسب ذاته الحقيرة الوضيعة الفقيرة، والله ﷻ له من كمال هذه الصفة منتهى ذلك، ليس له فيها مثيل، وليس له فيها مشابه على الوجه التام، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

هذه الأنواع الثلاثة من التوحيد ذكرها الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، لكن لما كانت التصانيف قبله اعتنى فيها العلماء -أعني: علماء السنة والعقيدة- ببيان النوعين الأول والثالث وهما: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، لما اعتنى العلماء بهما لم يبسط الشيخ رحمه الله القول فيهما، وإنما بسط القول فيما الناس بحاجة إليه، ويفتقدون التصنيف فيه، وهذه طريقة الإمام رحمه الله فإن كتاباته المختلفة، ومؤلفاته إنما كانت للحاجة ليست للتكاثر، أو الاستكثار، أو للتفنن، وإنما كتب فيما الناس بحاجة إليه، لم يكتب لأجل أن يكتب، ولكن كتب لأجل أن يدعو، وبين الأمرين فرق.

فالشيخ رحمه الله في هذا الكتاب بين توحيد الإلهية والعبودية، وبين أفراده من التوكل، والخوف، والمحبة، والرجاء، والرغبة، ونحو ذلك،

والاستعانة، والاستغاثة، والذبح، والنذر، كل هذه عبادات لله ﷻ دون من سواه، والشيخ رَحِمَهُ اللهُ لما بسط ذلك بين أيضًا ضده وهو الشرك، فهذا الكتاب -كتاب التوحيد- الذي فيه بيان توحيد العبادة، والربوبية، والأسماء والصفات، وفيه أيضًا بيان ضد ذلك، وضد التوحيد: الشرك، والشرك اتخاذ الشريك، أي: أن يجعل واحدًا شريكًا لآخر، يقال: أشرك بينهما إذا جعلهما اثنين، أو أشرك في أمره غيره إذا جعل ذلك الأمر لاثنين فالشرك فيه تشريك، والله ﷻ نهى عن الشرك.

والشرك في كلام أهل العلم -على ما دلت عليه النصوص- أقسام، فالعلماء يُقَسِّمُون الشرك باعتبارات مختلفة:

- فتارة يُقسم الشرك إلى: شرك ظاهر، وشرك خفي[(١)].
- وتارة يُقسم الشرك إلى: شرك أكبر، وشرك أصغر.
- وتارة يُقسم إلى: شرك أكبر، وأصغر، وخفي[(٢)].

وهذه تقسيمات معروفة عند العلماء، وكل تقسيم باعتبار، وهي تلتقي في نتيجة كل قسم والتعريف به.

فمثلًا: مَنْ يقسمون الشرك إلى ظاهر، وخفي، أي: إلى جلي وخفي[(٣)]:

---

(١) ومن ذلك قول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في مدارج السالكين (١/ ٢٨٢): (وشركهم قسمان: شرك خفي، وشرك جلي، فالخفي قد يغفر، وأما الجلي فلا يغفره الله -تعالى- إلا بالتوبة منه، فإن الله لا يغفر أن يشرك به). وانظر: الاستقامة (١/ ٢٦٦، ٣٩٤)، وفتح الباري (١١/ ٢٧٠)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٤٥٨)، ومجموع مؤلفات الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ. قسم فتاوى ومسائل. المسألة الثانية عشرة (٢/ ٣٢).

(٢) قال الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ: (واعلم أن ضد التوحيد الشرك وهو ثلاثة أنواع شرك أكبر وشرك أصغر وشرك خفي)، انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٦٩).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٤٧).

● فيكون الجلي منه: ما هو أصغر، ومنه ما هو أكبر، الجلي الظاهر الذي يُحَس، مثل: الذبح لغير الله، والنذر لغير الله، فهذا جلي. هذا من نوع الشرك الأكبر، هو جلي أكبر، كذلك الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، هذه من نوع الشرك الجلي الأكبر، أما الحلف بغير الله ﷻ، فهو شرك، وهو جلي، ولكنه أصغر.

● قَسِيمُه الشرك الخفي: منه ما هو أكبر، كشرك المنافقين، فإن شركهم خفي لم يظهروه، وإنما أظهروا الإسلام، فما قام في قلوبهم من التنديد -والشرك صار خفيًا؛ لأنهم لم يُظهروه، فهو شرك خفي، ولكنه أكبر، وهناك شرك خفي أصغر مثل: يسير الرياء، فإن كان الرياء كاملًا كان ذلك شركًا أكبر، كشرك المنافقين[١]، وإن كان يسيرًا، كتصنُّع المرء للعبادة لمخلوق مثله لغير الله، فهذا إذا كان يسيرًا، فإنه شرك أصغر خفي. هذا نوع من أنواع التقاسيم.

وبعض العلماء يقول: الشرك قسمان: أكبر، وأصغر:

● فإذا كان أكبر: قَسم الأكبر إلى جلي، وخفي.

● وقسم الأصغر إلى جلي، وخفي.

والأوضح أن يقسم إلى ثلاثة إلى: أكبر، وأصغر، وخفي:

* ويكون الخفي مثلَ: يسير الرياء.

* والأصغر مثل: الحلف بغير الله، وتعليق التمائم ونحو ذلك.

* والأكبر مثل: الذبح، والنذر، والاستغاثة، ودعاء غير الله ﷷ.

---

(١) قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب -رحمهم الله- معلقًا على كلام ابن القيم ؒ في تعريف الشرك الأصغر: (ففسر الشرك الأصغر باليسير من الرياء، فدل على أن كثيره أكبر». انظر: (تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص ٤٧٢).

هذه تقسيمات للشرك قد تجد هذا أو ذاك في كلام طائفة من أهل العلم لكن كلها محصلها واحد، وإنما التقسيم باعتبارات، وهي ملتقية في التعريف، وفي النتيجة.

والشرك: هو اتخاذ الشريك مع الله ﷻ في الربوبية، أو في العبادة، أو في الأسماء والصفات، والمقصود هنا: النهي عن اتخاذ شريك مع الله ﷯ في العبادة، والأمر بتوحيده سبحانه.

فالخلاصة: التقسيم الأول: أن يكون الشرك أكبر وأصغر، الأكبر هو المخرج من الملة، والأصغر ما حكم الشارع عليه بأنه شرك، وليس فيه تنديد كامل يلحقه بالشرك الأكبر، وعبر عنه بعض العلماء بقوله: ما كان وسيلة إلى الشرك الأكبر، على هذا يكون الشرك الأكبر ثَمَّ منه ما هو ظاهر، وثمَّ منه ما هو باطن خفي.

الظاهر من الشرك الأكبر كشرك عباد الأوثان، والأصنام، وعباد القبور، والأموات، والغائبين، والباطن كشرك المتوكلين على المشايخ، أو على الآلهة المختلفة، أو كشرك وكفر المنافقين؛ لأن المنافقين مشركون في الباطن، فشركهم خفي، ولكنه أكبر في الباطن، وليس في الظاهر.

الشرك الأصغر -على هذا التقسيم- منه ما هو ظاهر، ومنه ما هو باطن خفي، الظاهر من الشرك الأصغر كلبس الحلقة، والخيط، وكالتمائم، وكالحلف بغير الله، ونحو ذلك من الأعمال والأقوال، والباطن من ذلك -الخفي- كيسير الرياء ونحو ذلك، فيكون إذًا الرياء على هذا التقسيم منه ما هو أكبر كرياء: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، ومنه رياء المسلمين حيث يتصنع في صلاته، أو يحب التسميع، أو المراءات.

التقسيم الثاني للشرك: أن يكون ثلاثة أقسام: أكبر، أصغر، خفي. وهذا التقسيم يُعنى به أن الأكبر ما هو مخرج من الملة، مما فيه صرف العبادة لغير الله ﷻ، والأصغر ما كان وسيلة لذلك الشرك الأكبر، فيه تنديد لا يبلغ به من ندد أن يخرج من الإسلام، وقد حكم الشارع على فاعله بالشرك، أو حقيقة الحال أنه ندد، وأشرك.

الشرك الخفي: هو يسير الرياء ونحو ذلك في هذا التقسيم، من أهل العلم من يقول بالأول، ومنهم من يقول بالثاني، وهما متساويان أحدهما يوافق الآخر ليس بينهما اختلاف، فإذا سمعت من يقول: إن الشرك أكبر وأصغر، فهذا صحيح، وإذا سمعت -وهو قول أئمة الدعوة-: إن الشرك أكبر، وأصغر، وخفي، فهذا أيضًا صحيح.

إذا تبين ذلك: فالشرك يعبر عنه بالتنديد؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقال النبي ﷺ: حينما سئل أي الذنب أعظم؟ قَالَ: «**أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**»، والتنديد منه تنديد أعظم، ومنه تنديد ليس فيه صرف العبادة لغير الله، فإذا كان التنديد في جعل العبادة لغير الله، صار التنديد شركًا أكبر، وإذا كان التنديد فيه جعل غير الله ﷻ ندًا لله في عمل، ولا يبلغ ذلك الشرك الأكبر، فإنه يكون تنديدًا أصغر، وهو الشرك الأصغر.

وأنواع ادعاء الشريك كثيرة ومجملها:

الأول: ادعاء الشريك له في ربوبيته، وأن ثَمَّ ظهيرًا معه يصرف الأمر.

الثاني: ادعاء الشريك معه في استحقاق العبادة.

الثالث: ادعاء الشريك معه في أسمائه، وصفاته على وجه الكمال.

الرابع: ادعاء الشريك معه في الأمر، والنهي في التشريع.

الخامس: ادعاء الشريك معه في الحكمة التي قضاها في كونه، كما يقول الفلاسفة، ونحوهم.

فأنواع الاشتراك التي ادُّعى أن ثَمَّ من يشارك الله فيها كثيرة، وهذه الخمسة هي جماعها.

هذه مقدمات وتعاريف مهمة بين يدي شرح هذا الكتاب العظيم.

وَقَــوْلِ اللهِ تَــعَــالَــى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

ش: بالجر عطف على التوحيد، ويجوز الرفع على الابتداء.

قال شيخ الإسلام: العبادة: هي طاعة الله بامتثال ما أمر الله به على ألسنة الرسل.

وقال أيضًا: العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة[1].

قال ابن القيم: ومدارها على خمس عشرة قاعدة، من كملها كمل مراتب العبودية.

وبيان ذلك: أن العبادة منقسمة على القلب، واللسان، والجوارح. والأحكام التي للعبودية خمسة: واجب، ومستحب، وحرام، ومكروه، ومباح، وهنَّ لكل واحد من القلب، واللسان، والجوارح[2].

وقال القرطبي: أصل العبادة التذلل، والخضوع[3].

وسميت وظائف الشرع على المكلفين عبادات؛ لأنهم يلتزمونها، ويفعلونها خاضعين متذللين لله تعالى.

ومعنى الآية: أن الله تعالى أخبر أنه ما خلق الجن والإنس إلا لعبادته، فهذه هي الحكمة من خلقهم.

---

(١) انظر: (رسالة العبودية) ضمن مجموع الفتاوي (١٠/ ١٤٩).
(٢) انظر: مدارج السالكين (١/ ١٠٩).
(٣) انظر: تفسير القرطبي (١/ ٢٢٥، ١٧/ ٥٦).

....

قلت: وهي الحكمة الشرعية الدينية.

قال العماد ابن كثير: وعبادته هي طاعته بفعل المأمور، وترك المحظور، وذلك هو حقيقة دين الإسلام؛ لأن معنى الإسلام: الاستسلام لله تعالى، المتضمن غاية الانقياد والذل والخضوع. انتهى.

وقال أيضًا في تفسير هذه الآية: وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الْعِبَادَ لِيَعْبُدُوهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَمَنْ أَطَاعَهُ جَازَاهُ أَتَمَّ الْجَزَاءِ، وَمَنْ عَصَاهُ عَذَّبَهُ أَشَدَّ الْعَذَابِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِمْ، بَلْ هُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ، فَهُوَ خَالِقُهُمْ وَرَازِقُهُمْ[١].

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الآية: إلا لآمرهم أن يعبدوني، وأدعوهم إلى عبادتي[٢]، وقال مجاهد: إلا لآمرهم، وأنهاهم. اختاره الزجاج، وشيخ الإسلام[٣].

قال: ويدل على هذا قوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، قال الشافعي: لا يؤمر، ولا يُنهى[٤].

وقال في القرآن في غير موضع: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، فقد أمرهم بما خلقوا له، وأرسل الرسل بذلك، وهذا

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٢٥).

(٢) انظر: تفسير البغوي (٧/ ٣٨٠).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٧٨).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٤٤)، وتفسير ابن عاشور (٢٩/ ٣٦٦).

المعنى هو الذي قصد بالآية قطعًا، وهو الذي يفهمه جماهير المسلمين، ويحتجون بالآية عليه.

قال: وهذه الآية تشبه قوله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ٦٤]، ثم قد يطاع، وقد يعصى، وكذلك ما خلقهم إلا لعبادته، ثم قد يعبدون، وقد لا يعبدون.

وهو -سبحانه- لم يقل: إنه فعل الأول، وهو خلقهم ليفعل بهم كلهم الثاني وهو عبادته، ولكن ذكر أنه فعل الأول؛ ليفعلوا هم الثاني، فيكونون هم الفاعلين له، فيحصل لهم بفعله سعادتهم، ويحصل ما يحبه ويرضاه منه، ولهم. انتهى(١).

ويشهد لهذا المعنى: ما تواترت به الأحاديث.

فمنها ما أخرجه مسلم في صحيحه، عن أنس بن مالك رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «يَقُولُ اللهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالى- لأَهْوَنِ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ كَانَتْ لَكَ الدُّنْيَا، وَمَا فِيهَا أَكُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ أَنْ لَا تُشْرِكَ -أَحْسَبُهُ قَالَ:- وَلَا أُدْخِلَكَ النَّارَ، فَأَبَيْتَ إِلَّا الشِّرْكَ»(٢).

فهذا المشرك قد خالف ما أراده الله -تعالى- منه من توحيده، وأن

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٥٦).
(٢) أخرجه البخاري ((٦٥٥٧)، ومسلم(٢٨٠٥) واللفظ له.

....

لا يشركه شيئًا، فخالف ما أراده الله منه فأشرك به غيره، وهذه هي الإرادة الشرعية الدينية كما تقدم.

فبين الإرادة الشرعية الدينية، والإرادة الكونية القدرية عموم، وخصوص مطلق، يجتمعان في حق المخلص المطيع، وتنفرد الإرادة الكونية القدرية في حق العاصي. فافهم ذلك تنج من جهالات أرباب الكلام وتابعيهم.

الشرح:

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦])، هذه الآية فيها بيان التوحيد، ووجه ذلك: أن السلف فسروا: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ أي: إلا ليوحدون، ودليل هذا الفهم: أن الرسل إنما بعثت؛ لأجل التوحيد -توحيد العبادة-، فقوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ أي: إلا ليوحدون.

قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا﴾، هذا فيه حصر، ومعلوم أن (ما) النافية مع (إلا) تفيد الحصر والقصر، ومعنى الكلام: خلقت الجن، والإنس لغاية واحدة هي العبادة، دون ما سواها، ففيه قصر علة الخلق على العبادة.

وقوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، (إلا) تسمى أداة استثناء مفرغ -مفرغ من أعمِّ الأحوال، كما يقول النحاة- أي: وما خلقت الجن والإنس لشيء، أو لغاية من الغايات أبدًا، إلا لغاية واحدة وهي أن يعبدوني.

وقوله: ﴿لِيَعۡبُدُونِ﴾ (اللام) تسمى لام التعليل، فقد يكون المعنى تعليل غاية، أو تعليل علة.

تعليل الغاية: يكون ما بعدها مطلوبًا، لكن قد يكون، وقد لايكون، فهذه الغاية، ويسميها بعض العلماء: لام الحكمة، وفرق بين العلة والحكمة، أي: ما الحكمة من خلق الجن، والإنس؟ أن يعبدوا الله وحده دون ما سواه، هذا التعليل بقوله: ﴿إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ قلنا: تعليل غاية مثلًا، قلتُ لك: لم أحضرت الكتاب؟ قلتَ: أحضرته لأقرأ، فيكون علة الإحضار، أو الحكمة من الإحضار القراءة، قد تقرأ، وقد لا تقرأ، بخلاف اللام التي يكون معناها العلة التي يترتب عليها معلولها، والتي يقول العلماء في نحوها: الحكم دائر مع علته وجودًا، وعدمًا، تلك علة القياس التي لا يتخلف فيها المعلول عن العلة، فهنا اللام لام علية الغاية؛ لأن من الخلق من أُوجد، وخلقه الله ﷻ لكن عبد غيره.

ولام الحكمة شرعية، وما بعدها يكون مطلوبًا شرعًا، قال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾، نفهم من هذا: أن هذه الآية دالة على التوحيد من جهة أن الغاية من الخلق هي التوحيد، والعبادة هنا هي التوحيد.

العبادة في اللغة[1]: خضوع، وتذلل معه حب عن طواعية، ورغب، ورهب، وحسن ظن، وما أشبه ذلك من أعمال القلوب، وأصلها الذل، ذلل الشيء أي: جعله متطامنًا ذليلًا، أو جعله غير وعر، غير مستكبر، فيكون هذا في الناس، ويكون في الطريق ومنه سمي الرقيق عبدًا؛ لأنه

(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ٦٩)، ومختار الصحاح (ص١٧٢).

جعل ذليلًا، غير متكبر، متطامن لسيده، وقيل أيضًا للطريق: معبد؛ لأنه ذُلل للسير؛ كما قال طرفة(١):

تُبَارِي عِتَاقًا نَاجِيَاتٍ وَأَتْبَعَتْ وَظِيفًا وَظِيفًا فَوْقَ مَوْرٍ مُعَبَّدِ

المور: الطريق، والمعبد: هو الذي ذلل من كثرة وطء الأقدام عليه.

وقوله أيضًا في البعير(٢):

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي العَشِيرةُ كُلُّهَا وأُفرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الـمُعَبَّدِ

يعني: الذي صار ذليلًا؛ لأنه أُصيب بالمرض، فجعل بعيدًا عن باقي الأبعرة، فصار ذليلًا لعدم المخالطة.

فحقيقة العبادة: الخضوع، والذل، فإذا انضاف إليها المحبة، والانقياد، صارت عبادة شرعية.

أما العبادة في الشرع، فالعلماء عرّفوها بعدة تعريفات(٣) نختار منها في هذا المقام ثلاثة:

التعريف الأول: أن العبادة هي: ما طُلب فعله في الشرع، ورُتب الثواب على ذلك، وهذا ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية لما تكلم عن الوضوء، فإذا كان الشيء طلب فعله في الشرع، ولم يكن مطلوبًا قبل ذلك، ورُتب على ذلك الفعل الثواب، فهذا الفعل عبادة.

---

(١) هو طرفة بن العبد، شاعر جاهلي مشهور، انظر: تفسير الطبري (١/ ٦٩)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٢/ ٢٢)، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (ص١٢٦).

(٢) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٨/ ٢٨٧)، وجمهرة أشعار العرب (ص١٣٠)، وشرح المعلقات العشر لأحمد الأمين الشنقيطي (ص٥٢).

(٣) انظر: المسودة لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٣٨)، والتعريفات للجرجاني (١٨٩)، والتعاريف للمناوي (ص٤٩٨).

التعريف الثاني: تعريف كلي، ذكره شيخ الإسلام في أول رسالة (العبودية)، وهو أن العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة(١).

التعريف الثالث: قال طائفة من العلماء -ومنهم الأصوليون- بأن العبادة هي: ما أمر به من غير اطراد عرفي، ولا اقتضاء عقلي(٢).

فنخلص من هذا إلى أن العبادة: شيء جاء به الشرع لم يكن قبل ذلك، وليس المعنى أنه لم يكن قبل ذلك من جهة الفعل، والحصول، لكن من جهة كونه مأمورًا به، فقد أمر الشرع بأشياء كانت موجودة عند العرب، ولكن كانوا يفعلونها من غير أمر شرعي خاص بذلك، وإنما ورثوها هكذا، فلما أمر بها الشرع، ورتب عليها الثواب كانت مما يحبه الله، ويرضاه، وكانت مما أُمر بها من غير اقتضاء عقلي لها، ولا اطّراد عرفي بها، وإنما كانت باطّراد أمر الشارع بها، فخرجت عن كونها عرفًا فقط.

فهذه الأقوال الثلاثة في تعريف العبادة تلتقي، ولا تختلف، فإفراد الله ﷻ بالعبادة معناه: أن يفرد الله ﷻ بكل ما أمر به الشرع من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة، فيدخل في ذلك أعمال القلوب مثل: الإخلاص، والرغبة، والرهبة، والخوف، والتوكل، والإنابة، والمحبة، والرجاء، واستعاذة القلب. . . إلى آخره، ويدخل فيه أيضًا الأفعال الظاهرة مثل: الدعاء، وأنواعه من الاستعانة، والاستغاثة، والاستسقاء. . .إلى غير ذلك، ويدخل فيها الذبح، والنذر، والصلاة، والزكاة، والدعاء، والحج، والعمرة، وصلة الرحم، وغير ذلك؛ فالعبادة:

---

(١) سبق عزوه (ص٥٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٩)، والتحبير شرح التحرير (٢/ ١٠٠١).

اسم يعم هذا جميعًا، فكما أنه لا يصلي المصلي إلا لله، كذلك لا يستغيث إلا بالله فيما لا يقدر عليه المخلوق، وهكذا في مظاهرها.

فيكون دلالة هذه الآية: أن كل فرد من أفراد العبادة يجب أن يكون لله وحده دون ما سواه؛ لأن الذي خلقهم خلقهم لأجل أن يعبدوه، فكونهم يعبدون غيره وهو الذي خلقهم هذا من الاعتداء والظلم؛ لأنه ليس من يخلق كمن لا يخلق، قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [**النحل**: ١٧].

وَقَـوْلِـهِ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

ش: الطاغوت: مشتق من الطغيان، وهو مجاوزة الحد.

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «الطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ»[(١)].

وقال جابر رضي الله عنه: «الطَّاغُوتُ: كُهَّانٌ كَانَت تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ». رواهما ابن أبي حاتم[(٢)].

وقال مالك: «الطَّاغُوتُ: هُوَ كُلُّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ»[(٣)].

قلت: وذلك المذكور بعض أفراده، وقد حده العلامة ابن القيم حدًا جامعًا، فقال: (الطَّاغُوتُ: كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ، مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ).

فطاغوت كل قوم: من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله، فهذه طواغيت العالم، إذا تأملتها، وتأملت أحوال الناس معها، رأيت أكثرهم أعرض عن عبادة الله تعالى إلى عبادة الطاغوت، وعن طاعة رسول الله ﷺ إلى طاعة الطاغوت، ومتابعته[(٤)].

وأما معنى الآية: فأخبر -تعالى- أنه بعث في كل طائفة من الناس

---

(١) انظر: تفسير الطبري [(٥/ ٤١٧) برقم (٥٨٣٤، ٥٨٣٥)]، والمحرر الوجيز (١/ ٣٣٨)، وتفسير ابن أبي حاتم [(٢/ ٤٩٥)، و(٣/ ٩٧٥)].

(٢) انظر: تفسير الطبري [(٥/ ٤١٨) برقم (٥٨٤٥)]، وتفسير ابن كثير (١/ ٦٣٤).

(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٢٦٧)، وتفسير ابن كثير (١/ ٦٣٤).

(٤) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٥٣).

....

رسولًا بهذه الكلمة: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] أي: اعبدوا الله وحده، واتركوا عبادة ما سواه؛ كما قال -تعالى-: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وهذا معنى لا إله إلا الله، فإنها هي العروة الوثقى.

قال العماد ابن كثير في هذه الآية: وَكُلُّهُمْ -أي: الرسل- يَدْعُو إِلَى عِبَادَةِ اللهِ، وَيَنْهَى عَنْ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ: فَلَمْ يَزَلْ -تَعَالَى- يُرْسِلُ إِلَى النَّاسِ الرُّسُلَ بِذَلِكَ، مُنْذُ حَدَثَ الشِّرْكُ فِي بَنِي آدَمَ، فِي قَوْمِ نُوحٍ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ نُوحٌ، وَكَانَ أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ إِلَى أَنْ خَتَمَهُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي طَبَّقَتْ دَعْوَتُهُ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ، وَكُلُّهُمْ كَمَا قَالَ اللهُ -تَعَالَى-: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وَقَالَ -تَعَالَى- فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فَكَيْفَ يَسُوغُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَقُولَ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، فَمَشِيئَتُهُ -تَعَالَى- الشَّرْعِيَّةُ مُنْتَفِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ نَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، وَأَمَّا مَشِيئَتُهُ الْكَوْنِيَّةُ، وَهِيَ تَمْكِينُهُمْ مِنْ ذَلِكَ قَدَرًا، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ -تَعَالَى- خَلَقَ النَّارَ وَأَهْلَهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ وَالْكَفَرَةِ، وَهُوَ لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ بَالِغَةٌ وَحِكْمَةٌ قَاطِعَةٌ؛ فَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦] انتهى(١).

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٧٠).

....

قلت: وهذه الآية تفسير الآية التي قبلها، وذلك قوله: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، فتدبر.

ودلت هذه الآية على أن الحكمة في إرسال الرسل: دعوتهم أممهم إلى عبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه، وأن هذا هو دين الأنبياء والمرسلين، وإن اختلفت شريعتهم؛ كما قال -تعالى-: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وأنه لا بد في الإيمان من عمل القلب والجوارح.

الشرح:

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، هذه الآية تفسير للآية قبلها، فالآية قبلها فيها بيان معنى العبادة، فيها بيان الغرض من الخلق، وأنه لأجل العبادة، هذه العبادة أُرسلت بها الرسل بدليل قوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾.

بعثت الرسل بهاتين الكلمتين: اعبدوا الله، واجتنبوا الطاغوت. ففي قوله: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ إثبات، وفي قوله: ﴿وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ نفي، وهذا معنى التوحيد وهو: أنه مشتمل على إثبات ونفي، (لا إله إلا الله)، ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾؛ لأن النفي فيه اجتناب الطاغوت وهو: كل إله عُبِد بالبغي، والظلم، والعدوان، والإثبات: إثبات العبادة في الله وحده دون

ما سواه، ففي قوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ التوحيد المثبت، وفي قوله: ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾، نفي الإشراك.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**الطَّاغُوتُ: هُوَ كُلُّ: مَا تَجَاوزَ بِهِ الْعَبْدُ حدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ**).

والطاغوت فعلوت، من الطغيان طغيانًا، ومعنى ذلك التجاوز تجاوز الحد، يقال: طغى الماء إذا تجاوز الحد، طغى الرجل إذا تجاوز حدّه[(١)]، والطاغوت مبني من الطغيان، لكنه للكثرة مثل ملكوت، ورحموت، ونحو ذلك. فما الطاغوت؟ الطاغوت: اسمٌ لكل ما تجاوز به العبدُ حَدَّه، أي: الحد الشرعي له، ومعلوم أنَّ الشرع حدَّ للأشياء حدودًا، وبَيّن علاقة المسلم بها، فإذا تجاوز العبدُ بشيء ما حَدّه، فذلك الشيء طاغوت.

قال: (**مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ**)، إذا عَبدَ أحدًا غير الله (فذلك الغير طاغوت هذا العابد، متى يكون طاغوتًا؟ إذا كان راضيًا بهذه العبادة، أما إذا كان يكرهها، فإنه لا يسمى طاغوتًا؛ لأنه يتبرأ منه، والمتبرئ من الشيء ليس من أهله؛ كما قال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ ٩٨ لَوۡ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةٗ مَّا وَرَدُوهَاۖ﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩]، فلما نزلت هذه الآية فرح المشركون، قالوا: سنكون وعيسى، وعزير، وعدُّوا آلهة، في جهنم، فنعم الصحبة، فأنزل الله جَلَّ جَلَالُهُ بعده: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ١٠١ لَا يَسۡمَعُونَ حَسِيسَهَاۖ وَهُمۡ فِي مَا ٱشۡتَهَتۡ أَنفُسُهُمۡ خَٰلِدُونَ ١٠٢ لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوۡمُكُمُ ٱلَّذِي كُنتُمۡ

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ١٩)، ولسان العرب (١٥/ ٨).

تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنبياء: ١٠١-١٠٣] (١)، فدَلّ على أَنّ الذي لا يرضى بعبادته، فإنه ليس بمذموم؛ لهذا عُبدت الأنبياء والرسل، وعُبد الصالحون، وكلهم يتبرءون ممن عبدهم، فعيسى عليه السلام عُبد بعد رفعه، وقال له ربه جل جلاله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ [المائدة: ١١٦، ١١٧] (٢)، أي: قبضتني، قبضت بدني، ورفعتني عنهم، واستوفيت مدتي على الأرض، المدة الأولى، كنت أنت الرقيب عليهم. ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧] إلى آخر الآيات.

قال ابن القيم رحمه الله: (**مَعْنَى الطَّاغُوتُ: مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ**)، مَنْ يُتبع، يُقلد، ويهتدى بهديه (**أو مُطاع**)، إذا كان اتُبعَ أحدٌ فجاوز العبدُ بهذا المتبع حَدَّه الذي أذن له به شرعًا، فقد صار ذلك طاغوتًا له إذا كان راضيًا بذلك، وإن كان لا يرضى فهذا هو الذي اتخذه طاغوتًا، وذاك ليس بطاغوت.

بيَّن ذلك بقوله رحمه الله: (**وَالطَّوَاغِيتُ كَثِيرُونَ، وَرُءوسُهُمْ خمَسَةٌ: إِبْلِيسُ -لعنَهُ اللهُ-، ومَنْ عُبِدَ وَهُوَ رَاضٍ، وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ**)(٣)،

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٧/ ٩٧)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤١٦)، والضياء في المختارة (١٠/ ٣٠٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٢) قال البيضاوي في تفسيره (٢/ ٣٤٨): (التوفي أخذ الشيء وافيا، والموت نوع منه)، وانظر: تفسير البغوي (١/ ٣٠٨)، وتفسير القرطبي (٦/ ٣٧٦).

(٣) قال الطبري في تفسيره (٣/ ١٩): (والصواب من القول عندي في الطاغوت أنه كل ذي طغيان=

إبليس -لعنه الله- هو رأس الطواغيت لم؟؛ لأنه عُبد، ولأنه متبوع، ولأنه مطاع، وهو راض بذلك، أطيع في معصية الله، وهذه غير مأذون بها، ويعتبر عند من أطاعه أنه مقدم، وأن طاعته هَنِيَّة؛ ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]، الاستجابة هنا في المتابعة، والطاعة، وقال ﷻ في آية سورة يس: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]، فقوله ﷻ: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ يعني: بالطاعة كما هو تفسيرها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَمَنْ عُبِدَ وَهُوَ رَاضٍ)**، هذا القيدُ مهم، مَنْ عُبِدَ مِنْ دون الله، ورضي بهذه العبادة؛ فهو من الطواغيت، بل من رؤوس الطواغيت.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ)** هذا أعظم، الأول يُعبدُ وهو ساكت، لم يدعُ إلى عبادة نفسه، يُطاعُ وتكون طاعته دينًا، في غير طاعة الله ﷻ، وطاعةِ رسوله ﷺ، ويرضى بذلك، فهذا طاغوت، والأعظم منه أن يدعو إلى نفسه، مثلما يفعل مشايخ الطرق الصوفية، فبعض من مشايخ الطرق الصوفية، ورءوس الضلال، ورءوس الرافضة، ورءوس الإسماعيلية، ونحو ذلك، كل هؤلاء يعظمهم أتباعهم فوق الحد الشرعي، فيتخذونهم مطاعين، ويتخذونهم متابَعين من دون رسول الله ﷺ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَمَنِ ادَّعى شَيْئًا مِنْ عِلْمِ الغيْبِ، ومَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ)**، من ادعى شيئًا من علم الغيب؛ فهو من جنس الشياطين، فهو كاهن من الكهنة، أو ساحر من السحرة، أو مدع لعلم الغيب، فهذا من الطواغيت.

= على الله فعبد من دونه، إما بقهر منه لمن عبده، وإما بطاعة ممن عبده له إنسانًا كان ذلك المعبود، أو شيطانًا، أو وثنًا، أو صنمًا، أو كائنًا ما كان من شيء).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَمَنْ حَكَمَ بِغَيِرِ مَا أنزل اللهُ)**، الحاكم بغير ما أنزل الله فيه تفصيل:

إذا حكم بغير ما أنزل الله معتقدًا أن حكمه جائز، وأن له أن يحكم، وحكمه قرين لحكم الله، أو مساوٍ لحكم الله، أو أفضل من حكم الله، أو نحو ذلك، فإن هذا يعد طاغوتًا، أما إن حكم بغير ما أنزل الله وهو يعلم أنه عاص في حكمه، وأن حكم الله عَزَّ وَجَلَّ أفضل، وأن حكم الله عَزَّ وَجَلَّ هو المتعين، ولكن غلبته نفسه، وشهوته بأن حكم بغير ما أنزل الله في بعض المسائل، كما يحصل لبعض المفتونين من القضاة أنهم يحكمون في مسائل بشهوتهم، كما كان يحدث في نجد من قرون قبل الدعوة، أنه كان يُرشى القاضي -يُرشى بمالٍ- فيحكم لأحد الخَصْمين بغير حكم الله عَزَّ وَجَلَّ، وهذا هو الذي جاء فيه الحديث الذي رواه أبو داود، وغيره بإسناد قوي، أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ في الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ في النَّارِ، فَأَمَّا الذي في الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ في الْحُكْمِ فَهُوَ في النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ على جَهْلٍ فَهُوَ في النَّارِ»**(١)، -والعياذ بالله-، هذا النوع يحكم لأجل مال، يحكم بغير ما أنزل الله لأجل رِشوة، هذه معصية من المعاصي، ولا شك أن معصية سمّاها الله عَزَّ وَجَلَّ كفرًا، أعظم من معصية لم يسمها الله عَزَّ وَجَلَّ كفرًا، كما يقول سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته (تحكيم القوانين)، فهذا الصنف من الناس فعلهم معصية.

هناك نوع آخر حدث في هذا الزمن، وهو تحكيم القوانين، بأن يستبدل

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، والنسائي في الكبرى (٣/ ٤٦١)، وابن ماجه (٢٣١٥) من حديث بريدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. قال أبو داود: (وهذا أصح شيء فيه).

الشرع بقوانين وضعية، فيستبدل الشرع استبدالًا بقوانين يأتي بها الحكام من عند غير الله ورسوله، فيترك الدين، ويؤتى بتلك القوانين.

فهذه كما يقول سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ في أول رسالته (تحكيم القوانين) ما نصه[(١)]: (**إن من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين للحكم به بين العالمين، وللرد إليه عند تنازع المتنازعين معاندة ومناقضة؛ لقول الله** عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]). ورسالته هذه بسَط فيها القول، وهي رسالة دقيقة مهمّة في هذا الباب.

إذن: صار تحكيم القوانين كفرًا أكبر بالله؛ لأنه استبدال شريعة مكان شريعة، فبدل شريعة الإسلام يأتون بشريعة فرنسا، أو شريعة أوروبا، أو شريعة إنجلترا، أوشريعة أمريكا، فهذا استبدال، فإذا كان الحكم به غالبًا صار تحكيمًا، أي: صار الحكم في أكثر أمور الشريعة بهذه الأحكام القانونية صار استبدالًا، فمتى يكون كفرًا؟

الجواب: إذا كان استبدالًا، ومتى يكون استبدالًا ؟ الجواب: إذا كان تحكيم القوانين غالبًا، كما ذكر سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ في فتاواه[(٢)] أيضا مقيّدًا: متى يكون الحكم بالقانون كفرًا؟ قال: إذا كان غالبًا

---

(١) انظر: فتاوى ورسائل سماحة محمد بن إبراهيم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢/ ٢٨٤، رقم ٤٠٦٥).

(٢) نص السؤال: هل تجب الهجرة من بلاد المسلمين التي يحكم فيها بالقانون؟

الجواب: البلد التي يحكم فيها بالقانون ليست بلد إسلام تجب الهجرة منها، وكذلك إذا ظهرت الوثنية من غير نكير ولا غيرت فتجب الهجرة فالكفر بفشو الكفر وظهوره، هذه بلد كفر، أما إذا كان قد يحكم فيها بعض الأفراد أو وجود كفريات قليلة لا تظهر فهي بلد إسلام.

انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ (٦/ ١٨١سؤال رقم ١٤٥١).

فاشيًا، لِمَ؟ لأنه استبدل شريعة مكان شريعة، فإذا غلب ذلك صار استبدالًا، وهذا قيد مهم، وهذه المسألة يكثر فيها الكلام في هذا العصر بين كلام متعلمين، وعلى سبيل تعلم، وبين كلام جهال، وقل من يحرر الكلام فيها على نحو ما بينه العلماء بدقة وتفصيل.

وَقَــوْلِــهِ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿٢٤﴾﴾ [الإسراء: ٢٣-٢٤]

ش: قَالَ مُجَاهِدٌ: وَقَضى يَعْنِي وَصَّى، وَكَذَا قَرَأَ أُبَيٍّ بْنِ كَعْبٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وغيرهم[(١)].

ولابن جرير عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: وقضى ربك يعني: أمر[(٢)].

وقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ المعنى: أن تعبدوه وحده دون ما سواه، وهذا معنى لا إله إلا الله.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: والنفي المحض ليس توحيدًا، وكذلك الاثبات بدون النفي، فلا يكون التوحيد إلا متضمنًا للنفي والإثبات، وهذا هو حقيقة التوحيد.

وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ﴾، أي: وقضى أن تحسنوا بالوالدين إحسانًا، كما قضى بعبادته وحده لا شريك له؛ كما قال -تعالى- في الآية الأخرى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [لقمان: ١٤]، وقوله: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ أي: ألا تسمعهما قولًا سيئًا، حتى ولا التأفيف الذي هو أدنى مراتب القول السيء.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٥٩).
(٢) انظر: تفسير ابن جرير (١٧/ ٤١٣).

....

﴿وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾، أَيْ: وَلَا يَصْدُرْ مِنْكَ إِلَيْهِمَا فِعْلٌ قَبِيحٌ، كَمَا قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ لَا تَنْفُضْ يَدَكَ عَلَيْهِما(١).

وَلَمَّا نَهَاهُ عَنِ الْقَوْلِ الْقَبِيحِ وَالْفِعْلِ الْقَبِيحِ، أَمَرَهُ بِالْقَوْلِ الْحَسَنِ وَالْفِعْلِ الْحَسَنِ فَقَالَ: ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾، أَيْ: لَيِّنًا طَيِّبًا حَسَنًا بِتَأَدُّبٍ وَتَوْقِيرٍ وَتَعْظِيمٍ.

وقوله: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾، أَيْ: تَوَاضَعْ لَهُمَا ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا﴾، أي: في كبرهما، وعند وفاتهما ﴿كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾. وَقَدْ جَاءَ فِي بِرِّ الْوَالِدَيْنِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ: آمِينَ آمِينَ آمِينَ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ، عَلَى مَا أَمنت؟، فَقَالَ: أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ رَغِمَ أَنْفُ امْرِىءٍ ذُكِرْتَ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ فَأَبْعَدَهُ اللهُ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: آمِينَ، ثُمَّ قَالَ: رَغِمَ أَنْفُ امْرِىءٍ دَخَلَ عَلَيْهِ شهر رَمَضَانَ ثُمَّ خَرَجَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: آمِينَ، ثُمَّ قَالَ: وَرَغِمَ أَنْفُ امرىء أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَمْ يُدْخِلاهُ الْجَنَّةَ، قُلْ: آمِينَ، قُلْتُ: آمِينَ»(٢).

وروى الإمام أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «رَغِمَ أَنْفُ، رَغِمَ أَنْفُ، رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَحَدَهُمَا، أَوْ كِلَاهُمَا عِنْدَ

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٦٤).

(٢) أخرجه البزار في مجمع الزوائد (١٠/ ١٦٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٣)، وصححه، ووافقه الذهبي، من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه، والبخاري في الأدب المفرد (٦٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

الْكِبَرِ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ»[١].

قال العماد ابن كثير: صحيح من هذا الوجه[٢].

وعن أبي بكرة رضي الله عنه قال: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَلا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبائِرِ؟ ثلاثًا، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: الإِشْراكُ بِاللهِ، وَعُقوقُ الْوالِدَيْنِ، وَجَلَسَ وَكانَ مُتَّكِئًا، فَقالَ: أَلا وَقَوْلُ الزّورِ، قَالَ: فَما زَالَ يُكَرِّرُها حَتّى قُلْنا: لَيْتَهُ سَكَتَ». رواه البخاري، ومسلم[٣].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «رِضَا اللهِ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ، وَسَخَطُ اللهِ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ». رواه الترمذي وصححه وابن حبان والحاكم[٤].

وعن أبي أُسيد الساعدي رضي الله عنه قال: «بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلِمَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ بَقِيَ مِنْ بِرِّ أَبَوَيَّ شَيءٌ أَبَرُّهُمَا بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟ قَالَ: نَعَم، الصَّلَاةُ عليهِمَا، وَالاِسْتِغْفَارُ لَهُمَا، وَإِنْفَاذُ عَهْدِهِمَا مِنْ بَعْدِهِمَا، وَصِلَةُ الرَّحِم الَّتِى لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا، وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا» رواه أبو داود، وابن ماجه[٥]. والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جدًا.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢٥٤، ٣٤٦)، ومسلم(٢٥٥١).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٦٥).
(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).
(٤) أخرجه الترمذي (١٨٩٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٤٤٦)، وابن حبان (٢/ ١٧٢)، والحاكم (٤/ ١٦٨).
(٥) أخرجه أبو داود (٥١٤٢)، وابن ماجه (٣٦٦٤).

الشرح:

قال: (وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ﴾، ﴿وَقَضَىٰ﴾ كما فسرها عدد من الصحابة ﷺ هنا بمعنى: أمر، ووصى، وأمر ووصى فيها معنى القول دون حروف القول فتكون: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ (أن) هنا تفسيرية، يعني: أمر ووصى بـ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ﴾.

قوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ هذا معنى (لا إله إلا الله) بالمطابقة؛ لأن (لا) نفي في الجملتين، وهنا (تعبدوا)، وفي كلمة التوحيد (إله)، والإله هو المعبود ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ أي: احصروا العبادة فيه وحده دون ما سواه، أمر ووصى بهذا، وهذا معنى التوحيد، فإن دلالة الآية على التوحيد ظاهرة في أن التوحيد إفراد العبادة في الله، أو تحقيق كلمة لا إله إلا الله، وهذا الذي دلت عليه هذه الآية.

قال: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ﴾ أي: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء: ٣٦].

ش: قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الآية: يَأْمُرُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَإِنَّهُ هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُنْعِمُ الْمُتَفَضِّلُ عَلَى خَلْقِهِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، فَهُوَ الْمُسْتَحِقُّ مِنْهُمْ أَنْ يُوَحِّدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ. انتهى(١).

وهذه الآية هي التي تسمى آية الحقوق العشرة، وفي بعض النسخ المعتمدة من نسخ هذا الكتاب تقديم هذه الآية على آية الأنعام؛ ولهذا قدمتها؛ لمناسبة كلام ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الآتي لآية الأنعام؛ ليكون ذكره بعدها أنسب.

الشرح:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَقَوْلِهِ**: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾، هذا أيضًا فيه إثبات، ونفي، فيه أمر، ونهي، أما الأمر ففي قوله: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾، والنهي في قوله: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾، وقد سبق بيان دلالة قوله: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ مع النفي على توحيد الله.

قوله هنا: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ يلاحظ أن (لا) هنا نافية، ومن المتقرر في علم الأصول: أن النفي إذا تسلط على نكرة، فإنه يفيد العموم، و(لا) بعدها نكرة، وهو المصدر المستكن في الفعل؛ لأن الفعل المضارع

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٦٠).

مشتمل على مصدر، وزمن ﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾ أي: لا إشراكًا به، فـ(تشركوا) متضمنة لمصدر، والمصدر نكرة، فيكون قوله (لا تشركوا)، أي: بأي نوع من الشرك، و﴿شَيْـًٔا﴾ أيضًا نكرة في سياق النهي فدلت على عموم الأشياء، فصار عندنا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ ثَمَّ عمومان: الأول دلت الآية على النهي عن جميع أنواع الشرك؛ وذلك لأن النهي تسلط على الفعل، والفعل فيه مصدر مستكن، والمصدر نكرة، والثانية: أن مفعول تشرك ﴿شَيْـًٔا﴾ وهي نكرة، والنكرة جاءت في سياق النهي وذلك يدل على عموم الأشياء، أي: لا الشرك الأصغر مأذون به، ولا الأكبر، ولا الخفي بدلالة قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾، وكذلك ليس مأذونًا أن يُشرَك لا بملك، ولا بنبي، ولا بصالح، ولا بعالم، ولا بطالح، ولا بقريب، ولا ببعيد، بدلالة قوله: ﴿شَيْـًٔا﴾، وهذا استدلال ظاهر الوضوح في الدلالة على التوحيد بالجمع بين النفي والإثبات.

وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (١٥١) وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (١٥٢) وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (١٥٣)﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

ش: قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: يقول تعالى لنبيه ورسوله محمد ﷺ: ﴿قُلْ﴾ لِهَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ عبدوا غَيْرَ اللهِ، وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللهُ، ﴿تَعَالَوْا﴾ أَيْ: هَلُمُّوا وَأَقْبِلُوا: ﴿أَتْلُ﴾ أَيْ: أَقُصَّ عَلَيْكُمْ وَأُخْبِرُكُمْ ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ حَقًّا لَا تَخَرُّصًا، وَلَا ظَنًّا، بَلْ وَحْيًا مِنْهُ وأمرًا من عنده: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، وَكَأَنَّ فِي الْكَلَامِ مَحْذُوفًا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، وَتَقْدِيرُهُ: وَأَوْصَاكُمْ ؛ ولهذا قال في آخر الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ﴾ ا.هـ.(١).

قلت: فيكون المعنى: حرم عليكم ما وصاكم بتركه من الإشراك به.

وفي المغني لابن هشام في قوله -تعالى-: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ سبعة أقوال، أحسنها: هذا الذي ذكره ابن كثير، ويليه: بيَّن لكم ذلك

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٥٩، ٣٦٠).

....

لئلا تشركوا، فحذفت الجملة من أحدهما، وهي ﴿وَصَّىٰكُم﴾، وحرف الجر وما قبله من الأخرى[١].

ولهذا إذا سئلوا عما يقول لهم رسول الله ﷺ قالوا: يقول: اعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئًا، واتركوا ما يقول آباؤكم، كما قال أبو سفيان لهرقل[٢].

وهذا هو الذي فهمه أبو سفيان، وغيره من قول رسول الله ﷺ لهم: قولوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ تُفْلِحُوا[٣].

وقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ قال القرطبي: الإحسان إلى الوالدين: برهما، وحفظهما، وصيانتهما، وامتثال أمرهما، وإزالة الرق عنهما، وترك السلطنة عليهما، و﴿إِحْسَـٰنًا﴾ نصب على المصدرية، وناصبه فعل من لفظه تقديره: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ الإملاق: الفقر، أي: لا تئدوا بناتكم خشية العيلة، والفقر، فإني رازقكم وإياهم، وكان منهم من يفعل ذلك بالذكور خشية الفقر، ذكره القرطبي[٤].

---

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٢٧٧).
(٢) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث أبي سفيان رضي الله عنه.
(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٥/ ٢٣٥)، وأحمد في المسند (١/ ٣٦٢)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٣٣٢)، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٤٥٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٦٩)، والبيهقي في الكبرى (٩/ ١٨٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
(٤) انظر: تفسير القرطبي (٧/ ١٣٢).

....

وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ». ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟، قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ»، وَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ قَوْلِ النبي ﷺ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠] (١).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ﴾ قال ابن عطية: نهي عام عن جميع أنواع الفواحش، وهي المعاصي.

و﴿ظَهَرَ﴾، و﴿بَطَنَ ۖ﴾ حالتان تستوفيان أقسام ما جعلتا له من الأشياء. انتهى(٢).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ في الصحيحين:

عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه مرفوعًا قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امرئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ، الْمُفَارِقُ لِلجَمَاعَةِ». رواه البخاري، ومسلم(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦).
(٢) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز) (٢/ ٤٢٥)].
(٣) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

....

وقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ قال ابن عطية: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارة إلى هذه المحرمات، والوصية: الأمر المؤكد المقرر[(١)].

وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (لعل) للتعليل، أي: إن الله تعالى وصانا بهذه الوصايا؛ لنعقلها عنه، ونعمل بها.

وفي تفسير الطبري الحنفي: ذكر أولًا ﴿تَعْقِلُونَ﴾ ثم ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ثم ﴿تَتَّقُونَ﴾؛ لأنهم إذا عقلوا، تذكروا، وخافوا، واتقوا.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ قال ابن عطية: هذا نهي عام عن القرب الذي يعم وجوه التصرف، وفيه سد الذريعة، ثم استثنى ما يحسن وهو السعي في نمائه، قال مجاهد: التي هي أحسن: إشارة فيه[(٢)].

وفي قوله: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ قال مالك وغيره: هو الرشد، وزوال السفه مع البلوغ، روي نحو هذا عن زيد بن أسلم، والشعبي وربيعة، وغيرهم[(٣)].

وقوله: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ﴾ قال ابن كثير: يأمر تعالى بإقامة العدل في الأخذ، والإعطاء، ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ أي: من اجتهاد بأداء الحق وأخذه، فإن أخطأ بعد استفراغ الوسع، وبذل جهده فلا حرج عليه[(٤)].

---

(١) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز)(٢/ ٤٢٥)].
(٢) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز)(٢/ ٤٢٦)].
(٣) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز)(٢/ ٤٢٦)].
(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٣١).

....

وقوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾، هذا أمر بالعدل في القول، والفعل على القريب، والبعيد.

قال الحنفي: العدل في القول في حق الولي، والعدو، لا يتغير في الرضا، والغضب، بل يكون على الحق، وإن كان ذا قربى، فلا يميل إلى الحبيب والقريب ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة: ٨].

وقوله: ﴿وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ﴾ قال ابن جرير: وبوصية الله -تعالى- التي وصاكم بها فأوفوا، وإيفاء ذلك بأن يطيعوه بما أمرهم به، ونهاهم عنه، وأن يعملوا بكتابه، وسنة رسوله ﷺ، ذلك هو الوفاء بعهد الله، وكذا قال غيره، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ تتعظون، وتنتهون عما كنتم فيه(١).

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ قال القرطبي: هذه آية عظيمة عطفها على ما تقدم، فإنه نهى، وأمر، وحذر عن اتباع غير سبيله على ما بينته الأحاديث الصحيحة، وأقاويل السلف، و﴿أن﴾ في موضع نصب. أي: أتلو أن هذا صراطي، عن الفراء، والكسائي، ويجوز أن يكون خفضًا، أي: وصاكم به، وبأن هذا صراطي. قال: والصراط: الطريق الذي هو دين الإسلام. ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ نصب على الحال، ومعناه: مستويًا قيمًا

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير(١٢/ ٢٢٦).

لااعوجاج فيه، فأمر باتباع طريقه الذي طرقه على لسان محمد ﷺ وشرعه، ونهايته الجنة، وتشعبت منه طرق، فمن سلك الجادة نجا، ومن خرج إلى تلك الطرق أفضت به إلى النار، قال الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أي: يميل. انتهى.

وروى الإمام أحمد، والنسائي، والدارمي، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا خَطًّا ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ، على كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إليهِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾[(١)].

وعن مجاهد: ولا تتبعوا السبل، قال: البدع والشبهات[(٢)].

قال ابن القيم رحمه الله: ولنذكر في الصراط المستقيم قولًا وجيزًا فإن الناس قد تنوعت عباراتهم عنه بحسب صفاته، ومتعلقاته، وحقيقته شيء واحد، وهو طريق الله الذي نصبه لعباده موصلًا لهم إليه، ولا طريق إليه سواه، بل الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا طريقه الذي نصبه على ألسن رسله، وجعله موصلًا لعبادة الله وهو إفراده بالعبادات، وإفراد رسله

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٣٤٣)، وأحمد في المسند (٧/ ٢٠٨)، والدارمي (١٥/ ٨٠)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣١٨) وصححه، ووافقه الذهبي، والسنة للمروزي (٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٣٨٥) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
(٢) انظر: تفسير ابن جرير(١٢/ ٢٢٩).

....

بالطاعة، فلا يشرك به أحدًا في عبادته، ولا يشرك برسوله ﷺ أحدًا في طاعته، فيجرد التوحيد، ويجرد متابعة الرسول ﷺ، وهذا كله مضمون شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فأي شئ فسر به الصراط المستقيم فهو داخل في هذين الأصلين، ونكتة ذلك أن تحبه بقلبك، وترضيه بجهدك كله، فلا يكون في قلبك موضع إلا معمورًا بحبه، ولا يكون لك إرادة إلا متعلقة بمرضاته، فالأول يحصل بتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، والثاني يحصل بتحقيق شهادة أن محمدًا رسول الله، وهذا هو الهدى، ودين الحق، وهو معرفة الحق، والعمل به، وهو معرفة ما بعث الله به رسوله، والقيام به، وقل ما شئت من العبارات التى هذا آخيتها، وقطب رحاها(١). قال: وقال سهل بن عبد الله: «عليكم بالأثر والسنة، فإني أخاف، إنه سيأتي عن قليل زمان إذا ذكر إنسان النبي ﷺ، والاقتداء به في جميع أحواله ذموه، ونفروا عنه، وتبرَّءوا منه، وأذلوه وأهانوه». ا.هـ.

الشرح:

قال: (وقوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ أي: يا من حرم بعض الأنعام، وافترى على الله في ذلك

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٤٥٢، ٤٥٣).

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ قال العلماء: (أَنْ) هنا تفسيرية متعلقة بمحذوف تقديره وصاكم؛ لأن (أَنْ) التفسيرية تتعلق بكلمة فيها معنى القول دون حروف القول، وحددوها بقوله: ﴿وَصَّاكُمْ﴾؛ لأنه في آخر الآي جاء: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ في الآية الأولى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، ثم في الآية الثانية: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، ثم في الآية الثالثة: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ كلها فيها الوصية، فإذًا يكون تقدير الكلام قل: تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم، وصاكم ألا تشركوا به شيئًا، أي: أمركم، والوصية هنا شرعية، وإذا كانت الوصية من الله شرعية، فهي أمر واجب.

وقوله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ دلالتها على التوحيد كدلالة آية النساء قبلها.

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ، فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]»(١).

ش: قوله: (ابْنُ مَسْعُودٍ) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل -بمعجمة وفاء-، ابن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل من السابقين الأولين، وأهل بدر، وأحد، والخندق، وبيعة الرضوان، من كبار علماء الصحابة، أمَّره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين رضي الله عنه، وهذا الأثر رواه الترمذي وحسنه، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني بنحوه.

وقال بعضهم: معناه: من أراد أن ينظر إلى الوصية التي كأنها كتبت، وختم عليها، فلم تغير ولم تبدل فليقرأ: (قل تعالوا -إلى آخر الآيات)، شبهها بالكتاب الذي كتب، ثم ختم فلم يزد فيه، ولم ينقص.

فإن النبي ﷺ لم يوص إلا بكتاب الله؛ كما قال فيما رواه مسلم: «وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابَ اللهِ»(٢).

وقد روى عبادة بن الصامت قال: «قال رسول الله ﷺ: أيكم يبايعني

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٧٠) وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٤١٤)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٤٣) والكبير (١٠٠٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٢٠٧)، وفي إسناده داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، وهو ضعيف.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

....

على هؤلاء الآيات الثلاث؟ ثم تلا قوله -تعالى-: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، حتى فرغ من الثلاث الآيات، ثم قال: من وفى بهن فأجره على الله، ومن انتقص منهن شيئًا فأدركه الله به في الدنيا كانت عقوبته، ومن أخره إلى الآخرة كان أمره إلى الله، إن شاء آخذه، وإن شاء عفا عنه». رواه ابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، ومحمد بن نصر في الاعتصام(١).

قلت: ولأن النبي ﷺ لم يوص أمته إلا بما وصاهم الله -تعالى- به على لسانه، وفي كتابه الذي أنزله: ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وهذه الآيات وصية الله تعالى، ووصية رسوله ﷺ.

الشرح:

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾».

قوله: «**الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ**» يعني: أن هذه الآيات فيما جاء في تحريمها لم تُنسخ، ولم تُغير، فهي وصية النبي ﷺ التي عليها خاتمه، أي: توفي

(١) أخرجه الحاكم (٢/ ٣٤٨)، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦١٥).

ولم تُفض هذه الوصية إلا بعد وفاته، أي: من جهة التشبيه، فهذه الآيات التي فيها الوصايا العشر في سورة الأنعام، لم يتطرق إليها نسخ، ولا تخصيص، إنما هي محرمات باقية في تحريمها، وهي وصية النبي ﷺ لأمته فيما يحرمون، وأعظم هذه عدم الشرك بالله ﷻ، قال الله ﷻ: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، وقوله ﷻ هنا: ﴿أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾، لا تشركوا به شيئًا هذا نهي، وقال في أولها: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ يعني: حرّم ﷻ إشراكًا به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وقدم النهي عن الإشراك؛ لأن أصل كل خطيئة هو الشرك بالله ﷻ، دق هذا الشرك، أو عظم، حتى إن أصل كل معصية لا بد أن يكون شركًا في الطاعة، في طاعة الشيطان، أو طاعة الهوى.

وقوله ﷻ: ﴿أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ هذا فيه عموم؛ لأن (أن) فيها تفسيرية، و﴿أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ هذا عام لمجيء ﴿شَيْـًٔا﴾ في سياق النهي، فشمل ذلك الشرك الأكبر، والأصغر، والخفي بأنواع الجميع، فوصية النبي ﷺ التي عليها خاتمه لهذه الأمة هي: ألا يُشْرَكَ بالله ﷻ شيء، لا الشرك الأكبر، ولا الأصغر، ولا الخفي. فانظر إلى ما صار إليه الحال من مخالفة الأمة لوصيته ﷺ، أو لما هو قائم مقام الوصية. «**قَالَ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ**».

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: «كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ فَقَالَ: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّ حَقَّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا. فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ. قَالَ: لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا». أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ[١].

ش: هذا الحديث في الصحيحين من طرق، وفي بعض رواياته نحو مما ذكره المصنف.

ومعاذ بن جبل ﷺ هو: ابن عمرو بن أوس الأنصاري، الخزرجي، أبو عبد الرحمن، صحابي مشهور من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم، والأحكام، والقرآن، رضي الله عنه. وقال النبي ﷺ: «مُعَاذُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَامَ الْعُلَمَاءِ بِرَتْوَةٍ»[٢]. أي: بخطوة، قال في القاموس: والرتوة: الخطوة، وشرف من الأرض، وسويعة من الزمان، والدعوة، والفطرة، ورمية بسهم أو نحو ميل أو مدى البصر، والراتي: العالم الرباني. انتهى[٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١٨)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٣٠١، ٣٠٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٢٨) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء) ١/ ٤٤٦)، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٩). والرتوة: الدرجة والمنزلة.
انظر: النهاية (٢/ ١٩٥)، ولسان العرب (٥/ ١٣٤)، وتاج العروس (٤/ ٥٢٤)، ومختار الصحاح (٢٣٣).

(٣) انظر: القاموس المحيط (٤/ ٣٣٢).

....

وقال في النهاية: إنه يتقدم العلماء برتوة أي: برمية سهم. وقيل: بميل، وقيل: مد البصر. وهذه الثلاثة أشبه بمعنى الحديث.

مات معاذ سنة ثماني عشرة بالشام، في طاعون عمواس، وقد استخلفه ﷺ على أهل مكة يوم الفتح يعلمهم دينهم.

قوله رضي الله عنه: «كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ»، فيه جواز الإرداف على الدابة، وفضيلة معاذ رضي الله عنه.

قوله: «على حِمَارٍ»، في رواية: اسمه عفير[1].

قلت: أهداه إليه المقوقس صاحب مصر.

وفيه: تواضعه ﷺ لركوب الحمار، والإرادف عليه، خلافًا لما عليه أهل الكبر.

قوله: «أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ؟»، أخرج السؤال بصيغة الاستفهام؛ ليكون أوقع في النفس، وأبلغ في فهم المتعلم، وحق الله على العباد وهو ما يستحقه عليهم، وحق العباد على الله معناه: أنه متحقق لا محالة؛ لأنه وعدهم ذلك جزاء لهم على توحيده ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٦].

قال شيخ الإسلام: كون المطيع يستحق الجزاء هو استحقاق إنعام وفضل، ليس هو استحقاق مقابلة، كما يستحق المخلوق على المخلوق،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦).

فمن الناس من يقول: لا معنى للاستحقاق، إلا أنه أخبر بذلك، ووعده صدق، ولكن أكثر الناس يثبتون استحقاقًا زائدًا على هذا؛ كما دل عليه الكتاب، والسنة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، لكن أهل السنة يقولون: هو الذي كتب على نفسه الرحمة، وأوجب على نفسه الحق، ولم يوجبه عليه مخلوق.

والمعتزلة يدعون أنه واجب عليه بالقياس على المخلوق، وأن العباد هم الذين أطاعوه بدون أن يجعلهم مطيعين له، وأنهم يستحقون الجزاء بدون أن يكون هو الموجب، وغلطوا في ذلك.

وهذا الباب غلطت فيه الجبرية، والقدرية أتباع جهم، والقدرية النافية.

قوله: «قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، فيه حسن الأدب من المتعلم، وأنه ينبغي لمن سُئل عما لا يعلم أن يقول ذلك، بخلاف أكثر المتكلفين.

قوله: «وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، أي: يوحدوه بالعبادة.

ولقد أحسن العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ حيث عرف العبادة بتعريف جامع فقال[1]:

وَعِبَادَةُ الرَّحْمَنِ غَايَةُ حُبِّهِ ... مَعَ ذُلِّ عَابِدِهِ هُمَا قُطْبَانِ
ومَدَارُهُ بِالأَمْرِ أَمْرِ رَسُولِهِ ... لَا بِالهَوَى وَالنَّفسِ وَالشَّيطَانِ

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (١/ ٢٥٣).

....

قوله: «وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، أي: يوحدوه بالعبادة، فلابد من التجرد من الشرك في العبادة، ومن لم يتجرد من الشرك لم يكن آتيًا بعبادة الله وحده، بل هو مشرك قد جعل لله ندًا.

وهذا معنى قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: وفيه أن العبادة هي التوحيد؛ لأن الخصومة فيه.

وفي بعض الآثار الإلهية: «إِنِّي وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ فِي نَبَأٍ عَظِيمٍ، أَخْلُقُ وَيُعْبَدُ غَيْرِي، وَأَرْزُقُ وَيُشْكَرُ غَيْرِي، خَيْرِي إِلَى الْعِبَادِ نَازِلٌ، وَشَرُّهِمْ إِلَيَّ صَاعِدٌ، أَتَحَبَّبُ إِلَيْهِم بِالنِّعَمِ، وَيَتَبَغَّضُونَ إِلَيَّ بِالمَعَاصِي»(١).

قوله: «وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ، أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا».

قال الحافظ: اقتصر على نفي الإشراك؛ لأنه يستدعي التوحيد بالاقتضاء، ويستدعي إثبات الرسالة باللزوم، إذ من كذب رسول الله ﷺ، فقد كذب الله، ومن كذب الله، فهو مشرك، وهو مثل قول القائل: ومن توضأ صحت صلاته، أي: مع سائر الشروط. ا.هـ.

قوله: «أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ»، فيه استحباب بشارة المسلم بما يسره، وفيه ما كان عليه الصحابة من الاستبشار بمثل هذا. قاله المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

قوله: «قَالَ: لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا»، أي: يعتمدوا على ذلك، فيتركوا التنافس في الأعمال.

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤/ ١٣٤، رقم ٤٥٦٣)، والديلمي (٣/ ١٦٦، رقم ٤٤٣٩)، وابن عساكر (١٧/ ٧٧)، والطبراني في الشاميين (٢/ ٩٣، رقم ٩٧٤)، وذكره الحكيم (٢/ ٣٠١).

وفي رواية: «فَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا»، أي: تحرجًا من الإثم(١).

قال الوزير أبو المظفر: لم يكن يكتمها إلا عن جاهل يحمله جهله على سوء الأدب بترك الخدمة في الطاعة، فأما الأكياس الذين إذا سمعوا بمثل هذا زادوا في الطاعة، ورأوا أن زيادة النعم تستدعي زيادة الطاعة، فلا وجه لكتمانها عنهم.

وفي الباب من الفوائد غير ما تقدم: الحث على إخلاص العبادة لله، وإنها لا تنفع مع الشرك، بل لا تسمى عبادة.

والتنبيه على عظمة حق الوالدين، وتحريم عقوقهما، والتنبيه على عظمة الآيات المحكمات في سورة الأنعام، وجواز كتمان العلم للمصلحة.

قوله: (أَخْرَجَاهُ)، أي: البخاري، ومسلم. والبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو: الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه الجعفي مولاهم، الحافظ الكبير، صاحب الصحيح، والتاريخ، والأدب المفرد، وغير ذلك من مصنفاته.

روى عن الإمام أحمد بن حنبل، والحميدي، وابن المديني، وطبقتهم، وروى عنه مسلم، والنسائي، والترمذي، والفربري -رواي الصحيح-، ولد سنة أربع وتسعين ومائة، ومات سنة ست وخمسين ومائتين.

(١) أخرجه البخاري (١٢٨).

....

ومسلم رَحِمَهُ اللَّهُ هو: ابن حجاج بن مسلم، أبو الحسين القشيري النيسابوري، صاحب الصحيح، والعلل، والوجدان، وغير ذلك، روى عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة، وابن أبي شيبة، وطبقتهم، وروى عن البخاري، وروى عنه الترمذي، وإبراهيم بن محمد ابن سفيان -راوي الصحيح-، وغيرهما، ولد سنة أربع ومائتين، ومات سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور -رحمهما الله-.

الشرح:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ فَقَالَ: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ؟. قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّ حَقَّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا. فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ قَالَ: لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا».

هذا موطن الشاهد: «فَإِنَّ حَقَّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، وهذا قد مرَّ بيان معناه لكن الشاهد من هذا الحديث ومناسبته للابتداء -ابتداء كتاب التوحيد-: أنه أتى فيه بلفظ «حَقَّ» «أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ؟»، ثم قال: قال: «حَقَّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، هذا الحق حق واجب لله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأن الكتاب والسنة، بل ولأن المرسلين جميعًا أتوا بهذا الحق، وببيانه، وأنه أوجب الواجبات على العباد.

ثم قال: «**وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ: أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**».

«**حق العباد على الله**»، هذا حق أحقه الله على نفسه باتفاق أهل العلم، وبإيجابه على نفسه في بعض أقوالهم، كما قاله الشيخ تقي الدين بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

«**وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ**» هل هذا الحق واجب أم لا؟ نقول: نعم، هو حق واجب، لكن بإيجاب الله ذلك الحق على نفسه، والله عَزَّ وَجَلَّ يحرم على نفسه ما يشاء بما يوافق حكمته، ويوجب على نفسه ما يشاء بما يوافق حكمته، «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَّالَمُوا**»(١).

حرم الله الظلم على نفسه، كذلك أوجب على نفسه أشياء، وبعض أهل العلم تحاشى لفظ (الإيجاب) على الله، وقال: يعبر بأنه حق يتفضل به، حق تفضل لا حق إيجاب، وهذا ليس بمتعين؛ لأن الحق الواجب أوجبه الله على نفسه، والعباد لا يوجبون على الله عَزَّ وَجَلَّ شيئًا من الحقوق، وهو عَزَّ وَجَلَّ أوجبه على نفسه؛ لأنه تفضل على عباده بذلك، والله عَزَّ وَجَلَّ لا يخلف الميعاد.

فالحقان مختلفان من جهة الحكم، أما حق الله على العباد وهو: أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئًا، هذا حق واجب فرض مؤكد، بل هو لب الدين، بل هو أصل الإسلام، وهو معنى شهادة أن لا إله إلا الله.

وأما الحق الثاني: وهو حق العباد على الله: أن لا يعذب من لا يشرك به شيئًا، فهذا لأهل العلم فيه من حيث الحكم ثلاثة أقوال:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

القول الأول: أن يُطلق الكلام، ويقال: هو حق أحقه الله على نفسه، هكذا على لفظ ما جاء في الأحاديث، وما جاء في الآية في نظير ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وأشباه ذلك، فيقال: هذا حق أحقه الله على نفسه.

والقول الثاني: أن يقال: الحق بمعنى الواجب، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، أي: وكان واجبًا علينا نصر المؤمنين، والله ﷻ هو الذي أوجب على نفسه ذلك، والعباد لم يوجبوه عليه، بل هو ﷻ الذي أوجب على نفسه ذلك منّة منه، وتكرمًا، والله سبحانه وتعالى يُحرم على نفسه، ويوجب على نفسه، كما حرم الظلم على نفسه في قوله: «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ على نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَّالَمُوا**» وأوجب على نفسه نصر المؤمنين، وأوجب على نفسه ألا يُعذب من لا يشرك به شيئًا.

القول الثالث: أن يقال: الحق هنا حق تفضل، لا حق إيجاب، وهذا القول الثالث ليس من أقوال أهل الحديث والسنة، وأما القولان الأولان فهما لأهل السنة والجماعة.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ فِيهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ لَمْ يَعْبُدِ اللهَ، فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣].

الرَّابِعَةُ: الْحِكْمَةُ فِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الرِّسَالَةَ عَمَّتْ كُلَّ الْأُمَّةِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ وَاحِدٌ.

السَّابِعَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ: أَنَّ عِبَادَةَ اللهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ، فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّـٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ.

التَّاسِعَةُ: عِظَمُ شَأْنِ ثَلَاثِ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ [١٥١ - ١٥٣] عِنْدَ السَّلَفِ، وَفِيهَا عَشْرُ مَسَائِلَ: أَوَّلُهَا: النَّهْيُ عَنِ الشِّرْكِ.

الْعَاشِرَةُ: الْآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَفِيهَا ثَمَانِيَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً، بَدَأَهَا اللهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِى جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وَنَبَّهَنَا اللهُ -سُبْحَانَهُ- عَلَى عِظَمِ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩].

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: آيَةُ سُورَةِ النِّسَاءِ الَّتِي تُسَمَّى آيَةَ الْحُقُوقِ الْعَشْرِ، بَدَأَهَا اللهُ ﷻ بِقَوْلِهِ: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى وَصِيَّةِ الرَّسُولِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْنَا.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ الْعِبَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّوْا حَقَّهُ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: جَوَازُ كِتْمَانِ الْعِلْمِ لِلْمَصْلَحَةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: اسْتِحْبَابُ بِشَارَةِ الْمُسْلِمِ بِمَا يَسُرُّهُ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: الْخَوْفُ مِنَ الاتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللهِ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُ الْمَسْؤولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

الْعِشْرُونَ: جَوَازُ تَخْصِيصِ بَعْضِ النَّاسِ لِلْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ.

الْحَادِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: تَوَاضُعُهُ ﷺ لِرُكُوبِ الْحِمَارِ مَعَ الْإِرْدَافِ عَلَيْهِ.

الثَّانِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ الْإِرْدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ.

الثَّالِثَةَ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الرَّابِعَةَ وَالْعِشْرُونَ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

❊ ❊ ❊

١ - بَابُ
فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

ش: قوله: (بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ).

(بَابُ): خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا.

قلت: ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره هذا، و(ما): يجوز أن تكون موصولة، والعائد محذوف، أي: وبيان الذي يكفره من الذنوب، ويجوز أن تكون مصدرية، أي: وتكفيره الذنوب، وهذا الثاني أظهر.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]).

قال ابن جرير: حدثنى المثنى -وساق بسنده- عن الربيع بن أنس قال: «الْإِيمَانُ: الْإِخْلَاصُ للهِ وَحْدَهُ»(١).

وقال ابن كثير في الآية: أَيْ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَخْلَصُوا الْعِبَادَةَ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَمْ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا هُمُ الْآمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْمُهْتَدُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ(٢).

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١١/ ٤٩١).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٨٧).

....

وقال زيد بن أسلم، وابن إسحاق: هَذَا خَبَرٌ مِنَ اللهِ -تَعَالَى- عَنْ أَوْلَى الْفَرِيقَيْنِ بِالْأَمْنِ، وَفَصْلُ قَضَاءٍ مِنْهُ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَبَيْنَ قَوْمِهِ(١).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: «لَمَّا نَزَلَتْ هذه الآية قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ ﷺ: لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ أَوَلَمْ تَسْمَعُوا إلى قَوْلِ لُقْمَانَ لِابْنِهِ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]».

وساقه البخاري بسنده فقال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، حدثني إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه «قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ: أَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] بِشِرْكٍ، أَوَلَمْ تَسْمَعُوا إلى قَوْلِ لُقْمَانَ لِابْنِهِ ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»(٢). وهذا الحديث في الصحيح والمستدرك وغيرهما.

ولأحمد بنحوه عن عبد الله رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ على النَّاسِ، وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ فَأَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ الَّذِي تَعْنُونَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ»(٣).

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٩/ ٣٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢، ٣٣٦٠، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٤٦٢٩، ٤٧٧٦، ٦٩١٨)، ومسلم (١٢٤).

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٦٨، ٧/ ١٢٩، ٥٢٥).

....

وعن عمر أنه فسره بالذنب، فيكون المعنى: الأمن من كل عذاب.

وقال الحسن، والكلبي: أولئك لهم الأمن في الآخرة، وهم مهتدون في الدنيا.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: والذي شق عليهم أنهم ظنوا أن الظلم المشروط عدمه هو ظلم العبد نفسه، وأنه لا أمن، ولا اهتداء إلا لمن لم يظلم نفسه، فبين لهم النبي ﷺ ما دلهم على أن الشرك ظلم في كتاب الله، فلا يحصل الأمن والاهتداء إلا لمن لم يلبس إيمانه بهذا الظلم، فإن من لم يلبس إيمانه بهذا الظلم كان من أهل الأمن والاهتداء؛ كما كان من أهل الاصطفاء في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، وهذا لا ينفي أن يؤاخذ أحدهم بظلمه لنفسه بذنب إذا لم يتب؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

وقد سأل أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النبي ﷺ فقال: «يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَنُجَازَى بِكُلِّ سُوءٍ نَعْمَلُهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَرْحَمُكَ اللهُ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ؟ فَهَذَا مَا تُجْزَوْنَ بِهِ»[1].

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٢٣٢)، والبيهقي في السنن الكبري (٦٧٧٤)، وشعب الإيمان (٩٨٠٥)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٧٨) وصححه ووافقه الذهبي، وابن حبان في صحيحه (٧/ ١٨٩).

....

فبين أن المؤمن إذا مات دخل الجنة قد يجزى بسيئاته في الدنيا بالمصائب، فمن سلم من أجناس الظلم الثلاثة: الشرك، وظلم العباد، وظلمه لنفسه بما دون الشرك، كان له الأمن التام، والاهتداء التام، ومن لم يسلم من ظلمه لنفسه كان له الأمن والاهتداء المطلق، بمعنى أنه لابد أن يدخل الجنة كما وعد بذلك في الآية الأخرى، وقد هداه الله إلى الصراط المستقيم الذي تكون عاقبته فيه إلى الجنة، ويحصل له من نقص الأمن والاهتداء بحسب ما نقص من إيمانه بظلمه لنفسه.

وليس مراد النبي ﷺ بقوله: (إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ) أن من لم يشرك الشرك الأكبر يكون له الأمن التام والاهتداء التام.

فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص القرآن تبين أن أهل الكبائر معرضون للخوف لم يحصل لهم الأمن التام والاهتداء التام اللذان يكونون بهما مهتدين إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من غير عذاب يحصل لهم، بل معهم أصل الاهتداء إلى هذا الصراط، ومعهم أصل نعمة الله عليهم، ولابد لهم من دخول الجنة.

وقوله: «إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ»، إن أراد الأكبر فمقصوده: أن من لم يكن من أهله، فهو آمن مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة.

وإن كان مراده جنس الشرك، يقال: ظلم العبد نفسه كبخله لحب المال ببعض الواجب، هو شرك أصغر وحبه ما يبغضه الله -تعالى- حتى يقدم هواه على محبة الله، شرك أصغر ونحو ذلك، فهذا فاته من الأمن،

....

والاهتداء بحسبه؛ ولهذا كان السلف يدخلون الذنوب في هذا الشرك بهذا الاعتبار. ملخصًا.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ قال الصحابة: وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ فَأَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ الَّذِي تَعْنُونَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، لما أشكل عليهم المراد بالظلم فظنوا أن ظلم النفس داخل فيه، وأن من ظلم نفسه أي ظلم كان لم يكن آمنًا، ولا مهتديًا، أجابهم -صلوات الله وسلامه عليه- بأن الظلم الرافع للأمن والهداية على الإطلاق هو الشرك.

وهذا -والله- هو الجواب الذي يشفي العليل، ويروي الغليل، فإن الظلم المطلق التام هو الشرك الذي هو: وضع العبادة في غير موضعها، والأمن والهدى المطلق: هما الأمن في الدنيا، والآخرة، والهدى إلى الصراط المستقيم، فالظلم المطلق التام رافع للأمن والاهتداء المطلق التام، ولا يمنع ذلك أن يكون مطلق الظلم مانعًا من مطلق الأمن ومطلق الهدى، فتأمله، فالمطلق للمطلق، والحصة للحصة. ا.هـ. ملخصًا[١].

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٥٨).

الشرح:

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ**).

التوحيد بأنواعه له فضل عظيم على أهله، ومن أعظم فضله: أنه به تكفَّر الذنوب؛ ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التبويب: (**بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ**)، وذكر هنا أن كلمة (ما) في قوله: (**وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ**) أن لها وجهين: إما أن تكون مصدرية، وإما أن تكون موصولة، والأحسن من الوجهين أن تكون مصدرية؛ لأن التوحيد يُكفر الذنوب جميعًا، ولا يختص التوحيد بتكفير بعض الذنوب دون بعض، فالإسلام يجب ما قبله، فالتوحيد يكفر الله عَزَّ وَجَلَّ به ما سلف من الشرك، ومن الذنوب الكبيرة، والصغيرة؛ كما جاء في الصحيح، أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»(١)؛ لأن التوحيد يُكفر، فالتوحيد حسنة عظيمة تُكفر الذنوب السالفة، لا تقابلها معصية إلا وأحرق نور تلك الحسنة أثر تلك المعصية إذا كمُل ذلك النور.

فمن أتى بالتوحيد الخالص فهو مُكفّر عنه الذنوب السالفة التي كانت منه، وذلك كما هو معلوم بإسلامه، وتوحيده لله عَزَّ وَجَلَّ، فالتوحيد من كمَّله -أي: كمَّل توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية، وتوحيد الأسماء والصفات-، فإنه تكفَّر ذنوبه، كما سيأتي في الباب بعده، أنه من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب.

وكلما زاد التوحيد محا من الذنوب بمقدار عظمه، وكلما زاد التوحيد أمن العبد في الدنيا وفي الآخرة بمقدار عظمه، وكلما زاد العبد في تحقيق

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧).

التوحيد كان متعرضًا لدخول الجنة على ما كان عليه من العمل؛ لهذا ساق الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ آية الأنعام.

من أهل العلم من قال: إن قوله: **(وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ)** (ما) هنا موصول اسمي، أي: والذي يكفره من الذنوب، وهذا أيضًا سائغ ظاهر الصحة.

أما الموحد القائم على التوحيد فإن فضل التوحيد عليه: أنه لا يؤثر عليه ذنب في تخليده في النار، بل توحيده ينجيه من النار، ومن الخلود فيها، فكل موحد لابد أنه ناجٍ من النار.

فضل التوحيد كبير على أهله، فمن فضله على أهله: أن الله عَزَّ وَجَلَّ جعل لأهله الأمن، والاهتداء في الدنيا والآخرة.

ومن فضله: أنه جعل عَزَّ وَجَلَّ لأهله دخول الجنة بمنّة الله عَزَّ وَجَلَّ وكرمه.

ومن فضله: أن العبد لو أتى الله بقراب الأرض خطايا أتاه الله عَزَّ وَجَلَّ بقراب الأرض مغفرة.

ومن فضله: أن الله عَزَّ وَجَلَّ يُثبت صاحب التوحيد، والمخلص لله عَزَّ وَجَلَّ فيستقيم على الهدى، ويموت على خير حال، إلى غير ذلك.

وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ». أَخْرَجَاهُ[(١)].

ش: عُبَادَةُ بْنِ الصَّامِتِ بن قيس الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد، أحد النقباء، بدري مشهور، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين، وله اثنتان وسبعون سنة، وقيل: عاش إلى خلافة معاوية ﵁.

قوله: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ» أي: من تكلم بها عارفًا لمعناها، عاملًا بمقتضاها، باطنًا وظاهرًا، فلابد في الشهادتين من العلم واليقين والعمل بمدلولها؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، أما النطق بها من غير معرفة لمعناها، ولا يقين، ولا عمل بما تقتضيه من البراءة من الشرك، وإخلاص القول والعمل -قول القلب، واللسان، وعمل القلب، والجوارح- فغير نافع بالإجماع.

قال القرطبي في (المفهم على صحيح مسلم): «باب: لا يكفي مجرد التلفظ بالشهادتين، بل لابد من استيقان القلب» هذه الترجمة تنبيه على فساد مذهب غلاة المرجئة القائلين بأن التلفظ بالشهادتين كاف في

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨).

....

الإيمان، وأحاديث هذا الباب تدل على فساده، بل هو مذهب معلوم الفساد من الشريعة لمن وقف عليها، ولأنه يلزم منه تسويغ النفاق، والحكم للمنافق بالإيمان الصحيح، وهو باطل قطعًا. ا.هـ[١].

وفي هذا الحديث ما يدل على هذا، وهو قوله: «مَنْ شَهِدَ». فإن الشهادة لا تصح إلا إذا كانت عن علم ويقين وإخلاص وصدق.

قال النووي: هذا حديث عظيم جليل الموقع، وهو أجمع، أو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد، فإنه ﷺ جمع فيه ما يخرج من ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعدها، فاقتصر ﷺ في هذه الأحرف على ما يباين جميعهم ا.هـ[٢].

ومعنى: «لا إله إلا الله»: لا معبود بحق إلا الله، وهو في غير موضع من القرآن، ويأتيك في قول البقاعي صريحًا.

قوله: «وَحْدَهُ» تأكيد للإثبات، «لا شَرِيكَ لَهُ» تأكيد للنفي. قاله الحافظ[٣].

كما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥]، فأجابوه ردًا عليه

---

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ٢٠٤).
(٢) انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٢٢٧).
(٣) انظر: فتح الباري (١٣/ ٣٤٥).

....

بقولهم: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ٧٠]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

فتضمن ذلك نفي الإلهية عما سوى الله، وهي العبادة، وإثباتها لله وحده لا شريك له.

والقرآن من أوله إلى آخره يبين هذا، ويقرره، ويرشد إليه.

فالعبادة بجميع أنواعها إنما تصدر عن تأله القلب بالحب، والخضوع، والتذلل رغبًا، ورهبًا، وهذا كله لا يستحقه إلا الله تعالى، كما تقدم في أدلة هذا الباب وما قبله، فمن صرف من ذلك شيئًا لغير الله فقد جعله لله ندًا، فلا ينفعه مع ذلك قول ولا عمل.

قد تقدم كلام ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال الوزير أبو المظفر في الإفصاح: (قوله: «شهادة أن لا إله إلا الله» يقتضي أن يكون الشاهد عالمًا بأنه لا إله إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

قال: واسم (الله) بعد (إلا) من حيث أنه الواجب له الإلهية، فلا يستحقها غيره -سبحانه-.

قال: وجملة الفائدة في ذلك: أن تعلم أن هذه الكلمة مشتملة على الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله، فإنك لما نفيت الإلهية وأثبت الإيجاب لله -سبحانه- كنت ممن كفر بالطاغوت وآمن بالله.

وقال ابن القيم في (البدائع) ردًا لقول من قال: إن المستثنى مخرج من المستثنى منه، قال: بل هو مخرج من المستثنى منه، وحكمه، فلا يكون داخلًا في المستثنى، إذ لو كان كذلك لم يدخل الرجل في الإسلام بقوله: لا إله إلا الله؛ لأنه لم يثبت الإلهية لله تعالى.

وهذه أعظم كلمة تضمنت بالوضع نفي الإلهية عما سوى الله، وإثباتها له بوصف الاختصاص، فدلالتها على إثبات إلهيته أعظم من دلالة قولنا: (الله إله)، ولا يستريب أحد في هذا ألبتة). انتهى بمعناه[١].

وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره «لا إله إلا الله»: أي: لا معبود إلا هو.

وقال الزمخشري: الإله من أسماء الأجناس، كالرجل، والفرس، يقع على كل معبود بحق، أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق[٢].

وقال شيخ الإسلام: فَإِنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْمَعْبُودُ الْمُطَاعُ، هُوَ الْمَأْلُوهُ، وَالْمَأْلُوهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ، وَكَوْنُهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ هُوَ بِمَا اتَّصَفَ بِهِ مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَحْبُوبَ غَايَةَ الْحُبِّ، الْمَخْضُوعَ لَهُ غَايَةَ الْخُضُوعِ[٣].

قال: فإن الإله هو المحبوب المعبود الذي تألهه القلوب بحبها،

(١) انظر: بدائع الفوائد (٣/ ٩٢٢).
(٢) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/ ٤٩).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٤٩).

....

وتخضع له، وتذل له، وتخافه، وترجوه، وتنيب إليه في شدائدها، وتدعوه في مهماتها، وتتوكل عليه في مصالحها، وتلجأ إليه، وتطمئن بذكره، وتسكن إلى حبه، وليس ذلك إلا لله وحده، ولهذا كانت (لا إله إلا الله) أصدق الكلام، وكان أهلها أهل الله وحزبه، والمنكرون لها أعداءه وأهل غضبه ونقمته، فإذا صحت، صح بها كل مسألة وحال وذوق، وإذا لم يصححها العبد فالفساد لازم له في علومه وأعماله.

وقال ابن القيم: (الإله) هو: الذي تألهه القلوب محبة، وإجلالًا وإنابة، وإكرامًا، وتعظيمًا، وذلًا، وخضوعًا، وخوفًا، ورجاء وتوكلًا[١].

وقال ابن رجب: (الإله) هو: الذي يطاع فلا يعصى، هيبة له، وإجلالًا، ومحبة، وخوفًا، ورجاء، وتوكلًا عليه، وسؤالًا منه، ودعاء له، ولا يصلح هذا كله إلا لله تعالى، فمن أشرك مخلوقًا في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحًا في إخلاصه في قول: «لا إله إلا الله»، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب مافيه من ذلك[٢].

وقال البقاعي: لا إله إلا الله، أي: انتفاء عظيمًا أن يكون معبود بحق غير الملك الأعظم، فإن هذا العلم هو أعظم الذكرى المنجية من أهوال الساعة، وإنما يكون علمًا إذا كان نافعًا، وإنما يكون نافعًا إذا كان مع الإذعان، والعمل بما تقتضيه، وإلا فهو جهل صرف.

---

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٢).

(٢) انظر: كلمة الإخلاص (ص٢٣).

....

وقال الطيبي: «الإله» فعال بمعنى مفعول، كالكتاب بمعنى المكتوب، من أله إلهة، أي: عبد عبادة. قال الشارح: وهذا كثير في كلام العلماء، وإجماع منهم.

فدلت «لا إله إلا الله» على نفي الإلهية عن كل ما سوى الله -تعالى- كائنًا ما كان، وإثبات الإلهية لله وحده دون كل ما سواه، وهذا هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل ودل عليه القرآن من أوله إلى آخره؛ كما قال -تعالى- عن الجن: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ۝٢﴾ [الجن: ١-٢]، فلا إله إلا الله لا تنفع إلا من عرف مدلولها نفيًا وإثباتًا، واعتقد ذلك بقلبه، وعمل به، وأما من قالها من غير علم واعتقاد وعمل، فقد تقدم في كلام العلماء أن هذا جهل صرف، فهي حجة عليه بلا ريب.

فقوله في الحديث: «وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»: تأكيد وبيان لمضمون معناها، وقد أوضح الله ذلك، وبينه في قصص الأنبياء، والمرسلين في كتابه المبين، فما أجهل عباد القبور بحالهم!، وما أعظم ما وقعوا فيه من الشرك المنافي لكلمة الاخلاص - لا إله إلا الله- !، فإن مشركي العرب ونحوهم جحدوا لا إله إلا الله لفظًا ومعنى، وهؤلاء المشركون أقروا بها لفظًا وجحدوها معنى، فتجد أحدهم يقولها، وهو يأله غير الله بأنواع العبادة، كالحب، والتعظيم، والخوف، والرجاء، والتوكل، والدعاء، وغير ذلك من أنواع العبادة، بل زاد شركهم على شرك العرب بمراتب،

....

فإن أحدهم إذا وقع في شدة أخلص الدعاء لغير الله تعالى، ويعتقدون أنه أسرع فرجًا من الله، بخلاف حال المشركين الأولين، فإنهم يشركون في الرخاء، وأما في الشدائد فإنما يخلصون لله وحده؛ كما قال -تعالى-: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

فبهذا يتبين أن مشركي أهل هذه الأزمان أجهل بالله، وبتوحيده من مشركي العرب، ومن قبلهم.

وقوله: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، أي: وشهد بذلك، وهو معطوف على ما قبله على نية تكرار العامل، ومعنى العبد هنا: المملوك العابد، أي: أنه مملوك لله تعالى، والعبودية الخاصة وصفه؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٣٦]، فأعلى مراتب العبد العبودية الخاصة، والرسالة فالنبي ﷺ أكمل الخلق في هاتين الصفتين الشريفتين، وأما الربوبية والإلهية فهما حق الله تعالى، لا يشركه في شيء منهما ملك مقرب، ولا نبي مرسل.

وقوله: «عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» أتى بهاتين الصفتين، وجمعهما دفعًا للإفراط والتفريط.

فإن كثيرًا ممن يدعي أنه من أمته أفرط بالغلو قولًا وعملًا، وفرط بترك متابعته، واعتمد على الآراء المخالفة لما جاء به، وتعسف في

....

تأويل أخباره، وأحكامه، بصرفها عن مدلولها، والصدوف عن الانقياد لها مع إطراحها، فإن شهادة أن محمدًا رسول الله تقتضي الإيمان به، وتصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والانتهاء عما عنه نهى وزجر، وأن يعظم أمره ونهيه، ولا يقدم عليه قول أحد كائنًا من كان.

والواقع اليوم وقبله ممن يتنسب إلى العلم من القضاة والمفتين، خلاف ذلك، والله المستعان.

وروى الدارمي في مسنده عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ سَلَامٍ[1] أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّا لَنَجِدُ صِفَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا، وَحِرْزًا لِلأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي، سَمَّيْتُهُ الْمُتَوَكِّلَ، لَيْسَ بِفَظٍّ وَلَا غَلِيظٍ، وَلَا صَخَّابٍ بِالأَسْوَاقِ، وَلَا يَجْزِي بِالسَّيِّئَةِ مِثْلَهَا، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَتَجَاوَزُ، وَلَنْ أَقْبِضَهُ حَتَّى يُقِيمَ الْمِلَّةَ الْمُتَعَوِّجَةَ بِأَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَفْتَحُ بِهِ أَعْيُنًا عُمْيًا، وَآذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا».

قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ: وَأَخْبَرَنِى أَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ كَعْبًا يَقُولُ مِثْلَمَا قَالَ ابْنُ سَلَامٍ[2].

قوله: «وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»، أي: خلافًا لما يعتقده النصارى أنه الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة -تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا- ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]،

---

(١) وهو في البخاري (٢١٢٥) من حديث عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه الدارمي (٦).

....

فلا بد أن يشهد أن عيسى عبد الله ورسوله على علم، ويقين بأنه مملوك لله، خلقه من أنثى بلا ذكر؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، **فليس ربًا ولا إلهًا - سبحان الله عما يشركون -، قال تعالى:** ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِۖ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ۝٢٩ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ۝٣٠ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١ وَبَرًّا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ۝٣٢ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ۝٣٣ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَۖ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ۝٣٤ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍۖ سُبْحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٣٥ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝٣٦﴾ [مريم: ٢٩-٣٦]، **وقال:** ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢]، **ويشهد المؤمن أيضًا ببطلان قول أعدائه اليهود أنه ولد بغي - لعنهم الله تعالى - فلا يصح إسلام أحد علم ما كانوا يقولونه حتى يبرأ من قول الطائفتين جميعًا في عيسى عليه السلام، ويعتقد ما قاله الله تعالى فيه: أنه عبد الله ورسوله.**

قوله: «وَكَلِمَتُهُ»، إنما سمي عيسى عليه السلام كلمة؛ لوجوده بقوله - تعالى -: (كن) كما قاله السلف من المفسرين.

قال الإمام أحمد في الرد على الجهمية: بالكلمة التي ألقاها إلى

....

مريم حين قال له: كن فكان عيسى بكن، وليس عيسى هو كن، ولكن بكن كان، فـ«كن» من الله تعالى قول، وليس «كن» مخلوقًا، وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى انتهى(١).

قوله: «أَلْقَاها إلى مَرْيَمَ» قال ابن كثير: خلقه بالكلمة التي أرسل بها جبريل إلى مريم فنفخ فيها من روحه بأمر ربه تعالى، فكان عيسى بإذن الله تعالى، فهو ناشئ عن الكلمة التي قال له: «كن»، فكان، والروح التي أرسل بها: هو جبريل عليه السلام (٢).

وقوله: «وَرُوحٌ مِنْهُ» قال أبي بن كعب: عيسى روح من الأرواح التي خلقها الله تعالى، واستنطقها بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، بعثه الله إلى مريم فدخل فيها. رواه عبد بن حميد، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وغيرهم(٣).

قال الحافظ: ووصفه بأنه منه، فالمعنى أنه كائن منه؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ١٣]، فالمعنى أنه كائن منه، كما أن معنى الآية الأخرى أنه سخر هذه الأشياء كائنة منه، أي: أنه مكون ذلك، وموجده بقدرته وحكمته(٤).

---

(١) انظر: الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٢٤).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٧٢٨).
(٣) أخرجه عبد الله أحمد في المسند (٥/ ١٣٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٢٣) وصححه ووافقه الذهبي، وابن منده في الرد على الجهمية (٣٣).
(٤) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٧٥).

....

قال شيخ الإسلام: المضاف إلى الله تعالى إذا كان معنى لا يقوم بنفسه، ولا بغيره من المخلوقات وجب أن يكون صفة لله - تعالى - قائمة به، وامتنع أن تكون إضافته إضافة مخلوق مربوب، وإذا كان المضاف عينًا قائمة بنفسها كعيسى وجبريل عليه السلام، وأرواح بني آدم امتنع أن تكون صفة لله تعالى؛ لأن ما قام بنفسه لا يكون صفة لغيره، لكن الأعيان المضافة إلى الله -تعالى- على وجهين:

أحدهما: أن تضاف إليه لكونه خلقها، وأبدعها، فهذا شامل لجميع المخلوقات، كقولهم: سماء الله، وأرض الله، فجميع المخلوقين عبيد الله، وجميع المال مال الله.

الوجه الثاني: أن يضاف إليه لما خصه به من معنى يحبه، ويأمر به ويرضاه، كما خص البيت العتيق بعبادة فيه لا تكون في غيره، وكما يقال في مال الخمس والفيء: هو مال الله، ورسوله.

ومن هذا الوجه: فعباد الله هم الذين عبدوه، وأطاعوا أمره.

فهذه إضافة تتضمن ألوهيته، وشرعه، ودينه، وتلك إضافة تتضمن ربوبيته وخلقه. ا.هـ. ملخصًا[1].

قوله: «وَالْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ»، أي: وشهد أن الجنة التى أخبر بها الله -تعالى- في كتابه أنه أعدها للمتقين حق، أي: ثابتة لا شك

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٥).

....

فيها، وشهد أن النار التى أخبر بها -تعالى- في كتابه أنه أعدها للكافرين حق كذلك ثابتة؛ كما قال -تعالى-: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقال -تعالى-: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وفي الآيتين ونظائرهما دليل على أن الجنة والنار مخلوقتان الآن، خلافًا للمبتدعة، وفيهما الإيمان بالمعاد.

وقوله: «أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ على مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ» هذه الجملة جواب الشرط، وفي رواية: «أَدْخَلَهُ اللهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شَاءَ»(١).

قال الحافظ: معنى قوله: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ»، أي: من صلاح، أو فساد؛ لأن أهل التوحيد لابد لهم من دخول الجنة، ويحتمل أن يكون معنى قوله: «على مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ»، أن يدخله الجنة على حسب أعمال كل منهم في الدرجات(٢).

قال القاضي عياض: ما ورد في حديث عبادة يكون مخصوصًا لمن قال ما ذكره ﷺ، وقرن بالشهادتين حقيقة الإيمان والتوحيد الذي ورد في حديثه، فيكون له من الأجر ما يرجح على سيئاته، ويوجب له المغفرة، والرحمة، ودخول الجنة لأول وهلة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨).
(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٧٥).

الشرح:

مناسبة هذا الحديث للباب قوله: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ»، وقوله: «**على مَا كَانَ**» أي: على الذي كان عليه من العمل، ولو كان مقصرًا في العمل، وعنده ذنوب، وعصيان، فإن فضل توحيده لله، وشهادته لله بالوحدانية، ولنبيه بالرسالة، ونفي إشراك المشركين بعيسى، وإقراره بالغيب وبالبعث، فإن ذلك له فضل عليه وهو: أن يدخله الله الجنة، ولو كان مقصرًا في العمل، وهذا من فضل التوحيد على أهله.

قوله: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، قد تكلم الشارح في هذا الموطن على معنى الشهادة، وعلى معنى كلمة التوحيد، أما معنى الشهادة «**مَنْ شَهِدَ**»، فكلمة شهد في اللغة: تدل على الشهود البصري، أو الشهود العلمي، فمن شهد شيئًا ببصره -شاهده ببصره-، فقد شهده، أو شهده علميًا، أي علم هذا الشيء فشهد به، ولهذا يُقال للشاهد عند القاضي: شاهد؛ لأنه يشهد بما رأى، أو يشهد بما علمه، فتكون الشهادة بعلم، وقول الله ﷻ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، الشهادة هذه ما هي؟ قال ﷻ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ فالملائكة شهدت أن لا إله إلا الله، أي علمت ذلك، وأيقنت به وأعلمت به، وكذلك أولو العلم شهدوا ذلك وعلموا، وأيقنوا به وأعلموا، وأخبروا[(١)].

فإذًا لا يسمى الشاهد شاهدًا حتى يجتمع فيه ثلاثة أشياء: العلم المنافي للجهل، واليقين المنافي للشك، والإعلام المنافي للكتمان.

---

(١) انظر: معاني القرآن للنحاس (١/ ٣٦٩)، وزاد المسير (٣/ ٢٨٦)، وتفسير القرطبي (٦/ ٣٤٧)، ومجموع الفتاوى (١٤/ ١٦٨)، وفتح القدير (١/ ٣٢٥).

فمن لم يعلم الأمر فليس بشاهد فيه ولا له، ومن لم يتيقن بل كان شاكًا فليس شاهدًا، ومن لم يُعلم ويُخرج فليس شاهدًا.

ولهذا دارت كلمات السلف في تفسير آية آل عمران على هذه المعاني: علم، تيقن، أخبر، أعلم غيره، ونحو ذلك(١).

فلهذا قوله: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» يعني: علم ذلك وتيقنه، وأعلم غيره، فمن لم يُعلن لا إله إلا الله فلا يسمى شاهدًا بها، ولهذا من لم يكن له عذر في إعلان كلمة التوحيد، فإنه ليس بشاهد، ولا تُقبل منه، فإذن: كلمة التوحيد لا تُقبل إلا بشروط معلومة: العلم، واليقين والقبول، والصدق. . . إلى آخره، الشروط السبعة، أو الثمانية، والشهادة بها لا تكون إلا لمن علم متيقنًا، وأعلم -أخبر- بعلمه ذلك، وتيقنه.

لهذا لا يُتصور أن مسلمًا يُظهر الكفر، ويُبطن الإيمان، أما يُتصور أنه يُبطن الكفر، ويُظهر الإيمان نعم، فيكون قائلًا: لا إله إلا الله، ولكن ليس بشاهد بها؛ لأنه لم يعلم، ولم يتيقن.

فالمشركون -مشركو العرب- علموا معنى لا إله إلا الله، وتيقنوا

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين (٣/ ٤٥٠، ٤٥١): (وعبارات السلف في (شهد) تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره وقوله، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه، فلها أربع مراتب:
فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته.
وثانيها: تكلمه بذلك ونطقه به وإن لم يعلم به غيره، بل يتكلم به مع نفسه ويذكرها وينطق بها أو يكتبها.
وثالثها: أن يعلم غيره بما شهد به ويخبره به ويبينه له.
ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به. فشهادة الله ﷻ لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربع: علم الله ﷻ بذلك، وتكلمه به، وإعلامه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به) ا.هـ. باختصار. وانظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ١٦٨، ١٦٩)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٨٩، ٩٠).

معناها أيضًا لكن لم يُعلموا غيرهم بها، ولم يخبروا بها؛ ولهذا لم يكونوا شاهدين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ۝٣٦﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦]، فجمعوا بين شيئين: بين معرفة معنى الكلمة؛ كما قالوا في آية سورة ص: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، يعلمون معنى الكلمة، ثم رفضوا الشهادة، والنطق، واليقين بها، والإخبار بذلك، رفضوها استكبارًا وأشركوا، بخلاف أهل الزمن -زمن المصنف، وما قبله، وما بعده-، من المشركين عبدة القبور، والآلهة المختلفة، وعبدة الأولياء، والطواغيت، والجن، والأشجار، والأحجار، . . . إلى غير ذلك ممن عبد غير الله، فإنهم يقولون: لا إله إلا الله، لكن لا يسمون شاهدين، فلا يدخلون في هذا الوعد الذي جاء في حديث عبادة رضي الله عنه: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ**». . . إلى آخره، فإنهم ولو قالوها فليسوا شاهدين بها؛ لأنهم:

أولًا: لا يعلمون معناها.

ثانيًا: غير متيقنين، بل قد يكونون شاكين.

والثاني: أنهم يرتكبون الشرك ويقولون: نحن على لا إله إلا الله.

فهذا يدل على أن كلمة لا إله إلا الله لا تنفعهم، بل إما أن يؤاخذوا بالشرك والكفر في الدنيا بعد إقامة الحجة عليهم، أو أن يؤاخذوا به في الآخرة بعد اختبارهم إن لم تُقم عليهم الحجة في الدنيا، وإما أن يكونوا مرتدين بحسب الأحوال المختلفة لهؤلاء.

المقصود أن كلمة (شهد) عظيمة فيما جاءت في القرآن، وعلى هذه المعاني التي ذكرت قد دارت تفاسير السلف: شهد، علم، أيقن، أخبر، أعلم غيره.

ولا يسمى شاهدًا حتى يجمع هذه الأشياء: أن يعلم بيقين، وأن يخبر غيره، وأن يُعلمه بما تيقنه، وعلمه، أما الكتمان من غير عذر فليس بحجة لأصحابه في الانتفاع بشهادة أن لا إله إلا الله، أي: أن يكتم حتى عن فلان، فيكفي أن يُعلم واحدًا إن وجده؛ لأن المقصود أن يُعلم، يشهد، يقول، فيخبر بشهادته هذه، ولا يكتمها، فلا يُتصور مسلم يكتم الشهادة بدون عذر ألبتة، ولا يُخبر بها أحدًا حتى من يأمنه، لا يُتصور ذلك إلا ممن لم يشهد شهادة الحق، مثل بعض المعاصرين من الأوربيين، وغيرهم زعموا أنهم قالوا: لا إله إلا الله لكنهم في الواقع ما شهدوا بها عن يقين.

المسألة الثانية: التي تضمنها كلام الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ معنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله): هذه الكلمة فيها نفي وإثبات، والنفي دل على الكفر بالطاغوت، والإثبات دل على الإيمان بالله، فلا إله إلا الله فيها الكفر بالطاغوت، وفيها الإيمان بالله؛ لأنَّ لها شقين؛ كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والعروة الوثقى هي: شهادة أن لا إله إلا الله، وما تضمنته، وما استلزمته من حيث دلالة النفي، والإثبات.

المنفي هو استحقاق العبادة لأحد، والمثبت هو إيجاب استحقاق العبادة في الله عَزَّ وَجَلَّ وحده، فلا إله إلا الله معناها: لا معبود حق، لا معبود يستحق العبادة إلا الله وحده، فهو الذي يستحق العبادة.

فإذًا كلمة التوحيد لا تنفي وجود المعبودات، ولكن تنفي أن تكون هذه المعبودات المختلفة مستحقة للعبادة.

والخلاصة: أن الإله في اللغة فعال بمعنى مفعول، أي: معبود؛ لأن

مادة الألوهة راجعة إلى معنى العبادة مع الحب، والرضا، فقوله: (لا إله) يعني لا معبود، أله يأله إلهة وألوهة، أي: عبد يعبد عبادة وعبودية.

توحيد الألوهية أي: توحيد العبادة والعبودية أي: في الله وحده.

فإذًا «لا إله»، ليس معناها الربوبية، وإنما معناها: لا معبود، وخبر «لا» النافية للجنس محذوف، وحذف الخبر شائع كثير في لغة العرب؛ كقول النبي ﷺ: «**لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ وَلَا هَامَةَ**»[1]، فالخبر كله محذوف.

وخبر (لا) النافية للجنس يُحذف كثيرًا، ويشيع إذا كان المراد معلومًا لدى السامع، فإذا كان المراد معلومًا ظاهرًا ليس فيه خفاء، فإن العرب في سننها، في كلامها، ولسانها أن تختصر؛ كما قال ابن مالك في الألفية[2]:

وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرِ ... إِذَا المُرَادُ مَع سُقُوطِهِ ظَهَرَ

(**وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ**): باب (لا) النافية للجنس، فإذا ظهر المراد مع السقوط جاز الإسقاط.

وهنا قوله: (لا إله إلا الله) لم يذكر خبر (لا)؛ لأنه معروف؛ لأن المشركين لم ينازعوا في وجود إله مع الله ﷻ، وإنما نازعوا في أحقية الله ﷻ بالعبادة دون غيره، وأن غيره لا يستحق العبادة، فلما كان النزاع في الثاني دون الأول، أي: لما كان في الاستحقاق دون الوجود، جاء هذا النفي بحذف الخبر؛ لأن المراد مع سقوطه ظاهر، وهو نفي الأحقية، وصار الخبر تقديره (حق)؛ كما قال ﷻ في آية سورة الحج: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وفي آية لقمان: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧)، ومسلم (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٧).

[لقمان: ٣٠]، فلما قال الله ﷻ ذلك قرن بين أحقيته ﷻ للعبادة، وبطلان عبادة ما سواه، ودل على أن المراد بكلمة التوحيد هو نفي استحقاق العبادة بشيء لأحد غير الله ﷻ.

فإذًا صار تقدير الخبر بكلمة (حق) صوابًا من جهتين:

الجهة الأولى: أن النزاع بين المشركين وبين الرسل كان لاستحقاق العبادة لهذه الآلهة، ولم يكن لوجود الآلهة.

الجهة الثانية: أن الآيات دلت على بطلان عبادة غير الله، وعلى أحقية الله ﷻ للعبادة دونما سواه.

إذا تقرر ذلك فإن الخبر مقدر بكلمة (حق)، و(لا) نافية للجنس فنفت جنس استحقاق الآلهة للعبادة، نفت جنس المعبودات الحقة، فلا يوجد على الأرض، ولا في السماء معبود عبده المشركون حق، ولكن المعبود الحق هو الله ﷻ وحده، وهو الذي عبده أهل التوحيد.

وتقدير الخبر بكلمة (حق) هو المتعين خلافًا لما عليه أهل الكلام المذموم، حيث قدروا الخبر بكلمة (موجود)، أو بشبه الجملة (في الوجود)، فقالوا: لا إله في الوجود، أو لا إله موجود(١).

وهذا فهم ليس من جهة الغلط النحوي، ولكن من جهة عدم فهمهم لمعنى الإله؛ لأنهم فهموا من معنى الإله الرب، فنفوا وجود رب

---

(١) قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله في الدرر (٢ / ٣٢٩): (وقد غلط هنا بعض الأغبياء وقدر الخبر: (موجود)، وبعضهم قدره: (ممكن)، ومعناه: أنه لا يوجد ولا يمكن وجود إله آخر، وهذا جهل بمعنى الإله، ولو أُريد بهذا الاسم الإله الحق وحده لما صح النفي من أول وهلة، والصواب أن يقدر الخبر: (حق)؛ لأن النزاع بين الرسل وقومهم في كون آلهتهم حقًا أو باطلًا، قال تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]، وأما إلهية الله فلا نزاع فيها، ولم ينفها أحد ممن يعترف بالربوبية). ا.هـ.

مع الله ﷻ، وجعلوا آية الأنبياء دليلًا على ذلك، وهو قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، ففسروا الإله في آية الأنبياء، وآية الإسراء بالرب، ولكن هي في الآلهة، كما هو ظاهر اللفظ فيهما.

فقوله هنا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، (لا): نافية للجنس، و(إِلَهَ): هو اسمها مبني على الفتح، ولا النافية للجنس مع اسمها في محل رفع المبتدأ، و(حق) هو الخبر المحذوف، والعامل فيه هو الابتداء، أو العامل فيه (لا) النافية للجنس على اختلاف بين النحويين في العامل، و(إِلَّا اللهُ): (إِلَّا): أداة استثناء، و(اللهُ): مرفوع وهو بدل من الخبر لا من المبتدأ؛ لأنه لم يدخل في الآلهة حتى يُخرج منها؛ لأن المنفي هي الآلهة الباطلة فلا يدخل فيها -كما يقوله من لم يفهم-، حتى يكون بدلًا من اسم لا النافية للجنس، بل هو بدل من الخبر، وكون الخبر مرفوعًا والاسم هذا مرفوع يبين ذلك؛ لأن التابع مع المتبوع في الإعراب، والنفي، والإثبات واحد، وهنا يُنتبه إلى أن الخبر لما قُدر بـ«**حق**» صار المُثبت هو استحقاق الله ﷻ للعبادة.

ومعلوم أن الإثبات بعد النفي أعظم دلالة في الإثبات من إثبات مجرد بلا نفي؛ ولهذا صار قول: «لا إله إلا الله»، وقول: «لا إله غير الله» هذا أبلغ في الإثبات من قول: «**الله إله واحد**»؛ لأن هذا قد ينفي التقسيم، ولكن لا ينفي استحقاق غيره للعبادة، ولهذا صار قوله ﷻ: ﴿لَّآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]، جمعًا بين النفي والإثبات، وهذا يسمى الحصر والقصر، ففي الآية حصر وقصر، وبعض أهل العلم يعبر

عنها بالاستثناء المفرغ، وهذا ليس بجيد، بل الصواب أن يُقال: هذا حصر وقصر، فجاءت (لا) نافية، وجاءت (إلا) مثبتة ليكون ثَمَّ حصر، وقصر في استحقاق العبادة لله (دون غيره، وهذا عند علماء المعاني في البلاغة يفيد الحصر، والقصر، والتخصيص، أي: أنه فيه لا في غيره، وهذا أعظم دلالة فيما اشتمل عليه النفي، والإثبات.

ومعنى كلمة التوحيد، وتفصيل الكلام عليها يُرجع إليه في موضعه من كلام أئمة الدعوة -رحمهم الله تعالى-[١].

لهذا نقول: تحقيق الشهادتين يكون بتحقيق لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وتحقيق الأولى بألا يعبد إلا الله ﷻ، وتحقيق الثانية بألا يُعبد الله إلا بما شرع رسوله ﷺ، فلا النافية للجنس يُحذف خبرها إذا كان معلومًا.

الخبر يعلمه العربي؛ لأنه يرى وجود آلهة مختلفة فلا يمكن أن يخطر في باله أن المنفي وجود الآلهة، لا يمكن أن يخطر في باله أن لا إله موجود إلا الله، لا معبود موجود إلا الله، لو قال كذلك لقال له أحد: الآلهة موجودة، كيف تنفي وجود الآلهة التي نراها بأعيننا؟ لكن النفي توجه لاستحقاق العبادة، توجه إلى أن هذه المعبودات ليست بحق، لا معبود حق هذه معبودات، نعم، ولكنها معبودة باطلة، فلم ينفِ الوجود، ولكن نفى الاستحقاق، نفى أحقية هذه المعبودات في العبادة، ولهذا الجهلة من المتأخرين غلطوا في معنى التوحيد، وغلطوا في معنى الإله، وغلطوا في معنى الشهادة.

---

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص٥٣ - ٥٩)، والدرر السنية (٨/ ٣٩ - ٩٩) الرسالة الثالثة والعشرين من رسائل الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

والمقصود من كلام الشارح: أن المشركين المتأخرين جهلوا معنى لا إله إلا الله، وغاية من يفهم أن يجعل الإله بمعنى الرب القادر على الاختراع، أي: سيقول معنى لا إله إلا الله: لا خالق إلا الله، ولا رازق إلا الله، ولا قادر على الاختراع إلا الله، ونحو ذلك من أقوال هؤلاء المبتدعة الضالين.

وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عِتْبَانَ رضي الله عنه: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ»(١).

ش: قوله: (وَلَهُمَا) أي: البخاري، ومسلم في صحيحيهما بكماله، وهذا طرف من حديث طويل أخرجه الشيخان.

و(عِتْبَانَ) -بكسر المهملة، بعدها مثناة فوقية، ثم موحدة-، ابن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصاري، من بني سالم بن عوف، صحابي مشهور، مات في خلافة معاوية.

وأخرج البخاري في صحيحه بسنده عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ النبي ﷺ، وَمُعَاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا مُعَاذُ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، وَسَعْدَيْكَ، ثَلَاثًا. قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ على النَّارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا قَالَ: إِذًا يَتَّكِلُوا. وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا»(٢).

وساق بسند آخر: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: ذُكِرَ لي أَنَّ النبي ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ: «مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. قَالَ أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ قَالَ: لَا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَّكِلُوا»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٥)، ومسلم (٣٣).
(٢) أخرجه البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢).
(٣) أخرجه البخاري (١٢٩).

....

قلت: فتبين بهذا السياق معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وأنها تتضمن ترك الشرك لمن قالها بصدق، ويقين، وإخلاص.

قال شيخ الإسلام وغيره: في هذا الحديث، ونحوه أنها فيمن قالها ومات عليها، كما جاءت مقيدة بقوله: خالصًا من قلبه، غير شاك فيها بصدق، ويقين.

فإن حقيقة التوحيد انجذاب الروح إلى الله -تعالى- جملة، فمن شهد أن لا إله إلا الله خالصًا من قلبه دخل الجنة؛ لأن الإخلاص هو انجذاب القلب إلى الله -تعالى- بأن يتوب من الذنوب توبة نصوحًا، فإذا مات على تلك الحال نال ذلك، فإنه قد تواترت الأحاديث بأنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، وما يزن خردلة، وما يزن ذرة.

وتواترت بأن كثيرًا ممن يقول: لا إله إلا الله يدخل النار، ثم يخرج منها، وتواترت بأن الله حرم على النار أن تأكل أثر السجود من ابن آدم، فهؤلاء كانوا يصلون، ويسجدون لله، وتواترت بأنه يحرم على النار من قال: لا إله إلا الله، ومن شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، لكن جاءت مقيدة بالقيود الثقال، وأكثر من يقولها لا يعرف الإخلاص، وأكثر من يقولها إنما يقولها تقليدًا، أو عادة، ولم تخالط حلاوة الإيمان بشاشة قلبه، وغالب من يفتن عند الموت، وفي القبور أمثال هؤلاء؛ كما في الحديث: «لا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا، فَقُلْتُهُ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) من حديث أسماء رضي الله عنها. وفي الباب من حديث أنس والبراء بن عازب رضي الله عنهما.

....

وغالب أعمال هؤلاء إنما هي تقليد، واقتداء بأمثالهم، وهم من أقرب الناس من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وحينئذ فلا منافاة بين الأحاديث.

فإنه إذا قالها بإخلاص، ويقين تام، لم يكن في هذه الحال مصرًا على ذنب أصلًا، فإن كمال إخلاصه، ويقينه يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيء، فإذًا لا يبقى في قلبه إرادة لما حرم الله، ولا كراهة لما أمر الله.

وهذا هو الذي يحرم على النار، وإن كانت له ذنوب قبل ذلك، فإن هذا الإيمان، وهذا الإخلاص، وهذه التوبة، وهذه المحبة، وهذا اليقين، لا تترك له ذنبًا إلا محي عنه كما يمحو الليل النهار.

فإذا قالها على وجه الكمال المانع من الشرك الأكبر، والأصغر، فهذا غير مصر على ذنب أصلًا، فيغفر له، ويحرم على النار، وإن قالها على وجه خلص به من الشرك الأكبر دون الأصغر، ولم يأت بعدها بما يناقض ذلك، فهذه الحسنة لا يقاومها شيء من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كما في حديث البطاقة فيحرم على النار[1]، ولكن تنقص درجته في الجنة بقدر ذنوبه.

---

(١) حديث البطاقة أخرجه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد (٢/ ٢١٣)، وابن حبان (٢٢٥)، والحاكم (١/ ٤٦)، والبيهقي في الشعب (١/ ٢٦٤)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٧٩)=

....

وهذا بخلاف من رجحت سيئاته بحسناته، ومات مصرًا على ذلك، فإنه يستوجب النار، وإن قال: لا إله إلا الله، وخلص بها من الشرك الأكبر، ولكنه لم يمت على ذلك، بل أتى بعدها بسيئات رجحت على حسنة توحيده، فإنه في حال قولها كان مخلصًا، لكنه أتى بذنوب أوهنت ذلك التوحيد، والإخلاص فأضعفته، وقويت نار الذنوب حتى أحرقت ذلك بخلاف المخلص المستيقن، فإن حسناته لا تكون إلا راجحة على سيئاته، ولا يكون مصرًا على سيئات، فإن مات على ذلك دخل الجنة.

وإنما يخاف على المخلص أن يأتي بسيئة راجحة فيضعف إيمانه فلا يقولها بإخلاص، ويقين مانع من جميع السيئات، ويخشى عليه من الشرك الأكبر والأصغر، فإن سلم من الأكبر بقي معه من الأصغر، فيضيف إلى ذلك سيئات تنضم إلى هذا الشرك، فيرجح جانب السيئات.

فإن السيئات تضعف الإيمان واليقين، فيضعف قول لا إله إلا الله، فيمتنع الإخلاص بالقلب، فيصير المتكلم بها كالهاذي، أو النائم، أو من يحسن صوته بالآية من القرآن من غير ذوق طعم وحلاوة، فهؤلاء لم

= من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤوسِ الْخَلَائِقِ يوم الْقِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْه تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا يا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ لَا يا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلى إِنَّ لك عِنْدَنَا حَسَنَةً فإنه لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: أَحْضِرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ، فلا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللهِ شَيْءٌ».

....

يقولوها بكمال الصدق، واليقين، بل يأتون بعدها بسيئات تنقض ذلك، بل يقولونها من غير يقين وصدق، ويحيون على ذلك، ويموتون على ذلك، ولهم سيئات كثيرة تمنعهم من دخول الجنة.

فإذا كثرت الذنوب ثقل على اللسان قولها، وقسا القلب عن قولها، وكره العمل الصالح، وثقل عليه سماع القرآن، واستبشر بذكر غير الله، واطمأن إلى الباطل، واستحلى الرفث، ومخالطة أهل الغفلة، وكره مخالطة أهل الحق، فمثل هذا إذا قالها قال بلسانه ما ليس في قلبه، وبفيه ما لا يصدقه عمله.

قال الحسن: «لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالتَّحَلِّي، وَلَا بِالتَّمَنِّي، وَلَكِنْ مَا وَقَرَ فِي الْقَلْبِ، وَصَدَّقَتْهُ الْأَعْمَالُ، فَمَنْ قَالَ خَيْرًا وَعَمِلَ خَيْرًا قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ قَالَ خَيْرًا وَعَمِلَ شَرًا لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ»(١).

وقال بكر بن عبد الله المزني: «مَا سَبَقَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكَثْرَةِ صِيامٍ، وَلَا صَلَاةٍ، وَلَكِنْ بِشَيْءٍ وَقَرَ فِي قَلْبِهِ»(٢).

فمن قال: لا إله إلا الله، ولم يقم بموجبها، بل اكتسب مع ذلك ذنوبًا، وكان صادقًا في قولها، موقنًا بها، لكن له ذنوب أضعفت صدقه،

---

(١) أخرجه البيهقي (١/ ١٥٨).

(٢) ذكره العراقي في تخريج الإحياء وقال: رواه الترمذي الحكيم، وقال في النوادر: إنه من قول بكر بن عبد الله المزني. ولم أجده مرفوعًا. انظر: المغني عن حمل الأسفار (١/ ٢٣) وكشف الخفاء للعجلوني (٢/ ٢٤٨).

....

ويقينه، وانضاف إلى ذلك الشرك الأصغر العملي، فرجحت هذه السيئات على هذه الحسنة، ومات مصرًا على الذنوب.

بخلاف من يقولها بيقين وصدق، فإنه إما أن لا يكون مصرًا على سيئة أصلًا، ويكون توحيده المتضمن لصدقه، ويقينه رجح حسناته. والذين يدخلون النار ممن يقولونها: إما أنهم لم يقولوها بالصدق واليقين التام المنافيين للسيئات، أو لرجحانها، أو قالوها، واكتسبوا بعد ذلك سيئات رجحت على حسناتهم، ثم ضعف لذلك صدقهم، ويقينهم، ثم لم يقولوها بعد ذلك بصدق ويقين تام؛ لأن الذنوب قد أضعفت ذلك الصدق واليقين من قلوبهم، فقولها من مثل هؤلاء لا يقوى على محو السيئات، فترجح سيئاتهم على حسناتهم. انتهى ملخصًا.

وقد ذكر هذا كثير من العلماء كابن القيم، وابن رجب، وغيرهم.

قلت: وبما قرره شيخ الإسلام تجتمع الأحاديث.

قال: وفي الحديث دليل على أنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد وبالعكس، وفي تحريم النار على أهل التوحيد الكامل، وفيه: إن العمل لا ينفع إلا إذا كان خالصًا لوجه الله -تعالى- على ما شرعه على لسان رسوله ﷺ.

(تنبيه) قال القرطبي في تذكرته: قوله في الحديث: «من إيمان»، أي: من أعمال الإيمان التي هي من أعمال الجوارح، فيكون فيه دلالة على أن الأعمال الصالحة من الإيمان، والدليل على أنه أراد بالإيمان ما

....

قلناه، ولم يرد مجرد الإيمان الذي هو التوحيد، ونفي الشركاء، والإخلاص بقول لا إله إلا الله ما في الحديث نفسه من قوله: «أخرجوا»، ثم بعد ذلك يقبض -سبحانه- قبضة، فيخرج قومًا لم يعملوا خيرًا قط، يريد بذلك التوحيد المجرد من الأعمال. ا.هـ. ملخصًا من شرح سنن ابن ماجه[1].

الشرح:

قال: (ولهما من حديث عتبان ﵁: «**فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ على النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ**»).

حرَّم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله. قوله: «**مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» المراد بالقول هنا الذي معه تمام الشروط؛ كقول النبي ﷺ: «**الْحَجُّ عَرَفَةُ**»[2]، أي: إذا أتى ببقية الأركان والواجبات، قوله هنا: «**مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، أي: باجتماع شروطها، وبالإتيان بلازمها.

«**يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ**»: ليخرج حال المنافقين؛ لأنهم حين قالوها لا يبتغون بذلك وجه الله، فإن الله حرم عليه النار.

وقوله: «**حَرَّمَ عَلَى النَّارِ**»: تحريم النار في نصوص الكتاب، والسنة يأتي على درجتين: الأولى: تحريم مؤبد، والثانية: تحريم بعد أمد،

---

(١) انظر: التذكرة في أحوال الموتي وأمور الآخرة (ص٤٠٢).
(٢) أخرجه أبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٥/ ٢٥٦)، وابن ماجه (٣٠١٥).

التحريم المؤبد يقتضي أن من حرَّم الله عليه النار، فإنه إذا كان التحريم تحريمًا مؤبدًا فإنه لن يدخلها، يغفر الله له، أو يكون من الذين يدخلون الجنة بلا حساب، ولا عذاب، وإذا كان التحريم بعد أمد، ربما يدخلها ثم يحرم عليه البقاء فيها، وهذا الحديث يحتمل الأول، ويحتمل الثاني.

«فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»: والذي أتى بالتوحيد، وانتهى عن ضده، وكانت عنده بعض الذنوب والمعاصي، ومات من غير توبة، فهو تحت المشيئة، إن شاء الله عذبه، ثم حرم عليه النار، وإن شاء الله غفر له، وحرم عليه النار ابتداء.

فإذًا وجه الشاهد من الحديث للباب: أن هذه الكلمة، وهي كلمة التوحيد -وسيأتي بيان معناها مفصلًا إن شاء الله تعالى- لما ابتغى بها صاحبها وجه الله، وأتى بشروطها، وبلوازمها، تفضل الله عليه، وأعطاه ما يستحقه من أنه حرم عليه النار، وهذا فضل عظيم.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﵁ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ، عَلِّمْنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ، قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قَالَ: كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي، وَالأَرَضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فِي كِفَّةٍ مَالَت بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ(١).

ش: أبو سعيد اسمه: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، وأبوه كذلك، استصغر أبو سعيد بأحد، وشهد ما بعدها، مات بالمدينة سنة ثلاث، أو أربع، أو خمس وستين، وقيل: سنة أربع وستين.

قوله: «أَذْكُرُكَ» أي: أثني عليك به، «وَأَدْعُوكَ» أي: أسألك به.

قوله: «قُلْ يَا مُوسَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، فيه أن الذاكر بها يقولها كلها، ولا يقتصر على لفظ الجلالة، ولا على «هو» كما يفعله غلاة جهال المتصوفة، فإن ذلك بدعة وضلال.

قوله: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا»، ثبت بخط المصنف بالجمع، والذى في الأصول «يقول» بالإفراد مراعاة للفظة «كل»، وهو في المسند من حديث عبد الله بن عمر ﵄ بلفظ الجمع كما ذكره المصنف على معنى

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٢٠٨)، وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٥٢٨)، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ١٠٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧١٠)، والطبراني في الدعاء (١/ ٤٣٥).

....

كل، ومعنى قوله: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا» أي: إنما أريد شيئًا تخصني به من بين عموم عبادك.

وفي رواية بعد قوله: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا قَالَ: قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخُصُّنِي بِهِ».

ولما كان بالناس، بل بالعالم كله، من الضرورة إلى لا إله إلا الله ما لا نهاية له، كانت من أكثر الأذكار وجودًا، وأيسرها حصولًا، وأعظمها معنى، والعوام، والجهال يعدلون عنها إلى الدعوات المبتدعة التى ليست في الكتاب، ولا في السنة.

قوله: «وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي» هو بالنصب عطف على السموات، أي: لو أن السموات السبع ومن فيهن من العمار غير الله تعالى، والأرضين السبع ومن فيهن، وضعوا في كفة الميزان، ولا إله إلا الله في الكفة الأخرى، مالت بهن لا إله إلا الله.

وروى الإمام أحمد، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أن نوحًا عليه السلام قال لابنه عند موته: «آمُرُكَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ، لَوْ وُضِعَتْ فِي كِفَّةٍ، وَوُضِعَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فِي كِفَّةٍ، رَجَحَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ كُنَّ حَلْقَةً مُبْهَمَةً، قَصَمَتْهُنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»(١).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٩، ١٧٠)، والطبرانى كما في مجمع الزوائد (٤/ ٢٢٠) قال الهيثمي: رواه كله أحمد ورواه الطبرانى ورجال أحمد ثقات. والحاكم (١/ ١١٢، رقم ١٥٤)، وقال: صحيح الإسناد.

....

قوله: «فِي كِفَّةٍ مَالَت بِهِنَّ» -هو بكسر الكاف، وتشديد الفاء-، أي: كفة الميزان.

قوله: «مَالَت بِهِنَّ» أي: رجحت؛ وذلك لما اشتملت عليه من نفي الشرك، وتوحيد الله الذي هو أفضل الأعمال، وأساس الملة والدين، فمن قالها بإخلاص، ويقين، وعمل بمقتضاها، ولوازمها، وحقوقها، واستقام على ذلك، فهذه الحسنة لا يوازنها شيء؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣]، ودل الحديث على أن «لا إله إلا الله» أفضل الذكر؛ كحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا: «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». رواه أحمد، والترمذي(١).

وعنه أيضًا مرفوعًا «إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا يا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ: لَا يا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً فإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فيها أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فَيَقُولُ: أَحْضِرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قَالَ:

---

(١) أخرجه أحمد (١١/ ٥٤٨)، والترمذي (٣٥٨٥).

....

فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ في كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلَاتُ، وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللهِ شَيْءٌ».

رواه الترمذي، وحسنه. والنسائي، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، وقال الذهبي في تلخيصه: صحيح[1].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: فالأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، فتكون صورة العملين واحدة، وبينهما من التفاضل كما بين السماء والأرض، قال: وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كفة، ويقابلها تسعة وتسعون سِجِلًّا، كل سجل منها مد البصر، فتثقل البطاقة، وتطيش السجلات، فلا يعذب، ومعلوم أن كل موحد له هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار بذنوبه.

قوله: (رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ)، ابن حبان اسمه: محمد ابن حبان -بكسر المهملة، وتشديد الموحدة- ابن أحمد بن حبان بن معاذ، أبو حاتم التميمي البستي، الحافظ صاحب التصانيف كالصحيح، والتاريخ، والضعفاء، والثقات وغير ذلك. قال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، مات سنة أربع وخمسين وثلاثمائة بمدينة بست -بضم الموحدة وسكون المهملة-.

وأما الحاكم فاسمه: محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري،

---

(١) سبق تخريجه (ص١٢٨).

....

أبو عبد الله الحافظ، ويعرف بابن البيع، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وصنف التصانيف، كالمستدرك، وتاريخ نيسابور، وغيرهما، ومات سنة خمس وأربعمائة.

الشرح:

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فيه قال موسى عليه السلام: «**قَالَ: قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ، عَلِّمْنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ، قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قَالَ: كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا**»، في هذا الحديث دلالة على أن أهل الفضل والرفعة في الدين والإخلاص، والتوحيد قد ينبهون على شيء من مسائل التوحيد، فهذا موسى عليه السلام وهو أحد أولي العزم من الرسل، وهو كليم الله عز وجل، أراد شيئًا يختص به غير ما عند الناس، وأعظم ما يختص به أولياء الله، وأنبياؤه، ورسله، وأولو العزم منهم هو كلمة التوحيد «لا إله إلا الله»، فأراد شيئًا أخص، فعلم أنه لا أخص من كلمة التوحيد، فهي أفضل شيء، وهي التي دُلَّ عليها أولو العزم من الرسل، ومن دونهم من الناس.

قال: «**قَالَ: كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي**»، أي: ومن في السماوات السبع من الملائكة، ومن عباد الله غير الله عز وجل.

«**وَالأَرَضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ**»، أي لو تمثلت السماوات أجسامًا، والأرض جسمًا، والجميع سيوضع في ميزان له كفتان وجاءت «**لَا إِلَهَ**

إِلَّا اللهُ» في الكفة الأخرى، كما قال هنا «**وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فِي كِفَّةٍ**» لمالت بهن «**لَا إِلَهَ إِلَّا الله**»، «**لَا إِلَهَ إِلَّا الله**» كلمة التوحيد فيها ثقل لميزان من قالها، وعظم في الفضل لمن اعتقدها، وما دلت عليه؛ فلهذا قال: «**مَالَت بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**».

وجه الدلالة: أنه لو تصور أن ذنوب العبد بلغت ثقل السماوات السبع، وثقل ما فيها من العباد، والملائكة، وثقل الأرض لكانت «**لَا إِلَهَ إِلَّا الله**» مائلة بذلك الثقل من الذنوب، وهذا هو الذي دل عليه حديث البطاقة، حيث جُعِلَ على أحد العصاة سجلات عظيمة فقيل له: هل لك من عمل؟ فقال: لا، فقيل له: بلى، ثم أخرجت له بطاقة فيها: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، فوضعت في الكفة الأخرى، فطاشت سجلات الذنوب، وثقلت البطاقة.

وهذا الفضل العظيم لكلمة التوحيد إنما هو لمن قويت في قلبه، ذلك أنها في قلب بعض العباد تكون قوية؛ لأنه مخلص فيها، مصدق، لا ريب عنده فيما دلت عليه، معتقد ما فيها، محب لما دلت عليه، فيقوى أثرها في القلب ونورها، وما كان كذلك فإنها تحرق ما يقابلها من الذنوب، وأما من لم يكن من أهل تمام الإخلاص فيها، فإنه لا تطيش له سجلات الذنوب.

فإذًا يكون هذ الحديث، وحديث البطاقة يدل على أن «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» لا يقابلها ذنب، ولا تقابلها خطيئة، لكن هذا في حق من كملها، وحققها، بحيث لم يخالطها في قلبه في معناها ريب، ولا تردد، ومعناها مشتمل على الربوبية بالتضمن، وعلى الأسماء والصفات باللزوم، وعلى الإلهية بالمطابقة، فإذًا يكون من يكْمُلُ له الانتفاع بهذه الكلمة، ولا يقابلها ذنوب، وسجلات، ولوكانت في ثقل السماوات، وما فيها، والأرض يكون ذلك في حق من كمَّل ما دلت عليه من التوحيد، وهذا معنى هذا الحديث، وحديث البطاقة.

وَلِلتِّرْمِذِيِّ -وَحَسَّنَهُ- عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللهُ تعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا، ثُمّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً»[1].

ش: ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ الجملة الأخيرة من الحديث، وقد رواه الترمذي بتمامه فقال: عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنّكَ مَا دَعَوْتَنِي، وَرَجَوْتَنِي، غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كانَ مِنكَ وَلَا أُبَالي، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَت ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غفَرْتُ لَكَ، يَا ابْنَ آدَمَ إِنّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي -الحديث».

الترمذي اسمه: محمد بن عيسى بن سَورة -بفتح المهملة- بن موسى بن الضحاك السلمي، أبو عيسى، صاحب الجامع، وأحد الحفاظ، كان ضرير البصر، روى عن قتيبة، وهناد، والبخاري، وخلق. مات سنة تسع وسبعين ومائتين.

وأنس هو: ابن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ خدمه عشر سنين، وقال له: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ»[2]، مات سنة اثنتين وقيل: ثلاث وتسعين، وقد جاوز المائة.

والحديث قد رواه الإمام أحمد، من حديث أبي ذر ﷺ بمعناه،

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٠)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٣١٥) من حديث أنس ﷺ، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ويشهد له ما في صحيح مسلم (٢٦٨٧) من حديث أبي ذر ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٧٩، ٦٣٨١)، ومسلم (٢٤٨٠، ٢٤٨١).

....

وهذا لفظه «وَمَنْ عَمِلَ قُرَابَ الْأَرْضِ خَطِيئَةً، ثُمَّ لَقِيَنِي لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا جَعَلْتُ لَهُ مِثْلَهَا مَغْفِرَةً» ورواه مسلم، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

قوله: «لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا» -بضم القاف، وقيل: بكسرها، والضم أشهر-، وهو ملؤها، أو ما يقارب ملئها.

قوله: «ثُمّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بي شَيْئًا» شرط ثقيل في الوعد بحصول المغفرة، وهو السلامة من الشرك كثيره، وقليله، صغيره، وكبيره، ولا يسلم من ذلك إلا من سلم الله تعالى، وذلك هو القلب السليم؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

قال ابن رجب: من جاء مع التوحيد بقراب الأرض خطايا لقيه الله بقرابها مغفرة -إلى أن قال- فإن كمل توحيد العبد، وإخلاصه لله تعالى فيه، وقام بشروطه بقلبه، ولسانه، وجوارحه، أو بقلبه، ولسانه عند الموت، أعقب ذلك مغفرة ما قد سلف من الذنوب كلها، ومنعه من دخول النار بالكلية.

فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبه أخرجت منه كل ما سوى الله محبة وتعظيمًا، وإجلالًا، ومهابة، وخشية، وتوكلًا، وحينئذ تحرق ذنوبه وخطاياه كلها، وإن كانت مثل زبد البحر. ا.هـ. ملخصًا[1].

(١) انظر: كلمة الإخلاص لابن رجب (ص٢١).

....

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى الحديث: ويعفى لأهل التوحيد المحض الذي لم يشوبوه بالشرك ما لا يعفى لمن ليس كذلك. فلو لقي الموحد الذي لم يشرك بالله شيئًا ألبتة ربه بقراب الأرض خطايا، أتاه بقرابها مغفرة، ولا يحصل هذا لمن نقص توحيده، فإن التوحيد الخالص الذي لا يشوبه شرك، لا يبقى معه ذنب؛ لأنه يتضمن من محبة الله، وإجلاله، وتعظيمه، وخوفه، ورجائه، وحبه ما يوجب غسل الذنوب، ولو كانت قراب الأرض، فالنجاسة عارضة والدافع لها قوي. ا.هـ.

وفي هذا الحديث: كثرة ثواب التوحيد، وسعة كرم الله، وجوده ورحمته، والرد على الخوارج الذين يكفرون المسلم بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين بالمنزلة بين المنزلتين، وهي الفسوق، ويقولون: ليس بمؤمن ولا كافر، ويخلد في النار.

والصواب قول أهل السنة: أنه لا يسلب عنه اسم الإيمان، ولا يعطاه على الإطلاق، بل يقال: هو مؤمن عاص، أو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، وعلى هذا يدل الكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة.

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ انْتُهِيَ بِهِ إِلى سِدْرَةِ الْمُنْتَهى، فَأُعْطِيَ ثَلَاثًا: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَيُغْفَرُ لِمَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِهِ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا الْمُقْحِمَاتُ». رواه مسلم[1].

(١) أخرجه مسلم (١٧٣).

....

قال ابن كثير في تفسيره: وأخرج الإمام أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]، قَالَ: قَالَ رَبُّكُمْ: أَنَا أَهْلٌ أَنْ أُتَّقَى فَلَا يُجْعَلْ مَعِي إِلَهٌ، فَمَنِ اتَّقَى أَنْ يَجْعَلَ مَعِي إِلَهًا كَانَ أَهْلًا أَنْ أَغْفِرَ لَهُ»[1].

قال المصنف رحمه الله: (تأمل الخمس اللواتي في حديث عبادة فإنك إذا جمعت بينه وبين حديث عتبان تبين لك معنى قوله: لا إله إلا الله، وتبين لك خطأ المغرورين).

وفيه أن الأنبياء يحتاجون للتنبيه على فضل لا إله إلا الله، والتنبيه لرجحانها بجميع المخلوقات، مع أن كثيرًا ممن يقولها يخف ميزانه.

وفيه إثبات الصفات خلافًا للمعطلة.

وفيه أنك إذا عرفت حديث أنس، وقوله في حديث عتبان: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ»، تبينت لك أن ترك الشرك ليس في قولها باللسان فقط. انتهى.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢٧٤). والحديث أخرجه أحمد (٣/ ١٤٢)، والترمذي (٣٣٢٨)، وقال: غريب، والنسائي في الكبرى (٦/ ٥٠١، رقم ١١٦٣٠)، والدارمي (٢٧٢٤)، وأبو يعلى (٦/ ٦٦)، والحاكم (٢/ ٥٥٢)، وقال: صحيح الإسناد.

الشرح:

ومناسبة هذا الحديث للباب ظاهرة وهي: أنه من أتى بذنوب عظيمة، ولو كانت كقراب الأرض خطايا، أي: كعظم، وقدر الأرض خطايا، ولكنه لقي الله لا يشرك به شيئًا، لأتى اللهُ لذلك العبد بمقدار تلك الخطايا مغفرة، وهذا لأجل فضل التوحيد، وعظم فضل الله ﷻ على عباده بأن هداهم إليه، ثم أثابهم عليه.

قال رسول الله ﷺ: «**قَالَ اللهُ تعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ**»: المقصود بابن آدم هنا: المسلم الذي اتبع رسالة الرسول الذي أرسل إليه، فمن اتبع رسالة موسى عليه السلام في زمنه كان منادى بهذا النداء، ومن اتبع رسالة عيسى عليه السلام في زمنه كان منادى بهذا النداء، وبعد بعثة محمد ﷺ الذي يحظى على هذا الأجر، وعلى هذا الفضل والثواب، هو من اتبع المصطفى ﷺ، وأقر له بختم الرسالة، وشهد له بالنبوة، والرسالة، واتبعه على ما جاء به.

قال جل جلاله: «**يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي، غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ منكَ، وَلَا أُبَالي**»، وهذه الجملة في معنى قول الله ﷻ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾ [الزمر: ٥٣] فالعبد إذا أذنب، وسارع إلى التوبة، ودعا الله جل جلاله أن يغفر له، ورجا ما عند الله ﷻ ؛ فإنه يغفر له على ما كان منه من الذنوب مهما كانت بالتوبة؛ لأن التوبة تَجُبُّ ما قبلها؛ كما قال النبي ﷺ: «**التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ، كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ**»(١).

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٠)، والطبراني في الكبير (١٠٢٨١)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٥٤)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٢١٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ٤٨) ورواة الطبراني رواة الصحيح. ا.هـ. وللحديث شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤٣٦).

وقوله: «**إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي**»، فيه أنّ الدعاء مع الرجاء موجبان لمغفرة الله ﷻ، وهناك من يدعو، وهو ضعيف الظن بربه، لا يحسِّن الظن بربه، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**قَالَ اللهُ** ﷿: **أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيَظُنَّ بِي مَا شَاءَ**»(١)، والعبد إذا دعا الله ﷻ مستغفرًا لذنبه، ويرجو من الله أن يغفر له، ومستحضرًا أنّ فضل الله عظيم، وعظم رجاؤه بالله، وأيقن أن الله ﷻ سيغفر له، وعَظُم ذلك في قلبه، حصل له مطلوبه؛ لأن في ذلك إحسان الظن بالله، وإعظام الرغب بالله ﷿، والعبد المذنب حين طلبه المغفرة، وقبول التوبة تجتمع عليه عبادات قلبية كثيرة توجب مغفرة الذنوب، فضلًا من الله ﷻ وتكرُّمًا.

قال: «**غَفَرْتُ لَكَ**»، والمغفرة: غفَر الشيء بمعنى ستَره، فهي ستْر الذنب، وستْر أثر الذنب في الدنيا والآخرة، والمغفرة غير العفو، وغير التوبة، فإن الله ﷻ من أسمائه العفو، ومن أسمائه الغافر، والغفار، والغفور، ومن أسمائه التواب، وهذه تختلف، ليس معناها واحدًا، بخلاف من قال: إن معنى العفو والمغفرة واحد، والعفو والغفور معناهما واحد، هذا ليس بصحيح، بل الجهة تختلف، والمعنى فيه نوع اختلاف مع أن بينهما اشتراكًا.

فالعفو هو: عدم المؤاخذة بالجريرة، فقد يسيء، وسيئته توجب العقوبة، فإذا لم يؤاخذ صارت عدم مؤاخذته بذلك عفوًا.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند (٣/ ٤٩١)، والدارمي في سننه (٢٧٣١)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٤٠١)، والطبراني في الكبير (٢١٠)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٦٨) من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وليس فيه: «**فَلْيَظُنَّ بِي مَا شَاءَ**».

وأما المغفرة فهي: ستر الذنوب، أو ستر أثر الذنوب، وهذه جهة أخرى غير تلك؛ لأن تلك فيها المعاقبة، أو ترك المعاقبة على الفعل، وهذه فيها الستر دون تعرض للعقوبة.

والتواب هو: الذي يقبل التوبة عن عباده، ومعنى ذلك: أنه يمحو الذنب، ولا يؤاخذ بالسيئات إذا تاب العبد، وأتى بالأسباب التي تمحو عنه السيئات، فهذه ثلاثة أسماء من أسماء الله الحسنى: «العفو»، «الغفور»، «التواب»، لكل اسم دلالته غير ما يدل عليه الاسم الآخر.

والمقصود من ستر الذنب: أن يستر الله ﷻ أثره في الدنيا والآخرة، وأثر الذنب في الدنيا العقوبة عليه، وأثر الذنب في الآخرة العقوبة عليه، فمن استغفر الله غفر الله له، ومن طلب ستر الله عليه في أثر ذنبه في الدنيا والآخرة ستر الله عليه أثر الذنب، وحجب عنه العقوبة في الدنيا والآخرة.

قال: «**يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَت ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ**» أي: من كثرتها وتراكمها بلغت عنان السماء، أي: السحاب العالي.

قال: «**ثُمّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ**»، وهذا مما يجعل العبد المنيب يحب ربه ﷻ أعظم محبة؛ لأن الله العظيم الذي له صفات الجلال والجمال والكمال، والذي له هذا الملكوت كله، وهو على كل شيء قدير، وعلى كل شيء وكيل، من عظيم صفاته وجليل النعوت والأسماء يتودد إلى عبده بهذا التودد، لا شك أن هذا يجعل القلب مُحِبًّا لربه ﷻ متذللًا بين يديه، مؤثرًا مرضاة الله على مرضاة غيره ﷻ.

قال: «**يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَت ذُنُوبُكَ عَنَانَ السّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ**»، وهذا فيه الحث على طلب المغفرة، فإنك إذا أذنبت فاستغفرت، فقد

ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «**مَا أَصَرَّ مَنِ اسْتَغْفَرَ، وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةٍ**»[(١)]، فمع الاستغفار، والندم يمحو الله جل جلاله الخطايا.

قال: «**يا ابنَ آدَمَ، إنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**» أي: لو جاء ابن آدم بملء الأرض خطايا، ثم لقي الله جل جلاله مخلصًا له الدين لا يشرك به شيئًا، لا جليل الشرك، ولا صغيره، ولا خفيه، بل قلبه مخلص لله عز وجل، ليس فيه سوى الله عز وجل، وليس فيه رغب إلا إلى الله عز وجل، وليس فيه رجاء إلا رجاء الله عز وجل، لا يشرك به شيئًا بأي نوع من أنواع الشرك، فإن الله جل جلاله يغفر الذنوب جميعًا، قال جل جلاله: «**ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بي شَيْئًا، لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**» أي: بملء الأرض مغفرة، وهذا من عظيم رحمة الله جل جلاله بعباده، وإحسانه لهم.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ١٢٤)، والبزار في مسنده (١/ ١٧١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٣)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٨٨) من حديث أبي بكر رضي الله عنه. وهو حديث حسن، حسنه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٤٠٨)، والحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٢٢). وله شاهد أخرجه الطبراني في الدعاء (ص٥٠٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: سَعَةُ فَضْلِ اللهِ.

الثَّانِيَةُ: كَثْرَةُ ثَوَابِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ اللهِ.

الثَّالِثَةُ: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذَلِكَ لِلذُّنُوبِ.

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ: (٨٢) الَّتِي فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

الْخَامِسَةُ: تَأَمُّلُ الْخَمْسِ اللَّوَاتِي فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ.

السَّادِسَةُ: أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ، وَمَا بَعْدَهُ، تبَيَّنَ لَكَ مَعْنَى قَوْلِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» وتَبَيَّنَ لَكَ خَطَأُ الْمَغْرُورِينَ.

السَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ لِلشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ.

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الْأَنْبِيَاءِ يَحْتَاجُونَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

التَّاسِعَةُ: التَّنْبِيهُ لِرُجْحَانِهَا بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَقُولُهَا يَخِفُّ مِيزَانُهُ.

العَاشِرَةُ: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الْأَرَضِينَ سَبْعٌ كَالسَّمَوَاتِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ لَهُنَّ عُمَّارًا.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ، خِلَافًا لِلأَشْعَرِيَّةِ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ، عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ»، أَنَّهُ تَرْكُ الشِّرْكِ، لَيْسَ قَوْلَهَا بِاللِّسَانِ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: تَأَمُّلُ الْجَمْعِ بَيْنَ كَوْنِ عِيسَى، وَمُحَمَّدٍ عَبْدَيِ اللهِ، وَرَسُولَيْهِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى بِكَوْنِهِ كَلِمَةَ اللهِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الْإِيمَانِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ».

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ الْمِيزَانَ لَهُ كِفَّتَانِ.

العِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الْوَجْهِ.



٢ - بَابُ
مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ

ش: قوله: (بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ)، أي: ولا عذاب.

قلت: تحقيقه: تخليصه، وتصفيته من شوائب الشرك، والبدع، والمعاصي.

الشرح:

هذا الباب: (**بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**)، وقد ذكر في الباب قبله فضل التوحيد، وما يكفر من الذنوب، وهذا الباب أرفع رتبة من بيان فضل التوحيد، فإن فضل التوحيد يشترك فيه أهله، وأهل التوحيد هم أهل الإسلام، فلكلٍّ من التوحيد فضل، ولكل مسلم نصيب من التوحيد، وله بالتالي نصيب من فضل التوحيد، وتكفيرالذنوب، أما خاصة هذه الأمة فهم الذين حققوا التوحيد؛ ولهذا عطف هذا الباب على ما قبله؛ لأنه أخص -(**بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**)-، وتحقيق التوحيد هو مدار هذا الباب، تحقيقه بمعنى تحقيق الشهادتين -لا إله إلا الله، محمد رسول الله-، ومعنى تحقيق الشهادتين: تصفية الدين، أي: ما يدين به المرء من شوائب الشرك، والبدع، والمعاصي، فصار تحقيق التوحيد يرجع إلى ثلاثة أشياء:

الأول: ترك الشرك بأنواعه: الأكبر، والأصغر، والخفي.

والثاني: ترك البدع بأنواعها.

الثالث: ترك المعاصي بأنواعها.

وتحقيق التوحيد صار تصفيته من أنواع الشرك، وأنواع البدع، وأنواع المعاصي، وتحقيق التوحيد يكون على هذا على درجتين:

درجة واجبة، ودرجة مستحبة، وعليها يكون الذين حققوا التوحيد على درجتين أيضًا:

فالدرجة الواجبة: أن يترك ما يجب تركه من الثلاث التي ذكرت، يترك الشرك: خفيه، وجليه، صغيره، وكبيره، ويترك البدع، ويترك المعاصي، هذه درجة واجبة.

والدرجة المستحبة من تحقيق التوحيد وهي: التي يتفاضل فيها الناس من المحققين للتوحيد أعظم تفاضل، ألا وهي ألا يكون في القلب شيء من التوجه، أو القصد لغير الله جَلَّ جَلَالُهُ، فيكون القلب متوجهًا إلى الله بكليته ليس فيه التفات إلى غير الله، نطقه لله، وفعله وعمله لله، بل وحركة قلبه لله جَلَّ جَلَالُهُ، وقد عبر عنها بعض أهل العلم -أعني هذه الدرجة المستحبة- أن يترك ما لا بأس به حذرًا مما به بأس، أي: في مجال أعمال القلوب، وأعمال اللسان، وأعمال الجوارح.

فإذًا رجع تحقيق التوحيد الذي هذا فضله، وهو أن يدخل أهله الجنة بغير حساب ولا عذاب، رجع إلى تلك المرتبتين، وتحقيقه تحقيق الشهادتين -لا إله إلا الله، محمد رسول الله-؛ لأن في قوله: (لا إله إلا الله)، الإتيان بالتوحيد، والبعد عن الشرك بأنواعه، ولأن في قوله: (أشهد أن محمدًا رسول الله) البعد عن المعصية، والبعد عن البدع؛ لأن مقتضى الشهادة بأن محمدًا رسول الله أن يُطاع فيما أمر، وأن يصدَّق فيما

أخبر، وأن يُجتنَب ما عنه نهى وزجر، وألا يُعبد الله إلا بما شرع، فمن أتى شيئًا من المعاصي والذنوب ثم لم يتب منها، أو لم تُكفَّر له، فإنه لم يحقق التوحيد الواجب، وإذا أتى شيئًا من البدع، فإنه لم يحقق التوحيد الواجب، وإذا لم يأتِ شيئًا من البدع، ولكن حسَّنها بقلبه، أو قال: لاشيء فيها، فإن حركة القلب كانت في غير تحقيق التوحيد، في غير تحقيق شهادة أن محمدًا رسول الله، فلايكون من أهل تحقيق التوحيد، كذلك أهل الشرك بأنواعه ليسوا من أهل تحقيق التوحيد، وأما مرتبة الخاصة التي ذكرت ففيها يتنافس المتنافسون، وما ثَمَّ إلا عفو الله، ومغفرته ورضوانه.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠].

ش: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]) **وصف إبراهيم** عليه السلام **بهذه الصفات التي هي الغاية في تحقيق التوحيد.**

الأولى: أنه كان أمة، أي: قدوة، وإمامًا، معلمًا للخير، وما ذاك إلا لتكميله مقام الصبر واليقين اللذين تنال بهما الإمامة في الدين.

الثانية: قوله: ﴿قَانِتًا﴾ قال شيخ الإسلام: القنوت دوام الطاعة، والمصلي إذا أطال قيامه، أو ركوعه، أو سجوده فهو قانت.

قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩] **ا.هـ. ملخصًا[1].**

الثالثة: أنه كان حنيفًا.

قلت: قال العلامة ابن القيم: الحنيف المقبل على الله، المعرض عن كل ما سواه. ا.هـ[2].

الرابعة: أنه ما كان من المشركين، أي: لصحة إخلاصه، وكمال صدقه، وبعده عن الشرك.

قلت: يوضح هذا قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ

---

(١) انظر: جامع الرسائل لشيخ الإسلام رحمه الله (١/ ٥).
(٢) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم رحمه الله (١/ ١٧٤).

....

﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ [الممتحنة: ٤] أي: على دينه من إخوانه المرسلين، قاله ابن جرير رحمه الله (١).

﴿إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [الممتحنة: ٤]، وذكر تعالى عن خليله عليه السلام أنه قال لأبيه آزر: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾﴾ [مريم: ٤٨-٤٩]، فهذا هو تحقيق التوحيد، وهو البراءة من الشرك، وأهله، واعتزالهم، والكفر بهم، وعداوتهم، وبغضهم. فالله المستعان.

قال المصنف رحمه الله في هذه الآية: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾؛ لئلا "يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين، ﴿قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ لا للملوك، ولا للتجار المترفين، ﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يمينًا، ولا شمالًا، كفعل العلماء المفتونين ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ خلافا لمن كثّر سوادهم، وزعم أنه من المسلمين. ا.هـ." (٢).

وقد روى ابن أبي حاتم، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٢٣/ ٣١٧).
(٢) انظر: مجموع مؤلفات الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كتاب فضائل القرآن والتفسير - (٢/ ١٨١).

....

كَانَ أُمَّةً﴾ على الإسلام، ولم يك في زمانه أحد على الإسلام غيره[١].

قلت: ولا منافاة بين هذا، وبين ما تقدم من أنه كان إمامًا يقتدى به في الخير.

الشرح:

استدل الشيخ في هذا الباب بآيتين وبحديث، أما الآية الأولى قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى**: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]).

هذه الآية فيها الدلالة على أن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ كان محققًا للتوحيد.

وجه الدلالة: أن الله عَزَّ وَجَلَّ وصفه بصفات:

الأولى: أنه كان ﴿أُمَّةً﴾، والأمَّة: هو الإمام الذي جمع جميع صفات الكمال البشري، وصفات الخير، وهذا يعني أنه لم ينقصْ من صفات الخير شيئًا، وهذا هو معنى تحقيق التوحيد، والأمَّة تطلق في القرآن إطلاقات، ومن تلك الإطلاقات: أن يكون معنى الأمة الإمام المقتدَى به في الخير، وسُمِّي أمَّة؛ لأنه يقوم مقام أمة في الاقتداء، ولأنه يكون مَنْ سار على سيره غير مستوحش، ولا متردد؛ لأنه ليس مع واحد فقط، وإنما هو مع أمة.

الوصف الثاني الذي فيه تحقيق التوحيد: أنه قال: ﴿قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا﴾

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٥/ ١٧٦).

وهاتان صفتان: ﴿قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ صفة، ﴿حَنِيفًا﴾ صفة ولكن هذه وهذه متلازمتان؛ لأن القنوت لله معناه: دوام الطاعة، وملازمة الطاعة لله ﷻ، فهو ملازم الطاعة لله ﷻ.

﴿حَنِيفًا﴾ هذا فيه النفي، ففي قوله: ﴿قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا﴾ الإثبات في لزوم الطاعة، ولزوم أفراد التوحيد، وفي قوله: ﴿حَنِيفًا﴾ النفي، قال العلماء: الحنيف: هو ذو الحنف، وهو الميل عن طريق المشركين، مائلًا عن طريق المشركين، مائلًا عن هدي وسبيل المشركين، فصار عنده ديمومة، وقنوت، وملازمة للطاعة، وبُعْد عن سبيل المشركين، ومعلوم أن سبيل المشركين الذي صار إبراهيم عليه السلام حنيفًا عن ذلك السبيل، مائلًا بعيدًا عنه، معلوم أنه يشتمل على الشرك، والبدعة، والمعصية، فهي ثلاثة الأخلاق للمشركين: شرك، وبدعة، ومعصية، من غير إنابة ولا استغفار.

قال: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلَمْ يَكُ﴾ هذه هي يكن، وفي النفي بلم يجوز حذف النون -نون يكن- في مثل هذا ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ فهذا جائز في اللغة إذا جاءت يكن في سياق النفي.

﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ المشركين جمع تصحيح لـ «المشرك» والمشرك اسم فاعل الشرك، و(أل) -كما هو معلوم في العربية- إذا جاءت قبل اسم الفاعل، أو اسم المفعول فإنها تكون موصولة؛ كما قال ابن مالك في الألفية[1]:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ ... وَكَوْنُها بِمُعَرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

والاسم الموصول عند الأصوليين يدل على العموم، فكان المعنى:

---

(١) انظر: الألفية مع شرحها لابن عقيل (١/ ١٥٥).

﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ولم يكُ فاعلًا للشرك بأنواعه، لم يكُ منهم، ولم يكُ من الذين يفعلون الشرك بأنواعه.

وأيضًا دل قوله: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ على أنه ابتعد عنهم؛ لأن «مِنْ» تحتمل أن تكون تبعيضية، فتكون المباعدة بالأجسام، ويحتمل أن تكون بيانية، فتكون المباعدة بمعنى الشرك.

المقصود: أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ استحضر هذه المعاني من الآية فدلته الآية على أنها في تحقيق التوحيد.

قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾؛ ذلك لأن من جَمَع تلك الصفات فقد حقق التوحيد، ومن حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب.

في تفسير إمام الدعوة المصنِّف الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ لآخر سورة النحل، فَسَّر هذه الآية فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ لئلا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين، ﴿قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ لا للملوك، ولا للتجارالمترفين، ﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يمينًا، ولا شمالًا كحال العلماء المفتونين ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ خلافًا لمن كثَّر سوادهم، وزعم أنه من المسلمين.

وهو من التفاسير الرائقة الفائقة البعيدة المعاني: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥] [(١)].

---

(١) سبق عزوه (ص ١٥٤)، حاشية رقم (٢).

وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧]، **إِلَى قَوْلِهِ:** ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩].

ش: وصف المؤمنين السابقين إلى الجنة فأثنى عليهم بالصفات التي أعظمها أنهم بربهم لا يشركون، ولما كان المرء قد يعرض له ما يقدح في إسلامه من شرك جلي، أو خفي، نفى ذلك عنهم، وهذا هو تحقيق التوحيد، الذي حسنت بهم أعمالهم، وكملت، ونفعتهم.

قلت: قوله: (حسنت، وكملت) هذا باعتبار سلامتهم من الشرك الأصغر، وأما الشرك الأكبر فلا يقال في تركه ذلك، فتدبر، ولو قال الشارح: صحت لكان أقوم.

قال ابن كثير: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ **أي: لا يعبدون مع الله غيره، بل يوحدونه، ويعلمون أنه لا إله إلا الله، أحد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، وأنه لا نظير له[1].**

الشرح:

وقوله: (﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾) هذه من آيات في سورة المؤمنون، وهي في مدح خاصة المؤمنين.

وجه الاستدلال من الآية على الباب: أنه قال: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿يُشْرِكُونَ﴾ نفي للشرك، وقد ذكرنا من قبل أن النفي إذا تسلط

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٤٨٠).

على الفعل المضارع فإنه يفيد عموم المصدر الذي استكن في الفعل، فكأنه قال ﷻ: والذين هم بربهم لا يفعلون شركًا، أو لا يشركون لا بشرك أكبر، ولا أصغر، ولا خفي.

والذي لا يشرك هو الموحد، فصار عندنا لازم، وهو أن من لم يشرك أيَّ أنواعٍ من الشرك، فإنه ما ترك الشرك إلا لتوحيده، قال العلماء: قدم هنا قولَه: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾؛ لأن الربوبية تستلزم العبودية، فصار عدم الإشراك في الربوبية معناه عدم الإشراك في الطاعة، وعدم الإشراك في العبودية، وهذا وصف الذين حققوا التوحيد؛ لأنه يلزم من عدم الإشراك ألا يُشرِك هواه، وإذا أشرك المرء هواه أتى بالبدع، أو أتى بالمعصية، فصار نفي الشرك نفيًا للشرك بأنواعه، ونفيًا للبدعة، ونفيًا للمعصية، وهذا هو تحقيق التوحيد لله ﷻ.

فإذًا الآية دالة على ما ترجم به الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قوله: (**بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**)، وأولئك قال فيهم الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾.

عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الْكَوْكَبَ الَّذِى انْقَضَّ الْبَارِحَةَ؟ قُلْتُ: أَنَا، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ في صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ، قَالَ: فَمَاذَا صَنَعْتَ قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ على ذَلِكَ، قُلْتُ: حَدِيثٌ حَدَّثَنَاهُ الشَّعْبِيُّ، فَقَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمُ الشَّعْبِيُّ ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الحُصَيْبِ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ، أَوْ حُمَةٍ»، فَقَالَ: قَدْ أَحْسَنَ مَنِ انْتَهى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَبي ﷺ قَالَ: عُرِضَتْ على الأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنبي لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِيَ سَوَادٌ عَظِيمٌ. فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِيَ: هَذَا مُوسَى ﷺ وَقَوْمُهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِيَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، ثُمَّ نَهَضَ، فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللهِ، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ:

أَنْتَ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»[(١)].

ش: هكذا أورده المصنف غير معزو، وقد رواه البخاري مختصرًا ومطولًا، ومسلم، واللفظ له، والترمذي، والنسائي.

قوله: (عن حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو: السلمي، أبو الهذيل الكوفي، ثقة، مات سنة ست وثلاثين ومائة، وله ثلاث وتسعون سنة.

وسعيد بن جبير: هو الإمام الفقيه من جلة أصحاب ابن عباس رضي الله عنهما، روايته عن عائشة، وأبي موسى مرسلة، وهو كوفي، مولى لبني أسد، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين.

قوله: «انْقَضَّ» -هو بالقاف، والضاد المعجمة-، أي: سقط.

و«الْبَارِحَةَ» هي: أقرب ليلة مضت. قال أبو العباس ثعلب: يقال قبل الزوال: رأيت الليلة، وبعد الزوال: رأيت البارحة، وكذا قال غيره، وهي مشتقة من برح إذا زال.

قال: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ» قال في مغني اللبيب: «أَمَا» بالفتح، والتخفيف على وجهين: أحدهما أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا، فإذا وقعت أن بعدها كسرت. الثاني: أن تكون بمعنى حقًا، أو أحق. وقال آخرون: هي كلمتان الهمزة للاستفهام،

---

(١) أخرجه البخاري (٥، ٥٧، ٥٧٥٢ مطولًا، و٣٤١٠، ٦٤٧٢، ٦٥٤١ مختصرًا)، ومسلم (٢٢٠)، والترمذي (٢٤٤٨)، والنسائي في الكبرى (٤/ ٣٧٨).

....

«ما»: اسم بمعنى شيء، أي: أذلك الشيء حق؟، فالمعنى أحق هذا؟ وهو الصواب، و«ما» نصب على الظرفية، وهذه تفتح أن بعدها. انتهى[(١)].

والأنسب هنا هو الوجه الأول، والقائل هو حصين، خاف أن يظن الحاضرون أنه رآه، وهو يصلي، فنفى عن نفسه إبهام العبادة، وهذا يدل على فضل السلف، وحرصهم على الإخلاص، وبعدهم على الرياء، والتزين بما ليس فيهم.

وقوله: «وَلَكِنِّي لُدِغْتُ» -بضم أوله، وكسر ثانيه-، قال أهل اللغة: يقال: لدغته العقرب وذوات السموم، إذا أصابته بسمها، وذلك بأن تأبره بشوكتها.

قوله: «قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ» لفظ مسلم «استرقيت»، أي: طلبت من يرقيني.

قوله: «قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟» فيه طلب الحجة على صحة المذهب.

وقوله: (حَدِيثٌ حَدَّثَنَاهُ الشَّعْبِيُّ) اسمه: عامر بن شراحيل الهمداني، ولد في خلافة عمر رضي الله عنه، وهو من ثقات التابعين، وفقهائهم، مات سنة ثلاث ومائة.

---

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٥٦).

....

قوله: (عَنْ بُرَيْدَةَ) -بضم أوله، وفتح ثانيه- تصغير بردة، ابن الحصيب -بضم الحاء، وفتح الصاد المهملتين- ابن الحارث الأسلمي، صحابي شهير. مات سنة ثلاث وستين. قاله ابن سعد(١).

قوله: «لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ»، وقد رواه أحمد، وابن ماجه عنه مرفوعًا(٢).

ورواه أحمد، وأبو داود، والترمذي عن عمران بن حصين به مرفوعًا، قال الهيثمي: رجال أحمد ثقات(٣).

والعين هي: إصابة العائن غيره بعينه، والحمة -بضم المهملة وتخفيف الميم- سم العقرب، وشبهها.

قال الخطابي: ومعنى الحديث: لا رقية أشفى، وأولى من رقية العين، والحمة، وقد رقى النبي ﷺ ورقي.

قوله: «قَدْ أَحْسَنَ مَنِ انْتَهى إلى مَا سَمِعَ» أي: من أخذ بما بلغه من العلم، وعمل به، فقد أحسن بخلاف من يعمل بجهل، أو لا يعمل بما يعلم فإنه مسيء آثم، وفيه: فضيلة علم السلف، وحسن أدبهم.

قوله: «وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ» هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم النبي ﷺ. دعا له فقال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ،

---

(١) انظر: الطبقات لابن سعد (٤/ ٢٤١).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٢)، وابن ماجه (٣٥١٣).

(٣) أخرجه أحمد (٣٣/ ١٣٩، ١٥٧، ٢١٢)، وأبو دواد (٣٨٨٤)، والترمذي (٢٠٥٧).

....

وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»[١] فكان كذلك، مات بالطائف سنة ثمان وستين.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفيه عمق علم السلف؛ لقوله: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ولكن كذا وكذا، فعلم أن الحديث الأول لا يخالف الثاني».

قوله: «عُرِضَتْ عَلَي الأُمَمُ»، وفي الترمذي، والنسائي من رواية عبثر ابن القاسم، عن حصين بن عبد الرحمن، أن ذلك كان ليلة الإسراء، قال الحافظ: فإن كان ذلك محفوظًا كان فيه قوة لمن ذهب إلى تعدد الإسراء، وأنه وقع بالمدينة أيضًا[٢]. قلت: وفي هذا نظر.

قوله: «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ»، والذي في صحيح مسلم الرهيط بالتصغير لا غير، وهم الجماعة دون العشرة، قاله النووي.

قوله: «وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيَّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ» فيه الرد على من احتج بالكثرة.

قوله: «إِذْ رُفِعَ لِيَ سَوَادٌ عَظِيمٌ» المراد هنا: الشخص الذي يرى من بعيد.

قوله: «فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي»: لأن الأشخاص التي ترى في الأفق لا يدرك منها إلا الصورة، وفي صحيح مسلم: «وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ»،

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٢٥، ٢٤٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٨٣)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٤/ ٢٣٠)، والطبراني في الصغير (٤/ ٢٧٢)، وفي الأوسط (٢/ ١١٢، ٣/ ٣٤٥، ٤/ ٢٧٢)، وفي الكبير (١٠/ ٢٦٣، ١١/ ١١٠، ١٢/ ٧٠)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه البخاري (٧٥) بلفظ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ»، و(١٤٣) مقتصرًا على قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».

(٢) انظر: فتح الباري (١١/ ٤٠٧).

....

ولم يذكره المصنف، فلعله سقط في الأصل الذي نقل الحديث منه. والله أعلم.

قوله: «فَقِيلَ لي: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ» أي: موسى بن عمران، كليم الرحمن، وقومه: أتباعه على دينه من بني إسرائيل.

قوله: «فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ فَقِيلَ لِيَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ» أي: لتحقيقهم التوحيد، وفي رواية ابن فضيل: «وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ أُمَّتِكَ سَبْعُونَ أَلْفًا».

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين أنهم: «تُضِيءُ وُجُوهُهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»[1].

وروى الإمام أحمد، والبيهقي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه «فَاسْتَزَدْتُ رَبِّي عز وجل، فَزَادَنِي مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعِينَ أَلْفًا»[2].

قال الحافظ: وسنده جيد[3].

قوله: «ثُمَّ نَهَضَ» أي: قام، قوله: «فَخَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ» هذا من العام الذي أريد به الخصوص أي جملة الحاضرين خاض -بالخاء، والضاد المعجمتين-، وفي هذا إباحة المناظرة، والمباحثة في نصوص الشرع على وجه الاستفادة وبيان الحق، وفيه عمق علم السلف؛ لمعرفتهم أنهم لم ينالوا ذلك إلا بعمل، وفيه حرصهم على الخير، ذكره المصنف.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨١١، ٦٥٤٢)، ومسلم (٢١٦).
(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٣، ١٤/ ٣٢٧).
(٣) انظر: فتح الباري (١١/ ٤١٠).

....

قوله: «فَقَالَ هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ» هكذا ثبت في الصحيحين، وهو كذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه في مسند أحمد[(١)].

وفي رواية لمسلم: «وَلَا يَرْقُونَ».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذه الزيادة وهم من الراوي، لم يقل النبي ﷺ: «وَلَا يَرْقُونَ»، وقد قال النبي ﷺ وقد سئل على الرقى: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ، فَلْيَنْفَعْهُ»[(٢)].

وقال: «لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكًا»[(٣)].

قال: وأيضًا فقد رقى جبريل النبي ﷺ[(٤)]، ورقى النبي ﷺ أصحابه[(٥)].

قال والفرق بين الراقي، والمسترقي: أن المسترقي سائل مستعط، ملتفت إلى غير الله بقلب، والراقي محسن.

قال: وإنما المراد وصف السبعين ألفًا بتمام التوكل، فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم، ولا يكويهم[(٦)]. وكذا قال ابن القيم[(٧)].

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٢ - ٦/ ٣٥٤، ٣٧٠ - ٧/ ٣٥٩ - ٣٣/ ١٤٣، ١٨٠، ١٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٩٩) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٠٠) من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٢١٨٦) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، و(٢١٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) أخرجه البخاري (٥٧٤٣)، ومسلم (٢١٩٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٨٢، ٣٢٨).

(٧) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٤٩٥).

....

قوله: «وَلَا يَكْتَوُونَ» أي: لا يسألون غيرهم أن يكويهم، كما لا يسألون غيرهم أن يرقيهم، استسلامًا للقضاء، وتلذذًا بالبلاء.

قلت: والظاهر أن قوله: «وَلَا يَكْتَوُونَ» أعم من أن يسألوا ذلك، أو يفعل ذلك باختيارهم.

أما الكي في نفسه فجائز، كما في الصحيح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ إِلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ طَبِيبًا، فَقَطَعَ لَهُ عِرْقًا وَكَوَاهُ»(١).

وفي صحيح البخاري عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَوَى مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ حَيٌّ»(٢).

وروى الترمذي، وغيره عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنِ زُرَارَةَ مِنَ الشَّوْكَةِ»(٣).

وفي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةِ نَارٍ، وَأَنَا أَنْهى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ»(٤)، وفي لفظ: «وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ»(٥).

قال ابن القيم رحمه الله: قد تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع: أحدها:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧١٩، ٥٧٢١).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٠٥١).

(٤) أخرجه البخاري (٥٦٨٠، ٥٦٨١).

(٥) أخرجه البخاري (٥٦٨٣، ٥٦٩٧، ٥٧٠٢، ٥٧٠٤)، ومسلم (٢٢٠٥).

....

فعله. والثاني: عدم محبته. والثالث: الثناء على من تركه. والرابع: النهي عنه.

ولا تعارض بينها بحمد الله، فإن فعله يدل على جوازه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه، وأما الثناء على تاركه فيدل على أن تركه أولى، وأفضل، وأما النهي عنه فعلى سبيل الاختيار، والكراهة[١].

قوله: «وَلَا يَتَطَيَّرُونَ» أي: لا يتشاءمون بالطيور ونحوها وسيأتي -إن شاء الله تعالى- بيان الطيرة، وما يتعلق بها في بابها.

قوله: «وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» ذكر الأصل الجامع الذي تنوعت عنه هذه الأفعال، والخصال، وهو: التوكل على الله، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه، الذي هو نهاية تحقيق التوحيد الذي يثمر كل مقام شريف من المحبة، والرجاء، والخوف، والرضا به ربًا، وإلهًا، والرضا بقضائه.

واعلم أن الحديث لا يدل على أنهم لا يباشرون الأسباب أصلًا، فإن مباشرة الأسباب في الجملة أمر فطري ضروري، لا انفكاك لأحد عنه، بل نفس التوكل مباشرة لأعظم الأسباب؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، ومن يتوكل على الله فهو حسبه. أي: كافيه.

(١) انظر: زاد المعاد (٤/ ٦٦).

....

وإنما المراد: أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها؛ توكلًا على الله تعالى، كالاكتواء، والاسترقاء، فتركهم له لكونه سببًا مكروهًا، لا سيما والمريض يتشبث -فيما يظنه سببًا لشفائه- بخيط العنكبوت.

وأما مباشرة الأسباب والتداوي على وجه لا كراهة فيه، فغير قادح في التوكل، فلا يكون تركه مشروعًا؛ لما في الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا وَأَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ»،[1]، وعن أسامة بن شريك ﷺ قال: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَتِ الأَعْرَابُ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَتَدَاوَى؟ قَالَ: نَعَمْ عِبَادَ اللهِ تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللهَ ﷻ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ، قَالُوا: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: الْهَرَمُ». رواه أحمد[2].

وقال ابن القيم رحمه الله: (وقد تضمنت هذه الأحاديث إثبات الأسباب، والمسببات، وإبطال قول من أنكرها، والأمر بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكل، كما لا ينافيه دفع ألم الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها، بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التى نصبها الله تعالى مقتضية لمسبباتها قدرًا وشرعًا، وأن تعطيلها يقدح في نفس التوكل، كما يقدح في الأمر والحكمة، ويضعفه من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى في التوكل.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٨)، ومسلم (٢٢٠٤) من حديث جابر رضي الله عنه.
(٢) أخرجه أحمد (٣٠/ ٣٩٨)، وأبو داود (٣٨٥٥)، والترمذي (٢٠٣٨).

فإن تركها عجز ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله تعالى في حصول ما ينفع العبد في دينه، ودنياه، ودفع ما يضره في دينه، ودنياه، ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلًا للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلًا، ولا توكله عجزًا[١].

وقد اختلف العلماء في التداوي هل هو مباح، وتركه أفضل، أو مستحب، أو واجب؟

فالمشهور عند أحمد: الأول لهذا الحديث وما في معناه، والمشهور عند الشافعية: الثاني، حتى ذكر النووي في شرح مسلم: أنه مذهبهم، ومذهب جمهور السلف، وعامة الخلف[٢].

واختاره الوزير أبو المظفر قال: ومذهب أبي حنيفة أنه مؤكد حتى يداني به الوجوب، قال: ومذهب مالك أنه يستوي فعله وتركه، فإنه قال: لا بأس بالتداوي، ولا بأس بتركه[٣].

وقال شيخ الإسلام: ليس بواجب عند جماهير الأئمة، وإنما أوجبه طائفة قليلة من أصحاب الشافعي، وأحمد[٤].

فقوله: «فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ» -هو بضم العين، وتشديد الكاف-،

(١) انظر: زاد المعاد (٤/ ١٤ - ١٥).
(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (١٤/ ١٩١).
(٣) انظر: التمهيد (٢٤/ ٦٥).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٦٩).

....

ومحصن -بكسر الميم، وسكون الحاء، وفتح الصاد المهملتين-، ابن حرثان -بضم المهملة، وسكون الراء بعدها مثلثة- الأسدي: من بني أسد بن خزيمة، كان من السابقين إلى الإسلام، ومن أجمل الرجال، هاجر، وشهد بدرًا، وقاتل فيها، واستشهد في قتال الردة مع خالد بن الوليد، بيد طليحة الأسدي، سنة اثنتي عشرة، ثم أسلم طليحة بعد ذلك، وجاهد الفرس يوم القادسية مع سعد بن أبي وقاص، واستشهد في وقعة الجسر المشهورة.

قوله: «فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. فَقَالَ: أَنْتَ مِنْهُمْ»، وللبخاري في رواية: «فَقَالَ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ»، وفيه: طلب الدعاء من الفاضل.

قوله: «ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ» ذكر مبهمًا، ولا حاجة بنا إلى البحث عن اسمه.

قوله: «فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ» قال القرطبي: لم يكن عند الثاني من الأحوال ما كان عند عكاشة، فلذلك لم يجبه، إذ لو أجابه لجاز أن يطلب ذلك كل من كان حاضرًا فيتسلسل الأمر، فسد الباب بقوله ذلك. ا.هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفيه استعمال المعاريض، وحسن خلقه ﷺ.

الشرح:

أما هذا الحديث فهو حديث طويل، وموضع الشاهد منه قوله ﷺ: «فَنَظَرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِيَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، ثُمَّ نَهَضَ فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاضَ

النَّاسُ فِي أُولَئِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللهِ، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»، هذه في صفة الذين يدخلون الجنة بغير حساب، ولا عذاب، وهذه صفة من صفاتهم، وتلك الصفة خاصة بهم، لا يلتبس أمرهم بغيرهم؛ لأن هذه الصفة كالشامة يعرفون بها، مَنْ هم الذين حققوا التوحيد؟ قال: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعلى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فذكر أربع صفات:

أنهم «لَا يَسْتَرْقُونَ»: ومعنى لا يسترقون: لا يطلبون الرقية، والطالب للرقية في قلبه ميل للراقي حتى يرفع ما به من جهة السبب وهذ النفي «لَا يَسْتَرْقُونَ»: لأن الناس في شأن الرقية تتعلق قلوبهم جدًا أكثر من تعلقهم بالطب، ونحوه، فالرقية عند العرب في الجاهلية -وهكذا حال أكثر الناس- لهم تعلق بها، فالقلب يتعلق بالراقي، ويتعلق بالرقية وهذا ينافي كمال التوكل على الله جَلَّ جَلَالُهُ، وأما ما جاء في بعض الروايات أنهم: «الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ» فهذا غلط؛ لأن الراقي محسن إلى غيره، وهي لفظة شاذة،[١]، والصواب ما جاء في هذه الرواية من أنهم «الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ» أي: الذين لا يطلبون الرقية؛ وذلك لأن طالب الرقية يكون في قلبه ميل إلى هذا الذي رقاه، وإلى الرقية،ونوع توكل، أو نوع استرواح لهذا الذي يرقي، أو للرقية.

قال: «وَلَا يَكْتَوُونَ»: والكي مكروه في أصله؛ لأن فيه تعذيبًا بالنار مع

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٢٨)، وزاد المعاد (١/ ٤٩٥)، وشرح النووي على مسلم (١٤/ ١٦٨)، وفتح الباري (١١/ ٤٠٨).

أنه ماذونٌ به شرعًا لكن فيه كراهة، والعرب تعتقد أن الكي يحدث المقصود دائمًا، فلهذا تتعلق قلوبهم بالكي فصار تعلق القلب بهذا الكي من جهة أنه سبب يؤثر دائمًا، ومعلوم أن الكي يؤثر بإذن الله ﷻ إذا اجتمعت الأسباب، وانتفت الموانع، فالنفي؛ لأجل أن في الكي بخصوصه ما يتعلق الناس به من أجله.

قال: «**وَلَا يَتَطَيَّرُونَ**»: والطيرة شيء يعرض على القلب من جراء شيء يحدث أمامه، إما أن يجعله يقدم على أمر، أو أن يحجم عنه، وهذه صفة من لم يكن التوكل في قلبه عظيمًا.

قال بعدها: «**وَعلى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**»: وهي جامعة للصفات السابقة.

هذه الصفات لا يُعنى بذكرها أن الذين حققوا التوحيد لا يباشرون الأسباب، كما فهمه بعضهم من أن الكمال ألا يباشر سببًا ألبتة، أو ألا يتداوى ألبتة، هذا غلط؛ لأن النبي ﷺ رُقي؛ ولأنه ﷺ تداوى، وأمر بالتداوي، وأمر أيضًا بعض الصحابة ﷺ بأن يكتوي ونحو ذلك، فليس فيه أن أولئك لا يباشرون الأسباب مطلقًا، أو لا يباشرون أسباب الدواء، وإنما فيه ذكر لهذه الثلاث بخصوصها؛ لأنها يكثر تعلق القلب، والتفاته إلى الراقي، أو إلى الكي، أو الكاوي، أو إلى التطير، ففيها إنقاص من التوكل، أما التداوي فهو مشروع، إما واجب، أو مستحب، وفي بعض الأحوال يكون مباحًا وقد قال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً، فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ**»[١].

المقصود من هذا: أن التداوي فعل، فيفعل المرء التداوي، وأن طلب

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٧٤)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٥)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٥٤) من حديث أم الدرداء ﵄.

الدواء ليس خارمًا لتحقيق التوحيد، ولكن الذي هو من صفة أهل تحقيق التوحيد أنهم لا يسترقون بخصوص الرقية، ولا يكتوون بخصوص الكي، ولا يتطيرون، وأما ما عدا ذلك مما أُذن به فلا يدخل فيما يختص به أهل تحقيق التوحيد.

فإذًا يكون الأظهر -عندي- مما في هذا الحديث أنه مخصوص بهذه الثلاثة: «**هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ**» أما الأسباب الأخرى المأذون بها، فلا تدخل في صفة الذين حققوا التوحيد.

قال: «**فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَنْتَ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ**»، هذا فيه دليل على أن أهل تحقيق التوحيد قليل، وليسوا بكثير؛ ولهذا جاء عددهم في هذا الحديث بأنهم سبعون ألفًا، وقد جاء في بعض الروايات عند الإمام أحمد، وعند غيره: «**فَاسْتَزَدْتُ رَبِّي** ﷻ، **فَزَادَنِي مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعِينَ أَلْفًا**»[1] بأن الله ﷻ أعطى النبي ﷺ مع كل ألف من السبعين ألفًا سبعين ألفًا، فيكون العدد قرابة خمسة ملايين من هذه الأمة، فإن كان ذلك الحديث صحيحًا -وقد صحح إسناده بعض أهل العلم- فإنه لا يكون للعدد في هذا الحديث مفهوم، أو كان قبل سؤال النبي ﷺ أن يُزاد في عدد أولئك الذين حققوا التوحيد. ما معنى أن يُزاد في عددهم؟ أي: أن الله ﷻ يَمُنُّ على أُناس من هذه الأمة أكثر من السبعين ألفًا ممن سيأتون، فيوفقهم لعمل تحقيق التوحيد، والله ﷻ هو الذي يوفق، وهو الذي يهدي، ثم هو الذي يجازي، فما أعظمه من محسن برٍّ كريم رحيم!.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٦٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ النَّاسِ فِي التَّوْحِيدِ.

الثَّانِيَةُ: مَا مَعْنَى تَحْقِيقِهِ.

الثَّالِثَةُ: ثَنَاؤُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِكَوْنِهِ لَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

الرَّابِعَةُ: ثَنَاؤُهُ عَلَى سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ بِسَلَامَتِهِمْ مِنَ الشِّرْكِ.

الْخَامِسَةُ: كَوْنُ تَرْكِ الرُّقْيَةِ وَالْكَيِّ مِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ.

السَّادِسَةُ: كَوْنُ الْجَامِعِ لِتِلْكَ الْخِصَالِ هُوَ التَّوَكُّلُ.

السَّابِعَةُ: عُمْقُ عِلْمِ الصَّحَابَةِ لِمَعْرِفَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَنَالُوا ذَلِكَ إِلَّا بِعَمَلٍ.

الثَّامِنَةُ: حِرْصُهُمْ عَلَى الْخَيْرِ.

التَّاسِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْكَمِّيَّةِ وَالْكَيْفِيَّةِ.

الْعَاشِرَةُ: فَضِيلَةُ أَصْحَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: عَرْضُ الْأُمَمِ عَلَيْهِ ﷺ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تُحْشَرُ وَحْدَهَا مَعَ نَبِيِّهَا.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: قِلَّةُ مَنِ اسْتَجَابَ لِلْأَنْبِيَاءِ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ يَأْتِي وَحْدَهُ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: ثَمَرَةُ هَذَا الْعِلْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الِاغْتِرَارِ بِالْكَثْرَةِ، وَعَدَمُ الزُّهْدِ فِي الْقِلَّةِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الرُّخْصَةُ فِي الرُّقْيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: عُمْقُ عِلْمِ السَّلَفِ لِقَوْلِهِ: «قَدْ أَحْسَنَ مَنِ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ كَذَا وَكَذَا»، فَعُلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لَا يُخَالِفُ الثَّانِيَ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: بُعْدُ السَّلَفِ عَنْ مَدْحِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

العِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عُكَّاشَةَ رضي الله عنه.

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ الْمَعَارِيضِ.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: حُسْنُ خُلُقِهِ صلى الله عليه وسلم.

٣ - بَابُ
الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ

الشـرح:

كل من حقق التوحيد فلابد أن يخاف من الشرك؛ ولهذا سيد المحققين للتوحيد محمد ﷺ كان يكثر من الدعاء بأن يبعَد عنه الشرك، وكذلك إبراهيم عليه السلام كان يكثر من الدعاء؛ لئلا يدركه الشرك، أو عبادة الأصنام.

فمناسبة هذا الباب لماقبله ظاهرة: من أن تحقيق التوحيد عند أهله معه الخوف من الشرك، وقَلَّ من يكون مخاطرًا بتوحيده، أو غير خائف من الشرك، ويكون على مراتب الكمال، بل لا يوجد، فكل محقق للتوحيد، كل راغب فيه، حريص عليه يخاف من الشرك، وإذا خاف من الشرك فإن الخوف وهو: فزع القلب، وهلعه، وهربه من ذلك الشيء، فإن هذا الذي يخاف من الشرك سيسعى في البعد عنه، والخوف من الشرك يثمر ثمرات:

منها: أن يكون متعلمًا للشرك بأنواعه حتى لا يقع فيه.

ومنها: أن يكون متعلمًا للتوحيد بأنواعه حتى يقوم في قلبه الخوف من الشرك، ويعظُم، ويستمر على ذلك.

ومنها: أن الخائف من الشرك يكون قلبه دائمًا مستقيمًا على طاعة الله، مبتغيًا مرضاة الله، فإن عصى أو غفل كان استغفارُه استغفارَ من يعلم عظم شأن الاستغفار، وعظم حاجته للاستغفار؛ لأن الذين يستغفرون أنواع، لكن من علم حق الله جل جلاله، وسعى في توحيده، وتعلم ذلك، وسعى في

الهرب من الشرك، فإنه إذا غفل وجد أنه أشد ما يكون حاجة إلى الاستغفار؛ لهذا -لصلاح القلب- بوب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الباب **(بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ)**، وكأنه قال لك: إذا كنت تخاف من الشرك كما خاف منه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكما توعد الله أهل الشرك بأنه لا يغفر شركهم، فإذًا تعلم ما سيأتي في هذا الكتاب، فإن هذا الكتاب إنماهو لأجل الخوف من الشرك، ولأجل تحقيق التوحيد، فهذا الكتاب موضوع لتحقيق التوحيد، وللخوف من الشرك، والبعد عنه، فما بعد هذين البابين -**(بَابُ مَنْ حَقَقَ التَّوحِيدَ)**، و**(بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ)**- ما بعد ذلك تفصيل لهاتين المسألتين العظيمتين: تحقيق التوحيد، والخوف من الشرك ببيان معناه، وبيان أنواعه.

والشرك هو: إشراك غير الله معه في نوع من أنواع العبادة، وقد يكون أكبر، وقد يكون أصغر، وقد يكون خفيًا.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

ش: قوله: (بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ).

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ قال ابن كثير: أخبر تعالى أنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ أي: لا يغفر لعبد لقيه وهو مشرك ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ أي: من الذنوب لمن يشاء من عباده. انتهى(١).

فتبين بهذه الآية أن الشرك أعظم الذنوب؛ لأن الله تعالى أخبر أنه لا يغفره لمن لم يتب منه، وما دونه من الذنوب فهو داخل تحت المشيئة إن شاء غفره لمن لقيه به، وإن شاء عذبه به.

وذلك يوجب للعبد شدة الخوف من الشرك الذي هذا شأنه عند الله؛ لأنه أقبح القبيح، وأظلم الظلم، وتنقص لرب العالمين، وصرف خالص حقه لغيره، وعدل غيره به؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، ولأنه مناقض للمقصود بالخلق والأمر، مناف له من كل وجه، وذلك غاية المعاندة لرب العالمين، والاستكبار عن طاعته، والذل له، والانقياد لأوامره الذي لا صلاح للعالم إلا بذلك، فمتى خلا منه خرب وقامت القيامة؛ كما قال ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللهُ اللهُ». رواه مسلم(٢).

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٣٢٥).
(٢) أخرجه مسلم (١٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

....

ولأن الشرك تشبيه للمخلوق بالخالق تعالى، ومشاركة في خصائص الإلهية من ملك الضر، والنفع، والعطاء، والمنع، الذي يوجب تعلق الدعاء، والخوف، والرجاء، والتوكل، وأنواع العبادة كلها بالله وحده، فمن علق ذلك بمخلوق، فقد شبهه بالخالق، وجعل من لا يملك لنفسه ضرًا، ولا موتًا، ولا حياة، ولا نشورًا، شبيهًا بمن له الحمد كله، وله الخلق كله، وله الملك كله، وإليه يرجع الأمر كله، وبيده الخير كله، فأزِمَّة الأمور كلها بيده سبحانه، ومرجعها إليه، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، الذي إذا فتح للناس رحمة فلا ممسك لها، وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم.

فأقبح التشبيه تشبيه العاجز الفقير بالذات، بالقادر الغني بالذات.
ومن خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، والتعظيم، والإجلال، والخشية، والدعاء، والرجاء، والإنابة، والتوكل، والتوبة، والاستعانة، وغاية الحب مع غاية الذل، كل ذلك يجب عقلًا، وشرعًا، وفطرة أن يكون لله وحده، ويمتنع عقلًا، وشرعًا، وفطرة أن يكون لغيره، فمن فعل شيئًا من ذلك لغيره، فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له، ولا مثيل له، ولا ند له، وذلك أقبح التشبيه، وأبطله.

فلهذه الأمور وغيرها أخبر - سبحانه وتعالى - أنه لا يغفره، مع أنه

....

كتب على نفسه الرحمة. هذا معنى كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ [(١)].

وفي الآية رد على الخوارج المكفرين بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين: بأن أصحاب الكبائر يخلدون في النار، وليسوا عندهم بمؤمنين، ولا كفار.

ولا يجوز أن يحمل قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ على التائب، فإن التائب من الشرك مغفور له؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

فهنا عمم وأطلق؛ لأن المراد به التائب، وهناك خص وعلق؛ لأن المراد به من لم يتب. هذا ملخص قول شيخ الإسلام[(٢)].

الشرح:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾: هذه الآية من سورة النساء فيها قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ﴾ والمغفرة هي: الستر لما يُخاف وقوع أثره، وفي اللغة يقال: غفر إذا ستر، ومنه سُمِّي ما يوضع على الرأس مغفرًا؛ لأنه يستر الرأس، ويقيه الأثر المكروه من وقع السيف، ونحوه على الرأس، فمادة «المغفرة» راجعة

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٤٧٥).

إلى ستر الأثر الذي يُخاف منه[١]، والشرك أو المعصية لها أثرها إما في الدنيا، وإما في الآخرة، أو فيهما جميعًا، وأعظم ما يُمَنُّ به على العبد أن يغفر ذنبه، وذلك بأن يستر عليه، وأن يُمحى أثره فلا يؤاخذ به في الدنيا، ولا يؤاخذ به في الآخرة، ولولا المغفرة لهلك الناس[٢].

قال ﷻ هنا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ ﴿لَا يَغۡفِرُ﴾ أبدًا، ﴿أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾، أي: إنه بوعده هذا لم يجعل مغفرته لمن أشرك به، قال ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ قال العلماء: في هذه الآية دليل على أن المغفرة لا تكون لمن أشرك شركًا أكبر، أو أشرك شركًا أصغر، فإن الشرك لا يدخل تحت المغفرة، بل يكون بالموازنة، ما يغفر إلا بالتوبة، فمن مات على ذلك غير تائب، فهو غير مغفور له ما فعله من الشرك، قد يغفر غير الشرك؛ كما قال: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ فجعلوا الآية دليلًا على أن الشرك الأكبر والأصغر لا يدخل تحت المشيئة.

وجه الاستدلال من الآية: أن قوله: ﴿لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ﴾ ﴿أَن يُشۡرَكَ﴾ هذه (أَنْ) موصول حرفي مع ﴿يُشۡرَكَ﴾ فعل، وتقدَّر (أَنْ) المصدرية مع ما بعدها من الفعل -كما هو معلوم- بمصدر، والمصدر نكرة وقع في سياق النفي، وإذا وقعت النكرة في سياق النفي عمَّت، قالوا: فهذا يدل على أن الشرك هنا الذي نُفي: الأكبر، والأصغر، وأيضًا الخفي، كل أنواع الشرك لا يغفرها الله ﷻ؛ وذلك لعظم خطيئة الشرك؛ لأن الله ﷻ هو الذي خلق، وهو الذي رزق، وهو الذي أعطى، وهو الذي تفضل، فكيف يتوجه

---

(١) انظر: لسان العرب (٥/ ٢٥)، وتهذيب اللغة (٨/ ١١٣)، والمعجم الوسيط (٢/ ٦٥٦)، وتاج العروس (١٣/ ٢٤٦).

(٢) قال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

وَهْوَ الْعَفُوُّ فَعَفْوُهُ وَسِعَ الْوَرَى ... لَوْلَاهُ غَارَ الْأَرْضُ بِالسُّكَّانِ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٢٧).

القلب عنه إلى غيره؟! لا شك أن هذا ظلم في حق الله ﷻ ولذلك لم يغفر، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وأكثر علماء الدعوة[1].

قال آخرون من أهل العلم: إن قوله هنا: ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ دالة على العموم، ولكن هذا عموم مراد به خصوص الشرك الأكبر ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾، أي: الشرك الأكبر فقط دون غيره، وأما ما دون الشرك الأكبر فإنه يكون داخلًا تحت المشيئة، فيكون العموم في الآية مردًا به الخصوص؛ لأن القرآن فيه هذا اللفظ: ﴿أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾، ونحو ذلك، ويراد به الشرك الأكبر دون الأصغر غالبًا، فالشرك غالبًا ما يطلق في القرآن على الأكبر دون الأصغر، قال ﷻ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] هنا (يشرك): فعل داخل في سياق الشرط فيكون عامًا، فهل يدخل الشرك الأصغر، والخفي فيه؟

بالإجماع لا يدخل؛ لأن تحريم الجنة، وإدخال النار، والتخليد فيها إنما هو لأهل الموت على الشرك الأكبر، فدلنا ذلك على أن المراد بقوله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ أنهم أهل الإشراك الشرك الأكبر، فلم يدخل الأصغر، ولم يدخل ما دونه، أو أنواع الأصغر.

فيكون إذًا فهم آية النساء على فهم آية المائدة، ونحوها: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١] في الشرك الأكبر، ونحو ذلك.

فيكون إذًا -على هذا القول- المراد بما نُفي هنا ﴿لَا يَغْفِرُ﴾ الشرك الأكبر.

---

(١) انظر: الرد على البكري (١/ ٣٠١)، والدرر السنية (٥/ ٣٧٧).

ولما كان اختيار إمام الدعوة كما هو اختيار عدد من المحققين كشيخ الإسلام، وابن القيم، وغيرهما[١]: أن العموم هنا للأكبر، والأصغر، والخفي بأنواع الشرك، قام الاستدلال بهذه الآية صحيحًا؛ لأن الشرك أنواع، وإذا كان الشرك بأنواعه لا يغفر، فهذا يوجب الخوف منه أعظم الخوف، إذا كان الرياء لا يغفر، إذا كان الشرك الأصغر -الحلف بغير الله، أو تعليق التميمة، أو حلقة، أو خيط، أو نحو ذلك من أنواع الشرك الأصغر، ما شاء الله وشئت، نسبة النعم إلى غير الله- إذا كان لا يُغفر فإنه يوجب أعظم الخوف منه، كذلك الشرك الأكبر.

وإذا كان كذلك فيجتمع إذًا في الخوف من الشرك من هم على غير التوحيد، أي: مَنْ يعبدون غير الله، ويستغيثون بغير الله، ويتوجهون إلى غير الله، ويذبحون لغير الله، وينذرون لغير الله، ويحبون محبة العبادة غير الله، ويرجون غير الله رجاء العبادة، ويخافون خوف السر من غير الله، إلى غير ذلك، يكون هؤلاء أولى بالخوف من الشرك؛ لأنهم وقعوا فيما هو متفق عليه في أنه لا يغفر، كذلك يقع في الخوف، ويكون الخوف أعظم ما يكون في أهل الإسلام الذين قد يشركون بعض أنواع الشرك من الشرك الخفي، أو الشرك الأصغر بأنواعه، وهم لا يشعرون، أو وهم لا يحذرون.

فيكون الخوف إذا علم العبد المسلم أن الشرك بأنواعه لا يغفر، وأنه مؤاخذ به، فليست الصلاة إلى الصلاة يغفر بها الشرك الأصغر، وليس رمضان إلى رمضان يغفر به الشرك الأصغر، وليست الجمعة إلى الجمعة يغفر بها الشرك الأصغر، فإذًا يغفر بماذا؟

يغفر بالتوبة فقط، فإن لم يتب فإنه ثَمَّ الموازنة بين الحسنات، وبين السيئات، وما ظنكم بسيئة فيها التشريك بالله مع حسناتٍ، من ينجو من

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٣٠٢، ٣/ ٢٩٠)، وزاد المعاد (٤/ ١٤٥).

ذلك؟ ليس ثَمَّ إلا من عظمت حسناته فزادت على سيئة ما وقع فيه من أنواع الشرك، ولا شك أن هذا يوجب الخوف الشديد؛ لأن المرء على خطر في أنه توزن حسناته وسيئاته، ثم يكون في سيئاته أنواع الشرك، وهي -كما هو معلوم- عندكم أن الشرك بأنواعه من حيث الجنس أعظم من الكبائر -كبائر الأعمال المعروفة-.

إذًا وجه الاستدلال من آية النساء أن قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ أن فيها عمومًا يشمل أنواع الشرك جميعًا، وهذه لا تغفر فيكون ذلك موجبًا للخوف من الشرك، وإذا وقع، أو حصل الشرك في القلب، فإن العبد يطلب معرفة أنواعه حتى لا يشرك، ومعرفة أصنافه وأفراده حتى لا يقع فيها، وحتى يحذِّر أحبابه ومن حوله منها؛ لذلك كان أحب الخلق، أو أحب الناس، وخير الناس للناس من يحذرهم من هذا الأمر، ولو لم يشعروا، ولو لم يعقلوا، قال ﷻ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ لأنهم يدلون الخلق على ما ينجيهم، فالذي يحب للخلق النجاة هو الذي يحذِّرهم من الشرك بأنواعه، ويدعوهم إلى التوحيد بأنواعه؛ لأن هذا أعظمُ ما يُدعى إليه، ولهذا لما حصل من بعض القرى في زمن إمام الدعوة تردد وشك، ورجوع عن مناصرة الدعوة، وفهم ما جاء به الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكتبوا للشيخ وغلَّظوا وقالوا: إنما جئت به ليس بصحيح، وإنك تريد كذا وكذا، قال في آخرها بعد أن شرح التوحيد، وضدَّه، ورغَّب، ورهَّب، قال في آخرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولو كنتم تعقلون حقيقة ما دعوتكم إليه، لكنت أغلى عندكم من آبائكم، وأمهاتكم، وأبنائكم، ولكنكم قوم لا تعقلون**».

وهذا صحيح، ولكن لا يعقله إلا من عرف حق الله ﷻ، -رحمه الله، وأجزل له المثوبة، وجزاه عنا وعن المسلمين خيرالجزاء ورفع درجته في المهديين، والنبيين، والصالحين-.

وَقَالَ الْخَلِيلُ عليه السلام: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥].

ش: قوله: (وَقَالَ الْخَلِيلُ عليه السلام: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾) الصنم: ما كان منحوتًا على صورة، والوثن: ما كان موضوعًا على غير ذلك. ذكره الطبري عن مجاهد(١).

قلت: وقد يسمى الصنم وثنًا، كما قال الخليل عليه السلام: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، ويقال: إن الوثن أعم -وهو قوي-، فالأصنام أوثان، كما أن القبور أوثان.

قوله: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ أي: اجعلني وبني في جانب عن عبادة الأصنام، وباعد بيننا وبينها، وقد استجاب الله -تعالى- دعاءه، وجعل بنيه أنبياء، وجنبهم عبادة الأصنام.

وقد بين ما يوجب الخوف من ذلك بقوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، فإنه هو الواقع في كل زمان، فإذا عرف الإنسان أن كثيرًا وقعوا في الشرك الأكبر، وضلوا بعبادة الأصنام، أوجب ذلك خوفه من أن يقع فيما وقع فيه الكثير من الشرك الذي لا يغفره الله.

قال إبراهيم التيمي: من يأمن البلاء بعد إبراهيم؟ رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم(٢).

فلا يأمن الوقوع في الشرك إلا من هو جاهل به، وبما يخلصه منه من العلم بالله، وبما بعث به رسوله من توحيده، والنهي عن الشرك به.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١١/ ٤٦٩).
(٢) انظر: تفسير الطبري (١٧/ ١٧).

الشرح:

ساق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا قولَ الله عَزَّوَجَلَّ عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ الذي دعا بهذه الدعوة هو إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ قد حقق التوحيد، ووصفه الله بأنه كان أمة، قانتًا لله، حنيفًا، وبأنه لم يكُ من المشركين، فمن كان على هذه الحال هل يطمئن من أنه لن يعبد غير الله؟ ولن يعبد الأصنام، أم يظل على خوفه؟!، حال الكُمَّل الذين حققوا التوحيد هل هم يطمئنون، أم يخافون؟!، هذا إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ كما في هذه الآية خاف الشرك، وخاف عبادة الأصنام فدعا الله بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [إبراهيم: ٣٥-٣٦]، فكيف بمن دون إبراهيم ممن ليس من السبعين ألفًا -وهم عامة هذه الأمة-؟! والواقع أن عامة الأمة لا يخافون من الشرك، فالذي يخاف هو الذي يسعى في تحقيق التوحيد.

قال إبراهيم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ -من سادات التابعين- لما تلا هذه الآية قال: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم؟! إذا كان إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ هو الذي حقق التوحيد، وهو الذي وصف بما وصف به، وهو الذي كسر الأصنام بيده، ويخاف، فمن يأمن البلاء بعده؟!

إذًا ما ثَمَّ إلا غرور أهل الغرور، وهذا يوجب الخوف الشديد؛ لأنه ما أُعطي إبراهيم الضمان على أن لا يشرك، وعلى أن لا يزيغ قلبه مع أنه سيد المحققين للتوحيد في زمانه، بل وبعد زمانه إلى نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو سيد ولد آدم، ومع ذلك خاف.

قوله: ﴿وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾: الأصنام: جمع صنم،

والصنم هو: ما كان على صورة مما يعبد من دون الله، يُصوِّر صورة على شكل وجه رجل، أو على شكل جسم، أو رأس حيوان، أو على شكل صورة كوكب، أو نجم، أو على شكل الشمس، والقمر، ونحو ذلك، فإذا صوَّر صورة فتلك الصورة يقال لها: صنم(١).

والوثن هو: ما عُبد من دون الله مما هو ليس على شكل صورة، فالقبر وثنٌ وليس بصنم، ومشاهد القبور عند عبادها أوثان، وليست بأصنام(٢).

وقد يطلق على الصنم أنه وثن؛ كما قال ﷻ في قصة إبراهيم عليه السلام في سورة العنكبوت: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، قد يطلق على قلة.

وقال بعض أهل العلم: هم عبدوا الأصنام، وعبدوا الأوثان جميعًا فصار في بعض الآيات ذِكر الأصنام لعبادتهم الأصنام، وفي بعض الآيات ذِكر الأوثان لعبادتهم الأوثان، والأول أظهر في أنه قد يطلق على الصنم أنه وثن؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ لا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ على قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»(٣) فدعا الله أن لا يجعل قبره وثنًا، فصار الوثن ما يعبد من دون الله مما ليس على هيئة صورة.

---

(١) انظر: لسان العرب (١٢/ ٣٤٩)، والمعجم الوسيط (١/ ٥٢٦)، وتاج العروس (٣٢/ ٥٢٤).

(٢) انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٤٢)، ومعجم مقاييس اللغة (٦/ ٨٥)، والمعجم الوسيط (٢/ ١٠١٢)، وتاج العروس (٣٦/ ٢٣٩).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٨٥)، وأحمد (٢/ ٢٤٦)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٤١).

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخْوَفُ ما أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ». فَسُئِلَ عَنْهُ. «فَقَالَ: الرِّيَاءُ»(١).

ش: قال المصنف: (وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخْوَفُ ما أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ». فَسُئِلَ عَنْهُ. «فَقَالَ: الرِّيَاءُ». أورد المصنف هذا الحديث مختصرًا غير معزو، وقد رواه الإمام أحمد، والطبراني، والبيهقي.

وهذا لفظ أحمد: حدثنا يونس، حدثنا ليث عن يزيد -يعني: ابن الهاد-، عن عمرو، عن محمود بن لبيد، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عليكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ: وما الشِّرْكُ الأَصْغَرُ؟ قَالَ: الرِّيَاءُ إِنَّ اللهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- يَقُولُ: يَوْمَ تُجَازَى الْعِبَادُ بِأَعْمَالِهِمُ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُرَاءُونَ بِأَعْمَالِكُمْ فِي الدُّنْيَا، فَانْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ عِنْدَهُمْ جَزَاءً».

قال المنذري: ومحمود بن لبيد رأى النبي ﷺ، ولم يصح له منه سماع فيما أرى، وذكر ابن أبي حاتم أن البخاري قال: له صحبة، ورجحه ابن عبد البر، والحافظ.

وقد رواه الطبراني بأسانيد جيدة عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج. مات محمود سنة ست وتسعين، وقيل: سنة سبع وتسعين، وله تسع وتسعون سنة.

قوله: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ». هذا من

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٤٢٨، ٤٢٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٣٣٣) من حديث محمود بن لبيد رضي الله عنه، وأخرجه الطبراني في الكبير (٤٣٠١) من طريق محمود بن لبيد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ.

....

شفقته ﷺ بأمته، ورحمته، ورأفته بهم، فلا خير إلا دلهم عليهم، وأمرهم به، ولا شر إلا بينه لهم، وأخبرهم به، ونهاهم عنه، كما قال ﷺ فيما صح عنه: «لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ...» الحديث[1].

فإذا كان الشرك الأصغر مخوفًا على أصحاب رسول الله ﷺ مع كمال علمهم، وقوة إيمانهم، فكيف لا يخافه، وما فوقه من هو دونهم في العلم، والإيمان بمراتب؟ خصوصًا إذا عرف أن أكثر علماء الأمصار اليوم لا يعرفون من التوحيد إلا ما أقر به المشركون، وما عرفوا معنى الإلهية التى نفتها كلمة الإخلاص عن كل ما سوى الله.

وأخرج أبو يعلى، وابن المنذر، عن حذيفة بن اليمان، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ قال: «الشِّرْكُ فِيكُمْ أَخْفى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ، قِيلَ: وهَلِ الشِّرْكُ إِلَّا مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ؟ قَالَ: ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ يَا صِدِّيقُ، الشِّرْكُ فِيكُمْ أَخْفى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ» الحديث[2]. وفيه: أن تقول أعطاني الله، وفلان، والند أن يقول الإنسان: لولا فلان قتلني فلان. ا.هـ. من الدر.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو يعلى (١/ ٦٠)، وابن المنذر وابن أبي حاتم، كما في الدر المنثور (٤/ ٥٤)، وفيه ليث ابن أبي سليم وهو مدلس، كما في مجمع الزوائد (١٠/ ٢٢٤)، وله شاهد في المسند من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (٤/ ٤٠٣)، ومن حديث معقل بن يسار، عن أبي بكر رضي الله عنه. أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧١٦).

الشرح:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وفي الحديث: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ»**. فسُئِل عنه. «**فَقَالَ: الرِّيَاءُ**»: الرياء قسمان: رياء المسلم، ورياء المنافق.

رياء المنافق: رياءٌ في أصل الدين، أي: يرائي بإظهار الإسلام، ويبطنَ الكفر ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، ورياء المسلم الموحِّد: أن يُحسِّن صلاته من أجل نظر الرجل، أو أن يُحسِّن تلاوته؛ لأجل التسميع أن يُمدَح، ويُسمَّع لا لأجل التأثير.

فالرياء مشتق من الرؤية[١]، فما كان من جهة الرؤية، أي: أن يحسِّن عبادة لأجل أن يُرى من المتعبدين، يطيل في صلاته، يطيل في ركوعه، في سجوده، يقرأ في صلاته أكثر من العادة؛ لأجل أن يُرى ذلك منه، يقوم الليل؛ لأجل أن يقول الناس عنه: إنه يقوم الليل، هذا شرك أصغر.

والشرك الأصغر هذا الذي هو الرياء قد يكون مُحبِطًا لأصل العمل الذي تعبَّد به، وقد يكون مُحبِطًا للزيادة التي زادها.

فيكون مُحبِطًا لأصل العمل الذي تعبَّد به، إذا ابتدأ النية بالرياء، أي: فيما لو دخل الصلاة لأجل أن يُرى أنه يصلي، ليس عنده رغبة في أن يصلي الراتبة، لكن لما رأى أنه يُرى، ولأجل أن يُمدح بما يراه الناس منه صلى، فهذا عمله، وتلك الصلاة حابطة ليس له فيها ثواب.

وإن جاء الرياء في أثناء العبادة، فإن ما زاده لأجل الرؤية يبطل؛ كما قال ﷺ: «**قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»[٢].

---

(١) انظر: تاج العروس (٣٨/ ١٠٥).
(٢) أخرجه مسلم (٢٩٨٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشاهد من الحديث: قوله ﷺ: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ»، هو أخوف الذنوب التي خافها النبي ﷺ على أهل التوحيد؛ لأنهم ماداموا أهل توحيد فإنهم ليسوا من أهل الشرك الأكبر، فبقي ما يُخاف عليهم الشرك الأصغر، والشرك الأصغر تارة يكون في النيات، وتارة يكون في الأقوال، وتارة يكون في الأعمال، أي: في القلب يكون الشرك الأصغر، وفي المقال، وفي الفعال أيضًا -وسيأتي في هذا الكتاب بيان أصناف من كل واحدة من هذه الثلاث-.

إذًا النبي ﷺ قال: «**أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ**». فهو أخوف الذنوب على هذه الأمة، لماذا خافه النبي ﷺ، وكان أعظم الذنوب خوفًا؟ لأجل أثره وهو أنه لا يُغفر، ولأجل أن الناس قد يغفلون عنه؛ فلهذا خافه عليهم ﷺ، والشيطان حرصه على أهل التوحيد أن يُدخل فيهم الشرك الأصغر من جهة الرياء، ومن جهة الأقوال، والأعمال، والنيات أعظم من فرحه بغير ذلك من الذنوب.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ نِدًّا، دَخَلَ النَّارَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[1].

ش: قال ابن القيم رحمه الله: الند الشبيه، يقال: فلان ند فلان، وند يده، أي: مثله، وشبيهه. ا.هـ. قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢][2].

قوله: «من مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو من دُونِ اللهِ نِدًّا»، أي: يجعل لله ندًا في العبادة يدعوه، ويسأله، ويستغيث به دخل النار. قال العلامة ابن القيم رحمه الله[3]:

والشِّرْكَ فَاحْذرهُ فَشِرْكٌ ظَاهِرٌ	ذَا القِسْمُ لَيْسَ بِقَابِلِ الغُفْرَانِ
وَهْوَ اتخاذُ النِّدِّ للرحْمنِ أيًا	كَانَ مِنْ حَجَرٍ وَمِنْ إنْسَانِ
يَدْعُوهُ أَوْ يَرْجُوهُ ثُمَّ يَخَافُهُ	ويُحِبُّهُ كَمَحَبَّةِ الدَّيَّانِ

واعلم أن اتخاذ الند على قسمين:

القسم الأول: أن يجعله لله شريكًا في أنواع العبادة، أو بعضها -كما تقدم-، وهو شرك أكبر.

والقسم الثاني: ما كان من نوع الشرك الأصغر؛ كقول الرجل: ما شاء الله وشئت، ولولا الله وأنت، وكيسير الرياء، فقد ثبت أن النبي ﷺ لما قال له رجل: «مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، قَالَ: أَجَعَلْتَنِي للهِ ندًا؟ بَلْ مَا

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٩٧، ٦٦٨٣).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (٢/ ٣٢٥).

(٣) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٦٣).

....

شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ». رواه أحمد، وابن أبي شيبة، والبخاري في (الأدب المفرد)، والنسائي، وابن ماجه[1].

وقد تقدم حكمه في «باب فضل التوحيد».

وفيه: بيان أن دعوة غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك جلي، كطلب الشفاعة من الأموات، فإنها ملك لله تعالى، وبيده، ليس بيد غيره منها شيء، وهو الذي يأذن للشفيع أن يشفع فيمن لاقى الله بالإخلاص والتوحيد من أهل الكبائر -كما يأتي تقريره في باب الشفاعة إن شاء الله تعالى-.

الشرح:

ساق رحمه الله حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: (وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «من مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو من دُونِ اللهِ نِدًّا دخل النَّارَ»).

وجه الاستدلال منه: أنه قال: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ نِدًّا دَخَلَ النَّارَ»، ودعوة الند من دون الله من الشرك الأكبر؛ لأن الدعاء عبادة، وهو أعظم العبادة فقد جاء في الحديث الصحيح: «الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ»[2]،

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٢٤٥)، وأحمد في المسند (١/ ٢٨٣)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١٧)، وفيه: «أجعلتني لِلَّهِ عَدْلًا...». وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص٢٧٤)، والطبراني في الكبير (١٣٠٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٩٩) وفيه: «جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًّا...».

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧، ٣٣٢٧)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد (٤/ ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

وفي معناه حديث أنس ﵁ الذي في السنن: «**الدُّعاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ**»[(١)]، فهو أعظم أنواع العبادة، فمن مات وهو يصرف هذه العبادة، أو شيئًا منه لغير الله -ند من الأنداد- فقد استوجب النار.

وقوله: «**دخل النَّارَ**»: أي: كحال الكفار خالدًا فيها؛ لأن الشرك الأكبر إذا وقع من المسلم فإنه ولو كان أصلح الصالحين يحبط العمل، وقد قال ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦]، فلو أشرك النبي ﷺ فإن الله عظيم، والله أكبر، وخلقه هم المحتاجون إليه، العبيد له سبحانه، فلو أشرك النبي ﷺ لحبط عمله، ولكان في الآخرة من الخاسرين، أفلا يوجب هذا أن يخاف من هو دونه ممن يدعي الصلاح، والعلم من الشرك؟ بل قد شاع في هذه الأمة أن بعض المنستبين إلى العلم يدعو إلى الشرك، ويحضُّ عليه، ويُكرِّه، ويبغِّض في التوحيد، وهذا كما قال الله ﷻ عن أسلافهم: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥].

فإذًا وجه الاستدلال ظاهر: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ نِدًّا، دَخَلَ النَّارَ»، وذلك يوجب الخوف؛ لأن قصد المسلم بل قصد العاقل أن يكون ناجيًا من النار، ومتعرِّضًا لثواب الله في الجنة.

لفظ: «**مِنْ دُونِ اللهِ**» يكثر في القرآن والسنة، و«**مِنْ دُونِ اللهِ**» عند علماء التفسير، وعلماء التحقيق يُراد بها شيئان:

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٧١)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢٩٣) من حديث أنس ﵁.

الشيء الأول: بمعنى (مع) «**من دُونِ اللهِ**» أي: مع الله، وعبَّر عن المعية بلفظ: «**من دُونِ اللهِ**»: لأن كل من دُعي مع الله فهو دونَ الله، فهم دونه، والله هو الأكبر، هو العظيم، وفي هذا دليل على بشاعة عملهم.

الشيء الثاني: أن قوله: «**من دُونِ اللهِ**» أي: غير الله «**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ**» أي: وهو يدعو إلـهًا غير الله، فتكون «**مِنْ دُونِ اللهِ**» تعني: أنه لم يعبد الله، وأشرك معه غيره، بل دعا غيره استقلالًا، فشملت: «**مِنْ دُونِ اللهِ**» الحالين: من دعا الله، ودعا غيره، ومن دعا غير الله، وتوجه إليه استقلالًا.

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»[(١)].

ش: (جابر) هو: ابن عبد الله بن عمرو بن حرام -بمهملتين- الأنصاري ثم السلمي -بفتحتين-، صحابي جليل هو وأبوه، ولأبيه مناقب مشهورة رضي الله عنه، مات بالمدينة بعد السبعين، وقد كف بصره، وله أربع وتسعون سنة.

قوله: «مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». قال القرطبي: أي: لم يتخذ معه شريكًا في الإلهية، ولا في الخلق، ولا في العبادة، ومن المعلوم من الشرع المجمع عليه عند أهل السنة: أن من مات على ذلك فلا بد له من دخول الجنة، وإن جرت عليه قبل ذلك أنواع من العذاب والمحنة، وأن من مات على الشرك لا يدخل الجنة، ولا يناله من الله رحمة، ويخلد في النار أبد الآباد، من غير انقطاع عذاب، ولا تصرم آماد.

وقال النووي: أما دخول المشرك النار فهو على عمومه فيدخلها، ويخلد فيها، ولا فرق فيه بين الكتابي اليهودي، والنصراني، وبين عبدة الأوثان، وسائر الكفرة، ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عنادًا وغيره، ولا بين من خالف ملة الإسلام، وبين من انتسب إليها ثم حكم بكفره بجحده، وغير ذلك، وأما دخول من مات غير مشرك الجنة فهو مقطوع له به، لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصرًا عليها دخل الجنة

---

(١) أخرجه مسلم (٩٣).

....

أولا، وإن كان صاحب كبيرة مات مصرًا عليها فهو تحت المشيئة، فإن عفا الله عنه دخل الجنة أولًا، وإلا عذب في النار، ثم أخرج من النار، وأدخل الجنة[1].

وقال غيره: اقتصر على نفي الشرك؛ لاستدعائه التوحيد بالاقتضاء، واستدعائه إثبات الرسالة باللزوم، إذ من كذب رسل الله فقد كذب الله، ومن كذب الله فهو مشرك، وهو كقولك: من توضأ صحت صلاته. أي: مع سائر الشروط، فالمراد: من مات حال كونه مؤمنًا بجميع ما يجب الإيمان به إجمالًا في الإجمالي، وتفصيلًا في التفصيلي. انتهى.

الشرح:

قال: (**وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»**): «**مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**» سبق أن قوله: «**لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**»، فيه نوعان من العموم: عموم في أنواع الشرك فهي منفية، وعموم في المتوجَّه إليهم في المشرَك بهم في قوله: «**شيئًا**».

«**من لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ**»: بأي أنواع من الشرك.

«**بِهِ شَيْئًا**»، أي: لم يتوجه إلى أي أحد، لا لملك، ولا لنبي،

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (٢/ ٩٧).

ولا لصالح، ولا لجني، ولا لطالح، ولا لحجر، ولا لشجر، إلى غير ذلك.

«دَخَلَ الْجَنَّةَ»: أي: إن الله ﷻ وعده بدخول الجنة برحمته -سبحانه-، وتفضله، وبوعده الصادق الذي لا يُخلَف.

قال: «وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»: فكل مشرك متوعَّد بالنار، بل وجه الدلالة كما يستقيم مع استدلال الشيخ بالآية بأن من لقي الله وهو على شيء من الشرك الأكبر، أو الأصغر، أو الخفي، فإنه سينال العقوبة، والعذاب في النار -والعياذ بالله-.

قال: «وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»: فهذه فيها عموم أيضًا؛ لأن (مَنْ) هنا شرطية و(يُشْرِكُ) فيها نكرة، وهي عامة لأنواع الشرك و(شَيْئًا) عامة في المتوجَّه إليهم.

«وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»: وهنا دخول النار هل هو أبدي، أم أمدي؟ بحسب الشرك، فإن كان الشرك أكبر، ومات عليه، فإنه يدخل النار دخولًا أبديًا، وإن كان الشرك ما دون الشرك الأكبر -أصغر، أو خفي- فإنه متوعَّد بالنار، وسيدخل النار، ويخرج منها؛ لأنه من أهل التوحيد.

هل يدخل الشرك الأصغر في الموازنة، أم لا؟ ذكرت أن الشرك الأصغر يدخل في الموازنة -موازنة الحسنات والسيئات-، وأنه إذا رجحت حسناته لا يعذب على الشرك الأصغر، لكن هذا ليس في كل الخلق، لكن منهم من يعذَّب على الشرك الأصغر؛ لأن الموازنة بين الحسنات والسيئات ليست في كل الخلق، وليست في كل الذنوب، بل قد يكون من الذنوب ما يستوجب النار، ولو رجحت الحسنات على السيئات؛ فإنه يستوجب الجنة، ولكن لا بد من أن يطهَّر في النار، وهذا دليل على

وجوب الخوف من الشرك؛ لأن قوله ﷺ: «**وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ**» يشمل الشرك الأكبر، والأصغر، والخفي، فإن المرء يجب عليه أن يهرب أشد الهرب من ذلك.

والشرك الأصغر، والخفي يستعيذ المرء بالله ﷻ منه، ويقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا أَعْلَمُ**»(١)؛ لأنه إذا علم فأشرك فإنه سيترتب الأثر الذي ذكرناه وهو عدم المغفرة، ففي هذا الدعاء الذي علمناه رسولنا ﷺ فيه التفريق بين الشرك الأصغر مع العلم، والشرك الأصغر مع الجهل، فقال: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ**»: لأن أمر الشرك الأصغر مع العلم عظيم، فيستعيذ المرء بالله من أن يشرك شركًا أصغر، وما هو أعلى منه من باب أولى وهو يعلم.

قال: «**وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا أَعْلَمُ**»؛ لأن المرء قد يبدر منه شيء على فلتات لسانه وهو لا يعلم، ولم يقصد ذلك، ويستغفر الله ﷻ منه.

هذا يدل على أن الشرك أمره عظيم، ولا يتهاون أحد بهذا الأمر؛ لأن من تهاون بالشرك، وبالتوحيد فإنه تهاون بأصل دين الإسلام، بل تهاون بدعوة النبي ﷺ في مكة سنين عددًا، بل تهاون بدعوة الأنبياء والمرسلين، فإنهم اجتمعوا على شيء ألا وهو العقيدة، وهو توحيد العبادة، والربوبية، والأسماء، والصفات، وأما الشرائع فشتى.

لهذا وجب عليك الحذر كل الحذر من الشرك بأنواعه، وأن تتعلم

---

(١) أخرجه أحمد (٣٢/ ٣٨٤)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٣٣٧، ٣٣٨) بنحوه، وأبو يعلى (١/ ٦٠، ٦٢)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٢٤): (رواه أبو يعلى من رواية ليث بن أبي سليم عن أبي محمد عن حذيفة وليث مدلس وأبو محمد إن كان هو الذي روى عن ابن مسعود أو الذي روى عن عثمان بن عفان فقد وثقه ابن حبان وإن كان غيرهما فلم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح).

ضده، وأن تتعلم أيضًا أفراد الشرك، وأفراد التوحيد، وإنما يستقيم العلم بذلك إذا تعلمت الأفراد، أما التعلم الإجمالي بذلك فهذا كما يقال: نحن على الفطرة، لكن إذا أتت الأفراد ربما رأيت بعض الناس فيما بين ظهرانيكم يخوضون في بعض الأقوال، أو الأعمال التي هي من جنس الشرك وهم لا يشعرون؛ وذلك لعدم خوفهم، وهربهم من الشرك.

فاحرص على تعلم هذا الكتاب، ومدارسته، وعلى كثرة مذاكرته، وفهم ما فيه من الحجج والبينات؛ لأنه هو خير ما يكون في صدرك بعد كتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ؛ لأن به -إن شاء الله- سببًا عظيمًا من أسباب النجاة والفلاح.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: الْخَوْفُ مِنَ الشِّرْكِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الرِّيَاءَ مِنَ الشِّرْكِ.

الثالثة: أَنَّهُ مِنَ الشِّرْكِ الْأَصْغَرِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ أَخْوَفُ مَا يُخَافُ مِنْهُ عَلَى الصَّالِحِينَ.

الْخَامِسَةُ: قُرْبُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

السَّادِسَةُ: الْجَمْعُ بِيْنَ قُرْبِهِمَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ مَنْ لَقِيَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَعْبَدِ النَّاسِ.

الثَّامِنَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْعَظِيمَةُ: سُؤَالُ الْخَلِيلِ لَهُ وَلِبَنِيهِ وِقَايَةَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ.

التَّاسِعَةُ: اِعْتِبَارُهُ بِحَالِ الْأَكْثَرِ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِۖ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّيۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]

العَاشِرَةُ: فِيهِ تَفْسِيرُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: فَضِيلَةُ مَنْ سَلِمَ مِنَ الشِّرْكِ.

٤ - بَابُ
الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ

ش: قوله: (بَابُ الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ).

لما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ التوحيد، وفضله، وما يوجب الخوف من ضده، نبه بهذه الترجمة على أنه لا ينبغي لمن عرف ذلك أن يقتصر على نفسه، بل يجب عليه أن يدعو إلى الله -تعالى- بالحكمة، والموعظة الحسنة، كما هو سبيل المرسلين، وأتباعهم؛ كما قال الحسن البصري لما تلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، فقال: هذا حبيب الله، هذا ولي الله، هذا صفوة الله، هذا خيرة الله، هذا أحب أهل الأرض إلى الله، أجاب الله في دعوته، ودعا الناس إلى ما أجاب الله فيه من دعوته، وعمل صالحًا في إجابته إنني من المسلمين، هذا خليفة الله(١).

الشرح:

هذا الباب هو (**بَابُ الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)، باب الدعوة إلى التوحيد، وقد ذكر في الباب قبله (**بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ**)، وقبله ذكر (**بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ**)، و(**بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**)، ولما ذكر بعده الخوف من الشرك اجتمعت معالم

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ١٨٧).

حقيقة التوحيد في نفس الموحد، فهل من اجتمعت حقيقة التوحيد في قلبه بأن عرف فضله، وعرف معناه، وخاف من الشرك واستقام على التوحيد، وهرب من ضده، هل يبقى مقتصرًا على نفسه، أم إنه لا تتم حقيقة التوحيد في القلب إلا بأن يدعو إلى حق الله الأعظم ألا وهو إفراده ﷻ بالعبادة، وبما يستحقه ﷻ من نعوت الجلال، وأوصاف الجمال؟

بَوَّب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الباب؛ ليدل على أن من تمام الخوف من الشرك، ومن تمام التوحيد أن يدعو المرء إلى التوحيد، فإنه لا يتم في القلب حتى تدعو إليه، وهذه حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله؛ لأن الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله عُلِمَت حيث شهد العبد المسلم لله بالوحدانية قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وشهادته معناها: اعتقاده ونطقه، وإخباره الغيرَ بما دلت عليه، فلا بد في حقيقة الشهادة، وفي تمامها من أن يكون المكلف الموحِّد داعيًا إلى التوحيد(١).

لهذا ناسب أن يذكر هذا الباب بعد الأبواب قبله، ثم له مناسبة أخرى لطيفة وهي: أن ما بعد هذا الباب هوتفسير للتوحيد، وبيان أفراده، وتفسير للشرك، وبيان أفراده، فيكون الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله -الدعوة إلى التوحيد- دعوة إلى تفاصيل ذلك، وهذا من المهمات؛ لأن كثيرين من المنتسبين للعلم، من أهل الأمصار يسلِّمون بالدعوة إلى التوحيد إجمالًا، ولكن إذا أتى التفصيل في بيان مسائل التوحيد، أو جاء التفصيل لبيان أفراد الشرك، فإنهم يخالفون في ذلك، وتغلبهم نفوسهم في مواجهة الناس في حقائق أفراد التوحيد، وأفراد الشرك.

إذًا فالذي تميزت به هذه الدعوة -دعوة الإمام المصلح رَحِمَهُ اللَّهُ- أن

(١) راجع (ص ١١٧)، وما بعدها.

الدعوة فيها إلى شهادة أن لا إله إلا الله دعوة تفصيلية، ليست إجمالية، أما الإجمال فيدعو إليه كثيرون، يقولون: نهتم بالتوحيد، ونبرأ من الشرك، لكن لا يذكرون تفاصيل ذلك، والذي ذكره الإمام رَحِمَهُ اللهُ في بعض رسائله أنه لما عرض هذا الأمر -الدعوة إلى التوحيد- على علماء الأمصار قال: **(وافقوني على ما قلت، وخالفوني في مسألتين: في مسألة التكفير، وفي مسألة القتال)**[1].

وهاتان المسألتان سبب المخالفة فيهما أنهما فرعان، ومتفرعتان عن البيان، والدعوة إلى أفراد التوحيد، والنهي عن أفراد الشرك.

إذًا الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله هو الدعاء إلى ما دلت عليه من التوحيد، والدعاء إلى ما دلت عليه من نفي الشريك في العبادة، وفي الربوبية، وفي الأسماء والصفات عن الله جَلَّ جَلَالُهُ، وهذه الدعوة دعوة تفصيلية لا إجمالية؛ ولهذا فصل الإمام رَحِمَهُ اللهُ في هذا الكتاب أنواع التوحيد، وأفراد توحيد العبادة، وفصَّل الشرك الأكبر، والأصغر، وبين أفرادًا من ذا، وذاك.

يأتي تفسير شهادة أن لا إله إلا الله في الباب الذي بعده؛ لأنه باب تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله.

---

(١) انظر: مجموع مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، ضمن الرسائل الشخصية (١/ ٣٨، ١٥٨).

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

ش: قال أبو جعفر ابن جرير: يقول -تعالى ذكره- لنبيه محمد ﷺ: ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﴿هَٰذِهِۦ﴾ الدعوة التى أدعو إليها، والطريقة التي أنا عليها، من الدعاء إلى توحيد الله، وإخلاص العبادة له دون الآلهة والأوثان، والانتهاء إلى طاعته، وترك معصيته ﴿سَبِيلِىٓ﴾ طريقتي، ودعوتي ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ تعالى وحده لا شريك له ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ بذلك، ويقين علم مني به ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ ويدعو إليه على بصيرة أيضًا من اتبعني، وصدقني، وآمن بي ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ يقول له -تعالى ذكره-: وقل تنزيهًا لله تعالى، وتعظيمًا له من أن يكون له شريك في ملكه، أو معبود سواه في سلطانه ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ يقول: وأنا بريء من أهل الشرك به، لست منهم، ولاهم مني. انتهى[(١)].

قال في «شرح المنازل»: يريد أن تصل باستدلالك إلى أعلى درجات العلم، وهي البصيرة التى تكون نسبة المعلوم فيها إلى القلب كنسبة المرئيّ إلى البصر، وهذه هي الخصيصة التى اختص بها الصحابة عن سائر الأمة، وهي أعلى درجات العلماء.

قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ أي: أنا وأتباعي على بصيرة، وقيل:

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٦/ ٢٩١).

....

﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِیۖ﴾ عطف على المرفوع في ﴿أَدۡعُوٓاْ﴾ أي: أنا أدعو إلى الله على بصيرة، ومن اتبعني كذلك يدعو إلى الله تعالى على بصيرة، وعلى القولين: فالآية تدل على أن أتباعه هم أهل البصائر، الداعون إلى الله تعالى، ومن ليس منهم فليس من أتباعه على الحقيقة، والموافقة، وإن كان من أتباعه على الانتساب، والدعوى(١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فيه مسائل:

منها التنبيه على الإخلاص؛ لأن كثيرًا ولو دعا إلى الحق فهو يدعو إلى نفسه. ومنها: أن البصيرة من الفرائض.

ومنها: أن من دلائل حسن التوحيد أنه تنزيه لله -تعالى- عن المسبة، ومنها: أن من قبح الشرك كونه مسبة لله تعالى.

ومنها: إبعاد المسلم عن المشركين لا يصير منهم، ولو لم يشرك. ا. هـ.

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾ [النحل: ١٢٥] الآية. ذكر سبحانه مراتب الدعوة، وجعلها ثلاثة أقسام بحسب حال المدعو، فإنه إما: أن يكون طالبًا للحق، محبًا له، مؤثرًا له على غيره إذا عرفه، فهذا يدعى بالحكمة، ولا يحتاج إلى موعظة وجدال. وإما: أن يكون مشتغلًا بضد

---

(١) انظر: مدارج السالكين (٢/ ٤٨١).

....

الحق، لكن لو عرفه آثره، واتبعه، فهذا يحتاج إلى الموعظة بالترغيب، والترهيب. وإما: أن يكون معاندًا معارضًا، فهذا يجادل بالتي هي أحسن، فإن رجع، وإلا انتقل معه إلى الجلاد إن أمكن. انتهى(١).

الشرح:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى**: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾. هذه الآية من آخر سورة يوسف هي في الدعوة إلى الله، وسورة يوسف -كما هو معلوم- مِنْ تأمُّلِها هي في الدعوة إلى الله من أولها إلى آخرها موضوعها الدعوة؛ لهذا جاء في آخرها قواعد مهمة في حال الدعاة إلى الله، وحال الرسل الذين دعوا إلى الله، وما خالف به الأكثرون الرسل، واستيئاس الرسل من نصرهم، ونحو ذلك من أحوال الدعاة إلى الله، في آخر تلك السورة. قال الله جَلَّ جَلَالُهُ لنبيه: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ هذه سبيلي أنني أدعو إلى الله، فمهمة الرسل هي الدعوة إلى الله جَلَّ جَلَالُهُ.

﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ وأحسن الأقوال قول من دعا إلى الله، وأحسن الأعمال عمل من دعا إلى الله جَلَّ جَلَالُهُ؛ ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣] قال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير هذه الآية: هذا حبيب الله،

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (١/ ١٩٣).

هذا ولي الله، هذا صفوة الله، هذا خيرة الله، هذا أحب أهل الأرض إلى الله، أجاب الله في دعوته، ودعا الناس إلى ما أجاب الله فيه من دعوته، وعمل صالحًا في إجابته إنني من المسلمين، هذا خليفة الله[1].

وهذا أمر عظيم في أن الداعي إلى الله هو أحسن أهل الأقوال قولًا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾.

قال ﷻ هنا: ﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ قوله: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ هذا موطن الشاهد، فإنه دعاء إلى الله لا إلى غيره، وهذه فيها فائدتان:

الفائدة الأولى: أن الدعوة إلى الله دعوة إلى توحيده، دعوة إلى دينه، كما سيأتي تفسير هذه الكلمة في الحديثين بعدها -حديث ابن عباس رضي الله عنهما في إرسال معاذ رضي الله عنه إلى اليمن، وحديث سهل بن سعد رضي الله عنه في إعطاء علي رضي الله عنه الراية-.

الفائدة الثانية: أن في قوله: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ التنبيه على الإخلاص، وهذا يحتاجه من أراد الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله، والدعاء إلى الإسلام، أي: الدعوة إلى الإسلام تحتاج أن تكون مخلصًا في ذلك؛ ولهذا قال الشيخ رحمه الله في مسائل هذا الباب: في قوله: ﴿إِلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ التنبيه على الإخلاص؛ لأن كثيرين وإن دعوا إلى الحق فإنما يدعون إلى أنفسهم، أو نحو ذلك.

قال: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ والبصيرة: هي العلم، البصيرة للقلب كالبصر للعين، يبصر بها المعلومات والحقائق، فكما أنك بالعين تبصِر الأجرام،

---

(١) راجع (ص٢٠٣).

والذوات، فالمعلومات تبصَر بالبصيرة -بصيرة القلب، والعقل-، أي: أنه دعا على علم، وعلى يقين، وعلى معرفة، لم يدعُ إلى الله على جهالة.

قال: ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ أي: أدعو أنا إلى الله، ومن اتبعني ممن أجاب دعوتي، فإنهم يدعون إلى الله أيضًا على بصيرة، وهذا أيضًا من مناسبة إيراد الآية تحت هذا الباب؛ لأن من اتبعوا النبي ﷺ يدعون إلى الله.

فإذًا المتبعون للرسول ﷺ الموحدون لا بد لهم من الدعوة إلى الله، بل هذه صفتهم التي أمر الله نبيه أن يُخبِر عن صفته، وعن صفتهم قال: ﴿قُلۡ﴾ يا محمد: ﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ فهذه إذًا خصلة أتباع الأنبياء أنهم لم يخافوا من الشرك فحسب، ولم يعلموا التوحيد، ويعملوا به فحسب، بل إنهم دعوا إلى ذلك، وهذا أمر حتمي؛ لأن من عرف عِظَم حق الله ﷻ فإنه يغار على حق الرب ﷻ، يغار على مولاه، يغار على حق من أحبه فوق كل محبوب أن يكون توجه الخلق إلى غيره بنوع من أنواع التوجهات، فلا بد أن يدعو إلى أصل الدين، وأصل الملة الذي اجتمعت عليه الأنبياء، والمرسلون، ألا وهو توحيده ﷻ في عبادته، وفي ربوبيته، وفي أسمائه وصفاته ﷻ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ قَالَ: إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى». فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ». أَخْرَجَاهُ[١].

ش: قال الحافظ: كان بعث معاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره المصنف -يعني البخاري في أواخر المغازي- وقيل: كان ذلك في آخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من تبوك. رواه الواقدي بإسناد إلى كعب بن مالك، وأخرجه ابن سعد في الطبقات عنه.

واتفقوا على أنه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، ثم توجه إلى الشام فمات بها[٢].

قال شيخ الإسلام: ومن فضائل معاذ رضي الله عنه: أنه ﷺ بعثه إلى اليمن مبلغًا عنه، ومفقهًا، ومعلمًا، وحاكمًا[٣].

قوله: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ» قال القرطبي: يعني: اليهود

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧١، ٧٣٧٢)، ومسلم (١٩).
(٢) انظر: فتح الباري (٣/ ٣٥٨).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٥٤).

....

والنصارى؛ لأنهم كانوا في اليمن أكثر من مشركي العرب أو أغلب، وإنما نبه على ذلك ليتهيأ لمناظرتهم.

وقال الحافظ: هو كالتوطئة للوصية لجمع همته عليها.

قوله: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إليهِ شهادةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» «شهادةُ» رفع على أنه اسم يكن مؤخر، وأول خبرها مقدم، ويجوز العكس.

قوله: «وَفِي رِوَايةٍ: «إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى» هذه الرواية ثابتة في كتاب التوحيد من صحيح البخاري، وأشار المصنف بذكر هذه الرواية إلى التنبية على معنى شهادة أن لا إله إلا الله، فإن معناها توحيد الله بالعبادة، ونفي عبادة ما سواه.

وفي رواية: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إليه عِبَادَةُ اللهِ»[1]، وذلك هو الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والعروة الوثقى هي: لا إله إلا الله.

وفي رواية للبخاري فقال: «ادْعُهُمْ إلى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ»[2].

قلت: لا بد في شهادة أن لا إله إلا الله من سبعة شروط، لا تنفع قائلها إلا باجتماعها، أحدها: العلم المنافي للجهل. الثاني: اليقين المنافي للشك.

---

(١) أخرجها البخاري (١٤٥٨).

(٢) أخرجها البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (٢٩) (١٩).

الثالث: القبول المنافي للرد. الرابع: الانقياد المنافي للترك. الخامس: الإخلاص المنافي للشرك. السادس: الصدق المنافي للكذب. السابع: المحبة المنافية لضدها.

وفيه دليل على أن التوحيد -الذي هو إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وترك عبادة ما سواه- هو أول واجب؛ ولهذا كان أول ما دعت إليه الرسل عليهم السلام: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٢]، وقال نوح عليه السلام: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢٦]، وفيه معنى «لا إله إلا الله» مطابقة.

قال شيخ الإسلام: وقد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ، واتفقت عليه الأمة: أن أصل الإسلام، وأول ما يؤمر به الخلق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فبذلك يصير الكافر مسلمًا، والعدو وليًا، والمباح دمه وماله معصوم الدم والمال، ثم إن كان ذلك من قلبه فقد دخل في الإيمان، وإن قاله بلسانه دون قلبه فهو في ظاهر الإسلام دون باطن الإيمان. قال: وأما إذا لم يتكلم بها مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين باطنًا، وظاهرًا، عند سلف الأمة، وأئمتها، وجماهير العلماء. اهـ.

قال المصنف رحمه الله: (وفيه: أن الإنسان قد يكون عالمًا، وهو لا يعرف معنى لا إله إلا الله، أو يعرفه ولا يعمل به).

قلت: فما أكثر هؤلاء! لا كثرهم الله تعالى.

....

قوله: «فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ». أي: شهدوا، وانقادوا لذلك «فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عليهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ». فيه: أن الصلاة أعظم واجب بعد الشهادتين.

قال النووي ما معناه: أنه يدل على أن المطالبة بالفرائض في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام، ولا يلزم من ذلك أن لا يكونوا مخاطبين بها، ويزاد في عذابهم بسببها في الآخرة، والصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور به، والمنهي عنه. وهذا قول الأكثرين. ا.هـ.[(١)].

قوله: «فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ».

فيه دليل على أن الزكاة أوجب الأركان بعد الصلوات، وأنها تؤخذ من الأغنياء، وتصرف إلى الفقراء، وإنما خص النبي ﷺ الفقراء؛ لأن حقهم في الزكاة آكد من حق بقية الأصناف الثمانية.

وفيه: أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة، وصرفها إما بنفسه، أو نائبه، فمن امتنع عن آدائهما إليه أخذت منه قهرًا.

في الحديث دليل على أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد، كما هو مذهب مالك، وأحمد[(٢)].

---

(١) انظر: روضة الناظر (١/ ١٤٥) وما بعدها، والقواعد والفوائد الأصولية (ص٤٩)، وشرح الكوكب المنير (١/ ٥٠٠) وما بعدها، ومذكرة الشنقيطي (ص٣٣، ٣٤)، ومجموع الفتاوى (٢٢/ ٧ - ١٦)، وزاد المعاد (٥/ ٦٩٨، ٦٩٩).

(٢) انظر: المغني (١٤/ ١٣١)، والمبدع (٢/ ٤٠٧ - ٤٠٨).

....

وفيه: أنه لا يجوز دفعها إلى غني، ولا إلى كافر غير المؤلف، وإن الزكاة واجبة في مال الصبي، والمجنون، كما هو قول الجمهور لعموم الحديث[(١)].

قلت: والفقير إذا أفرد في اللفظ تناول المسكين، وبالعكس، كنظائره، كما قرره شيخ الإسلام[(٢)].

قوله: «فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ» بنصب كرائم على التحذير، وجمع كريمة قال صاحب المطالع: هي الجامعة للكمال الممكن في حقها، من غزارة لبن، وجمال صورة، وكثرة لحم، وصوف. ذكره النووي[(٣)].

قلت: وهي خيار المال، وأنفسه، وأكثره ثمنًا.

وفيه: أنه يحرم على العامل في الزكاة أخذ كرائم المال، ويحرم على صاحب المال إخراج شرار المال، بل يخرج الوسط، فإن طابت نفسه بالكريمة جاز.

قوله: «وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ». أي: اجعل بينك وبينها وقاية بالعدل، وترك الظلم، وهذان الأمران يقيان من رزقهما من جميع الشرور دنيا، وأخرى.

---

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٨٨)، والمجموع (٥/ ٣٢٩)، ومغني المحتاج (١/ ٤٠٩)، والبحر الرائق (٢/ ٢٧١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٧).

(٣) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (١/ ١٩٧).

....

وفيه تنبيه على التحذير من جميع أنواع الظلم.

قوله: «فَإِنَّهُ». أي: الشأن «لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ» هذه الجملة مفسرة لضمير الشأن، أي: فإنها لا تحجب عن الله فيقبلها.

وفي الحديث أيضًا: قبول خبر الواحد العدل، ووجوب العمل به. وبعث الإمام العمال لجباية الزكاة، وأنه يعظ عماله وولاته، ويأمرهم بتقوى الله تعالى، ويعلمهم، وينهاهم عن الظلم، ويعرفهم سوء عاقبته.

والتنبيه على التعليم بالتدريج. قاله المصنف.

قلت: ويبدأ بالأهم فالأهم.

واعلم أنه لم يذكر في الحديث الصوم، والحج، فأشكل ذلك على كثير من العلماء.

قال شيخ الإسلام: أجاب بعض الناس: أن بعض الرواة اختصر الحديث، وليس كذلك، فإن هذا طعن في الرواة؛ لأن ذلك إنما يقع في الحديث الواحد، مثل حديث وفد عبد القيس حيث ذكر بعضهم الصيام، وبعضهم لم يذكره، فأما الحديثان المنفصلان فليس الأمر فيها كذلك، ولكن عن هذا جوابان:

أحدهما: أن ذلك بحسب نزول الفرائض، وأول ما فرض الله الشهادتان، ثم الصلاة، فإنه أمر بالصلاة في أول أوقات الوحي؛ ولهذا لم يذكر وجوب الحج كعامة الأحاديث، إنما جاء في الأحاديث المتأخرة.

....

الجواب الثاني: أنه كان يذكر في كل مقام ما يناسبه، فيذكر تارة الفرائض التى يقاتل عليها كالصلاة، والزكاة، ويذكر تارة الصلاة، والصيام لمن لم يكن عليه زكاة، ويذكر تارة الصلاة، والزكاة، والصوم.

فإما أن يكون قبل فرض الحج، وإما أن يكون المخاطب بذلك لا حج عليه، وأما الصلاة والزكاة فلهما شأن ليس لسائر الفرائض؛ ولهذا ذكر الله -تعالى- في كتابه القتال عليهما؛ لأنهما عبادتان ظاهرتان، بخلاف الصوم بأنه أمر باطن من جنس الوضوء، والاغتسال من الجنابة، ونحو ذلك مما يؤتمن عليه العبد، فإن الإنسان يمكنه أن لا ينوي الصوم، وأن يأكل سرًا، كما يمكنه أن يكتم حدثه، وجنابته، وهو يذاكر في الأعمال الظاهرة التى يقاتل الناس عليها، ويصيرون مسلمين بفعلها؛ فلهذا علق ذلك بالصلاة، والزكاة دون الصوم، وإن كان واجبًا كما في آيتي «براءة» نزلت بعد فرض الصيام باتفاق الناس.

وكذلك لما بعث معاذًا إلى اليمن لم يذكر في حديث الصوم؛ لأنه تبع وهو باطن، ولا ذكر الحج؛ لأن وجوبه خاص ليس بعام، ولا يجب في العمر إلا مرة. انتهى بمعناه[1].

قوله: (أَخْرَجَاهُ). أي: البخاري، ومسلم، وأخرجه أيضًا أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٠٤).

الشرح:

ساق الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «**إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى اليمَنِ قَالَ: إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، وفي رواية: «**إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى**» **هذا موطن الشاهد**، وهو أن النبي ﷺ أمر معاذًا إذا دعا أن يكون أول الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وفسَّرتها الرواية الأخرى للبخاري في كتاب التوحيد من صحيحه قال: «**إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى**».

فشهادة أن لا إله إلا الله الدعوة إليها مأمور بها، وهي الدعوة إلى التوحيد، فالنبي ﷺ أمر معاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يدعو أهل اليمن، وهم من أهل الكتاب -الذي هو التوراة والإنجيل- فبعضهم يهود، وبعضهم نصارى، أما المشركون فيهم فقليل، بل أكثرهم على أحد اتباع الملتين.

قال العلماء في قوله ﷺ له: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ**»، فيه توطين وفيه توطئة للنفس أن يهيئ نفسه لمناظرتهم، ومعاذ بن جبل من العلماء بدين الإسلام، ومن علماء الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فقال له ﷺ ذلك؛ ليهيئ نفسه لمناظرتهم ولدعوتهم، ثم أمره أن تكون أول الدعوة إلى أن يوحدوا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

في قوله: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إليهِ شَهَادةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»: هذه تقرأ على وجهين:

القراءة الأولى: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شهادةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» فتكون «**أَوَّلُ**» اسم يكُنْ، وتكون «**شهادةَ**» هي الخبر، وهذا من جهة المعنى معناه: أنه أخبره عن الأولية، فابتدأ بالأولية، ثم أخبره بذلك الأول.

القراءة الثانية: أن تُقرَأ هكذا «**فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» فيكون «**أَوَّلَ**» خبر يكُنْ مقدم، و«شهادةُ» اسم يكن مؤخر مرفوع، وهذا معناه: الإخبار عن الشهادة بأنها أول ما يُدعى إليه، وهذان الوجهان جائزان، والمشهور هو الوجه الثاني هذا بجعل «**أَوَّلَ**» منصوبة؛ لأن مقام ذكر الشهادة، والابتداء بها هو الأعظم، وهو المقصود ليلتفت السامع والمتلقي -وهو معاذ ﵁- إلى ما يُراد أن يُخبَر عنه من جهة الشهادة.

فإذًا موطن الشاهد من هذا الحديث، ومناسبة إيراد هذا الحديث في الباب هو: ذكر أن أول ما يدعى إليه هو التوحيد، وهو شهادة أن لا إله إلا الله.

وَلَهُمَا عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ: لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ، قَالَ: فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟ فَقَالُوا: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: فَأَرْسِلُوا إليهِ فَأْتُونِي بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللهِ أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا، فَقَالَ: انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِيهِ، فَوَاللهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ»(١). يَدُوكُونَ. أَيْ: يَخُوضُونَ(٢).

ش: قوله: «عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ» أي: ابن مالك بن خالد الأنصارى الخزرجى الساعدي، أبو العباس، صحابي شهير، وأبوه صحابي أيضًا، مات سنة ثمان وثمانين، وقد جاوز المائة.

قوله: «قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ» أي: في غزوة خيبر.

وفي الصحيحين عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «كَانَ عَلِيٌّ رضي الله عنه

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٦).
(٢) انظر: لسان العرب (١٠/ ٤٣٠)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٣٨١)، وتاج العروس (٢٧/ ١٦٤).

....

تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَيْبَرَ، وَكَانَ بِهِ رَمَدٌ فَقَالَ: أَنَا أَتَخَلَّفُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَخَرَجَ عَلِيٌّ، فَلَحِقَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مَسَاءُ اللَّيْلَةِ الَّتِي فَتَحَهَا فِي صَبَاحِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ، أَوْ قَالَ: لَيَأْخُذَنَّ غَدًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ يَفْتَحُ اللهُ عليهِ، فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيٍّ وَمَا نَرْجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَفَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ»[(١)].

قوله: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ» قال الحافظ: في رواية بريدة رضي الله عنه: «إِنِّي دَافِعٌ اللِّوَاءَ غَدًا إِلَى رَجُلٍ يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ»[(٢)]، وقد صرح جماعة من أهل اللغة بترادفها.

ولكن روى أحمد، والترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «رأيت راية رسولِ الله ﷺ، فقال: كانت سوداءَ، ولواؤُهُ أبيضَ»[(٣)]، ومثله عند الطبراني عن بريدة[(٤)]. وعن ابن عدي، عن أبي هريرة رضي الله عنه وزاد مكتوب فيه: لا إله إلا الله محمد رسول الله[(٥)].

قوله: «يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ» فيه فضيلة عظيمة لعلي رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام: ليس هذا الوصف مختصًا بعلي، ولا بالأئمة،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٢)، ومسلم (٢٤٠٧).
(٢) أخرجه أحمد (٣٨/ ٩٨).
(٣) أخرجه الترمذي (١٦٨١)، وابن ماجه (٢٨١٨).
(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط (١/ ٧٧)، والكبير (٢/ ٢٢).
(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٦٥٨).

....

فإن الله ورسوله يحب كل مؤمن تقي، يحب الله ورسوله، لكن هذا الحديث من أحسن ما يحتج به على النواصب الذين لا يتولونه، أو يكفرونه، أو يفسقونه كالخوارج، لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدالة على فضائل الصحابة كانت قبل ردتهم، فإن الخوارج تقول في علي مثل ذلك، ولكن هذا باطل، فإن الله -تعالى-، ورسوله لا يطلق مثل هذا المدح على من يعلم الله أنه يموت كافرًا[١].

وفيه إثبات صفة المحبة خلافًا للجهمية، ومن أخذ عنهم.

قوله: «يَفْتَحُ اللهُ على يَدَيْهِ» صريح في البشارة بحصول الفتح، فهو علم من أعلام النبوة.

قوله: «فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا» بنصب «لَيْلَتَهُمْ»، ويدوكون قال المصنف: يخوضون. أي: فيمن يدفعها إليه.

وفيه حرص الصحابة على الخير، واهتمامهم به، وعلو مرتبتهم في العلم والإيمان.

قوله: «أَيُّهُمْ» هو برفع «أي» على البناء؛ لإضافتها، وحذف صدر صلتها.

قوله: «فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٦٦).

....

يُعْطَاهَا»، وفي رواية أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا أَحْبَبْتُ الإِمَارَةَ إِلَّا يَوْمَئِذٍ»[١].

قال شيخ الإسلام: إن في ذلك شهادة النبي ﷺ لعلي بإيمانه باطنًا وظاهرًا، وإثباتًا لموالاته لله -تعالى-، ورسوله، ووجوب موالاة المؤمنين له، وإذا شهد النبي ﷺ لمعين بشهادة، أو دعا له أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة، ومثل ذلك الدعاء، وإن كان النبي يشهد بذلك لخلق كثير، ويدعو لخلق كثير، وهذا كالشهادة بالجنة لثابت بن قيس،[٢] وعبد الله بن سلام[٣]، وإن كان شهد بالجنة لآخرين، والشهادة بمحبة الله ورسوله للذي ضرب في الخمر[٤] [٥].

قوله: «فَقَالَ: أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟» فيه سؤال الإمام عن رعيته، وتفقد أحوالهم.

قوله: «فَقَالُوا: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ» أي: من الرمد؛ كما في صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص فقال: «ادْعُوا لِي عَلِيًّا فَأُتِيَ بِهِ أَرْمَدَ» الحديث[٦].

وفي نسخة صحيحة بخط المصنف: «فقيل: هو يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٥٠).
(٢) أخرجه مسلم (١١٩).
(٣) أخرجه البخاري (٣٨١٣، ٧٠١٠، ٧٠١٤)، ومسلم (٢٤٨٤).
(٤) أخرجه البخاري (٦٧٨٠).
(٥) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٦٧).
(٦) أخرجه مسلم (٢٤٠٤).

. . . .

فأَرْسَلَ إِلَيْهِ» مبني للفاعل، وهو ضمير مستتر في الفعل راجع إلى النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون مبنيًا لما لم يسم فاعله.

ولمسلم من طريق إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه قال: «قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلِيًّا فَجِئْتُ بِهِ أَقُودُهُ وَهُوَ أَرْمَدُ»(١).

قوله: «فَبَصَقَ» -بفتح الصاد-، أي: تفل.

وقوله: «وَدَعَا لَهُ فَبَرَأَ» -هو بفتح الراء، والهمزة-، أي: عوفي في الحال عافية كاملة كأن لم يكن به وجع من رمد، ولا ضعف بصر.

وعند الطبراني من حديث علي رضي الله عنه: «فَمَا رَمَدْتُ، وَلَا صَدَعْتُ مُنْذُ دَفَعَ النَّبِيّ ﷺ إِلَيَّ الرَّايَةَ»(٢).

وفيه دليل على الشهادتين.

قوله: «فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ» قال المصنف: فيه الإيمان بالقدر؛ لحصولها لمن لم يسع، ومنعها عمن سعى.

وفيه: إن فعل الأسباب المباحة، أو الواجبة، أو المستحبة لا ينافي التوكل.

قوله: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ» -بضم الفاء-، أي: امض، ورسلك -بكسر الراء، وسكون السين-، أي: على رفقك من غير عجلة.

و«ساحتهم»: فناء أرضهم، وهو ما حولها.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٠٧).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٧٨)، والطيالسي (١٨٩)، والطبراني في الأوسط بغير هذا اللفظ كما في مجمع الزوائد (٩/ ١٢٢).

....

وفيه: الأدب عند القتال، وترك العجلة، والطيش، والأصوات التى لا حاجة إليها.

وفيه: أمر الإمام عماله بالرفق من غير ضعف، ولا انتقاض عزيمة؛ كما يشير إليه قوله: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ» أي: الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإن شئت قلت: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وما اقتضته الشهادتان من إخلاص العبادة لله وحده، وإخلاص الطاعة لرسوله ﷺ، ومن هنا طابق الحديث الترجمة؛ كما قال تعالى لنبيه ورسوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: والإسلام هو الاستسلام لله، وهو الخضوع له، والعبودية له. كذا قال أهل اللغة.

وقال رحمه الله: ودين الإسلام الذي ارتضاه الله، وبعث به رسله هو: الاستسلام له وحده، فأصله في القلب، والخضوع له وحده بعبادته وحده دون ما سواه، فمن عبده، وعبد معه إلهًا آخر لم يكن مسلمًا، ومن استكبر عن عبادته لم يكن مسلمًا، وفي الأصل هو من باب العمل - عمل القلب والجوارح -، وأما الإيمان فأصله تصديق القلب، وإقراره ومعرفته، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب. انتهى.

....

فتبين أن أصل الإسلام هو التوحيد، ونفي الشرك في العبادة، وهو دعوة جميع المرسلين، وهو الاستسلام لله -تعالى- بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة فيما أمرهم به على ألسن رسله؛ كما قال تعالى عن نوح -أول رسول أرسله-: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح: ٣] (١).

وفيه: مشروعية الدعوة قبل القتال، لكن إن كانوا قد بلغتهم الدعوة جاز قتالهم ابتداء؛ لأن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون، وإن كانوا لم تبلغهم الدعوة، وجبت دعوتهم.

قوله: «وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِيهِ» أي: في الإسلام إذا أجابوك إليه فأخبرهم بما يجب من حقوقه التى لابد لهم من فعلها كالصلاة، والزكاة؛ كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ مَنَعُوا مِنْكَ دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»(٢)، ولما قال عمر لأبي بكر رضي الله عنه في قتاله مانعي الزكاة: «يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، عَصَمُوا مِنِّى دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ ﷺ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا»(٣).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٦).
(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٩، ١٤٥٧، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤)، ومسلم (٢٠).
(٣) أخرجه البخاري (٣٩٢)، ومسلم (٢٤٠٥)، واللفظ لمسلم.

....

وفيه: بعث الإمام الدعاة إلى الله -تعالى-، كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون يفعلون؛ كما في المسند عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في خطبته: «أَلَا وَإِنِّي لَمْ أَبْعَثْ إليكُمْ عُمَّالي لِيَضْرِبُوا أَبْشَارَكُمْ، وَلَا لِيَأْخُذُوا أَمْوَالَكُمْ، وَلَكِنْ بَعَثْتُهُمْ لِيُعَلِّمُوكُمْ دِينَكُمْ، وَسُنَنَكُمْ»[1].

قوله: «فَوَاللهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ» «أن» مصدرية، واللام قبلها مفتوحة لأنها لام القسم، وأن والفعل بعدها في تأويل مصدر، رفع على الابتداء، والخبر خير، وحمر -بضم المهملة وسكون الميم-، جمع أحمر، والنعم -بفتح النون، والعين المهملة-، أي: خير لك من الإبل الحمر، وهي أنفس أموال العرب.

قال النووي: وتشبيه أمور الآخرة بأمور الدنيا إنما هو للتقريب إلى الأفهام، وإلا فذرة من الآخرة خير من الأرض بأسرها، وأمثالها معها.

وفيه: فضيلة من اهتدى على يديه رجل واحد، وجواز الحلف على الخبر، والفتيا ولو لم يستحلف.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٨٤)، وأبو داود (٤٥٣٧).

الشرح:

ساق هنا حديث سهل بن سعد رضي الله عنه الذي في الصحيحين أن النبي ﷺ قال يوم خيبر: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ يَفْتَحُ اللهُ على يَدَيْهِ**»، «**فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ**»: «**فَبَاتَ**» البيتوتة هي: المكث في الليل معه نوم، أو ليس معه نوم(١).

«**فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا**»: أي: يخوضون في تلك الليلة، «**باتوا**» يعني: ظلوا ليلًا يتحدثون من دون نوم؛ لشدة هذا الفضل الذي ذكره ﷺ.

قال: «**فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا على رَسُولِ اللهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟ فَقَالُوا: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: فَأَرْسِلُوا إِلَيْهِ فَأْتُونِي بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللهِ أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا، فَقَالَ: انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ**»: هذا موطن الشاهد، والمناسبة بإيراد هذا الحديث في الباب.

قال: «**ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِيهِ**»: الدعوة إلى الإسلام هي: الدعوة إلى التوحيد؛ لأن أعظم أركان الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وضَمَّ إليها ﷺ أن يدعوهم أيضًا إلى حق الله فيه، أي: إلى ما يجب عليهم من حق الله فيه.

قال: «**وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِيهِ**»: أي: في الإسلام

---

(١) انظر: لسان العرب (٢/ ١٤)، والمعجم الوسيط (١/ ٧٨).

من جهة التوحيد، ومن جهة الفرائض، واجتناب المحرمات؛ ولهذا كانت الدعوة إلى الإسلام يجب أن تكون في أصله وهوالتوحيد، وبيان معنى الشهادتين، ثم بيان المحرمات والواجبات؛ لأن أصل الأصول هو المقدَّم، فهو أول واجب.

لاحظ أن آية سورة يوسف فيها بيان أن كل الصحابة ﭫ دعاة إلى الله ﻷ، ودعاة إلى التوحيد، وحديث معاذ ﭬ فيه أن معاذًا كان من الدعاة إلى الله، وفُصِّل فيه نوع تلك الدعوة إلى الله ﻷ، وكذلك حديث سهل بن سعد ﭬ الذي فيه قصة علي ﭬ فيه الدعوة إلى الإسلام، فيكون هذان الحديثان كالتفصيل لقوله في الآية: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ فالدعوة على بصيرة هي: الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، إلى أن يوحدوا الله، الدعوة إلى الإسلام وما يجب على العباد من حق الله فيه.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللهِ طَرِيقُ مَنِ اتَّبَعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ.

الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا لَوْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ، فَهُوَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْبَصِيرَةَ مِنَ الْفَرَائِضِ.

الرَّابِعَةُ: مِنْ دَلَائِلِ حُسْنِ التَّوْحِيدِ: أَنَّهُ تَنْزِيهُ اللهِ ﷻ عَنِ الْمَسَبَّةِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ مِنْ قُبْحِ الشِّرْكِ كَوْنَهُ مَسَبَّةً للهِ.

السَّادِسَةُ -وَهِيَ مِنْ أَهَمِّهَا: إِبْعَادُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ لِئَلَّا يَصِيرَ مِنْهُمْ، وَلَوْ لَمْ يُشْرِكْ.

السَّابِعَةُ: كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبٍ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى الصَّلَاةِ.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ مَعْنَى: «أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ» مَعْنَى شَهَادَةِ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا، أَوْ يَعْرِفُهَا وَلَا يَعْمَلُ بِهَا.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى التَّعْلِيمِ بِالتَّدْرِيجِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: الْبُدَاءَةُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمِّ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَصْرِفُ الزَّكَاةِ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَشْفُ الْعَالِمِ الشُّبْهَةَ عَنِ الْمُتَعَلِّمِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنْ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: اتِّقَاءُ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّهَا لَا تُحْجَبُ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مِنْ أَدِلَّةِ التَّوْحِيدِ: مَا جَرَى عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَسَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْجُوعِ وَالْوَبَاءِ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ...» إلخ، عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

الْعِشْرُونَ: تَفْلُهُ فِي عَيْنَيْهِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِهَا أَيْضًا.

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضْلُ الصَّحَابَةِ فِي دَوْكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَشُغْلِهُمْ عَنْ بِشَارَةِ الْفَتْحِ.

الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ، لِحُصُولِهَا لِمَنْ لَمْ يَسْعَ لَهَا، ومَنْعِهَا عَمَّنْ سَعَى.

الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْأَدَبُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رسْلِكَ».

الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْقِتَالِ.

السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دَعَوْا قَبْلَ ذَلِكَ وَقُوتِلُوا.

السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الدعوة بالحكمة لقوله: «وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عليهِمْ».

الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْمَعْرِفَةُ بِحَقِّ اللهِ فِي الْإِسْلَامِ.

التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: ثَوَابُ مَنِ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ.

الثَّلَاثُونَ: الحَلِفُ عَلَى الْفُتْيَا.

٥ - بَابُ

تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

ش: قوله: (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ).

قلت: هذا من عطف الدال على المدلول.

قال: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ الآية، يتبين معنى هذه الآية بذكر ما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦].

قال ابن كثير رحمه الله: يقول تعالى: ﴿قُلِ﴾ يا محمد للمشركين الذين عبدوا غير الله ﴿ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ﴾ من الأصنام، والأنداد، وارغبوا إليهم، فإنهم لا يملكون كشف الضر عنكم، أي: بالكلية ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ أي: ولا يحولونه إلى غيركم.

والمعنى: أن الذي يقدر على ذلك هو الله وحده لا شريك له، الذي له الخلق، والأمر(١).

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٨٨).

....

قال العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما في الآية: كان أهل الشرك يقولون: نعبد الملائكة، والمسيح، وعزيرًا، وهم الذين يدعون. يعني: الملائكة، والمسيح، وعزيرًا[١].

وروى البخاري في الآية عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «نَاسٌ مِنَ الْجِنِّ كَانُوا يُعْبَدُونَ فَأَسْلَمُوا»، وفي رواية: «كَانَ نَاسٌ مِنَ الإِنْسِ يَعْبُدُونَ نَاسًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ الْجِنُّ، وَتَمَسَّكَ هَؤُلَاءِ بِدِينِهِمْ»[٢].

وقول ابن مسعود هذا يدل على أن الوسيلة هي الإسلام، وهو كذلك على كلا القولين.

وقال السدي، عن أبي صالح، عن ابن عباس في الآية قال: عيسى وأمه، وعزير. وقال مغيرة عن إبراهيم: كان ابن عباس يقول في هذه الآية: هم عيسى، وعزير، والشمس، والقمر. وقال مجاهد: عيسى، وعزير، والملائكة.

قوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ لا تتم العبادة إلا بالخوف والرجاء[٣]، فكل داع دعا دعاء عبادة، أو استغاثة لا بد له من ذلك، فإما: أن يكون خائفًا، وإما: أن يكون راجيًا، وإما: أن يجتمع فيه الوصفان.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ٧٢).
(٢) أخرجه البخاري (٤٧١٤، ٤٧١٥)، ومسلم (٣٠٣٠).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٨٩).

....

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الآية الكريمة لما ذكر أقوال المفسرين: وهذه الأقوال كلها حق، فإن الآية تعم من كان معبوده عابدًا لله، سواء كان من الملائكة، أو من الجن، أو من البشر، والسلف في تفسيرهم يذكرون تفسير جنس المراد بالآية على نوع التمثيل؛ كما يقول الترجمان لمن سأله: ما معنى الخبز؟ فيريه رغيفًا، فيقول: هذا، فالإشارة إلى نوعه لا إلى عينه، وليس مرادهم من هذا تخصيص نوع من شمول الآية، فالآية خطاب لكل من دعا من دون الله مدعوًا، وذلك المدعو يبتغي إلى الله الوسيلة، ويرجو رحمته، ويخاف عذابه، فكل من دعا ميتًا، أو غائبًا من الأولياء والصالحين سواء كان بلفظ الاستغاثة، أو غيرها فقد تناولته هذه الآية الكريمة، كما تتناول من دعا الملائكة والجن، فقد نهى الله -تعالى- عن دعائهم، وبين أنهم لا يملكون كشف الضر عن الداعين، ولا تحويله، ولا يرفعونه بالكلية، ولا يحولونه من موضع إلى موضع كتغيير صفته أو قدره؛ ولهذا قال: ﴿وَلَا تَحۡوِيلًا﴾ فذكر نكرة تعم أنواع التحويل، فكل من دعا ميتًا، أو غائبًا من الأولياء، والصالحين، أو دعا الملائكة فقد دعا من لا يغيثه، ولا يملك كشف الضر عنه، ولا تحويلًا. ا.هـ.(١).

وفي هذه الآية رد على من يدعو صالحًا ويقول: أنا لا أشرك بالله شيئًا، الشرك عبادة الأصنام.

---

(١) انظر: (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة) ضمن مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٢٦).

....

فإن قيل: قد تقدم في أول الكتاب من الآيات ما يبين معنى لا إله إلا الله، وما تضمنته من التوحيد، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾، وسابقها، ولاحقها، وكذلك ما ذكره في الأبواب بعدها، فما فائدة هذه الترجمة؟

قيل: هذه الآيات المذكورات في هذا الباب فيها مزيد بيان بخصوصها لمعنى كلمة الإخلاص، وما دلت عليه من توحيد العبادة. فيها: الحجة على من تعلق بالأنبياء، والصالحين، يدعوهم ويسألهم؛ لأن ذلك هو سبب نزول بعض هذه الآيات، كالآية الأولى ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾، أكثر المفسرين على أنها نزلت فيمن يعبد المسيح، وأمه، والعزير، والملائكة، وقد نهى الله عن ذلك أشد النهي؛ كما في هذه الآية من التهديد، والوعيد على ذلك.

وهذا يدل على أن دعاءهم من دون الله شرك بالله ينافي التوحيد، وينافي شهادة أن لا إله إلا الله، فإن التوحيد أن لا يدعى إلا الله وحده. وكلمة الإخلاص نفت هذا الشرك؛ لأن دعوة غير الله تأليه، وعبادة له. و«الدُّعاءُ مُخُّ العبادةِ»(١).

وفي هذه الآية: أن المدعو لا يملك لداعيه كشف ضرر، ولا تحويله من مكان إلى مكان، ولا من صفة إلى صفة، ولو كان المدعو نبيًا، أو ملكًا، وهذا يقرر بطلان دعوة كل مدعو من دون الله كائنًا من كان؛ لأن

---

(١) سبق تخريجه (ص١٩٥).

....

دعوته تخون داعيه أحوج ما كان إليها؛ لأنه أشرك مع الله من لا ينفعه، ولا يضره، وهذه الآية تقرر التوحيد، ومعنى لا إله إلا الله.

وقوله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ﴾ يبين أن هذا سبيل الأنبياء، والمرسلين، ومن تبعهم من المؤمنين. قال قتادة: تقربوا إليه بطاعته، والعمل فيما يرضيه وقرأ ابن زيد: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧].

قال العماد ابن كثير: وهذا لا خلاف فيه بين المفسرين. وذكره عن عدة من أئمة التفسير[١].

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: في هذه الآية ذكر المقامات الثلاث: الحب وهو: ابتغاء التقرب إليه، والتوسل إليه بالأعمال الصالحة. والرجاء، والخوف[٢].

وهذا هو حقيقة التوحيد وحقيقة دين الإسلام؛ كما في المسند عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أنه قال للنبي ﷺ: «مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى حَلَفْتُ عَدَدَ أَصَابِعِي هَذِهِ أَنْ لَا آتِيَكَ فَبِالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا الَّذِى بَعَثَكَ بِهِ؟ قَالَ: الإِسْلَامُ. قَالَ: وَمَا الإِسْلَامُ؟ قَالَ: أَنْ يُسْلِمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تُوَجِّهَ وَجْهَكَ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَتُصَلِّي الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ»[٣].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ١٠٣).
(٢) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٢٢).
(٣) أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٢٥)، وابن حبان (١/ ٣٧٦)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٤١٠)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٤٢٦).

....

وأخرج محمد بن نصر المروزي من حديث خالد بن معدان، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ للإِسْلَامِ صَوًى، ومَنارًا كَمنَارِ الطّريقِ مِنْ ذَلِكَ: أَنْ تَعْبُدَ اللهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلاةَ، وتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهيُ عنِ المُنكرِ، وَتَسْلِيمُكَ عَلَى بَني آدَمَ إِذَا لَقِيتَهُمْ وَتَسْلِيمُكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا، فَهُوَ سَهمٌ مِنَ الْإِسْلَامِ تَركَهُ، وَمَنْ يَتْرُكْهُنَّ، فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ»[1].

وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢].

الشرح:

فهذا الباب ترجمه المصنف رحمه الله بقوله: (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**).

قال المصنّف الشّارح رحمه الله: إنّ أهل العلم هنا نظروا في قوله: (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**).

ما معنى اختصاص هذا بباب مستقلّ، مع أنّه سبق أن شرحه

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٧٠)، والطبراني في مسند الشاميين واللفظ له (٢٤٩)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٢١٧)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٠٥)، وابن السني في عمل إليوم والليلة (١٦١).

الشّيخ رَحِمَهُ اللهُ، وبيّنه في أوّل باب، وما تلا ذلك من أوّل الكتاب (كتاب التوحيد، وقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وما تلا ذلك من الأبواب فيها بيان معنى التوحيد، وفي بعضها بيان معنى شهادة أن لا إله إلّا الله؟

والجواب عن هذا: أنّ هذا الباب يخصّ المسألة بالذكر، ويُبيّن لك معنى التوحيد، ويُبيّن لك معنى لا إله إلّا الله من حيث متعلّقاتها في العمل، أي: من حيث معناها في: الدّعاء، في العبادة، في المحبّة، ونحو ذلك؛ ولهذا أورد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ فيها بعض الآيات الّتي تبيّن بعض المسائل العلمية التي تندرج في معنى لا إله إلّا الله، ومعنى التوحيد، ولا إله إلّا الله هي التوحيد؛ ولهذا في حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في قصّة بعث معاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى اليمن قال ﷺ: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»[(١)] هذا لفظ، واللفظ الآخر الّذي ذكره البخاري في لفظ التّوحيد -كما قد سبق-، قال: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ**»،[(٢)] وفي لفظ ثالث عند البخاري أيضًا في كتاب الزّكاة: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةَ اللهِ**»[(٣)]، فإذًا هاهنا ألفاظ، فالعبادة عبادة الله وحده هي معنى توحيده، وهي معنى لا إله إلّا الله، فإذًا هذا الحديث فيه تفسير التّوحيد، وتفسير شهادة أن لا إله إلّا الله، وتفسير العبادة، بأنّ كلًا من هذه الألفاظ يرجع إلى الآخر، إمّا: بمطابقة، وإمّا: بنوع تضمّن؛ ولهذا فإنَّ كلام الشيخ هنا في متنه واضح المراد في أنّه يريد أن يبيّن بعض ما تشتمل عليه كلمة التّوحيد، وما تدلّ عليه كلمة التّوحيد.

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٦).
(٢) سبق تخريجه (ص٤٦).
(٣) سبق تخريجه (ص٢١١).

فمثلًا عند قوله: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٢٥﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٥-٢٨]، هذا فيه معنى شهادة أن لا إله إلّا الله، ومعنى التّوحيد في الآية قبلها قوله ﷻ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]، هذا فيه بيان أنَّ من التوحيد الدّعوة: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ [الإسراء: ٥٦]، ثمّ بيّن في آية ثالثة في قول الله ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وأنّ المحبّة من العبادة، وهكذا...

إذًا ففي هذا الباب بيان لبعض أنواع العبادة التي تدخل في معنى التوحيد، وفي معنى شهادة أن لا إله إلّا الله، وفيها بيان معنى لا إله إلّا الله، كما في آية الزخرف، وهذا سنبيّنه -إن شاء الله تعالى-.

وسبق بيان أن التوحيد هو شهادة أن لا إله إلا الله؛ ولهذا قال العلماء: العطف هنا -التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله- من عطف المترادفات، ولكن هذا فيه نظر من جهة أن الترادف غير موجود، الترادف الكامل، لكن الترادف الناقص موجود، فهو من قبيل عطف المترادفات التي معناها واحد لكن يختلف بعضها عن بعضٍ في بعض المعنى.

وقوله: (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ**). يعني: الكشف، والإيضاح عن معنى التوحيد، وهو اعتقاد أن الله ﷻ واحد في ربوبيته لا شريك له، واحد في إلهيته لا ندَّ له، واحد في أسمائه وصفاته لا مِثْل له، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ويشمل ذلك أنواع التوحيد جميعًا، فالتوحيد هو اعتقاد أن الله واحد في هذه الأشياء الثلاثة.

قوله: (وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ). يعني: تفسير شهادة أن لا إله إلا الله، هذه الشهادة أعظم كلمة قالها مكلَّف، ولا شيء أعظم منها؛ وذلك لأن معناها هو الذي قامت عليه الأرض والسماوات، وما تعبَّد المتعبدون إلا لتحقيقها، ولامتثالها.

(وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، الشهادة تارة تكون شهادة حضور وبصر، وتارة تكون شهادة علم فيشهد على شيء حضره ورآه، أو يشهد على شيء علِمَه، هذان نوعان لمعنى الشهادة، فإذا قال قائل: أشهد، فيحتمل أنه سيأتي بشيء رآه، أو بشيء علمه، وأشهد أن لا إله إلا الله هذه شهادة علمية؛ ولهذا في قوله: أشهد، العلم.

أمّا الآية الأولى وهي آية الإسراء في قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] بيّن الشّارح كما أنّ أكثر المفسرين على أن قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ أنّهم الملائكة، أي: من هم الّذين زعموا من دون الله أندادًا لله، وشركاء لله، وآلهة يُدعون مع الله. . . ، الملائكة، وعيسى، وعزير، والصالحون، هذا عامة أهل التّفسير على ذلك: الأنبياء، عيسى، عزير، أمّ عيسى -عليه وعليها السلام-، وكذلك الملائكة، وهذه كلّها جاءت بها الآيات:

أمّا في عيسى وأمّه عليهما السلام فواضح هذا من آيات سورة المائدة، ومنها: قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وأمَا الملائكة ففي آخر سورة سبأ ما يدلّ على

ذلك في قوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠] الآية، وكذلك في عبادة العزير، فهذه التفاسير من السّلف، قد دلّت آيات أخر على أنّ هؤلاء الّذين ذُكروا قد عُبدوا مع الله ﷻ؛ ولهذا فسّر السّلف هذه الآية بتفسير قرآني بما دلّ عليه القرآن؛ لأنّ هذه الآلهة وإن كانت أنبياء، أو صالحين، أو ملائكة فإنّهم زُعِموا من دون الله أنهم يكشفون الضر، أو يحوّلونه، فلهذا أدخلها السّلف في هذه الآية، وأمّا ما ورد في صحيح البخاري من أنّ ابن مسعود رضي الله عنه قال: «**نَاسٌ مِنَ الْجِنِّ كَانُوا يُعْبَدُونَ فَأَسْلَمُوا**»، وفي رواية: «**كَانَ نَاسٌ مِنَ الإِنْسِ يَعْبُدُونَ نَاسًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ الْجِنُّ، وَتَمَسَّكَ هؤُلَاءِ بِدِينِهِمْ**»[1]، وهذا معنى قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧] فهذا تفسير خاص، وهو تفسير بالسبب، ولا يعني التفسير بالسبب حصر الآية فيما نزلت فيه، وذلك على القاعدة المعروفة في علم التفسير: أنّ العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب، فمن حصر تفسير هذه الآية -آية الإسراء- في الجنّ، فإنّه مخطئ ولا شكّ؛ لأنّ ذلك وإن كان سببًا في نزولها، لكن اللّفظ العام قال ﷻ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ و(الّذين): اسم موصول، وقد تقرّر في علم الأصول أنّ الأسماء الموصولة من صيغ العموم؛[2] فلهذا لا يسوغ حصر ذلك بالجن، كما قد يذكره بعضهم، ويستدلّ له بما ورد في سبب نزولها عن ابن مسعود رضي الله عنه في صحيح أبي عبد الله البخاري، فاللّفظ عام إذًا: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ وهذا فيه إقامة الحجّة عليهم، وفيه تحدٍّ لهم (﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٣٣).

(٢) انظر: قواطع الأدلة (١/ ٢٩٢)، وروضة الناظر (٢/ ١٢٣)، ومختصر ابن اللحام (١٠٦)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٠٨).

مِّن دُونِهِۦ﴾) ماذا سيملكون؟ فكلّ زاعم يدعو الّذي زعمه إلهًا، قال ﷻ: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]، يعني: إن كنت في ضرّاء فإنّهم لا يكشفونها، ولا يستطيعون كشفها، وذلك لأنّه لا يكشف الضرّ إلّا الّذي خلق الضُّرّ، وهو الله ﷻ، وأمّا الّذي لم يخلقه فلا يستطيع أن يكشفه، قال ﷻ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧]، وقوله هنا: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ حصرٌ؛ لأنَّ النّفي مع أداة الاستثناء تدلّ على حصر الأوّل في الثاني، أي: حصر الكشف فيما بعد أداة الاستثناء، وهو الضّمير (هو) أي: حصر الكشف في الله، فلا يكشف الضُرّ إلّا الله، وهذا جاء في آية يونس في آخرها، وفي غيرها من الآيات: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ لا يملكونه، فالّذي يملكه هو الله ﷻ، إذًا تعلّقهم بهذه الآلهة كان ضلالًا فوق كلّ ضلال ولا شكّ، إذ من اتّجه إلى الّذي لا يملك وطلب منه ما لا يملك، ورغب إليه فيما لا يملك معتقدًا أنّه يملك، فهذا قد وضعه في غير موضعه، ووضع السؤال له في غير موضعه، وهذا معنى الظّلم؛ لأنَّ الظلم معناه: وضع الشّيء في غير موضعه، فلو وضع السؤال، والدّعاء، وكشف الضرّ في غير موضعه، وسأله ممّن لا يملكه فقد ظلم الظّلم الأكبر؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وفي قوله ﷻ: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾، التّحويل هو: أن ينقله إلى غيركم، بمعنى أنّهم قد يأتي أحد ويقول: لا يملكون كشفه، لكن قد يملكون إزالته إلى غيره كالإزاحة، قال ﷻ: ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ حتّى التّحويل منك إلى غيرك فإنّه لا يستطيع أحد أن يفعل ذلك إلّا بإذن الله، والله ﷻ لم يأذن لأحد أن يسأل أحدًا ما لا يملكه معتقدًا أنّه يملكه، فمثلًا من يأتي إلى إلهٍ يُدعى من

دون الله ويطلب منه كشف الضُّرّ، يقول: اكشف ضرّي، داوني من مرضي، هذا سؤال من لا يملك، وهذا السّائل يعتقد أنّه يملك، فهذا هو الشّرك الأكبر، والظّلم الأكبر، بخلاف من سأل من يملك بإقدار الله له، وتمليكه له أن يكشف فإنّه لا يُعَدّ مرتكبًا منهيًّا، كمن يسأل الطّبيب مثلًا أن يزيل ما به من مرض، أو يأتي إلى من يحتاجه فيزيل ما به من شدّة إمّا فاقة، وإمّا جوع، أو نحو ذلك، فهذا يسأل من يملك، فهو إذًا قد ملك ذلك، واستطاعه، وسؤاله لا بأس به، وهنا لا بدّ أن تنتبه لهذا القيد، وهو قول الله ﷻ: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾؛ لأنّ بعض النّاس من الخرافيين يقول: أنتم تقولون هذا إذا كان في قدرته فإنّه يجوز، وإذا كان ليس له قدرة فيه، ولا يملكه فهذا لا يجوز، من أين أتيتم بهذا؟؛ لأنه موجود في القرآن، وهذا كما قال بعض الخرافيين في كتبهم يقول: هذه تقييدات من أين أتوا بها؟ إذا كان يدخل تحت القدرة، وإذا كان لا يدخل تحت القدرة، إذا كان شيء يُملك، أو لا يملك، من أين أتيتم بهذا القيد؟ قيل لهم: أتينا به من عند ربّنا، قال ﷻ: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ﴾، الله ﷻ هو الّذي قال: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾ وفي آية الزمر في قوله: ﴿أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الزمر: ٤٣-٤٤] هنا تنتبه ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾ وفي قوله ﷻ في سورة فاطر: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]، ونحو ذلك، فتنتبه لهذه الآيات في الاستدلال. ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ التّحويل عرفناه وهو: نقله من حال إلى حال، إمّا من جهة المكان، أو من جهة الصّفة، من جهة المكان ينقله من ذاتك إلى غيرك، ضُر بك ينقله إلى غيرك، هذا من جهة، وينقله من جهة الصّفة أن تكون صفته معيّنة فينقله إلى صفة أخرى، فمرض شديد

يجعله مرضًا خفيفًا، هذا نقله في الوصف، وهذا أيضًا لا يملكه أولئك: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ ماذا قال الله ﷻ في بيان حال أهل التّوحيد الّذين لا يرضون بهذا؟ لا يرضون أن يدعوا من دون الله ﷻ -وكلّما رسخت قدم العبد في عبادة الله ﷻ، وعرف حقّه كان أوّل من ينهى الخلق عن الشّرك؛ لأنّه لا يُشرك به هو، ولهذا يُفترق أهل التوحيد والاستقامة عن غيرهم- قال ﷻ في بيان حال أهل الاستقامة والتّوحيد: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ هذه حالهم، يدعون الله ﷻ، ويبتغون إلى ربّهم الوسيلة، والدّعاء هنا ليس مجرد السؤال، بل الدّعاء أعمّ، هذا المقصود به هنا، دعاء العبادة الّذي يشمل دعاء المسألة، أو هما معًا: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ أي: يعبدون، فمعنى الدّعاء: العبادة، مثل ما جاء في قوله تعالى في سورة مريم في قصّة إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤٨]، هذا كلام الله ﷻ مخبرًا به عن قول إبراهيم عليه السلام، ماذا قال الله ﷻ بعد ذلك؟ ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾ [مريم: ٤٩] فدلّ على أنّ الدّعاء معنى العبادة، الدّعاء والعبادة بمعناه؛ لكن الدّعاء هنا المراد به دعاء العبادة، فما تسمّونه أنتم عبادة، أمّا دعاء المسألة فهو خاص، وكلّ دعاء عبادة مشتمل على مسألة؛ لأنّ العابد مثلًا: المصلّي في دعاء عبادة، لماذا نقول: العبادة هذه دعاء؟؛ لأنّه يعبد، وهو في عبادته سائل، يسأل الثواب، ويسأل الله الرّضا، ويسأل الله القبول، إلى غير ذلك من أنواع الأسئلة، ولذا الدّعاء ينقسم إلى دعاء عبادة، وهو المعنى الأعمّ، ودعاء مسألة، وهو المعنى الأخصّ وهنا في قوله ﷻ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ يعني: يعبدون، أو تقول: يعبدون، ويسألون معًا، يعبدون أولئك

الّذين يدعون، وهنا حذف المفعول فيدعون من؟ يدعون الله ﷻ، لماذا حُذف هنا؟؛ لأنّه لا خفاء فيه، فهؤلاء أهل توحيد، وأهل استقامة، وهم ينكرون فعل من ذكر الله ﷻ وصفهم، فإذًا الأمر في وضوح وجلاء، ولهذا حُذف لوضوحه: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾ يدعون الله ﷻ.

﴿يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾، ولا تقل: إن (يدعون) هنا: يدعون إلى ربّهم، فهذا غلط؛ لأن يدعون لا تتعدّى بـ«إلى» في العبادة، إنّما تتعدّى بنفسها، ففي قوله: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾، أي: يعبدون الله ﷻ وحده، ﴿يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾، والوسيلة هنا معناها: الحاجة والغرض الّذي هو رضا الله ﷻ عنهم، وأن يدخلهم دار ثوابٍ، ودار النعيم: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ﴾، هنا فيه التّنافس ﴿أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ﴾ فهم في شغل عن فعل أولئك العابدين؛ ولهذا قال الله ﷻ في بيان ذلك: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥] هؤلاء من هم؟ هؤلاء الّذين عُبدوا من دون الله ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءٗ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦] فهُم في شغل عنهم، فإذا كانوا في شغل، وهم متنافسون في الخيرات، في الدّنيا، وهم الآن يرجون الثّواب إذا كانوا قد ماتوا فإذا لم تتّجه النّاس إليهم؟، لم تتّجه القلوب إلى من لا يملك، ومن هو مشغول بنفسه، ومن هو عن دعاء الدّاعي غافل؟، أليس هذا موجبًا لمن سمع ذلك أن يتوجّه بقلبه لله وحده؟ بلى ولا شكّ، ويوجب له التّنافس في الخير: ﴿يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾، وهذان الأمران -أنّهم يرجون الرحمن، ويخافون العذاب- متلازمان، الرّجاء، والخوف، رجاء الرّحمة، والخوف من العذاب، ولا

يمكن لعبدٍ أن يطير في سماء العبودية إلّا بأن يستوي عنده هذان الجناحان، وهما جناح الرّجاء، وجناح الخوف حتّى يستقيم طيرانه، ولا بدّ من رأس الأمر كلّه وهو المحبّة.

فإذًا ثلاثة أمور بها يستقيم التّحليق في سماء العبودية:

أوّلًا: جناحان وهما: الخوف والرّجاء، والثالث: الرأس، رأس الأمر وهو المحبة؛ لأنّ المحبّة -كما سبق أن ذكرت- محركة، أي: المحبة تحرّك، فإذا أقدم يبقى التّوازن، بحيث يكون سائرًا لا يميل هاهنا، ولا يميل هاهنا، فينبغي له أن يتوازن عنده الخوف والرّجاء، ينظر هاهنا تارة فيخاف، ولو نظر دائمًا، وكان خائفا لأقعده ذلك عن العمل، ويئس، وينظر هاهنا تارة، ويحدوه إلى العبادة، فكلّما عمل معصية، أو قصّر في طاعة نظر من جهة الخوف فخاف، ونظر من جهة الرّجاء وسعة رحمة الله فرجا مغفرة الله ﷿، ورحمته، فهو يسير متحركًا بأجنحة ثابتة متّزنة؛ ولهذا لا يُصيب من كانت عنده هذه الأمور في عمله، لا يصيبه غلو، ولا يصيبه ميل عن الصّراط السّوي؛ لهذا قال الله ﷿: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ هذا فيه تنبيه، وكلّ وصف في القرآن فيه تنبيه، أي: من أراد أن يُسابق في الخيرات فليفعل فعلهم، فإنّهم كانوا يدعون -يعبدون- ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ وأيضًا: يتنافسون أيُّهم أقرب، وذلك كلّه مع الرّجاء والمحبة، فلم يميلوا هاهنا ولا هاهنا: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾.

الوسيلة هي: القصد والحاجة، أي: أن حاجاتهم يبتغونها إلى ربهم ذي الربوبية الذي يملك الإجابة، وأيضًا: يتنافسون أيُّهم أقرب، وذلك كلّه مع الرّجاء والمحبة، فلم يميلوا هاهنا، ولا هاهنا:

وفي قول الله ﷿: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ

وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥].

سئل ابن عباس رضي الله عنهما -وهي من مسائل نافع بن الأزرق المعروفة[١]- عن قوله: الوسيلة في قوله: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ ما معنى الوسيلة؟ قال: الوسيلة الحاجة، فقال له: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، ألم تسمعا إلى قول الشاعر -وهو عنترة يخاطب امرأة-[٢]:

إِنَّ الرِّجَالَ لَهُمْ إِلَيْكِ وَسَيْلَةٌ   إِنْ يَأْخُذُوكِ تَكَحَّلِي وَتَخَضَّبِي

(لهم إليكِ وسيلةٌ): لهم إليك حاجة، ووجه الاستدلال من آية المائدة أنه قال: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ فقدَّم الجار والمجرور على لفظ (الوسيلة)، وتقديم الجار والمجرور -وحقُّه التأخير- يفيد الحصر والقصر، وعند عدد من علماء المعاني يفيد الاختصاص، وهذا، أو ذاك فوجه الاستدلال ظاهر: في أن قوله -تعالى- في آية الإسراء ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ أن حاجاتهم يبتغونها عند الله، وقد اختص الله (بذلك فلا يتوجهون إلى غيره، وقد حصروا وقصروا التوجه في الله جل جلاله، وقد جاء بلفظ الربوبية دون لفظ الألوهية فقال جل جلاله: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ ولم يقل: يبتغون إلى الله الوسيلة؛ لأن إجابة الدعاء، والإثابة هي من مفردات الربوبية؛ لأن ربوبية الله على خلقه تقتضي أن يجيب دعاءهم، وأن يعطيهم سؤلهم؛ لأن ذاك من أفراد الربوبية.

فظهر من قوله: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ أن فيها تفسير التوحيد، وهو أن كل حاجة من الحاجات إنما تنزلها بالله جل جلاله: ﴿يَدْعُونَ﴾ يعبدون وهم إنما يطلبون حاجاتهم من الله جل جلاله، فلا يعبدون بنوع من العبادات،

(١) أخرجها الطبراني (١٠/ ٢٤٨).
(٢) انظر: الأغاني (١٢/ ١٨٢)، وثمار القلوب (١/ ٢٦٥).

ويتوجهون به لغير الله، فإذا نحروا فإنما ينحرون يبتغون إلى ربهم الحاجة، وإذا صلوا إنما يصلون يبتغون إلى ربهم الحاجة، وإذا استغاثوا فإنما يستغيثون بالله، يبتغون إليه الحاجة دونما سواه، إلى آخر مفردات توحيد العبادة، فهذه الآية دالة بظهور على أن قوله: ﴿يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ هو التوحيد، وقد استشكل بعض أهل العلم إيراد هذه الآية في هذا الباب وقال: ما مناسبة هذه الآية لهذا الباب؟ وبما سبق تتضح المناسبة جليًا.

قال ﷻ: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾، وهذه حال خاصة عباد الله: أنهم جمعوا بين العبادة، وبين الخوف، وبين الرجاء، فيرجون رحمته، ويخافون عذابه، وهم إنما توجهوا إليه وحده دون ما سواه فأنزلوا الخوف، والمحبة، والدعاء، والرغب، والرجاء في الله ﷻ وحده دون ما سواه وهذا هو تفسير التوحيد.

هذه الآية واضحة في الدّلالة على أنّ دعاء غير الله ﷻ مناقض لما عليه الّذين يدعون الله ﷻ وحده، فحال المشركين أنّهم يدعون من دون الله آلهة يزعمونها تقبل ذلك، وتنفع، وتضرّ، وتكشف الضرّ، وتحوّله، لكن هؤلاء الآلهة الّتي اتّخذت من دون الله لا تقبل بهذا أبدًا، بل هي عابدة لله وحده، وهذا واضح الدّلالة على المراد.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧].

ش: قال: (وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ الآيات).

قال ابن كثير: يقول تعالى مخبرًا عن عبده ورسوله، وخليله، إمام الحنفاء، ووالد من بعث بعده من الأنبياء، الذي تنتسب إليه قريش في نسبها ومذهبها أنه تبرأ من أبيه، وقومه في عبادتهم الأوثان فقال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨]، أي: هذه الكلمة وهي عبادة الله وحده لا شريك له، وخلع ما سواه من الأوثان، وهي لا إله إلا الله جعلها في ذريته، يقتدي به فيها من هداه الله من ذرية إبراهيم عليه السلام ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ أي: إليها.

قال عكرمة، ومجاهد، والضحاك، وقتادة، والسدي، وغيرهم في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ يعني: لا إله إلا الله لا يزال في ذريته من يقولها(١).

وروى ابن جرير، عن قتادة ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فلم يبرأ من ربه. رواه عبد بن حميد، وروى ابن جرير، وابن المنذر، عن قتادة: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ قال: الإخلاص،

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢٥).

والتوحيد لا يزال في ذريته من يعبد الله، ويوحده[١].

قلت: فتبين أن معنى لا إله إلا الله توحيد العبادة بإخلاص العبادة له، والبراءة من كل ما سواه.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذكر سبحانه أن هذه البراءة، وهذه الموالاة هي شهادة أن لا إله إلا الله».

وفي هذا المعنى يقول العلامة الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكافية الشافية[٢]:

وَإِذَا تَوَلَّاه امْرُؤٌ دُونَ الْوَرَى ... طُرًّا تَوَلَّاه الْعَظِيمُ الشَّانِ

فتدبر كيف عبر الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عن هذه الكلمة العظيمة بمعناها الذي دلت عليه، ووضعت له من البراءة من كل ما يعبد من دون الله من المعبودات الموجودة في الخارج كالكواكب والهياكل والأصنام التي صورها قوم نوح على صور الصالحين ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، وغيرها من الأوثان، والأنداد التى كان يعبدها المشركون بأعيانها، ولم يستثن من جميع المعبودات إلا الذي فطره، وهو الله وحده لا شريك له، فهذا هو الذي دلت عليه كلمة الإخلاص؛ كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢]، فكل عبادة يقصد بها غير الله من دعاء، وغيره فهي

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٥/ ٣٩).
(٢) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٤٥٤).

....

باطلة، وهي الشرك الذي لا يغفره الله، قال -تعالى-: ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ۝٧٣ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا۟ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧٤﴾ [غافر: ٧٣-٧٤].

الشرح:

هذه آية الزخرف من الآيات المهمة في معنى كلمة التوحيد؛ لأنّها تفسير قرآني، فلا يأتي أحدٌ ويقول: أنتم تفسرون كلمة التوحيد من عند أنفسكم، إنّما هذا تفسير الله ﷻ، هو الّذي بيّن لنا هذا المعنى، قال الله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ۝٢٧﴾، هذه الكلمة هي لا إله إلّا الله، ننظر، ونرجع إلى أوّل الآية: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ هذا هو معنى النّفي؛ لأنّ (براء) فيها نفي: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾، هذا معنى (لا إله) ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ هذا معناه الإثبات، (إلّا الله)، فهذه الآية فيها معنى كلمة التوحيد، بدلالة المطابقة.

الدّلالات ثلاث، هذا أصله مبحث منطقي، يبحثه المناطقة في أوّل كتب المنطق في أنواع الدّلالات، وأخذه عنهم أهل الأصول فجعلوه في أوّل كتب الأصول؛ لأنّ كتب الأصول أوّلها مقدّمات منطقية، ولغوية، فمِن المقدّمات المنطقية: بحث الدّلالات، وهو مهم من أحسن مباحثهم، وينفع كثيرًا في فهم أحكام الشريعة، وفهم معاني كلام الله، وفهم التّفسير،

وأيضًا فهم مباحث التّوحيد في الأسماء والصّفات، وتوحيد العبادة، وغيره[(١)].

أولًا: دلالة المطابقة: ما كان المعنى مطابقًا دون فرق ما فيه، المعنى هو المعنى، وأحدهما تفسير للأخرى، أو هذا معنى هذا، تقول مثلًا: الرياض، وواحد يقول: عاصمة المملكة العربية السعودية، اللّفظ اختلف لكن المعنى هذا مطابقة؛ لأن هذا مطابق لهذا، ولا خلاف فيه.

الدّلالة الثانية دلالة تضمّن: أي أنّ اللفظ تضمّن معاني عدّة مثلًا نقول: الغفورمن أسماء الله الحسنى، متضمّن لأشياء وهي، أولًا: ذات، فالغفور اسم، لا تبدأ بالصّفة قبل الذّات، هذه أوّلًا ذات متّصفة بصفة، إذا قلت: الغفور هو الله ﷻ، أي: هو الذّات، فلفظ الغفور اشتمل على أشياء، أوّلًا: الذّات، الثاني: ذات متصفة بصفة المغفرة، أي فيه عندنا زيادة المغفرة، الثالث: كثرة المغفرة؛ لأنّ الصيغة صيغة المبالغة، فهذه ثلاثة أشياء كل واحدة متضمّنتها لفظ الغفور، تضمن هذه، فإذا قال أحد: إن الغفور هو معنى الله بالمطابقة، فنقول له: خطأ، لكن إذا قال: الله هو معنى المعبود بحقّ بالمطابقة، تقول: صحيح، لكن الغفور متضمّن للّذات

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في درء التعارض (١٠/ ١٢): (فدلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على جميع المعنى الذي عناه المتكلم، ودلالة التضمن: دلالة اللفظ على ما هو داخل في ذلك المعنى، ودلالة الالتزام: دلالة اللفظ على ما هو لازم لذلك المعنى خارج عن مفهوم اللفظ، فدلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على جميع هذه الماهية التي عناها المتكلم بلفظه، وهو دلالة على تمام الماهية، وذلك المدلول عليه بالمطابقة هو مقول في جواب ما هو، إذا قيل ما هو بحسب الاسم، وإذا سُئل عما هو المراد بهذا اللفظ، ذُكر مجموع ما دل عليه بالمطابقة، فالمدلول عليه بالتضمن هو جزء هذا المدلول، وهو جزء ماهيته، وهو داخل في ذاته، وأما اللازم لهذا المدلول فهو خارج عن حقيقته، عرض لازم له، فهذا تقسيم معقول ولكنه يعود إلى قصد المتكلم ومراده باللفظ). وانظر هذا البحث في: آداب البحث والمناظرة (١/ ١٢). ا.هـ.

المتّصفة بالمغفرة، وهو الله ﷻ، جلت عظمته، وتقدّست أسماؤه، أيضًا متضمّن للمغفرة، أيضًا متضمّن لكثرة المغفرة، فإذًا نقول: هذا الاسم تضمّن أشياء، وهكذا أي: مثل ما تقول: الرياض، وتقول: الملز، وتقول: كذا، أحياء، هل الرياض واحد من هذه؟ لا، هذه كلّها أشياء تحته، فهي أجزاء متضمّنة له، ويختلف الجزء عن التّضمن لكن هذا تقريب.

الثالث: -وهو المهمّ- وهو اللزوم: أي: أنّه يلزم منه شي آخر لم يدلّ عليه اللفظ، مثال: لفظ (الغفور) يلزم منه أنّه شديد العقاب، ويلزم منه أنّه عليم، فهو علم بالعصيان، وسيغفره، فإذًا لا بدّ من العلم، فهو مستلزم لعلمه أيضًا، الغفور، مستلزم لحياته، وكمال حياته، مستلزم لقدرته، وقوته، وهكذا، وباب اللّزوم لمن فهمه من أنفس الأبواب لمطالع التّفسير، وغالب المفسّرين يدورون حول المطابقة، يفسّرون المعنى بالمعنى، وبعضهم -وهو كثير في الصّحابة- يفسّرونه بالتضمّن، وأمّا الذي يفسّره باللزوم هم قلّة، والقرآن لمن نظر، وتدبّر فيه فإن ما يحدثه في القلوب من لزوم كثير جدًّا، أكثر ممّا يحدثه بالمطابقة، فإذا تأمّلت هذا يلزم منه كذا، وهذا يلزم منه كذا؛ ولذلك دعينا للتدبّر ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، والتدبّر يحتاج منك إلى إعمال نظر، وإعمال فكر، وعقل، وبه تعرف ما يترتّب، فتقرأ قول الله ﷻ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧]]، عرفناها.. لكن هذه ما تحدث لك، ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ﴾ يلزم منها أشياء: ﴿فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ فلزم من هذا أشياء لم تُذكر صراحة في هذا الموضع، لكن أنت بتدبّرك تستطيع أن تدخل فيه.

إذًا هذه الدّلالات الثّلاث تُسمّى: دلالات اللفظ، إمّا أن يدلّ اللفظ على معناه بالمطابقة وهو التّساوي، وإمّا أن يدلّ اللّفظ على معان عدّة، وكلّ واحدٍ منها اللفظ يتضمنه، وإمّا أن يدلّ باللزوم فيسمّى دلالة لزوم، -هذا مبحث مهمٌّ للغاية-.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ **وجه الاستدلال من هذه الآية في قوله:** ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ هذه الجملة فيها البراءة، وفيها الإثبات، البراءة مما يعبدون، قال بعض أهل العلم: تبرأ من العبادة، ومن المعبودين قبل أن يتبرأ من العابدين؛ لأنه إذا تبرأ من أولئك فقد بلَغ به الحنق، والكراهية، والبغضاء، والكفر بتلك العبادة مبلغها الأعظم، وقد جاء تفصيل ذلك في آية الممتحنة كما هو معلوم.

إذًا مناسبة هذه الآية للباب: أن قوله: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ اشتملت على نفي، وإثبات فهي مساوية لكلمة التوحيد، بل هي دلالة كلمة التوحيد، ففي هذه الآية تفسير شهادة أن لا إله إلا الله؛ ولهذا قال عَزَّ وَجَلَّ بعدها: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ هذه الكلمة هي قول: لا إله إلا الله كما عليه تفاسير السلف، فإذًا قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ هذا فيه النفي الذي نعلمه من قوله: (لا إله)، فتفسير شهادة أن لا إله إلا الله في هذه الآية، (لا إله) معناها: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (إلا الله) معناها: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ فإذًا في آية الزخرف هذه أن إبرهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ شرح لهم معنى كلمة التوحيد بقوله: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ والبراءة هي: الكفر، والبغضاء، والمعاداة، تبرًأ من عبادة غير الله إذ أبغضها، وكفر بها، وعاداها، وهذه لا بد منها، لا يصح إسلام

أحد حتى تقوم هذه البراءة في قلبه؛ لأنه إن لم تقمْ هذه البراءة في قلبه فلا يكون موحدًا، البراءة هي: أن يكون مبغضًا لعبادة غير الله، كافرًا بعبادة غير الله، معاديًا لعبادة غير الله، كما قال هنا: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ أما البراءة من العابدين فإنها من اللوازم، وليست من أصل كلمة التوحيد، البراءة من العابدين فقد يعادِي، وقد لا يعادِي، وهذه لها مقامات منها مُكفِّر، ومنها ما هو نوع موالاة، ولا يصلُ بصاحبه إلى الكفر.

إذًا تحصَّل لك أن البراءة التي هي مُضمَّنة في النفي (لا إله) بغضٌ لعبادة غير الله، وكفرٌ بعبادة غير الله، وعداوةٌ لعبادة غير الله، وهذا القدر لا يستقيم إسلام أحد حتى يكون في قلبه ذلك.

قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ وهذا استثناء كما هو الاستثناء في كلمة التوحيد -لا إله إلا الله-.

قال بعض أهل العلم: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ ذكر الفطر دون غيره؛ لأن في ذلك التذكير بأنه إنما يستحق العبادة من فَطَر أما من لم يفطِرْ، ولم يخلق شيئًا فإنه لا يستحق شيئًا من العبادة.

إذًا مناسبة هذه الآية ظاهرة للباب، ووجه الاستدلال منها، ومعنى البراءة، ومعنى النفي والإثبات فيها، وفي كلمة التوحيد.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

ش: قال: (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]. . . الآية).

الأحبار: هم العلماء، والرهبان: هم العباد. وهذه الآية قد فسرها رسول الله ﷺ لعدي بن حاتم رضي الله عنه، وذلك أنه لما جاء مسلمًا دخل على رسول الله ﷺ فقرأ عليه هذه الآية قال: فقلت: «إنهم لم يعبدوهم. فقال: بلى، إنهم حرموا عليهم الحلال، وحللوا لهم الحرام فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم. رواه أحمد، والترمذي وحسنه، وعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، والطبراني من طرق[(١)].

قال السدي: استنصحوا الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم.

ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، **فإن الحلال ما أحله الله، والحرام ما حرمه الله، والدين ما شرعه الله.**

فظهر بهذا أن الآية دلت على أن من أطاع غير الله ورسوله، وأعرض عن الأخذ بالكتاب والسنة في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحله الله، وأطاعه في معصية الله، واتبعه فيما لم يأذن به الله، فقد اتخذه ربًا، ومعبودًا، وجعله لله شريكًا، وذلك ينافي التوحيد الذي هو دين الله الذي دلت عليه كلمة الإخلاص «لا إله إلا الله»، فإن الإله هو المعبود، وقد

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٩٥)، وابن أبي حاتم (٦/ ٧٨٤)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٩٢)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٩٨).

....

سمى الله - تعالى - طاعتهم عبادة لهم، وسماهم أربابًا؛ كما قال - تعالى - : ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾، أي: شركاء لله - تعالى - في العبادة ﴿أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، وهذا هو الشرك، فكل معبود رب، وكل مطاع ومتبع على غير ما شرعه الله ورسوله فقد اتخذه المطيع المتبع ربًا ومعبودًا؛ كما قال تعالى في آية الأنعام: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وهذا هو وجه مطابقة الآية للترجمة، ويشبه هذه الآية في المعنى قوله - تعالى - : ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] - والله أعلم - .

قال شيخ الإسلام في معنى قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم، ورهبانهم أربابًا حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله يكونون على وجهين: أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على هذا التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله اتباعًا لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركًا، وإن لم يكونوا يصلون لهم، ويسجدون لهم، فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف للدين، واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله، مشركًا مثل هؤلاء.

الثاني: أن يكون اعتقادهم، وإيمانهم بتحريم الحرام، وتحليل

....

الحلال ثابتًا، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب؛ كما قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»(١).

ثم ذلك المحرم للحلال، والمحلل للحرام، إن كان مجتهدًا، قصده اتباع الرسل لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما استطاع، فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه، بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه، ولكن من علم أن هذا أخطأ فيما جاء به الرسول، ثم اتبعه على خطئه، وعدل عن قول الرسول، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمه الله، لا سيما إن اتبع ذلك هواه، ونصره باليد، واللسان مع علمه أنه مخالف للرسول، فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه، ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال، وإن كان عاجزًا عن إظهار الحق الذي يعلمه، فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق وهو بين النصارى، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق لا يؤاخذ بما عجز عنه، وهؤلاء كالنجاشي وغيره، وقد أنزل الله في هؤلاء الآيات من كتابه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٩]]، وقوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ

(١) أخرجه البخاري (٤٣٤٠، ٧١٤٥، ٧٢٥٧)، ومسلم (١٨٤٠).

....

تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣]، وقوله: ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ وَبِهِۦ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩].

وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزًا عن معرفة الحق على التفصيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد، فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ كما في القبلة.

وأما من قلد شخصًا دون نظيره بمجرد هواه، ونصره بيده، ولسانه من غير علم أن معه الحق، فهذا من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيبًا لم يكن عمله صالحًا، وإن كان متبوعه مخطئًا كان آثمًا، كمن قال في القرآن برأيه، فإن أصاب فقد أخطأ[(١)]، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار[(٢)]، وهؤلاء من جنس مانع الزكاة الذي تقدم فيه الوعيد، ومن جنس عبد الدينار، والدرهم، والقطيفة، والخميصة، فإن ذلك لما أحب المال منعه من عبادة الله، وطاعته، وصار عبدًا له، وكذلك هؤلاء يكون فيهم شرك أصغر، ولهم من الوعيد بحسب ذلك، وفي الحديث: «إِنَّ يَسِيرَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ»[(٣)]، وهذا مبسوط عند النصوص التى فيها إطلاق الكفر، والشرك على كثير الذنوب. انتهى[(٤)].

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣١)، وأبو يعلى (٣/ ٩٠)، والطبراني في الكبير (١٦٧٢) والأوسط (٥/ ٢٠٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٣) من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه الترمذي (٢٩٥١)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٩)، والطبراني في الصغير (٢/ ٤٥) والحاكم في المستدرك (١/ ٤)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٥) من حديث معاذ رضي الله عنه.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٧٠).

....

وقال أبو جعفر ابن جرير في معنى قول الله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [فصلت: ٩]، أي: وتجعلون لمن خلق ذلك أندادًا، وهم الأكفاء من الرجال تطيعونهم في معاصي الله. انتهى[١].

قلت: كما هو الواقع من كثير، ومن عباد القبور.

وفي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ تلا هذه الآية على عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه فقال: «يَا رَسُولَ اللهِ، لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. فَقَالَ: أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَتَسْتَحِلُّونَهُ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ»[٢].

فصارت طاعتهم في المعصية عبادة لغير الله، وبها اتخذوهم أربابًا، كما هو الواقع في هذه الأمة، وهذا من الشرك الأكبر المنافي للتوحيد الذي هو مدلول شهادة لا إله إلا الله.

فتبين بهذه الآية أن كلمة الإخلاص نفت هذا كله لمنافاته لمدلول هذه الكلمة، فأثبتوا ما نفته من الشرك، وتركوا ما أثبتته من التوحيد.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٤/ ٩٥).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٥٦).

الشرح:

هذه الآية معناها ظاهر، ودخولها في تفسير التوحيد أيضًا ظاهر؛ وذلك لأنّ قول الله ﷻ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] ظاهر أنّ معنى الربوبية هاهنا هو الألوهية؛ لأنّه قال: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا﴾، فنفوا الأمر الّذي يجب عليهم، وهو أن لايعبدوا إلّا إلهًا واحدًا، فإذًا الله ﷻ فسّر الرّبوبية في هذه الآية بالألوهية، والرّبوبية تفسّر بالألوهية في مواضع، وهي من الألفاظ الّتي تتناوب مع قسيمها، أي: مع ما تنقسم معه تحت جنس واحد، وهذا هو معنى القسيم، هو غير القسم، أنّ قول الله ﷻ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا﴾ يحتمل معنى الرّبوبية الّتي هي اعتقاد أنّهم أسياد لهم، يدّبرون أمورهم، ويصرفون شؤونهم، ويقومون برزقهم، ويقومون بأنواع معايشهم، وخلقهم، وإحيائهم، وإماتتهم، هذا محتمل، ويحتمل لفظًا لا واقعًا، فهذا الأوّل احتمال لفظي، وكذلك يحتمل لفظًا أن يكون المراد بالربوبية هنا أنّها ربوبيّة العبادة؛ ولهذا في قول الله ﷻ في سورة آل عمران: ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، هذه الآية كانت في سياق الآيات الّتي خوطب بها نصارى نجران لمّا حضروا إلى النّبي ﷺ، وسألوه عن أشياء فقال لهم: ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾، فهذه عامة في الجميع، فأهل الإيمان لا يُؤمرون بذلك، ودخل في هذا كلّ من اتّخذ الأنبياء، أو الملائكة أربابًا.

المقصود من هذا أنّ أولئك ما اتّخذوهم أربابًا بمعنى الرّبوبية الّتي هي

الخلق، والرّزق، والإحياء، والإماتة، وإنّما اتّخذوهم أربابًا معبودين، هذا هو معنى الرّبوبية في هذه الآية، كذلك هو معنى الرّبوبية في قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] -معبودكم، فهذا من معاني الرّبوبية، فهذا السّياق في لفظ الربوبية، يُراد به أنّه بمعنى الألوهية، كذلك مسألة الفتنة العظيمة الّتي في القبر، فيُسأل المقبور عن ربّه، وعن دينه، وعن نبيّه، فيُقال له: من ربّك؟ يعني: من معبودك، ففي هذه المواضع، وأشباهها معنى الرّبوبية يعود إلى معنى الألوهية.

المقصود من هذا أنّ قول الله ﷻ: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا﴾، يتعيّن فيه الاحتمال الثّاني، وهو أنّ المعنى اتّخذوهم معبودين من دون الله، ويقرّر هذا المعنى شيئان:

الأول: سياق الآية، قال ﷻ في آخرها: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

الثاني: أن النبي ﷺ فسّرها بالعبادة، فقال عدي ابن حاتم: ما اتّخذناهم أربابًا، وقد دخل على النبي ﷺ وهو يقرأ هذه الآية ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ قال: يا رسول الله ما عبدناهم، ودخل عليه وهو يحمل الصّليب في عنقه، فقال له النّبي ﷺ: «**أَلْقِ عَنْكَ هَذَا الْوَثَن**»، ثمّ سأله هذا السؤال، **قَالَ**: «**مَا عَبَدْنَاهُمْ**»، ففهم من معنى الربوبية هاهنا العبودية؛ لأنّه متقرّر من حالهم -حال النّصارى-، أنّهم لا يقرّون لمن عبدوهم للأحبار والرّهبان بأنّهم يخلقونهم، ويرزقونهم، ، ويحيونهم، ويميتونهم، ، فهو فهم من الحال أنّ المراد بالربوبية هنا

العبودية، فلهذا بادر وقال: ما عبدناهم، والنبي ﷺ قال له مبيّنًا معنى العبادة، ومعنى اتّخاذهم أربابا، فقال: «**أليسَ يُحِلُّونَ لَكُم الْحَرَامَ فَتُحِلُّونَهُ؟ قال: بَلى، قَالَ: أليسُوا يُحَرِّمُونَ عَلَيْكُم الْحَلَالَ فَتُحَرِّمُونَهُ؟ قَالَ: بَلى، قَالَ: فَتِلْكَ عِبادَتُهُم**»[1]؛ لأنّ العبادة معناها: الخضوع والذلّ مع المحبة، وهؤلاء خضعوا لأحبارهم، ولرهبانهم، وذلّوا لهم في قلب الشّريعة التي كانت لهم، وفي تغيير معالمها، وفي قلب الحرام حلالًا، وفي قلب الحلال حرامًا، وأطاعوهم في ذلك، ليس على وجه الاستعباد لهم، والأخذ بالقهر والقوّة، ولكن على سبيل المحبّة لهؤلاء الأحبار والرهبان، فإذًا اجتمعت فيهم خصال العبودية الثلاث، وهي: الذلّ، والخضوع والمحبة، فأطاعوهم في ذلك ذلًا، وخضوعًا، ومحبة، فكانوا متّخذين لهم آلهة، وأربابًا من دون الله، والله ﷻ لا يرضى إلّا أن يعبدوا إلهًا واحدًا، قـــال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، فهذا هو معنى التّوحيد، معناه: أن لا تعبد إلّا الله ﷻ، فكلّ ما كان من قبيل العبادة فإنّه ينفى عن ما سوى الله ﷻ، وتثبت العبودية لله ﷻ، والعبودية الّتي يستحقّها الله ﷻ هي ما كان من فعلك على وجه الذلّ، والخضوع، والمحبّة، فكلّ ما كان من فعلك، وكان مشروعًا من الدّين إذا صرفته لغير الله تكون مشركًا، من ذلك الدّعاء، من ذلك المحبّة، من ذلك التّحليل والتّحريم أي: الشريعة، ولا نعني بهذا أنّهم أطاعوهم في تحليل الحرام، وتحريم الحلال تأويلًا، ليس هذا المقصود؛ لأنّه تارة العالم يحلّل حرامًا، لكن ليس قصدًا، ولكنه متأوّل، أي: هو حرام في الشّرع، ولكن لم يظهر له وجه حرمته، فأفتى بحله، فمن أطاعه

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٥٦).

في ذلك لا يسمّى متّخذًا له إلهًا، أو ربًّا من دون الله، فالمسائل الّتي أخطأ فيها بعض الأئمة من الأئمة المتبوعين أصحاب المذاهب الأربعة، وغيرهم، منهم من أخطأ في مسائل الدّليل يقضي ببطلان القول مثل: قول الحنفية بحلّ النّبيذ الّذي لا يُسكر قليله من غير العنب، هذه مسألة صنف فيها أهل العلم كتبًا، وصنّف فيه أهل الحديث كتبًا سمّوها «كتب الأشربة» كما صنّف الإمام أحمد، وابن قتيبة، وجماعة من أهل العلم، فالحنفية يتبعون أبا حنيفة في هذه المسألة، ويقولون بحلّ ذلك مع ثبوت الدّليل على خلافه، فهنا لا يُقال في هذه المسألة: إنّهم أحلّوا لهم الحرام.

فمعنى ذلك أنّ أتباع أبي حنيفة اتّخذوا أبا حنيفة ربًّا من دون الله، هذا غلط كبير، وإن كان يحوم على بعض الأذهان الّتي لم تنغرس فيها شجرة العلم، ولهذا فالمقصود بهذه الآية أنّهم قلبوا لهم الشّريعة الّتي كانت لهم، وأحلّوا لهم المحرّمات عن غير تأويل، وحرموا عليهم المباحات عن غير تأويل، وإنّما قلب للشريعة عن قصد، وعمد، ومخالفة لظنون ظنوها، وهذا هو الّذي حصل من الأحبار، ومن الرهبان، ومثال هذا في هذا الوقت الّذين يُلغون التّحاكم إلى شريعة الإسلام، ويحكّمون شرائع وضعية، وقوانين بشرية مستقدمة من فرنسا، أو من بريطانيا، أو من أمريكا، ونحو ذلك، ويقولون: التّحاكم إلى الشريعة ليس بملزم، يقولون والشّريعة مصدر من مصادر التّشريع، ليست مصدرًا وحيدًا، فنأخذ منها، وغيرها نأخذ منه، ويحكّمون الشرائع الفرنسية، أو البريطانية، ويلغون أحكام الشريعة، فهؤلاء حرموا حلالًا، طاعة للكفرة، وأحلُّوا حرامًا طاعةً للكفرة، فهذا القلب للشّريعة في التّحاكم باستبدال شريعة مكان شريعة، هذا هو المقصود بالكفر في التّحاكم، وهذا ضابط مهمّ.

وهذا مفهوم من قوله: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ قال النبي ﷺ: «**أَلَمْ يُحِلُّوا لَكُم الْحَرَامَ فَأَحْلَلْتُمُوهُ**» هذا قسم، فالحرام: كلّ حرام أحلّوه لهم، والنبي ﷺ ما قال: ألم يحلّوا لكم حرامًا، ولو حرامًا واحدًا فأحللتموه؟ قال: «**أَلَمْ يُحِلُّوا لَكُم الْحَرَامَ**»، يعني: جنسه «**فَأَحْلَلْتُمُوهُ**»، «**قَالَ: أَلَيْسُوا يُحَرِّمُونَ عَلَيْكُم الْحَلَالَ فَتُحَرِّمُونَهُ؟**»، أي: جنسه، «**قَالَ: بَلى، قَالَ: فَتِلْكَ عِبادَتُهُم**»، مثل من يذهب بشريعة، ويأتي بشريعة أخرى، فهذا كفر، وهذا مناقض لوجوب عبادة الله ﷻ وحده، لا شريك له، ومن أعظم أنواع العبادة الطّاعة، وهؤلاء أطاعوا أولئك في تبديل شريعة الله، وفي التّحليل والتّحريم الّذي هو لله، قال ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وكما أنّه خالق، فكذلك هو الآمر، إذا كان غيره يخلق فإنّه يستحقّ أن يأمر وينهى ويُطاع، لكن لمّا كان الخالق وحده هو الله ﷻ، يجب أن يكون الآمر النّاهي وحده ﷻ، بما أنزل من الشّريعة ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، ونحو ذلك من الآيات.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

ش: قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: يذكر الله حال المشركين به في الدنيا، ومآلهم في الدار الآخرة؛ حيث جعلوا لله أندادًا، أي: أمثالًا، ونظراء يعبدونهم معه، ويحبونهم كحبه، وهو الله لا إله إلا هو، ولا ضد له، ولا ند له، ولا شريك معه.

وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»(١).

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ولحبهم لله تعالى، وتمام معرفتهم به، وتوقيرهم، وتوحيدهم لا يشركون به شيئًا، بل يعبدونه وحده، ويتوكلون عليه، ويلجؤون في جميع أمورهم إليه، ثم توعد تعالى المشركين به، الظالمين لأنفسهم بذلك، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، قال بعضهم: تقدير الكلام: لو عاينوا العذاب لعلموا حينئذ أن القوة لله جميعًا، أي: إن الحكم له وحده لا شريك له، فإن جميع الأشياء تحت قهره، وغلبته، وسلطانه ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ كما قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٥-٢٦] يقول: لو علموا ما يعانون هناك، وما يحل بهم من الأمر الفظيع المنكر الهائل على شركهم وكفرهم لانتهوا عما هم فيه من الضلال، ثم أخبر عن كفرهم بأعوانهم، وتبرؤ المتبوعين

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧، ٦٠٠١، ٦٨١١، ٧٥٢٠)، ومسلم (٨٦).

....

من التابعين، فقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾ [البقرة: ١٦٦] تبرأت منهم الملائكة الذين كانوا يزعمون أنهم يعبدونهم في الدار الدنيا، فتقول الملائكة: ﴿تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ [القصص: ٦٣]، ويقولون: ﴿سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١] الجن أيضًا يتبرءُون منهم، ويتنصلون من عبادتهم لهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝٦﴾ [الأحقاف: ٥-٦] انتهى كلامه(١).

روى ابن جرير عن كلامه في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] مباهاة، ومضاهاة للحق -سبحانه- بالأنداد ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ من الكفار لأوثانهم(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن الأمور المبينة لتفسير التوحيد، وشهادة أن (لا إله إلا الله): آية البقرة في الكفار الذين قال -تعالى- فيهم: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] ذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله، فدل على أنهم يحبون الله حبًا عظيمًا، فلم يدخلوا في الإسلام، فكيف بمن أحب الند أكبر من حب الله؟ فكيف بمن لم يحب إلا الند وحده؟). ا. هـ.

ففي الآية بيان أن من أشرك مع الله -تعالى- غيره في المحبة فقد

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٤٧٧).
(٢) انظر: تفسير الطبري (٣/ ٢٧٩).

....

جعله شريكًا لله في العبادة، واتخذه ندًا من دون الله، وأن ذلك هو الشرك الذي لا يغفره الله؛ كما قال -تعالى- في أولئك ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥] المراد بالظلم هنا الشرك، كقوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] -كما تقدم-، فمن أحب الله وحده، وأحب فيه، وله فهو مخلص، ومن أحبه، وأحب معه غيره، فهو مشرك؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما معناه: فمن رغب إلى غير الله في قضاء حاجة، أو تفريج كربة، لزم أن يكون محبًا له، ومحبته هي الأصل في ذلك. انتهى.

فكلمة الإخلاص (لا إله إلا الله) تنفي كل شرك في أي نوع كان من أنواع العبادة، وتثبت العبادة بجميع أفرادها لله تعالى، وقد تقدم بيان أن الإله هو المألوه الذي تألهه القلوب بالمحبة، وغيرها من أنواع العبادة، فـ(لا إله إلا الله) نفت ذلك كله عن غير الله، وأثبتته لله وحده. فهذا هو ما دلت عليه كلمة الإخلاص مطابقة، فلابد من معرفة معناها، واعتقاده، وقبوله، والعمل به باطنًا، وظاهرًا -والله أعلم-.

....

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فتوحيد المحبوب أن لا يتعدد محبوبه، أي: مع الله -تعالى- بعبادته له، وتوحيد الحب أن لا يبقى في قلبه بقية حب حتى يبذلها له، فهذا الحب -وإن سمي عشقًا- فهو غاية صلاح العبد، ونعيمه، وقرة عينه، وليس لقلبه صلاح، ولا نعيم إلا بأن يكون الله ورسوله أحب إليه من كل ما سواهما، وأن تكون محبته لغير الله تابعة لمحبة الله تعالى، فلا يحب إلا الله، ولا يحب إلا لله؛ كما في الحديث الصحيح: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ». الحديث(١).

ومحبة رسول الله ﷺ هي من محبة الله، ومحبة المرء إن كانت لله فهي من محبته، وإن كانت لغير الله فهي منقصة لمحبة الله، مضعفة لها، ويصدق هذه المحبة بأن تكون كراهيته لأبغض الأشياء إلى الله محبوبه، وهو الكفر بمنزلة كراهيته لإلقائه في النار أو أشد، ولا ريب أن هذا من أعظم المحبة، فإن الإنسان لا يقدم على محبة نفسه، وحياته شيئًا، فإذا قدم محبة الإيمان بالله على نفسه بحيث لو خير بين الكفر وبين إلقائه في النار، لاختار أن يلقى في النار، ولا يكفر، كان أحب إليه من نفسه، وهذه المحبة هي فوق ما يجده العشاق المحبون من محبة محبوبيهم، بل لا نظير لهذه المحبة، كما لا مثل لمن تعلقت به، وهي محبة تقتضي تقديم المحبوب فيها على النفس، والمال، والولد.

وتقتضي كمال الذل، والخضوع، والتعظيم، والإجلال، والطاعة،

---

(١) أخرجه البخاري (١٦، ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١)، ومسلم (٤٣) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

....

والانقياد ظاهرًا، وباطنًا، وهذا لا نظير له في محبة المخلوق، ولو كان المخلوق من كان، ولهذا من أشرك بين الله، وبين غيره في هذه المحبة الخاصة كان مشركًا شركًا لا يغفره الله؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، والصحيح: أن معنى الآية: أن الذين آمنوا أشد حبًا من لله أهل الأنداد لأندادهم، كما تقدم أن محبة المؤمنين لربهم لايماثلها محبة مخلوق أصلًا، كما لا يماثل محبوبهم غيره، وكل أذى في محبة غيره فهو نعيم في محبته، وكل مكروه في محبة غيره، فهو قرة عين محبته، ومن ضرب لمحبته الأمثال التى في محبة المخلوق للمخلوق كالوصل، والهجر، والتجني بلا سبب من المحب، وأمثال ذلك مما يتعالى الله عنه علوًا كبيرًا، فهو مخطئ أقبح الخطأ، وأفحشه، وهو حقيق بالإبعاد والمقت. انتهى(١).

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فكل من اتخذ ندًا لله، يدعوه من دون الله، ويرغب إليه، ويرجوه لما يؤمله منه من قضاء حاجاته، وتفريج كرباته، كحال عباد القبور، والطواغيت، والأصنام، فلا بد أن يعظموهم، ويحبوهم لذلك، فإنهم أحبوهم مع الله، وإن كانوا يحبون الله تعالى، ويقولون:

(١) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٢٠).

....

لا إله إلا الله، ويصلون، ويصومون، فقد أشركوا بالله في المحبة بمحبة غيره، وعبادة غيره، فاتخاذهم الأنداد يحبونهم كحب الله يبطل كل قول يقولونه، وكل عمل يعملونه؛ لأن المشرك لا يقبل منه عمل، ولا يصح منه، وهؤلاء وإن قالوا: لا إله إلا الله، فقد تركوا كل قيد قيدت به هذه الكلمة العظيمة من العلم بمدلولها؛ لأن المشرك جاهل بمعناها، ومن جهله بمعناها جعل الله شريكًا في المحبة وغيرها، وهذا هو الجهل المنافي للعلم بما دلت عليه من الإخلاص، ولم يكن صادقًا في قولها؛ لأنه لم ينف ما نفته من الشرك، ولم يثبت ما أثبتته من الإخلاص، وترك اليقين أيضًا؛ لأنه لو عرف معناها وما دلت عليه، لأنكره، أو شك فيه، ولم يقبله وهو الحق، ولم يكفر بما يعبد من دون الله؛ كما في الحديث، بل آمن بما يعبد من دون الله باتخاذه الند، ومحبته له، وعبادته إياه من دون الله؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ لأنهم أخلصوا له الحب فلم يحبوا إلا إياه، ويحبون من أحب، ويخلصون أعمالهم جميعًا لله، ويكفرون بما عبد من دون الله. فبهذا يتبين لمن وفقه الله -تعالى- لمعرفة الحق، وقبوله دلالة هذه الآيات العظيمة على معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وعلى التوحيد الذي هو معناها الذي دعا إليه جميع المرسلين. فتدبر.

الشـرح:

ذكر هنا آية سورة البقرة وهي قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وهاهنا مسألة مهمّة وهي أنّ المحبة عبادة، بل لا تقوم العبادة إلّا على ركن المحبّة، وهؤلاء أشركوا في المحبّة، قال: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أنّهم سوّوا هذه الآلهة بالله ﷻ في المحبة، وهذا جاء صريحًا في آية الشعراء؛ حيث قال الله ﷻ عند قول المشركين في جهنّم لأصنامهم، وأوثانهم، ومعبوديهم، قالوا لهم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨] تنبيه للمساواة: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هذه المساواة في المحبة، والمحبة محرّكة، المحبة الّتي في القلب تجعل العبد يتحرّك لمحابّ محبوبه، أو يتحرّك لما يمليه عليه ذلك الحبّ، وإذا كان كذلك فينبغي أن نفهم ضابطًا مهمًّا في الفرق بين المحبّة التي هي نوع من أنواع العبادة، والمحبّة الّتي هي من الغريزة؛ لأن بعض النّاس يأتي ويقول: هؤلاء يحبّون المال فيكونون كفارا؛ لأنّهم أحبوا المال، وجعلهم يأكلون الحرام، ويفعلون دون نظر لأمور أخر، هذا غلط وإن كان الّذي يحبّ المال، ويسعى لأخذه في غير ما يحلّ يسمّى عبدًا له؛ كما قال النبي ﷺ: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ..**»(١) إلى آخره، لكن هذه العبودية لا تقتضي خروجًا؛ لأنها عبودية لغوية، وليست العبودية الشرعية، الّتي بها يخرج عن دين الإسلام.

فإذًا ما الفرق بين المحبّة التّي هي العبودية، أو نوع من أنواع العبادة،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والمحبّة الّتي هي غريزية تأتي للمرء، تزيد وتنقص، ونحو ذلك من محابّه لأمور حياته؟، يتبيّن لك الفرق فيما ينتج عن هذه المحبّة، وممّن أوضحه إيضاحًا جيدًا الشّيخ ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في أوائل فتاوِيه وملخّصه: أنّه يتبين لك الفرق بالأثر، وكثير من الأحكام في التوحيد خاصة، يتبيّن لك الفروق بينها بآثارها، فالمحبّة التي هي عبادة تنظر إلى أثرها، فإذا كانت هذه المحبّة جعلته يتّبع دينًا فهذه المحبّة عبادة، إذا جعلته هذه المحبّة يتّبع أمرًا مباحًا، فهذه محبّة غريزية، وقد تكون هذه المحبّة الغريزية تجعله يتّبع أمرًا هومعصية، فهذا يكون أيضًا محبّة غريزية، فإذا كانت هذه المحبّة من آثارها أن يتّبع دينًا يدين به من عبادة، أو اتّباع لأمرٍ من أصول الشرع، فهذه المحبّة محبة عبادة، مثل ما حصل من أولئك، يحبّونهم كحب الله، هذه المحبّة الّتي أحبّوا أولئك من أجلها قادتهم لأن يدعوهم، ولاحظ أحبّوهم كمحبة الله، فإذًا جعلوا لهم شيئًا من الدّين، وهو أنّهم يدعونهم، ويعتقدون أنّهم ينفعون أو يضرّون، أضف إلى ذلك أنهم شفعاء تارة، وتارة يقرّبون إلى الله زلفى، فهذه أنواع من المحابّ الّتي كانت في نفوسهم، لكن قادتهم هذه المحاب إلى صرف شيء من الدّين لأولئك، الدّين الّذي يستحقّه الله عَجَّلَ، ولا يستحقّه غيره، المحبة الطبيعية الغريزية مثل أن يكون في قلبه محبّة لزوجه، أو محبة لولده، أو محبة لقريبه، وهذه المحبّة تجعله يطيعه في بعض المسائل، هل هذه تسمّى محبّة عبادة؟ لا ؛ لأنّ هذه محبّة أذن فيها الشّرع إلا إذا كانت محبّة قادته إلى محرّم، فتكون هذه المحبّة محرّمة، لكن لا تدخل في العبادة، حتّى يصرف شيئا من أنواع العبادة لمن لا يستحقّها، فإذا بان بأثر المحبّة أن المحبّة حرّكته لأن يفعل شيئًا لا يستحقّه إلّا الله، فنعلم أن المحرّك له المحبّة التي هي عبادة.

النّوع الثاني: المحبة التي هي غريزية، حرّكته المحبة لأمر من لهوه، لأمر من دنياه، ونحو ذلك ممّا لا يدخل في العبادة.

فهذا أبان لنا أن هذه المحبة ليست محبّة عبادة، وإنّما هي المحبة الّتي جعلها الله ﷻ في الأنفس، ولهذا الله ﷻ ذكر المساواة في قوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾، والله ﷻ يستحقّ العبادة، يستحقّ أن يوحّد، يستحق أن يتّجه إليه بالقلوب، والأوجه دون غيره، فهؤلاء وجّهوا القلوب، تعلّقًا، ورغبة، ورهبة، ورجاءً، وخوفًا بغير الله، هذه المحبّة جعلتهم يتعلّقون بأولئك الّذين عبدوهم.

فلا شكّ أنّها صارت محبّة عبادة، فلا بدّ لك من فهم هذا الفرق؛ لأنّني أسمع من بعض المنتسبين إلى الطلب، أنّهم يطلقون عبارات في الطّاعة، وهي عبارات غير شرعية، يقول مثلًا: هذا عبد كذا، هؤلاء عبيد كذا، وهذه العبارات شرعية، وطالب العلم ينبغي أن يضع العبارات الشرعية في مواضعها، وإلّا فإنّه يضلّ نفسه، ويضلّ غيره ولا شكّ، فمثلًا يأتي غيره في بعض المواضع يقول مثل ما ذكره بعضهم في بعض رسائله: هؤلاء عبيد أمريكا، هؤلاء عبيد فرنسا، مثلًا في بعض المسائل إذا رأى واحدًا جاء من الغرب، وتأثّر بهم في بعض الأشياء، قال: هذا عابد لأمريكا، هذا عبد الأمريكان، هذا عبد للفرنسية، لا.. طالب العلم ما ينبغي أن يطلق عبارة إلّا وقد تبيّن له وجه صوابها شرعًا؛ لأنّك محاسب، كيف وأنت ستخلف هذه الأحكام الشرعية في أهلك، وفي من حولك، فربّما سمعها سامع وأخذها على أنّك طالب علم، وهذا حضر عند الشّيخ فلان، أو قرأ، أو متخرّج من الكلّية الفلانية، أو يدرس، ثم يقول:

لا بدّ أن هذا درسه، وفي غيرها يقول هؤلاء: عبدوا آلهة الأزياء، هذه العبارة موجودة، وبعضهم جعلها في كتاب له قرأتها، يقول: هؤلاء - يعني: النّسوة- عَبَدْنَ آلهة الأزياء؛ لأن آلهة الأزياء على حد تعبيرهم قالوا لهن: البسن ما لم يحل شرعًا، فلمّا النساء أطعن أولئك في ذلك، قال: معنى ذلك أنهن اتخذوهم آلهة، هذا غلط، وتجاوز قد ذكره بعضهم، وبعض النّاس ممّن يردد مثل هذه العبارات، وهذا ممّا ينبغي أن يتنبّه له طالب العلم، لا تلق بكلمة إلّا وأنت تعلم وجه صحتها شرعًا، فإذا علمت وجه صحتها شرعًا فانطق بها، فالله ﷻ قد أباح لك ذلك، إذا لم يتبين لك ذلك، أو شككت فيه، فالسّكوت خير، ما الذي يلزمك بالكلام بعبارات خاصة في التوحيد؟ حكم بكفر، بإيمان، ونحو ذلك، بتفسيق، بتبديع، وأنت لا تعلم وجه صحتها شرعًا، لا شكّ أن هذا من التعدي؛ ولهذا تورّع قوم من أئمة أهل العلم عند إطلاق مثل هذه الألفاظ حتّى يكون لهم في وجه إطلاقها ما هو مثل الشمس في البيان والوضوح، حتى لا يكون عندهم تعدٍّ، وهذا لا شك من عظيم فقههم، وعظيم ورعهم، بعض النّاس يأتي ويقول: إذًا لا نحكم على أحد إذا كان الأمر كذلك؟، ما نحكم على أحد، وأنت مكلّف بالحكم على النّاس؟ الله ﷻ أمرك بأن تذهب وتحكم على الناس؟ لا، أمرك بأن تحكم على من ظهر منه ما يوجب عليك ذلك، أمّا إذا لم يكن كذلك فلا تتّبع الظّنون، ولا تتّبع الأوهام، ولا تكن ممّن يطلق العبارات الشرعية في غير مواضعها التي أذن الله ﷻ بها، وهذا ظاهر في استعمالات المعاصرين في بعض كتبهم، وبعض محاضراتهم، وبعض توجيهاتهم، يُطلقون عبارات من باب الثّقافة يظنونها عبارات ثقافية، لكن

تحدث في الأنفس ما تحدث، ويتربّى عليها من يتربّى، وطالب العلم لا يرتضي هذا ولا شكّ، فكلّ عبارة لها موضعها، إذا وضعتها في موضعها حسنت، وإذا وضعتها في غير موضعها صارت قبيحة ولا شكّ، فانتبه لهذه.

فإذًا مسألة المحبّة مسألة مهمة، وضابطها مهم، وهكذا مسائل التوحيد عامة، مسائل الكفر والإيمان، وينبغي أن تؤخذ من أهلها المتحقّقين في ذلك.

ووجه الاستدلال من الآية ومناسبتها للباب ظاهرة: في أن التشريك في المحبة منافٍ لكلمة التوحيد، منافٍ للتوحيد من أصله، بل حكم الله عليهم بأنهم اتخذوا أندادًا من دون الله، ووصفَهم بأنهم اتخذوا الأنداد في المحبة، والمحبة مُحَرِّكَة، وهي التي تبعث على التصرفات، فإذًا هنا ذكر المحبة، والمحبة نوع من أنواع العبادة، ولَمَّا لم يفردوا الله بهذه العبادة، صاروا متخذين أندادًا من دون الله، وهذا معنى التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ ﷻ»(١).

ش: قوله: (وَفِي الصَّحِيحِ) أي: صحيح مسلم، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه، عن النبي ﷺ فذكره.

وأبو مالك اسمه: سعد بن طارق، كوفي ثقة، مات في حدود الأربعين ومائة، وأبوه طارق بن أشيم -بالمعجمة، والمثناة التحتية وزن أحمر-: ابن مسعود الأشجعي، صحابي، له أحاديث. قال مسلم: لم يرو عنه غير ابنه.

وفي مسند الإمام أحمد عن أبي مالك قال: وسمعته يقول للقوم: «مَنْ وَحَّدَ اللهَ تَعَالى، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ ﷻ».

ورواه الإمام أحمد من طريق يزيد بن هارون، قال: أخبرنا أبو مالك الأشجعي، عن أبيه. ورواه أحمد عن عبد الله بن إدريس قال: سمعت أبا مالك قال: قلت لأبي: الحديث(٢). ورواية الحديث بهذا اللفظ تفسر: لا إله إلا الله.

قوله: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ». اعلم أن

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٥/ ٢١٢، ٢١٤، ٤٥/ ١٨٨).

....

النبي ﷺ علق عصمة المال، والدم في هذا الحديث بأمرين:

الأول: قول لا إله إلا الله عن علم، ويقين، كما هو قيد في قولها في غير ما حديث -كما تقدم-.

والثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، فلم يكتف باللفظ المجرد عن المعنى، بل لابد من قولها، والعمل بها.

قلت: وفيه معنى ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قال المصنف رحمه الله: (وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، فإنه لم يجعل اللفظ بها عاصمًا للدم، والمال، بل ولا معرفة معناها مع لفظها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم ماله، ودمه حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك، أو تردد لم يحرم ماله، ودمه. فيا لها من مسألة ما أجلها! ويا له من بيان ما أوضحه!، وحجة ما أقطعها للمنازع!). انتهى.

قلت: وهذا هو الشرط المصحح لقوله: لا إله إلا الله، فلا يصح قولها بدون هذا الخمس التي ذكرها المصنف رحمه الله أصلًا. قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَلَا عُدۡوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وقال: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ

....

وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْۚ﴾ [التوبة: ٥]، أمر بقتالهم حتى يتوبوا من الشرك، ويخلصوا أعمالهم لله تعالى، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإن أبوا عن ذلك، أو بعضه قوتلوا إجماعًا.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي، وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ»[1]، وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ»[2]. وهذان الحديثان تفسير الآيتين، آية الأنفال، وآية براءة.

وقد أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله، ولم يعتقد معناها، ولم يعمل بمقتضاها، أنه يقاتل حتى يعمل بما دلت عليه من النفي، والإثبات.

قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله في قوله: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[3]. «معلوم أن المراد بهذا أهل عبادة الأوثان، دون

---

(١) أخرجه مسلم (٢١).
(٢) أخرجه البخاري (٢٥، ١٣٩٩، ١٤٥٧، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤)، ومسلم (٢١، ٢٢).
(٣) سبق تخريجه (ص٢٢٦).

. . . .

أهل الكتاب؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله ثم يقاتلون، ولا يرفع عنهم السيف»[١].

وقال القاضي عياض: اختصاص عصمة المال، والنفس بمن قال: لا إله إلا الله، تعبير عن الإجابة إلى الإيمان، وأن المراد بذلك مشركو العرب، وأهل الأوثان، فأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد، فلا يكتفى في عصمته بقول لا إله إلا الله إذ كان يقولها في كفره[٢]. انتهى ملخصًا.

وقال النووي: لابد مع هذا من الإيمان بجميع ما جاء به الرسول ﷺ؛ كما جاء في الرواية «ويؤمنوا بي وبما جئت به»[٣].

وقال شيخ الإسلام لما سئل عن قتال التتار، فقال: كل طائفة ممتنعة عن التزام شرائع الإسلام الظاهرة من هؤلاء القوم، أو غيرهم فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين، وملتزمين بعض شرائعه؛ كما قاتل أبو بكر، والصحابة رضي الله عنهم مانعي الزكاة، وعلى هذا اتفق الفقهاء بعدهم. قال: فأيما طائفة امتنعت عن بعض الصلوات المفروضات، أو الصيام، أو الحج، أو عن التزام تحريم الدماء، أو الأموال، أو الخمر، أو الميسر، أو نكاح ذوات المحارم، أو عن التزام جهاد الكفار، أو غير ذلك من التزام واجبات الدين،

---

(١) انظر: معالم السنن (٢/ ١١).
(٢) انظر: الشفاء (٢/ ٥٣٨ - ٥٤٢).
(٣) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (١/ ٢١٢).

....

ومحرماته التى لا عذر لأحد في جحودها، أو تركها التي يكفر الواحد بجحودها، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرة بها، وهذا مما لا أعلم فيه خلافًا بين العلماء. قال: وهؤلاء عند المحققين ليسوا بمنزلة البغاة، بل هم خارجون عن الإسلام. انتهى[1].

قوله: «وَحِسَابُهُ على اللهِ» أي: الله -تبارك وتعالى- هو الذي يتولى حساب الذي يشهد بلسانه بهذه الشهادة، فإن كان صادقًا جازاه بجنات النعيم، وإن كان منافقًا عذبه العذاب الأليم، وأما في الدنيا فالحكم على الظاهر، فمن أتى بالتوحيد، ولم يأت بما ينافيه ظاهرًا، والتزم شرائع الإسلام وجب الكف عنه.

قلت: وأفاد الحديث أن الإنسان قد يقول: لا إله إلا الله، ولا يكفر بما يعبدون من دون الله، فلم يأت بما يعصم دمه وماله، كما دل على ذلك الآيات المحكمات والأحاديث.

الشرح:

حرمة الدم والمال لها حالان:

الحال الأولى: أن يكون حديث الإسلام، فهذا يُكتفى منه بقول لا إله إلا الله، ثم بعد ذلك إذا أسلم بهذه الكلمة، فينظر حاله بعد ذلك.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٠٢).

الحال الثانية: وهي أنّه دخل في الإسلام، فينظر في حاله، هل تمم الشروط؟ وهل كان قول لا إله إلّا الله عن صدق، وإيمان، أم قالها تعوّذًا، أو حمايةً لدمه، وماله؟، فننظر بعد ذلك إلى إيمانه، بما جاء به النبي ﷺ إلى تحقيقه التوحيد، إلى بقية الشروط، الإيمان بما جاء به النبي ﷺ، والإيمان به، وسائر شروط الإسلام، وسائر مقوماته من ذلك:

الشرط الثاني: «**وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ**»، إذًا المسألة في قوله لا إله إلا الله لها حالان:

الحال الأولى: لا تنظر فيها إلى الشرائط؛ لأنّها حال تعوّذ، وحال إسلام، والثانية: بعد أن قالها، وأسلم في الظاهر، أنت تنظر هنا إلى تصديقه بـ«لا إله إلّا الله» بالعمل، فلو قال: لا إله إلّا الله، وهو يعبد غير الله، يشرك بغير الله فهل هذا يكون قالها عالمًا بمعناها، معتقدًا لما دلت عليه، عاملًا بمقتضاها أم لا؟ لا، فإذًا لا تكون نافعة له، وهذا الشرط لم يتحقّق فيه، فننظر في حاله بعد ذلك، فإذًا هذا الشرط الأول كما قال الشارح، وهُو لا يُكتفى فيه بمجرّد القول بعد شهادته، بعد قول لا إله إلا الله، واستمراره في الإسلام، لا يُكتفى فيه في شأنه بمجرد القول، بل ننظر إلى بقية شروط لا إله إلّا الله من الاعتقاد لما دلت عليه، والعمل، والصدق، واليقين، وسائر الشروط.

كذلك أن يكون عاملًا بما جاء به ﷺ، لا يكون مكذبًا بشيء ممّا جاء به النبي ﷺ، فيكون في قوله لا إله إلّا الله قد التزم بما دلت عليه هذه الكلمة، فإذا حصل منه هذا الشرط، وهو أنّه قالها ملتزمًا بما دلّت عليه، فإنّه يُعصم ماله، ودمه مع توفّر الشرط الثاني،وهو «**وكفر بما يُعبد من دون الله**»، وهذا الشرط فيه أهمية، وهو من مشكاة النبوة، والّذي قاله هو

النبي ﷺ: «**مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» هذا الشرط الأول، «**وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ**» فلم يجعل القول بالنّطق المجرّد بـ«لا إله إلّا الله» عاصمًا للدّم، والمال، بل ولم يجعل القول بها مع العلم بمعناها، مع العمل بمقتضاها عاصمًا للدّم والمال، حتّى يضيف إلى ذلك الكفر بما يُعبد من دون الله، فإن شكّ، أو تردّد فهو كافر، لم تنفعه هذه الكلمة، ما معنى ذلك؟ ما معنى الكفر بما يُعبد من دون الله؟ معنى ذلك: أنّه إذا قال: لا إله إلّا الله، هو يعلم أن المعبودات الّتي عُبدت من دون الله، من الصالحين، أو الآلهة المدعاة، والأوثان، أو الأصنام، أو الأنبياء، أو غير ذلك من كلّ إله عُبد من دون الله يعلم أن عبادته باطلة، ويُبغض هذه العبادة من قلبه، هذا معنى الكفر، أن يعلم بطلانها، وأن يبغض هذه العبادة، وأن يتبّرأ من العبادة، ومن المعبودين، وهذا هو الّذي جاء في قوله تعالى مخبرًا عن قول إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦] هذا هُو الكفر بما يُعبد من دون الله، ما يقول: لا، هؤلاء دعهم يعبدون هذه الأشياء، يمكن لهم وجه، ونحو ذلك، هل هذا يكون كافرًا بما يُعبد من دون الله؟، لا، لابدّ أن يضيف إلى توحيده، إلى قول لا إله إلا الله، الكفر بما يعبد من دون الله، وأن يتبرّأ من كل عبادة سوى عبادة الله عز وجل؛ ولهذا كان الشرط بالإضافة إلى قول لا إله إلا الله، هو معنى التوحيد؛ ولهذا قال عز وجل: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦] والعروة الوثقى: هي الإسلام، وهي القرآن، وهي قول لا إله إلّا الله.

فإذًا معنى التوحيد من تفسير شهادة أن لا إله إلّا الله: أن يكون معتقدًا لما دلت عليه، ويقولها مستكملًا للشّروط، كافرًا بكلّ ما يُعبد من دون الله، فإذا كان كافرًا بما يُعبد من دون الله، ويجد في نفسه البغضاء لعبادة

غير الله ﷻ، ويوقن بأنّ كل عبادة سوى عبادة الله فهي ضلال، وكفر، بهذا العموم، فإنّه عند ذلك يكون موحّدًا قد شهد شهادة الحقّ، فعند ذلك يكون قد اتّبع الدين، فيحرم ماله، ودمه، قال ﷻ: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥] أي: أنّه إذا قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يُعبد من دون الله تاب، لا بد أن يأتي ببقيّة شرائع الإسلام في قوله: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].

إذًا هذا الجزء وهو أن يحرم ماله، ودمه، أي: يحرم التّعدّي على ماله، والتعدي على دمه، هذا بتحقيق هذين الشرطين:

الشرط الأول: أن يقول: لا إله إلّا الله مع بقية شروطها جميعًا، أي: لا إله إلّا الله النافعة له.

الشرط الثاني: أن يكفر بما يُعبد من دون الله، وهذا تخصيص لها بالذّكر مع أنّها من معنى لا إله إلّا الله؛ ولهذا خصّها هنا بالذكر لأجل أهميّتها، فكانت مع ما قبلها تفسيرًا لـ «لا إله إلّا الله».

ولهذا الشيخ أورده في هذا الباب: (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)، الجزاء ما هو؟ فقد حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله ﷻ.

هذا أفادنا أنّ الأمر بالنسبة إلينا هو الظاهر، وأمّا الباطن فليس لنا تعلق به؛ لأنه قال: «**حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ**»(١) هذا في الظاهر، وفي الباطن حسابه على الله ﷻ، قد يكون منافقًا في الظاهر، أقر بما نقرّ به، والتزم شرائع

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

الإسلام الظاهرة، وما اطلعنا على باطنه، فهذا حسابه على الله ﷻ، لا يجوز لنا أن نتعرض له، وعلى هذا سيرة النبي ﷺ وهديه مع المنافقين، ولكن الشّأن في الظاهر إذا ثبت هذا الظاهر، فإنّه يحرم ماله ودمه، إذًا فالمسلم يحرم ماله، ويحرم دمه، فلا يحل أن يُتعرض لماله، ولا أن يتعرض لدمه بسفك، ما دام مسلمًا.

وهذا الكلام يجب على الفرد والجماعة، أم هو صادق على الفرد وحده؟ هذا البحث مهمّ، وهو الذي ذكره شيخ الإسلام، ذلك أنّ من أمور الإسلام، ومن شرائع الإسلام، من يُقاتَل؟ وما الذي يُقاتَل عليه؟ ومتى؟ إذا امتنعت عنه الطائفة الممتنعة، الطائفة التي لها شوكة، ولها شأن، فلو اجتمع الناس في قرية من القرى فقالوا: نحن نترك الأذان، ولن نقيم الصلاة، أليس الأذان من شرائع الإسلام الظاهرة، وهو عند جمع من أهل العلم سنة، وعند جمع آخرين واجب، لكنه مجرد ترك الواجب هل هو كفر؟ لا، يقولون: نحن مقرون بأن الأذان واجب، لكن إذا جاء وقت الصلاة حضرنا، وأقمنا، فما الواجب على إمام المسلمين، أو أهل الإسلام؟ الواجب أن يقاتلوا على ذلك، ولو كان هذا سنة، ولو امتنعوا من سنة من السنن اجتمعوا عليها، قالوا: سنة من السنن ولا نرضى بها في بلادنا، ويعلمون أنّها سنة من سنن المصطفي ﷺ لكن يقولون: لن نفعل هذه مثل ما فعل مانعو الزكاة حين منعوا أداء الزكاة لأبي بكر رضي الله عنه.

أو اجتمعت طائفة على أمر محرّم أقروه فيما بينهم، ولو كان من غير اعتقاد أنّه حلال، فيقولون: هذا الأمر مثلًا نكاح الأخت، نعلم أنّه محرم، ولكن نجعله بيننا، ولا أحد يتدخل فينا، نحن نعلم أنّه محرم، إذا كانوا علموا أنّه محرم، ونكحوا المحارم فهذه معصية، صحيح لا يدخل في

الكفر؛ لأنّهم مقرّون بحرمته، لكن هل يُتركون؟ لا، فلابدّ أن يقاتلوا، فإذًا حرمة المال والدّم في هذا الحديث متعلّقة بالفرد، أمّا الجماعة فهو كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: كلّ طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام فإنّها تقاتل عليها حتّى ترجع إلى هذه الشريعة، وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قاتل مانعي الزكاة، فاحتجّ عليه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمّا أراد أن يقاتلهم، احتجّ عليهم جمعٌ من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قالوا: «**كَيْفَ تُقَاتِلُ الناس وقد قال رسول اللهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ، فَقَالَ: وَاللهَ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا قَالَ عُمَرُ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **فَوَاللهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ**»(١)، قاتل ما نعي الزكاة على أساس أنّهم مرتدّون، لا على أساس أنّهم امتنعوا عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة، وهي أداء الزكاة للإمام، وهذه الواجبات، أو سنة على قول بعض أهل العلم، فكيف لا تؤدون هذا، قالوا: نحن لا نؤديها، تؤدونها إلى رسول الله ﷺ، أصبحت شريعة من الشرائع، ثم تمتنعون، فلا بد أن يقاتلوا حتى يكون الدّين كله لله.

فإذًا في هذا الحديث في قوله: «**مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ وَحِسَابُهُ على اللهِ**» هذا في حال الفرد، فمثلًا قال: أنا ما أؤدي الزكاة، وأنا مقرٌّ بوجوبها، لكن لن أؤدي الزكاة، هل يكفر؟ هل يقاتل؟ الجواب: لا، الفرد لا يقاتل، لكن تؤخذ منه قهرًا إن كان، وإن لم يكن هذا فإنّه لا يقاتل عليها، يكون عاصيًا بعدم أداء الزكاة،

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٢٦).

لكن هذا إذا كان مقرًّا بوجوبها، لكن الطائفة الممتنعة تقاتل؛ لأن الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة عن أدائها، أو عن تحريم محرّم في هذه الشريعة، فإنّهم إذا اجتمعوا على ذلك يقاتلون؛ لقول الله ﷿: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ . . .﴾ [الأنفال: ٣٩].

في قوله ﷺ هاهنا: «**حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ**» دليل واضح على التفريق بين الدّم والمال، فقد يكون المال حلالًا، والدّم غير حلال، وقد يكون الدّم مباحًا، والمال غير مباح، فلا يلزم من كون أحدهما موجودًا أن يوجد الآخر، فالتفريق هنا «**حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ**»، للتنويع، وهو موجود في حال كثيرين، لكن في حال الكافر يحلّ الدّم، ويحل المال، ولا يلزم دائمًا أنّ من حَرُم ماله، حرم دمه، ومن حرم دمه، يحرم ماله، ففي الكافر يجتمعان، أمَّا في المسلم فقد يكون هذا، وقد يكون هذا، وفي الجملة الأخيرة من هذا الحديث العظيم، وهي قوله: «**وَحِسَابُهُ على اللهِ**» بيان أنّنا مأمورون بالنّظر إلى الظاهر، أمّا البواطن فلسنا مأمورين بتتبّع الاعتقادات الباطلة، لنا الظاهر، فالأحكام متعلقة بالظاهر، أمّا الباطن فإنّه لا يلزم ذلك، أيضًا لا يلزم البحث عن بواطن الناس، فلا تبحث تقول: لنبحث عن هذا، ونختبره هل هو مسلم صحيح، أو هو منافق؟ أو هو فيه كذا وكذا، لا يلزم، فيكون الحكم أنّ هذا يحرم إذا كان الظاهر منه السلامة، وقوله: «**وَحِسَابُهُ على اللهِ**»، معنى ذلك: أنّك إنما ترعى الظاهر، ولا تفتش عن بواطن الناس، ولا عن قلوبهم، وبواطن معتقداتهم إذا كان ما أظهروه سليمًا.

شَرْحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ.

فِيهِ أَكْبَرُ الْمَسَائِلِ وَأَهَمُّهَا: وَهِيَ تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ، وَتَفْسِيرُ الشَّهَادَةِ، وَبَيَّنَهَا بِأُمُورٍ وَاضِحَةٍ:

مِنْهَا: آيَةُ الْإِسْرَاءِ، بَيَّنَ فِيهَا الرَّدَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ، فَفِيهَا بَيَانُ أَنَّ هَذَا هُوَ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ.

وَمِنْهَا: آيَةُ بَرَاءَةٍ؛ بَيَّنَ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ، وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا، مَعَ أَنَّ تَفْسِيرَهَا الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ: طَاعَةُ الْعُلَمَاءِ وَالْعُبَّادِ فِي الْمَعْصِيَةِ، لَا دُعَاؤُهُمْ إِيَّاهُمْ.

وَمِنْهَا: قَوْلُ الْخَلِيلِ عليه السلام لِلْكُفَّارِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، فَاسْتَثْنَى مِنَ الْمَعْبُودِينَ رَبَّهُ، وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذِهِ الْبَرَاءَةَ وَالْمُوَالَاةَ هِيَ تَفْسِيرُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٨].

وَمِنْهَا: آيَةُ الْبَقَرَةِ فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧]، وَذَكَرَ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَنْدَادَهُمْ كَحُبِّ اللهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللهَ حُبًّا عَظِيمًا، وَلَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، فَكَيْفَ بِمَنْ أَحَبَّ النِّدَّ حُبًّا أَكْبَرَ مِنْ حُبِّ اللهِ؟! فَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النِّدَّ وَحْدَهُ وَلَمْ يُحِبَّ اللهَ؟!.

وَمِنْهَا: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ»، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبَيِّنُ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّلَفُّظَ بِهَا عَاصِمًا لِلدَّمِ وَالْمَالِ، بَلْ وَلَا مَعْرِفَةَ مَعْنَاهَا، وَلَفْظِهَا، بَلْ وَلَا الْإِقْرَارِ بِذَلِكَ، بَلْ وَلَا كَوْنهُ لَا يَدْعُو إِلَّا اللهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بَلْ لَا يَحْرُمُ دَمُهُ وَمَالُهُ حَتَّى يُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ الْكُفْرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، فَإِنْ شَكَّ أَوْ تَرَدَّدَ لَمْ يَحْرُمْ مَالُهُ وَدَمُهُ.

فَيَا لَهَا مِنْ مَسْأَلَةٍ مَا أَجَلَّهَا! وَيَا لَهُ مِنْ بَيَانٍ مَا أَوْضَحَهُ! وَحُجَةٍ مَا أَقْطَعَهَا لِلْمُنَازِعِ!

ش: قوله: (وَشَرْحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ) قلت: وأن ما بعدها من الأبواب فيه ما يبين التوحيد، ويوضح معنى لا إله إلا الله، وفيه أيضًا: بيان أشياء كثيرة من الشرك الأصغر، والأكبر، وما يوصل إلى ذلك من الغلو، والبدع، مما تركه من مضمون «لا إله إلا الله» فمن عرف ذلك، وتحققه، تبين له معنى«لا إله إلا الله»، وما دلت عليه من الإخلاص، ونفي الشرك، وبضدها تتبين الأشياء، فبمعرفة الأصغر من الشرك يعرف ما هو أعظم منه من الشرك الأكبر، المنافي للتوحيد، وأما الأصغر فإنما ينافي كماله، فمن اجتنبه فهو الموحد حقًا، وبمعرفة وسائل الشرك، والنهي عنها لتجتنب، تعرف الغايات التى نهى عن الوسائل لأجلها، فإن اجتناب ذلك كله يستلزم التوحيد، والإخلاص، بل يقتضيه، وفيه أيضًا من أدلة التوحيد: إثبات الصفات، وتنزيه الرب -تعالى- عما

....

لا يليق بجلاله، وكل ما يعرف بالله من صفات كماله، وأدلة ربوبيته يدل على أنه هو المعبود وحده، وأن العبادة لا تصلح إلا له، وهذا هو التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله.

الشرح:

نقول: هذه الجملة الأخيرة مهمة؛ وذلك لأنّه رَحِمَهُ اللَّهُ -أعني: المصنف شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب- قال: (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)، وقال الشارح هاهنا: (**وَشَرْحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ**)، يعني هذا الكتاب سمّاه مؤلفه رَحِمَهُ اللَّهُ، -جزاه عن الإسلام، والمسلمين خيرًا- (كتاب التوحيد)، وهذا الباب سمّاه (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)، لكن هل فسّر في هذا الباب التوحيد كلّه؟، وهل فسّر شهادة أن لا إله إلّا الله بجميع متعلّقاتها، وما يدخل في معناها؟ الجواب: ليس الأمر كذلك، وإنّما بين أصل المعنى، وبيّن ما هو في دخوله فيها من باب الأولى، فأوّل ما يدخل فيه هو ما ذكره من تفسير التوحيد، ومعنى لا إله إلّا الله، إذًا فكمال تفسير التوحيد، وكمال تفسير لا إله إلّا الله أين تجده؟ قال الشارح: (**وَشَرْحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ**)، يعني ما بعد هذا الباب من أبواب كتاب التوحيد، وهو تفسير للتوحيد؛ لأنّ التوحيد تعرفه بضدّه، فالآن عرفنا الأصل العام الّذي هو معنى التوحيد بشكل عام، لكن تعرف مفردات هذا التوحيد بمعرفة أضدادها.

فإذن: عرفنا الشرك الأكبر وأنواعه، وكيف يكون التوحيد؟ وما هو هذا الشرك الأكبر؟ كيف يكون؟ بم يحصل؟ هذه أشياء سيبيّنها الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

الشرك الأصغر هو وسيلة للشرك الأكبر، وسيلة وطريق إلى الشرك الأكبر، هذا هل مهمٌّ هنا أن نعرفه؟ نعم؛ لأنّه إذا عرفت الشرك الأصغر، عرفت الشرك الأكبر، ولم تُدخل الشرك الأكبر في الأصغر، والأصغر في الأكبر، وعرفت الطرق الموصلة إلى الشرك الأكبر، من الشرك الأصغر، ومن البدع فاجتنبتها، فإذن: يكون العلم بتوحيد الله، والعلم بمعنى شهادة أن لا إله إلّا الله، بمعرفة أضداد ما تشتمل عليه من أنواع ومفردات التوحيد، وكما قال المتنبّي[1]:

.... وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأَشْيَاءُ

نعم، فبالضدّ يتبين حسن الضدّ، والضدّ يظهر حسنه الضدّ، صحيح، هذا ما أورده الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من بيان أنواع الشرك الأكبر داخلة في هذا، ويدخل في ذلك الذّبح لغير الله، النّذر لغير الله، الشفاعة، طلب الشفاعة من غير الله عَزَّ وَجَلَّ، أو ممّن لا يملكها: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ

---

(١) جاء هذا الشطر في أبيات من شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، قال فيها:

مَنْ يَظلِمُ اللُؤَماءَ فِي تَكْلِيفِهِم ... أَنْ يُصْبِحُوا وَهُمُ لَهُ أَكفاءُ
وَنَذيمُهُم وَبِهِم عَرَفنا فَضلَهُ ... وَبِضِدِّها تَتَبَيَّنُ الأَشياءُ

انظر: ديوان المتنبي (ص١٢٧)، والحماسة المغربية (١/ ٤٧٣).

وجاء في أبيات لأبي الصلت أمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الإشبيلي، المتوفى سنة عشرين وخمسمائة وقيل ثمان وعشرين وخمسمائة، قال فيها:

يا هاجِرًا أَسمَوهُ عَمدًا واصِلا ... وَبِضِدّها تَتَبيّن الأَشياءُ
أَلغَيتَني حَتّى كَأَنَّكَ واصِلٌ ... وَكَأَنَّني مِنْ طُولِ هَجرِكَ راءُ

انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢/ ١٠٤).

شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، ويدخل فيه الغلو؛ لأنّ الغلو وسيلة، بل هو قد يكون نتيجة لما حصل، ونحو ذلك البدع وما يتعلّق بها، الصفات -صفات الله ﷻ-، والكفر بها، حيث أورد فيه (باب من جحد شيئًا من الأسماء والصفات) ذكر فيه البدع، ذكر فيه أن النبيّ ﷺ حمى حِمى التوحيد، وسدّ الطّرق الموصلة إلى الشرك، ذكر فيه النّهي عن الغلو، ذكر فيه بعض مظاهر الشرك مثل السحرة، السحر، والكهانة، ونحو ذلك، وما يتعلّق به، إذا عرفتها فإنّك تعرف التوحيد؛ لأنّك تعرف أن ضدّها هو التوحيد، فإذا قال لك: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللهِ**)، وعلمنا أنّ الذبح لغير الله شرك، فمعنى ذلك أن يكون الذّبح لله وحده، وإذا قال: (بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّذْرِ لِغَيْرِ اللهِ)، فمن نذر لغير الله فقد أشرك.

إذًا عرفنا حكم النّذر لغير الله، وأنّه شرك، فإذًا نعلم أنّ النّذر لله توحيد، كذلك ما جاء في أبواب أخر كلّها بضدّها، أنت تعرف التوحيد.

فإذًا لا شكّ أن ما ذكره الشارح في هذه الجملة من أهم ما ينبغي أن نتعلّمه؛ لأنّ من النّاس من يقول: كيف هذا كتاب التوحيد وهذا كلّه في ذكر الشرك، والبدع، والغلو، وما يتعلّق بذلك؟، كيف إذًا يكون كتاب توحيد وهو كلّه في ذكر الشرك وغيره؟، كان ينبغي أن يسمّى مظاهر الشرك، أو ما يتعلّق به، أو كلمة تتعلّق بالشّرك ونحوه؟ والجواب: ليست هذه العبارة من فقيه، بل الفقيه البصير يعلم أنّه إذا شرح التوحيد بمنظور عام بمعناه الكامل الشامل فإنّه تتبيّن مسائله ببيان الأضداد، وهذا ظاهر تمام الظهور، فإذًا ما سنستقبله -إن شاء الله تعالى- في (فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد) هو من جهة، أو أخرى يكون بيانًا لهذا الإجمال الّذي جاء في هذا الباب.

فائدة:

المسائل هذه مهمة في هذا الباب -لا شكّ مسائل كتاب التوحيد كلّها مهمّة- ولم يتعرّض لها الشراح أصلًا في الشرح إلّا بعضًا منهم.

الشيخ محمد بن عفيف في كتاب (التنبيه)، ومثل الشيخ سليمان بن حمدان في كتاب (الدر النضيد) هذان الكتابان شرحا المسائل، وأمّا سائر الشروح فهي تشرح المتن مع إيراد بعض ما في المسائل، لكن في غالب الشروح يكون الشرح معتمدًا على رؤوس تلك المسائل مع زيادة أشياء أخر.

٦ - بَابٌ

مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ

وَقَوْلُ اللهِ تَعَالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨].

ش: قوله: (بَابٌ: مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ).

رفعه: إزالته بعد نزوله، دفعه: منعه قبل نزوله.

قال: وقول الله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨].

قال ابن كثير: أي: لا تستطيع شيئًا من الأمر ﴿قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] أي: الله كافٍ من توكل عليه ﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾، كما قال هود عليه السلام حين قال قومه: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّى وَرَبِّكُم مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [هود: ٥٤-٥٦] (١).

قال مقاتل في معنى الآية: فسألهم النبي ﷺ فسكتوا. أي: لأنهم

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ١٠٠).

....

لا يعتقدون ذلك فيها. وإنما كانوا يدعونها على معنى أنها وسائط وشفعاء عند الله، لا على أنهم يكشفون الضر، ويجيبون دعاء المضطر، فهم يعلمون أن ذلك لله وحده؛ كما قال -تعالى-: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [النحل: ٥٣-٥٤].

قلت: فهذه الآية وأمثالها تبطل تعلق القلب بغير الله في جلب نفع، أو دفع ضر، وأن ذلك شرك بالله، وفي الآية بيان أن الله تعالى وسم أهل الشرك بدعوة غير الله، والرغبة إليه من دون الله، والتوحيد ضد ذلك، وهو أن لا يدعو إلا الله، ولا يرغب إلا إليه، ولا يتوكل إلا عليه، وكذا جميع أنواع العبادة لا يصلح منها شيء لغير الله؛ كما دل على ذلك الكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة، وأئمتها -كما تقدم-.

الشرح:

فهذا الباب ابتداء لبيان أنواع الشرك، وذكرنا في آخر الباب الّذي مضى (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)، أنّ الأمور تعرف بأضدادها، وأنّ التوحيد بعد معرفة معناه يتضح تمام الوضوح إذا عُرف ضده وهو الشرك؛ ولهذا الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر الأبواب الّتي فيها تفصيل بيان أنواع الشرك، بعد باب (**بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)؛ لأن ذكر أنواع الشرك بأدلّتها هو من تفسير التوحيد، ولهذا قال الشارح في

آخر الباب الماضي: إنّ الأبواب بعد تفسير التوحيد هي كالشرح والبيان لذلك الباب، فهذا الباب (**بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ**)، وذكر قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨].

وقوله هنا: (**لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ**): هذا فيه تنويع بحسب حال الناس الّذين يستعملون هذه الأشياء، والأمر يغلب بحسب مقصد صاحبه، فمن النّاس من يلبس الحلقة، أو الخيط بأنواعها، إمّا من صفرٍ، أو من حديد، أو من مغناطيس، أو غير ذلك، يلبس ذلك لدفع البلاء، ومعنى دفع البلاء: ردّ البلاء قبل وجوده ووقوعه، يلبسها لكي لا يأتيه مرض، يلبسها لكي لا يقع في هم، لا يقع في آفة هذا معنى الدفع.

ومعنى قوله: (**لِرَفْعِ الْبَلَاءِ**) الرفع هو: إزالة الشيء بعد وقوعه، فمن الناس من يلبس الخيط، أو أنواع الحلق، أو أنواع ما يستدار على العضد، أو المعصم، أو الرقبة، أو الرجل، أو نحو ذلك، يلبسها دفعًا للمرض بعد وقوعه، فيجعل هذا من الاستشفاء، فبيان هذه المسألة يأتي في هذا الباب على وجه التفصيل -إن شاء الله-.

فهذا بابٌ شرع به الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في تفصيل ما سبق فقال: (**بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ**).

هذا شروعٌ في بيان التوحيد ببيان ضده، ومن المعلوم أن الشيء يُعرف ويتميز بشيئين: بحقيقته، وبمعرفة ضده. والتوحيد يتميز بمعرفته في نفسه، بمعرفة معناه، وأفراده، وبمعرفة ضده أيضًا، وقد قال الشاعر[1]:

---

(١) سبق عزوه (ص٢٩١).

. . . .   وَبِـضِـدِّهَـا تَـتَـبَـيَّـنُ الأَشْـيَـاءُ

وهذا صحيح فإن التوحيد إنما يُعرف حسْنُه بمعرفة قبح الشرك، والإمام رَحِمَهُ اللهُ بدأ في ذِكْرِ ما هومضاد للتوحيد.

وما يضاد التوحيد منه ما يضاد أصله، وهو الشرك الأكبر الذي إذا أتى به المكلف فإنه ينقض توحيده، ويكون مشركًا شركًا أكبر، مخرجًا من الملة، هذا يُقال فيه: ينافي التوحيد، أو ينافي أصل التوحيد، والثاني: ما ينافي كمال التوحيد الواجب وهو: ما كان من جهة الشرك الأصغر، ينافي كماله، فإذا أتى بشيء منه فقد نافى بذلك كمال التوحيد؛ لأن كمال التوحيد إنما يكون بالتخلص من أنواع الشرك جميعًا، وكذلك الرياء فإنه من أفراد الشرك الأصغر -أعني: يسير الرياء-، وهذا ينافي كمال التوحيد، ومنها أشياء يقول العلماء فيها: إنها نوع شرك، فيعبرون عن بعض المسائل من الشركيات بأنها نوع شرك، أو نوع تشريك فصار عندنا في ألفاظهم في هذا الباب أربعة:

الأول: الشرك الأكبر.

الثاني: الشرك الأصغر.

الثالث: الشرك الخفي.

الرابع: قولهم: نوع شرك، أو نوع تشريك، وذلك ممن مثل ما سيأتي في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، وفي نحو قوله: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، في قصة آدم وحواء حين عبَّدا ابنهما للشيطان، فهذا في الطاعة كما سيأتي بيانه مفصلًا -إن شاء الله-.

بدأ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في تفصيل الشرك ببيان صورٍ من الشرك الأصغر التي

يكثر وقوعها، وقدَّم الأصغر على الأكبر انتقالًا من الأدنى إلى الأعلى؛ لأن الشبهة في الأدنى ضعيفة بخلاف الشبهة في الأعلى أي: أن تعلَّق المتعلِّق بالخيط، أو بالتميمة هذا شبهته أضعف، فتعلُّق ذلك المتعلِّق بغير الله إذا وعى أنه تعلَّق بغير الله، فإنه يكون مقدمة مهمة، ومنتجة للمطلوب في إقناعه بأن التعلَّق بغير الله في الشرك الأكبر أنه قبيح، أما إذا أتى إلى ما هو من جهة الشرك الأكبر كالتعلُّق بالأولياء، ودعائهم، وسؤالهم، أو الذبح للجن، أو الذبح للأولياء، فإنه يكون هناك شبهة وهي: أن أولئك لهم مقامات عند الله ﷻ والناس الذين يتوجهون إلى أولئك، ويشركون بهم الشرك الأكبر المخرج من الملة -والعياذ بالله- يقولون: إنما أردنا الوسيلة، هؤلاء لهم مقامات عند الله، وإنما أردنا الوسيلة كحال المشركين في زمن النبي ﷺ الذين قال الله ﷻ فيهم: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

فإذًا الشيخ رحمه الله بدأ بما هو من الشرك الأصغر انتقالًا من الأدنى إلى الأعلى حتى يكون ذلك أقوى في الحجة، وأمكن في النفوس من جهة ضرورة التعلق بالله، وإبطال التعلق بغيره.

قال رحمه الله: **(بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ)**: (مِنْ) تبعيضية يعني: هذه الصورة التي في الباب هي بعض الشرك، هل هي بعض أفراده، أو بعض أنواعه؟ هي هذه وهذه، فما ذُكر -وهو لبس الحلقة، أو الخيط- أحد نوعي الشرك، وهو الشرك الأصغر، وهو أحد أفراد الشرك بعمومه؛ لأنها صورة من صور الإشراك.

قال: **(بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا)**: نحو الحلقة والخيط مثل الخرز، والتمائم، والحديد، ونحو ذلك مما قد يُلبَس، كذلك

مما يعلَّق أيضًا في البيوت، أو في السيارات، أو يعلَّق على الصغار، ونحو ذلك مما فيه لبس، أو تعليق، كل ذلك يدخل في هذا الباب، وأنه من الشرك.

قال: (**بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلْقَةِ وَالْخَيْطِ**): الحلقة: إما أن تكون من صُفُر -من نحاس-، وإما أن تكون من حديد، أو تكون من أي معدن، والخيط: مجرد خيط يعقده في يده، والخيط معروف.

الحلقة والخيط كان عند العرب فيها اعتقادات في أشباههما مثل التمائم، وغيرها، يعتقدون أن من تعلَّق شيئًا من ذلك أثَّر فيه ونفع، إما من جهة دفع البلاء قبل وقوعه، وإما من جهة رفع البلاء، أو المرض بعد وقوعه؛ ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ**)؛ لأن الحالتين موجودتان، منهم من يعلِّق قبل أن يأتي البلاء ليدفعه، وهذا أعظم أن يعلِّق خيطًا، أن يعلق حلقة، يلبس حلقة، أو يلبس خيطا ليدفع الشيء قبل وقوعه وهذا أعظم؛ لأنه يعتقد أن هذه الأشياء الخسيسة الوضيعة أنها تدفع قدر الله عَزَّوَجَلَّ، وكذلك منها: أن يلبس ليرفع البلاء بعد حصوله، مَرِضَ فلبس خيطًا ليرفع ذلك المرض، أصابته عين فلبس الخيط ليرفع تلك العين، وهكذا في أصناف شتى من أحوال الناس في ذلك.

واعتقادات الناس كثيرة، ولبس الحلقة، أو الخيط من الشرك، لِمَ كان شركًا أصغر؟ لأنه تعلَّق قلبه بها، وجعلها سببًا لرفع البلاء، أو سببًا لدفعه، والقاعدة في هذا الباب: أن إثبات الأسباب المؤثرة لا يجوز إلا أن يكون من جهة الشرع، لا يجوز إثبات سبب إلا أن يكون سببًا شرعيًا، أو أن يكون سببًا قد ثبت بالتجربة الواقعة أنه يؤثر ظاهرًا لا خفيًا، فمن لبس فإنه جعل سببًا ليس بمأذون به في الشرع، وكذلك من جهة التجربة لا يحصل

ذلك على وجه الظهور، وإنما هو مجرد اعتقاد ممن لبس في هذا الشيء، فقد يوافق القدر أنه يُشفى حين لبس، أو بعد لبسه، أو يُدفَع عنه أشياء يعتقد أنها ستأتيه، فيبقى معلَّقًا في ذلك، ويثبت أن هذه سبب من الأسباب، وهذا باطل.

إذًا صار لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء، أو دفعه شركا أصغر؛ لأن من لبسها تعلَّق قلبه بها، وجعلها تدفع، أو تنفع، أو جعلها تؤثر في رفع الضرر عنه، أو في جلب المنافع له، وهذا إنما يستقلُّ به الله ﷻ وحده، إذ هو وحده النافع الضار، هو ﷻ الذي يفيض الرحمة، ويفيض الخير، أو يمسك ذلك، وأما الأسباب التي تكون سببًا لمسبباتها فهذه لا بد أن يكون مأذونًا بها في الشرع؛ ولهذا بعض العلماء يعبر عما ذكرت بقوله: من أثبت سببًا -يعني: يُحدِثُ المسبَّب، يُحدِثُ النتيجة- لم يجعله الله سببًا لا شرعًا، ولا قدرًا فقد أشرك الشرك الأصغر.

هذه القاعدة في الجملة صحيحة قد يُشكِل بعض الأمثلة هل تدخل، أو لا تدخل؟ لكن المقصود من هذا الباب أن إثبات الأسباب لا بد أن يكون إما من جهة الشرع، وإما من جهة التجربة الظاهرة، مثل دواء الطبيب، ومثل الانتفاع ببعض الأسباب التي فيها الانتفاع ظاهرًا، تتدفأ بالنار، أو تتبرد بالماء، أو نحو ذلك، هذه هي أسباب ظاهرة بَيِّن أثرها، لكن إذا كان السبب من جهة التعلُّق الذي لم يأذن به الشرع، فإن التعلَّق بشيء -التعلق القلبي- لم يأذن به الشرع يكون نوع شرك إذا كان لدفع البلاء، أو لرفعه، وهذا مراد الشيخ بهذا الباب فإن لبس الخيط، والحلقة من الشرك الأصغر.

كل أصناف الشرك الأصغر قد تكون شركًا أكبر بحسب حال من فَعَلَها، اللبس، تعليق التمائم، الحلف بغير الله، قول ما شاء الله وشئت،

ونحو ذلك من الأعمال، أو الاعتقادات، أو الأقوال، الأصل فيها أن نقول: هي شرك أصغر، لكن قد تكون تلك شركًا أكبر بحسب الحال، فإن اعتقد في الحلقة، والخيط أنها تؤثر بنفسها فهذا شرك أكبر، إذا اعتقد أنها ليست سببا، ولكن هي تؤثر بنفسها؛ لأن هذه تدفع بنفسها، تدفع المرض بنفسها، تدفع العين بنفسها، أو ترفع المرض بنفسها، أو ترفع العين بنفسها، وليست أسبابًا ولكن هي بنفسها مؤثرة فهذا شرك بالله شركا أكبر؛ لأنه جعل التصرف في هذا الكون لأشياء مع الله ﷻ، ومعلوم أن هذا من أفراد الربوبية فيكون ذلك شركًا في الربوبية.

إذًا عماد هذا الباب من جهة تعلق القلب بهذه الأشياء بالحلقة، أو الخيط لدفع ما يسوءه، أو لرفع ما حل به من مصائب.

الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ساق بعد ذلك قول الله ﷻ: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾، قوله ﷻ في هذه الآية من سورة الزمر: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ العلماء يقولون: إن (الفاء) إذا جاءت بعد همزة الاستفهام فإنها تكون عاطفة على جملة محذوفة يدل عليها السياق، وهذه الآية أولها ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم﴾ [الزمر: ٣٨] أي: قل أتقرون بأن الذي خلق السماوات والأرض هو الله وحده، فتدْعون غيره فتتوجهون لغيره، أتقرون بذلك؟ وتفعلون هذه الأشياء قال ﷻ: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أو يكون التقدير: أتقرون بأن الله هو الواحد في ربوبيته، هو الذي خلق السماوات والأرض وحده؟ إذا أقررتم فرأيتم هذه الأشياء التي تتوجهون لها من دون الله، هل تدفع عنكم المضار، أو هل تجلب لي ضرًا، أو تجلب لكم رحمة من دون إذن الله؟

فإذًا تكون (الفاء) هنا ترتيبية، رتبت ما بعدها على ما قبلها، وهذا هو المقصود أيضًا من الاحتجاج؛ لأن طريقة القرآن أنه يحتج على المشركين بما أقرُّوا به من توحيد الربوبية على ما أنكروه من توحيد الإلهية، وهم أقروا بالربوبية فرتَّب على إقرارهم أنه يلزمهم أن يبطلوا عبادة غير الله ﷻ قال: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ﴿تَدْعُونَ﴾ أي: تعبدون، وقد تكون العبادة بدعاء المسألة، وقد تكون بأنواع العبادة الأخرى، أو نقول: ﴿تَدْعُونَ﴾ هذه تشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة؛ لأنهما حالتان من أحوال أهل الإشراك بالله.

و﴿مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ﴿مَّا﴾ هنا عامة؛ لأنها اسم موصول بمعنى الذي، أفرأيتم الذي تدعونه من دون الله، والذي يدعونه من دون الله الذي شملته هذه الآية أنواع وهو: كل ما دُعي من دون الله مما جاء بيانه في القرآن، وجاء في القرآن بيان أن الأصناف التي أُشرِك بها من دون الله ﷻ، وتُوُجِّه لها بالعبادة أنواع:

الأول: بعض الأنبياء، والرسل، والصالحين؛ كما قال ﷻ في آخر سورة المائدة: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [المائدة: ١١٦] الآيات، فهذا فيه هذا النوع.

الثاني: اتخذوا الملائكة؛ كما جاء في آخر سورة سبأ بيان ذلك قال: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، هذا في الملائكة نوع آخر.

ونوع آخر كانوا يتوجهون للكواكب -الشمس، القمر. . .- فطائفة من الناس يتوجهون لهذه الأشياء فيعبدونها.

ونوع آخر من الأنواع أنهم كانوا يتوجهون للأشجار، والأحجار.

ومن الأنواع أنهم كانوا يتوجهون للأصنام، والأوثان.

فإذًا قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، يدخل فيه توجه أولئك في كل ما أشركوا به مع الله ﷻ في نوع من أنواع العبادة، يفيدنا ذلك في معرفة وجه الاستدلال من هذه الآية -كما سيأتي-.

قال: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨]، أبطل أن يكون لتلك الآلهة بأنواعها إضرار، أو نفع: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ لا يستطيعون، إن أرادني الله ﷻ برحمة هل هذه تدفع رحمة الله؟ لا تستطيع أيضًا، فإذًا بَطَلَ أن يكون ثَمَّ تعلق بتلك الآلهة التي يُظن أن لها مقامات عند الله ﷻ موجبة لشفاعتها.

إذا تبين ذلك فقد قال بعض أهل العلم: إن هذه الآية في الشرك الأكبر فلِمَ جعلها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في صدر بيان أصناف من الشرك الأصغر؟ والجواب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن إيراد الآيات في الشرك الأكبر من جهة معناه، والتعلق بغيره، ووجوب التعلق بالله ﷻ، ونحو ذلك، هذا يورده السلف فيما هو من الشرك الأصغر، فالآيات التي في الشرك الأكبر تُورَد في إبطال الشرك الأصغر بجامع أن في كلا الشركين تعلقا بغير الله ﷻ، فإذا بطل التعلق في الأعظم، بطل التعلُّق فيما هو دونه من باب أولى.

الوجه الثاني: أن هذه الآية في الشرك الأكبر، ولكن المعنى الذي دارت عليه هو أنه في إبطال إضرار أحد من دون الله، أو أن الله إذا أصاب أحدًا بضر، أنَّ ثَمَّ من يستطيع أن يرفعه بدون إذن الله، أو إذا أراد الله

رحمة أن ثَمَّ من يصرف تلك الرحمة بدون إذنه ﷻ، وهذا المعنى -وهو التعلق بما يضر، وبما ينفع- هو المعنى الذي من أجله تعلَّق المشرك الشرك الأصغر بالحلقة وبالخيط؛ لأنه ما علَّق الخيط، ولا علَّق الحلقة، أو لبس الحلقة، والخيط إلا لأنه يعتقد أن في الحلقة تأثيرًا من جهة رفع البلاء، أو دفع الضر، وأنها تجلب النفع، وتدفع الضر، وهذه أشياء مهينة وضيعة، فإذا نُفِي عن الأشياء العظيمة كالأنبياء، والمرسلين، والملائكة، والصالحين، أو الأوثان التي لها روحانيات -كما يقولون- فإنه انتفاء النفع والضر عما سواها، مما هو أدنى، لا شك أنه أظهر في البرهان، وأبين.

وفي قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ هنا ﴿بِضُرٍّ﴾ هذه نكرة في سياق الشرط، وهذا يعمُّ جميع أنواع الضرر، فغير الله ﷻ لا يستطيع أن يرفع ضرًا أنزله الله ﷻ إلا بإذنه سبحانه.

ابتدأ ذلك بقول الله ﷻ: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] أي: كافيني الله ﷻ، والله ﷻ وحده هو الكافي، وهذا كما جاء في غير ما آية من كتاب الله، منها قوله ﷻ في سورة الأنعام: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ومن مثل قول الله ﷻ في آخر سورة يونس: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وغير ذلك من الآيات الكثيرة في هذا الباب.

وذكر المصنف رحمه الله هذه الآية مع أنّه ليس فيها ما يشهد لظهور مسألة

لبس الحلقة، أو الخيط من الحمى، أو غير الحمى لرفع البلاء، أو دفعه، وذلك لبيان أصل وجوب تعلّق القلب بالله ﷻ وحده.

والله ﷻ قال مخبرًا عن المشركين: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أي: إذا سألتهم عن الذي خلق، فهم مقرّون بأنّ الّذي خلق السموات والأرض هو الله ﷻ، وحده، ويوحّدون الله ﷻ في هذا الأمر، قال ﷻ في آية الزمر: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يعني: هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله سواءً الملائكة، أو الصالحين، أو الأصنام، أو الأشجار، أو الأحجار، أو غير ذلك؛ ولهذا نكّر، قال: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ليعم جميع من دُعي من دون الله، ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ هذا فيه بيان حال الموحّد، وإمام الموحّدين هو محمد ﷺ، ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾، أي: إذا أنزل الله ﷻ ليضر، والله ﷻ إذا أراد شيئًا كان، والإرادة هاهنا الإرادة الكونية: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ فأصابني به، هل هنّ كاشفت ضرّه؟ هذه الآلهة التي تدعونها هل هن كاشفات الضرّ الذي سيصيبني لو أراد الله ﷻ ذلك: ﴿أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾، والجواب: لا هذا حاصل، ولا هذا حاصل، لا يملكون هذا، ولا يملكون هذا، فالّذي يكشف هو الله ﷻ، إنّ الّذي يكشف البلوى هو الله لا شك، فلذلك قال ﴿قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾، أي: قل لهم: الله ﷻ هو الّذي يكفيني، هو الكافي وحده ﷻ.

إذا كان الأمر كذلك في هذه الآلهة المدعاة، والّتي يعتقدون فيها ما يعتقدون، وأنّها لا تملك رفعًا، ولا كشفًا للضّرّ، ولا تملك جلب رحمة، فكيف بمن لم يجعل إلهًا ممّا هو دونها؟، مثل الحلقة، مثل الخيط، هذه

ما ادُّعيت آلهة، وهي أضعف من أن يعتقد فيها العربي المشرك في ذلك الوقت أن تكون إلهًا، وإنّما رآها نافعة تعلّق قلبه، إذا كانت تلك الآلهة لا تملك، ولا تستطيع كشف الضرّ، ولا تحويلًا، لا تستطيع جلب رحمة، فهل هذه الأشياء من الحلق، أو الخيوط، أو نحو ذلك، هل يتعلّق القلب بها؟

الجواب: ﴿قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ أي: في الجميع.

فالله ﷻ هو الّذي يكفي عبده، وهو الّذي يجب أن يتوكّل عليه العبد، وأن يفوّض الأمر إليه، وأن يفعل من السبب ما أذن الله ﷻ به، وما لم يأذن الله ﷻ به من الأسباب ففاعله بريئ من التوكّل، وبريئ من جعل حسبه هو الله ﷻ وحده؛ لهذا دلّت هذه الآية بمفهومها، أو من باب أولى على أنّ من تعلّق بتلك الأشياء، كالخيط والحلق ونحو ذلك، أنّه تعلّق بما هو أضعف من أن يتعلّق به.

والمشركون مع آلهتهم اتّخذوها وسائل ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وأمّا هذه الّتي لم تعبد، وليست سببًا ظاهرًا في الشفاء، فلماذا تتعلّق القلوب بها؟ لا شكّ أن في الآية بيانًا واضحًا جليًّا بوجوب تعلّق القلب بالله ﷻ وحده، واعتقاد القلب أنّ الله ﷻ هو الكافي، وهو الّذي يشفي، وهو الّذي ينزل الضرّ، وهو الّذي يرفعه، وإذا كان كذلك لم يجز رفع الضرّ، ولا دفع الضرّ إلّا بما أذن الله ﷻ به من التّداوي المباح، أمّا ما لم يكن من التداوي المباح من الأسباب الظّاهرة الّتي تنفع، فإنّ ذلك يؤدّي إلى اعتقاد القلب في النفع والضرّ فيمن لا يسبب ذلك، وليس نافعًا في ذلك؛ ولهذا أورد بعده الأحاديث المتعلّقة بخصوصيّة هذه المسألة، وهو أنّ من اعتقد في الحلقة، أو في الخيط، أو في نحو ذلك

فإنّه شابه معتقد أولئك، لكن لا يصل إلى معتقدهم في آلهتهم، لكن شابه إذا تعلّق قلبه بغير الله ﷻ، ومن تعلّق شيئًا، أي: علّقه، وعلّق قلبه به وكل إليه، وما ظنّك بمن وُكل إلى نفسه، بل ظنّك بمن وكل إلى غيره، وترك التوكّل على الله ﷻ.

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلْقَةٌ مِنْ صُفْرٍ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ. قَالَ: انْزِعْهَا، فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ[(١)].

ش: قال الإمام أحمد: حدثنا خلف بن الوليد، حدثنا المبارك، عن الحسن قال: أخبرني عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ عَلَى عَضُدِ رَجُلٍ حَلْقَةً أُرَاهُ قَالَ: مِنْ صُفْرٍ فَقَالَ: وَيْحَكَ مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ، قَالَ: أَمَا إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلا وَهْنًا، انْبِذْهَا عَنْكَ، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». رواه ابن حبان في صحيحه فقال: «فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وُكِلْتَ إِلَيْهَا». والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي، وقال الحاكم: أكثر مشايخنا على أن الحسن سمع من عمران، وقوله في الإسناد: أخبرني عمران يدل على ذلك.

قوله «عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ» أي: ابن عبيد خلف الخزاعي، أبو نجيد -بنون وجيم- مصغر، صحابي ابن صحابي، أسلم عام خيبر، ومات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة.

قوله: «رَأَى رَجُلًا» في رواية الحاكم: «دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَفِي عَضُدِي حَلقَةُ صُفْرٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟». الحديث فالمبهم في رواية أحمد هو عمران راوي الحديث.

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٥٣١)، وأحمد (٤/ ٤٤٥)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٤٤٩)، والطبراني في الكبير (٤١٤).

....

قوله: «مَا هَذَا» يحتمل أن الاستفهام للاستفسار عن سبب لبسها، ويحتمل أن يكون للإنكار، وهو أشهر.

قوله: «من الْوَاهِنَةِ» قال أبو السعادات: الواهنة: عرق يأخذ في المنكب واليد كلها، فيرقى منها، وقيل: هو مرض يأخذ في العضد، وهي تأخذ الرجال دون النساء، وإنما نهى عنها لأنه إنما اتخذها على أنها تعصمه من الألم، وفيه اعتبار المقاصد[١].

قوله: «انْزِعْهَا فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إلا وَهْنًا» النزع هو الجذب بقوة، أخبر أنها لا تنفعه بل تضره وتزيده ضعفًا، وكذلك كل أمر نهي عنه فإنه لا ينفع غالبًا، وإن نفع بعضه فضره أكبر من نفعه.

قوله: «فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ ما أَفْلَحْتَ أَبَدًا»: لأنه شرك، والفلاح هو الفوز، والظفر، والسعادة.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيه شاهد لكلام الصحابة: إن الشرك الأصغر أكبر الكبائر، وأنه لم يعذر بالجهالة، وفيه الإنكار بالتغليظ على من فعل مثل ذلك».

قوله: «رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ» هو: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، بن هلال، بن أسد، بن إدريس، بن عبد الله، بن حسان، بن عبد الله، بن أنس، بن عوف، بن قاسط، بن مازن، بن شيبان، بن

---

(١) انظر: النهاية في غريب الأثر (٥/ ٢٣٤).

....

ذهل، بن ثعلبة، ابن عكابة، بن صعب، بن علي، بن بكر، بن وائل، بن قاسط، بن هنب، بن أفصى، بن دعمي، بن جديلة، بن أسعد، بن ربيعة، بن نزار، ابن معد، بن عدنان، الإمام العالم، أبو عبد الله الذهلي، ثم الشيباني المروزي، ثم البغدادي، إمام أهل عصره، وأعلمهم بالفقه، والحديث، وأشدهم ورعًا، ومتابعة للسنة، وهو الذي يقول فيه بعض أهل السنة: عن الدنيا ما كان أصبره! وبالماضين ما كان أشبهه! أتته الدنيا فأباها، والشبه فنفاها، خرج به من مرو وهو حمل، فولد ببغداد سنة أربع وستين ومائة في شهر ربيع الأول.

وطلب أحمد العلم سنة وفاة مالك، وهي سنة تسع وسبعين، فسمع من هشيم، وجرير بن عبد الحميد، وسفيان بن عيينة، ومعتمر بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن إدريس الشافعي، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وعبد الرحمن بن مهدي، وخلق لا يحصون بمكة، والبصرة، والكوفة، وبغداد، واليمن، وغيرها من البلاد.

روى عنه ابناه: صالح، وعبد الله، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وإبراهيم الحربي، وأبو زرعة الرازي، وأبو زرعة الدمشقي، وعبد الله بن أبي الدنيا، وأبو بكر الأثرم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وأبو القاسم البغوي -وهو آخر من حدث عنه-، وروى عنه من شيوخه: عبد الرحمن بن مهدي، والأسود بن عامر، ومن أقرانه: علي المديني، ويحيى بن معين.

قال البخاري: مرض أحمد لليلتين خلتا من ربيع الأول، ومات يوم

....

الجمعة لاثنتي عشرة خلت منه، وقال حنبل: مات يوم الجمعة في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة. وقال ابنه عبد الله، والفضل بن زياد: مات في ثاني عشر ربيع الآخر رَحِمَهُ اللَّهُ.

الشرح:

حديث عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا فيه فوائد، لكن منها:

الفائدة الأولى: قوله: «**انْزِعْهَا فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا**»، فعمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سأله النبي ﷺ لمّا دخل عليه وفي يده حلقة من صفر -من النحاس-، قال: ما هذه؟ وهذا ليس استفهامًا إنّما هذا إنكار، فالاستفهام يأتي على أنحاء شتّى، منها الإنكار، فلا يأتي الاستفهام دائمًا على بابه -طلب الفهم-، فتارة يأتي للإنكار، وقول النّبي ﷺ: «**مَا هَذَا**» ليس للاستفهام؛ لأنّه ليس في تعليق الصفر، ولا في تعليق الحلق، ونحو ذلك، ليس فيه وجه جائز حتّى يستفهم عن مقصده، إنّما كلّها باطلة؛ لهذا قال: ما هذا؟ إنكارًا، وعمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظنّ السؤال على بابه، فقد كان حديث دخول في الإسلام، فأجاب بما ظنّ، فقال: من الواهنة؟ والنبي ﷺ بيّن له أنّ الأمر ليس للاستفهام، فقال: «**إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا**».

وهكذا كلّ من تعلّق بغير ما جعله الله عَزَّ وَجَلَّ سببًا ظاهرًا، فإنّه يوكّل إليه، كما جاء في رواية ابن حبّان الّتي ذكرها الشارح.

إذًا فقوله ﷺ: «**انْزِعْهَا، فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهنًا**» هذا في بيان أن من

أراد شيئًا لم يأذن الله ﷻ به، فإنّما يريد بلاءً على نفسه، يعلّق خيطا في يده، حلقة من صفر، هل هذه ترفع شيئا، أو تدفع شيئًا؟ إنّما هو اعتقاد كانت تعتقده العرب في هذه الأشياء، وتعتقد أنّها تدفع الأشياء عنهم، وهي ليست بدواء، إنّما هو اعتقاد فيها نفسها، اعتقاد في الحلقة، اعتقاد في الإدارة على العضد، أي: ليس الاعتقاد في المادة، فهم لا يعتقدون في الصفر نفسه، لا، هم يعتقدون في الإدارة، نفس الإدارة على العضو، أو على اليد يعتقدون أنّها نافعة، وهذا يشبهها ما جعله بعض النّاس دواءً في هذه الأزمنة المتأخرة، وكان يُباع في بعض الصيدليات، ويُرشد إليه بعض من تأثّر بذلك من الأطبّاء، مثل حلقة المغناطيس التي كانت تباع، وقد منعت، فهي حلقة من مغناطيس يقولون: «**للروماتزم**» يضعها المريض على يده، يدخلها فيها، هذه من الاعتقادات الجاهلية، ليست سببًا، لا يدخل في البدن، ولا يؤثّر على العظم، ولا نحو ذلك، ولو كان مغناطيسا.

فنعلم أثر المغناطيس، وهو أنّه فيما بين مجالين، يحدث تجاذبا بين مجالي المغناطيس، وهذا فيه شيء في العلو، وشيء في السفل، فلو كان يؤثّر، فإنّه يؤثّر على ما بين مجاليه، وهذا شيء لم يعنه من أراد ذلك، وإنّما يعتقد هذا في شفاء (للروماتزم)، ولو كان روماتزم قلب، لو كان روماتزم في ركبة، لو لم يكن في يده، وهذا نوع من التعلّق بما لا يجوز، وهذا نوع من الشّرك.

الفائدة الثانية في هذا الحديث: قوله ﷺ: «إِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا»، وهذا يدلّ على عِظم الشّرك الأصغر، وأنّه كجنس أشدّ من الكبائر.

فجنس الشرك الأصغر أكبر من جنس الكبائر، وهذا هو معنى قول

بعض الصحابة وغيرهم: أنّ الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، أو أشد من الكبائر، يعنون ذلك جنسه، ولا يعنون أن كل شرك أصغر أكبر من كل كبيرة، لكن يعنون أن جنس الشرك الأصغر من حيث الوعيد أعظم من الوعيد الذي ورد في الكبائر، وهنا في هذا النوع قال النبي ﷺ: «**لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا**» هذا وعيد شديد، والفلاح هو الفوز، والبقاء وما به النجاح، فلو مات وهي عليه ما أفلح أبدًا.

هذا - لا شكّ - يدل على شدة الأمر؛ ولهذا بعض أهل العلم يرى أنّ هذه الأشياء قد تصل إلى الشرك الأكبر لمثل هذه الأحاديث، لكن الأولى، بل الأظهر من كلام أهل العلم أنّ الأصل فيها أنّها للشرك الأصغر، هذا الأصل.

لكن قد يجتمع لفاعلها من الاعتقاد ما يلحقها بالشرك الأكبر، وسائر أجناس الشرك الأكبر كسائر أجناس الشرك الأصغر، فما كان الأصل فيه الشرك الأصغر لا يُعنى بذلك أنّه لا يصل إلى الشرك الأكبر.

بل قد ينضمّ إليه من اعتقاد صاحبه فيه بأن يكون شركًا أكبر.

والواهنة: مرض من الأمراض، معروف عند العرب، وهي إمّا أن يكون في المنكب، وإمّا أن يكون في العضد، وسمّيت واهنة؛ لأنّها تسبّب الوهن لصاحبها، والضّعف؛ لأنّه لا يستطيع معها حركة، ولا مزاولة الأشياء، فقيل لها: واهنة[١].

فيلحق بذلك كلّ من تعلّق شيئًا يظنّ أنّه يدفع المرض، أو يرفع المرض.

---

(١) راجع (ص٣٠٩).

وهاهنا في حديث عمران رضي الله عنه لم يذكر أنّه مصاب بالواهنة، أو أنّه يخشى أن يصاب بالواهنة.

إنّما سأله النبي ﷺ فأجاب عمران رضي الله عنه قال: «**من الْوَاهِنَةِ**»، ولم يذكر هل هو يعني بذلك رفعًا لهذا المرض، أو يعني بذلك دفعًا، فيبقى اللفظ محتملًا للمسألتين، فيصلح الاستدلال به للحالين؛ لأنّ القاعدة عند أهل العلم أنّ ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في الأقوال، ما استفصل هل هذا وهن، هل شيء سيقع، أو ما وقع بعد؟.

فدلّ على أنّ الجميع في الحكم واحد، سواء قلنا: هذا شيء واقع، أو أنّه لم يقع، فإذًا من قال: إنّه إذا كان لم يقع سيدفع بهذا، فهذا يكون اعتقادًا باطلًا شركًا.

وأمّا إذا وقع فإنّه من الدواء فالأمر ليس كذلك؛ لأنّ النبي ﷺ ما فصّل، قال: «**مِنَ الْوَاهِنَةِ**»، وهذا يحتمل أن يكون كذا، وكذا.

فإذًا الأمران ممنوعان، سواءً قصد بالتعليق الدّفع قبل وقوعه، أو قصد بالتعليق الرفع بعد وقوع الأمر بالمرض، فالأمر سواء، فلا يباح هذا، وإنّما يباح من التداوي ما كان واضح السبب في الشفاء، ظاهر السبب ممّا يخالط البدن مخالطة ظاهرة، إمّا بشرب، أو بملامسة للبدن، ككي، أي: شيء مؤثر.

أمّا هذه الأشياء فهي مجرّد اعتقادات تعتقدها عرضا؛ ولهذا قال النبي ﷺ مبيّنًا أنّه ليس من الدّواء، قال: «**إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا**» إذا كنت تخاف المرض، فهذه تزيدك ضعفًا ومرضًا، ضعفا في القلب في اعتقاده الباطل، فيصبح يؤثر فيه أدنى الأمور، وأيسر الأشياء، فتضرّه.

ثم ساق رحمه الله عدّة أحاديث قال: «**عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ** رضي الله عنه: «**أَنَّ**

النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا في يَدِهِ حَلْقَةٌ من صُفْرٍ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ، قَالَ: انْزِعْهَا فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا».

مناسبة الحديث للباب ظاهرة وهي: أنه ﷺ: «رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلْقَةٌ مِنْ صُفْرٍ» بحسب ما كان يعتقد أهل الجاهلية، فقال ﷺ: «**مَا هَذِهِ؟**»: هذا السؤال مِنْ أهل العلم من قال: إنه استفهام إنكار، ولكن الرجل ما فهم أنه إنكار، فهم أنه استفصال فلذلك أجاب فقال: من الواهنة.

وقال آخرون من أهل العلم: قوله ﷺ: «**مَا هَذِهِ؟**» يحتمل أن يكون استفهام استفصال، أو استفهام إنكار؛ ولهذا أجاب الرجل فقال: «**من الْوَاهِنَةِ**»، والاستفهام الأول في القول الأول للإنكار الشديد، وهو الأظهر من حيث دلالة السياق عليه؛ لأن النبي ﷺ في السياق ما ذكر الحالة الأخرى، والحالة الأخرى التي يمكن أن يكون لبسها من أجله أن تكون للتحلي، والتحلي بالصفر غير أن يلبسه لدفع البلاء، أو رفعه.

المقصود أن الاستفصال هنا في قوله: «**مَا هَذِهِ؟**» هذا السؤال لا يعني أنه يحتمل أن يكون اللبس شركًا، ويحتمل أن يكون اللبس غير شرك، ولكن هذا للإنكار، وإذا كان استفهام استفصال، فإنه لأجل أنه قد يلبس لأجل التحلي، لا لأجل التعلق -تعلُّق القلب- بذلك فلما أجاب «مِنَ الْوَاهِنَةِ»، تعيَّن على كلا القولين أنه لبسها لأجل تعلقه بها لرفع المرض، أو لدفعه، والواهنة: نوع مرض من الأمراض يهن الجسم، ويطرحه، ويضعف قواه.

فقال ﷺ: «**انْزِعْهَا**»: هذا أمر، وإنكار المنكر يكون باللسان إذا كان المأمور به يطيع الأمر فإنك تأمره باللسان، ولا تنكر عليه باليد، والنبي ﷺ

له ولاية، وينزع هذا المنكر بيده، لكن علم من حال ذاك أنه يمتثل الأمر فقال له: «انْزِعْهَا»، فلا تعارض بين هذا وبين ما سيأتي من أن حذيفة ﵁ قطع خيطًا من رجل، فإن ذلك مبني على حال أخرى، فالنبي ﷺ أمره فامتثل ذلك الأمر.

قال: «فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا»: أي: أن ضررها أقرب من نفعها، وهذا في جميع أنواع الشرك، فإن ما أُشرك به ضرره أعظم من نفعه لو فرض أن فيه نفعًا، وقد قال العلماء هنا: «انْزِعْهَا، فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا»: لو كان فيها أثر، فإن أثرها الإضرار بدنيا، وإنَّ أَثَرَها أيضًا الإضرار روحيًا، ونفسيًا؛ حيث تضعف الروح، والنفس عن مقابلة الوهن والمرض؛ لأنه يكون المرء أضعف، ويتعلق بهذه الحلقة، أو بذلك الخيط.

قال: «إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا»: وهذا حال كل من أشرك، فإنه من ضرر إلى ضرر أكثر منه، ولو ظن أنه في انتفاع.

ثم قال: «فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا»: هذا القول منه ﷺ؛ لأن حال المعلِّق يختلف، قد يكون علقها اعتقادًا فيها استقلالًا، وقد يكون علقها من جهة التسبب، والاستقلال إذا كان الذي رؤي في يد صحابي لا شك أنه منفي، ولكن العبرة هنا في هذا اللفظ بالفائدة منه لغيره، فإن من مات وهي عليه قد يحتمل أنه علقها لأجل الاستقلال، أو علقها لأجل التسبب، وبالتالي يكون الفلاح على قسمين:

القسم الأول: الفلاح المنفي هو الفلاح المطلق، وهو دخول الجنة والنجاة من النار، وهذا في حال من أشرك الشرك الأكبر، بأن اعتقد أن تلك الحلقة من الصفر، أو ذلك الخيط الذي يُعلَّق بأنه ينفع استقلالًا.

القسم الثاني: أو يكون المنفي نوعا من الفلاح، أو مطلق الفلاح، درجة

من درجاته، بعض الفلاح، ذلك إذا كان فاعله جعل سببًا مما لم يجعله الله ﷻ سببًا لا شرعًا، ولا قدرًا، فإن كان مشركًا الشرك الأصغر فإن الفلاح يكون المراد به: مطلق الفلاح، أي: درجة من درجات الفلاح، وهذان لفظان يكثران في كتب أهل العلم، وفي التوحيد بخصوصه:

الأول: مطلق الشيء.

والثاني: الشيء المطلق. يقول -مثلًا-: التوحيد المطلق، ومطلق التوحيد، الإسلام المطلق، ومطلق الإسلام، الإيمان المطلق، ومطلق الإيمان، الشرك المطلق، ومطلق الشرك، الفلاح المطلق، ومطلق الفلاح، الدخول المطلق، ومطلق الدخول، التحريم المطلق: تحريم دخول الجنة، أوتحريم دخول النار، ومطلق التحريم.

ومن المهم أن تعلم أن الشيء المطلق هو: الكامل، الإيمان المطلق هو الكامل، الإسلام المطلق هو الكامل، التوحيد المطلق هو الكامل، الفلاح المطلق هو الكامل. وأما مطلق الشيء فهو: أقل درجاته، أو درجة من درجاته، فمطلق الإيمان هذا أقل درجاته، فنقول مثلًا: هذا ينافي الإيمان المطلق، ينافي كمال الإيمان، أو نقول: هذا ينافي كمال الإيمان، أو نقول: ينافي مطلق الإيمان، أي: ينافي أقل درجات الإيمان، فهو ينافي الإيمان من أصله.

فإذًا هنا نقول: الفلاح يحتمل أن يكون المنفي الفلاح المطلق، أي: كل الفلاح، أو درجة من درجاته بحسب حال المعلِّق، فكل من لبس حلقة، أو خيطًا، ومات وهي عليه من غير توبة، فإنه لن يفلح أبدًا، ولن يكون مفلحًا، وهذا الفلاح بحسب اعتقاده إن كان معتقدًا فيها أنها تنفع باستقلال فهو من أهل النار، أو كان اعتقد أنها سبب فهو من أهل النار كعصاة الموحدين.

وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﵁ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللهُ لهُ»[(١)]، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ»[(٢)].

ش: قوله: (وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﵁ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللهُ لهُ»، وفي رواية: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ»). الحديث الأول رواه الإمام أحمد كما قال المصنف، ورواه أيضًا أبو يعلى، والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي.

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ). أي: من حديث آخر رواه أحمد فقال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا عبد العزيز بن مسلم، حدثنا يزيد بن أبي منصور، عن دجين الحجري، عن عُقْبَةَ بن عَامِرٍ الجهني: «أن رَسُولَ اللهِ ﷺ أَقْبَلَ إِلَيْهِ رَهْطٌ فَبَايَعَ تِسْعَةً وَأَمْسَكَ عَنْ وَاحِدٍ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ: بَايَعْتَ تِسْعَةً وَتَرَكْتَ هَذَا، قَالَ: إِنَّ عَلَيْهِ تَمِيمَةً فَأَدْخَلَ يَدَهُ، فَقَطَعَهَا فَبَايَعَهُ، وَقَالَ: مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ». ورواه الحاكم ونحوه، ورواته ثقات[(٣)].

قوله: (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ) صحابي مشهور، فقيه فاضل، ولي إمارة مصر لمعاوية ثلاث سنين، ومات قريبًا من الستين.

قوله: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً» أي: علقها متعلقًا بها قلبه في طلب خير، أو دفع شر[(٤)].

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٤)، وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٢٩٥)، وابن حبان (١٣/ ٤٥٠).
(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٦).
(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢١٩).
(٤) انظر: الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٣٠٧).

....

قال المنذري: خرزة كانوا يعلقونها يرون أنها تدفع عنهم الآفات، وهذا جهل وضلالة، إذ لا مانع ولا دافع غير الله تعالى.

وقال أبو السعادات: التمائم: جمع تميمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم، فأبطلها الإسلام[١].

قوله: «فَلَا أَتَمَّ الله لَهُ» دعاء عليه.

قوله: «وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدْعَةً» -بفتح الواو، وسكون المهملة- قال في مسند الفردوس: شيء يخرج من البحر يشبه الصدف يتقون به العين.

قوله: «فَلَا وَدَعَ الله لهُ» -بتخفيف الدال-، أي: لا جعله في دعة وسكون، قال أبو السعادات: وهذا دعاء عليه.

قوله: « وفي رواية: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ».

قال أبو السعادات: إنما جعلها شركًا؛ لأنهم أرادوا دفع المقادير المكتوبة عليهم، وطلبوا دفع الأذى من غير الله الذي هو دافعه.

الشرح:

في هذا الحديث حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللهُ لهُ»، وفي رواية: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ» الكلام على هذا في مباحث:

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ١٩٧).

الأوّل: معنى التعلق، فقد سبق أنّ التعلّق هو تعليق شيء يتعلّق القلب به، فلفظ من تعلّق يجمع شيئين:

أولًا: التعليق، تعلّق القلب، وتارة يطلق التعليق على تعلق القلب دون تعليق شيء.

ثانيًا: تميمة: شيء كانت تضعه العرب على الكبار والصغار، وأكثر ذلك على الصغار، وأصلها يجمعون فيها أشياء، خرزا أو صدفا، أو نحو ذلك، يعتقدون أنّهم إذا وضعوا هذه الأشياء أن فيها خاصة تسلب العين، أو يعتقدون أنّه إذا تعلّقها أحد، وعلقت فيه أنّه ينظر الرائي له أن هذا مريض؛ لأنّها لا تعلّق إلا على المريض، فإذا رآه مريضًا فلا يعينه، أي: لا يصيبه بالعين لكن الأول أكثر؛ لأنّهم يعتقدون أنها هي تدفع العين بنفسها لخصائص فيها، هم كانوا يعلقونها تارة، يعلقونها على الحلق، وتارة يعلقونها على العضد، وتارة يضعونها على الساق في أنحاء شتّى.

المقصود: أن التميمة هذا وصفها، ويلحق بها كل من وضع شيئًا وربطه على بدنه، يعتقد أن فيه نفعًا له، أو يعتقد أن فيه دفعًا، أو رفعًا للضرّ، سواءً كان شيئًا مكتوبًا، أو غيره من الناس من يضع أشياء عليه من التمائم لكن ما يضع خرزا، هذا الخرز تجده الآن عند بعض البادية.

الّذي يتلخّص لنا في هذا أنّ من تعلّق تميمة، كما قال النبي ﷺ: «**فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ**».

هذا دعاء عليه بأن يعاقب بنقيض قصده، لأنه أراد التمام، والنبي ﷺ دعا عليه بعدم التمام، بالنقص، والضعف؛ لأنّه أشرك بالله، كذلك هذا الحديث خاص بحكم تعليق التمائم، وقول النبي ﷺ: «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ**»، سيأتي بيان ذلك، لكن ملخص ما سيأتي هو: أن حكم التمائم على قسمين:

القسم الأول: إمّا أن تكون التميمة الموضوعة من القرآن، وإمّا أن تكون من غير القرآن، أمّا إذا كانت من غير القرآن فهي محرّمة إجماعًا وشرك، إذا كانت من غير القرآن، وغير الأدعية المعروفة، خالطها شيء غير مفهوم، كلمات غير معلومة، أدعية شركية، أو غير ذلك، فهذا شرك.

القسم الثاني: بحسب الدعاء، أي: مجرد الوضع شرك أصغر، إذا صاحبه شيء آخر، أو اعتقاد، فإنّه يكون شركًا أكبر بحسب الحال، وتارة يكون من القرآن، وهذه يستعملها بعض الناس على أنحاء شتّى، فتارة يجعلونها ورقة كبيرة يكتبون فيها آيات، ويطوونها طيًّا دقيقًا، حتى تكون صغيرة، ثمّ يضعونها في قطعة قماش، ويخيطون عليها، ثم يضعونها في نايلون، أو بلاستيك، أو شيء، أو يضعونها في قماشها، ويخيطون عليها، ويعلقونها دائمًا، أو يجعلها في جيبه دائمًا، أو يجعلها في عضده، وهذا مشهور كثير في الناس، الذين لم يتنوروا بكلام المصطفى ﷺ، ولم تتعلق قلوبهم بالله ﷻ وحده، الكاشف الضار هو الله ﷻ وحده، هذه الأشياء لا تنفع، بل تضرّ.

هذا التعليق الذي من القرآن الأصل فيه أنه لا يجوز حتّى ولو كان من القرآن؛ وذلك لأنّ النبي ﷺ قال: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ**».

ونحن نعلم من قواعد الشرع، وأصول الفقه أنّ النكرة إذا كانت في سياق الشرط فإنّها تعم، والنبي ﷺ قال: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ**»، والتميمة نكرة صحيح، و(من) شرط، فإذا كان كذلك، فإنّه يعمّ أنواع التمائم، فيدخل في ذلك التمائم التي من القرآن[1].

---

(١) انظر: روضة الناظر (٢/ ١٣٢)، وبدائع الفوائد (٤/ ٢، ٣)، ومذكرة الشنقيطي (٢٠٤ - ٢٠٧).

كذلك قوله في الحديث الآخر: «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ**» عام.

أولًا: نصوص القرآن والسنة تمنع، وفيه براهين أخر، ستأتي -إن شاء الله تعالى- في موضعها.

ونقول: إنّ التمائم الموجودة الآن على قسمين:

القسم الأول: تمائم من القرآن، التي يعتقدونها من القرآن، تسأل الرجل تقول له: هذه من القرآن؟، يقول لك: هذه من القرآن، فحصل مرة أني قلت ننظر إليها، هو يقول من القرآن، واعتقاده أنّها من القرآن ننظر إليها، فخرجت وهي قطعة صغيرة، رقاقة طويلة، رهيفة دقيقة، مكتوب فيها مربعات، فيها أسهم، فيها آيات، فيها أدعية، كلها أدعية وآيات من القرآن، لكن فيها مربعات، وفيها أشياء أخر.

فهذا يدلّ على أنّها شركية؛ لأنّ الذين يستعملون المربعات التي فيها أرقام، وحروف فهذه مخاطبة للجن، سحر، يضع مربعًا في أي ورقة، وفيه كذا مقسّم إلى تسعة مربعات صغيرة، أو ستة، أو عشرة، بحسب الحال.

ويضعون أرقاما، أحيانًا يسأل المريض، الساحر يسأله، هو يضع الأرقام بحسب ذلك، وأحيانًا يضع كتابة من خارج المربع، هذا مباشرة شرك؛ لأنّه مخاطبة للجنّ، حتّى ولو زعم من علقه أنّه من القرآن، فلا شكّ أنه شرك، وأنّه لا يجوز بإجماع الأمة، لا خلاف بينهم في ذلك.

القسم الثاني: إذا كان فيها قرآن خالص، إذا كان فيها آيات خالصة لا تُخلط بشيء آخر، فهذا هو الكلام فيه.

والصحيح فيه: أنّه لا يجوز، لكن ليس من الشرك؛ لأنّ هذا قرآن، صحيح أنّه لا يجوز لأدلة سنذكرها -إن شاء الله تعالى-، فمنها العموم، ومنها سدّ الذريعة، ومنها عدم دخول أمكنة النجاسة بهذه الأشياء، ومنها

تنزيه القرآن أن يكون على مثل هذه الأوصاف والأحوال؛ لأنّ فيه إهانة له، بأن يكتب القرآن في أوراق صغيرة، وتطوى، هذا فيه إهانة له، والقرآن ما نزل إلّا ليُعظّم.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ**»: المقصود من هذا الحديث ذكر لفظ «**التعلق**» وتعلَّق يعني: أنه علَّق وتعلَّق قلبه بما علَّق، لفظ «**تَعَلَّقَ**» يشمل التعليق، وتعلُّق القلب بما عُلِّق فهو لبس، وتعلَّق قلبه بما لبس، علَّق في صدره وتعلَّق قلبه بما علَّق.

قال ﷺ: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ**»: والتميمة لها باب يأتي - إن شاء الله تعالى - لكن هي: نوع خرزات، وأشياء توضع على صدور الصغار، أو يضعها الكبار لأجل دفع العين، أو دفع الضرر، أو الحسد، أو أثر الشياطين، ونحو ذلك.

قال: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ**»: دعا عليه ﷺ ألَّا يُتمَّ الله له؛ لأن التميمية أُخِذَت من تمام الأمر، سُمِّيت تميمة؛ لأنه يعتقد فيها أنها تتم الأمر فدعا عليه ﷺ بأن لا يتم الله عَزَّ وَجَلَّ له المراد.

قال: «**وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ**»: والودعة: نوع من الصدف، أو الخرز يوضع على صدور الناس، أو يعلق على العضد ونحو ذلك؛ لأجل - أيضًا - دفع العين ونحوها من الآفات، أو رفع العين ونحوها من الآفات.

قال: «**وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ**»: أي: فلا تركه وذلك، ولا جعله في دعة وسكون وراحة، ودعاؤه ﷺ عليه ذلك؛ لأنه أشرك بالله عَزَّ وَجَلَّ.

قال: وفي رواية: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ**»؛ لأن تعليق التمائم والتعلق بها شرك أصغر بالله عَزَّ وَجَلَّ، وقد يكون أكبر بحسب الحال.

وَلابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ حُذَيفةَ رضي الله عنه: «أنه رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الحُمَّى، فَقَطَعَهُ، وَتَلا قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]»(١).

ش: قوله: (ولابنِ أَبِي حَاتمٍ عَنْ حُذَيفةَ رضي الله عنه أنه رَأَى رَجُلًا فِي يدِهِ خَيْطٌ مِنَ الحُمَّى، فَقَطَعَهُ، وَتَلاَ قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]).

قال ابن أبي حاتم: حدثنا محمد بن الحسين بن إبراهيم بن أشكاب، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا حماد بن سلمة، عن عاصم الأحول، عن عروة قال: دخل حذيفة على مريض، فرأى في عضده سيرًا فقطعه، أو انتزعه. ثم قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

وابن أبي حاتم هو: الإمام أبو محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم، محمد بن إدريس الرازي التميمي الحنظلي، الحافظ، صاحب الجرح والتعديل، والتفسير، وغيرهما، مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

وحذيفة هو: ابن اليمان، واسم اليمان: حسيل -بمهملتين مصغرًا، ويقال حسل- بكسر ثم سكون -، العبسي -بالموحدة-، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، ويقال له: صاحب السر، وأبوه أيضًا صحابي، مات حذيفة في أول خلافة علي رضي الله عنه سنة ست وثلاثين.

قوله: «رَأَى رَجُلًا فِي يِدِهِ خَيْطٌ مِنَ الحُمَّى» أي: عن الحمى، وكان الجهال يعلقون التمائم، والخيوط، ونحوها لدفع الحمى، وروى وكيع

---

(١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٠٨).

....

عن حذيفة: «أنه دخل على مريض يعوده فلمس عضده، فإذا فيه خيط، فقال: ما هذا؟ قال: شيء رقي لي فيه، فقطعه وقال: لو مت وهو عليك ما صليت عليك».

وفيه إنكار مثل هذا، وإن كان يعتقد أنه سبب، فالأسباب لا يجوز منها إلا ما أباحه الله تعالى ورسوله، مع عدم الاعتماد عليها، وأما التمائم، والخيوط، والحروز، والطلاسم ونحو ذلك مما يعلقه الجهال، فهو شرك يجب إنكاره، وإزالته بالقول، والفعل، وإن لم يأذن فيه صاحبه.

قوله: «وتلا قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] استدل حذيفة رضي الله عنه بالآية على أن هذا شرك.

ففيه صحة الاستدلال على الشرك الأصغر بما أنزله الله في الشرك الأكبر، لشمول الآية، ودخوله في مسمى الشرك، وتقدم معنى هذه الآية عن ابن عباس، وغيره في كلام شيخ الإسلام، وغيره -والله أعلم-.

وفي هذه الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم ما يبين كمال علمهم بالتوحيد، وما ينافيه، أو ينافي كماله.

الشرح:

قال: (وَلابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ حُذَيفةَ رضي الله عنه أنه رَأَى رَجُلًا فِي يدِهِ خَيْطٌ مِنْ الحُمَّى، فَقَطَعَهُ، وَتَلَا قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾).

مناسبة هذا الحديث أو الأثر للباب ظاهرة من أن حذيفة الصحابي ﷺ: «**رَأَى رَجُلًا في يدهِ خَيْطٌ**» فهذا الخيط من الحمى، و(مِنْ) تعليلية، أي: علَّق الخيط؛ لأجل رفع الحمى، أو لأجل دفع الحمى.

و(مِنْ) لها استعمالات شتى: تبعيضية، وتعليلية، وتأتي على أنحاء كما قرر ذلك علماء العربية، وخاصة في كتب حروف المعاني(١)، ومن استعمالاتها:

- أن تأتي للابتداء.
- أن تأتي للتعليل.
- أن تأتي للتبعيض.
- أن تأتي للبيان.

وقد قال المرادي في معاني «مِنْ» في نظمه لبعض حروف المعاني(٢):

أَتَتْنَا مِنْ لِتَبْيِينٍ وَبَعْضٍ وَتَعْلِيلٍ وَبَدْءٍ وَانْتِهَاءِ
وَزَائِدةٍ وَإِبْدَالٍ وَفَصْلٍ وَمَعْنَى عَنْ وَعَلَى وَفِي وَبَاءِ

فذكر اثني عشر معنى لـ(مِنْ)، وابتدأ ذلك بقوله: (**أَتَتْنَا مِنْ لِتُبْيِينٍ**) يعني: للبيان، (**وَبَعْضٍ**)، فهذا يدل على أن كون (مِنْ) في الأصل للبيان أنها مقدمة على كونها للتبعيض، وهي تأتي لمعانٍ كثيرة، ومنها البيان، والتبعيض، والابتداء إلى غير ذلك.

---

(١) انظر: حروف المعاني للزجاجي (ص٥٠).
(٢) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة، وهو كتاب مفيد رُتِّبَ على مقدمة مشتملة على خمسة فصول، ثم أورد خمسة أبواب من الأحادي إلى الخماسي.

فمنها: أن (مِنْ) تكون للتعليل فقوله: «**أنه رَأَى رَجُلًا فِي يِدِهِ خَيْطٌ مِنْ الحُمَّى**» أي: لأجل دفع الحمى، أو لأجل رفع الحمى فـ(مِنْ) تعليل لوضع الخيط في اليد.

قال: «.. **فَقَطَعَهُ**»: وهذا يدل على أن هذا منكر عظيم يجب إنكاره، ويجب قطعه.

قال: «.. **وَتَلَا قَوْلَهُ**: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

قال السلف في هذه الآية: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ﴾ أي: بأن الله هو الرب، وهو الرزاق، وهو المحيي، وهو المميت، أي: توحيد الربوبية ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] به ﷻ في العبادة، فليس توحيد الربوبية بِمنْجٍ، بل لا بد من أن يُوحَّدَ الله في العبادة.

وهذا الدليل في الشرك الأكبر، وقد قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن فيه أن الصحابة رضي الله عنهم يستدلون بما نزل في الشرك على الشرك الأصغر.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: التَّغْلِيظُ فِي لُبْسِ الْحلقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِمِثْلِ ذَلِكَ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الصَّحَابِيَّ لَوْ مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ مَا أَفْلَحَ. فِيهِ شَاهِدٌ لِكَلَامِ الصَّحَابَةِ أَنَّ الشِّرْكَ الْأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الْكَبَائِرِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُعْذَرْ بِالْجَهَالَةِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ فِي الْعَاجِلَةِ بَلْ تَضُرُّ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا».

الْخَامِسَةُ: الْإِنْكَارُ بِالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ.

السَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الْخَيْطِ مِنَ الْحُمَّى مِنْ ذَلِكَ.

التَّاسِعَةُ: تِلَاوَةُ حُذَيْفَةَ الْآيَةَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ يَسْتَدِلُّونَ بِالْآيَاتِ الَّتِي فِي الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ عَلَى الْأَصْغَرِ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ.

العَاشِرَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الْوَدَعِ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً أَنَّ اللهَ لَا يُتِمُّ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ، أَيْ: تَرْكُ اللهِ لَهُ.

❊ ❊ ❊

٧ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ) أي: من النهي، وما ورد عن السلف في ذلك.

الشرح:

فهذا الباب ذكر فيه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ الرقى، والتمائم، وقد كان سبق في الباب الذي قبله، ذكر شيئًا من أحكام التمائم والرقى، لكنها لم تكن مقصودة في الباب الذي قبل.

وهنا ذكر ما جاء في الرقى والتمائم، والرقى والتمائم المقصود بها في هذا الباب ذكر أحكامها، وأنّ منها ما هو شرك بالله عَزَّ وَجَلَّ، إمَّا شرك أكبر، وإمّا شرك أصغر؛ ولهذا أدخل المصنف أعني: شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ - هذه الأحاديث في هذا الباب، وأدخل هذا الباب في كتاب التوحيد؛ لأجل أن يبيّن أن هذا شرك، وأنّه ممّا يضاد التوحيد من أصله في بعض أحواله، أو ينافي كمال التوحيد في أحوال أخر، ومنه ما هو شرك أكبر، ومنه ما هو شرك أصغر، وهذا من أدب التصنيف العالي.

والرّقى فسّرها المصنف بقوله: (العزائم)، وهذا من التفسير بالعرف، وليس من التفسير بما جاء بلسان العرب.

والرّقى، قال: هي العزائم، أي: فيما تعارف عليه الناس، فإنّهم يسمّون الرقى العزيمة.

قال: فلان عنده عزيمة، أو فلان يكتب العزائم، ويعنون بها الرقى، أو فلان يقرأ على الناس بعزائم، ونحو ذلك، يعني بذلك الرقى، وخصّت عند بعضهم بالرقى المكتوبة بزعفران ونحوه، يقول العامة: إنّ هذه هي العزائم.

فيعني: بالرقى ما تعارف الناس عليه ممّا هو في معنى الرقية، وهذا من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من إمام الدعوة، ليس من التفسير باللغة، لكن هو من التفسير بما يقرب للناس فهم كلام الشارع لما تعارفوه، وما تعاهدوه، وهذا ممّا ينبغي للدّاعية وللمعلّم أن يتعاهده من الناس؛ لأنّنا نجد أن من الناس من يوغل في تفسير الألفاظ بالمقتضى اللغوي، وهو يبعد في ذلك عن تفسيرها بما عهده الناس، وما تعارف عليه الناس، حتى إذا أطال في ذلك، أبعد عن أذهانهم المراد من هذه الأحاديث، أو المراد من الأحكام بما يعالج واقع الناس.

فإذًا في تفسير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرقى بالعزائم ما ينبهنا على هذه الفائدة المهمة، وهي: أنه ينبغي للمعلّم، أو ينبغي للداعية أن يفسّر الألفاظ الشرعية بعد فهمها فهمًا صحيحًا مستقيًا بما يقرب الفهم للناس بما تعاهدوه، وهذا له نظائر في كلام المصنف، كلام إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث إنّه مرّةً فسّر الإله لأحد الناس، قال: والإله هو الّذي تسمونه الذي فيه السر؛ لأن الذين يتعلّقون بالأولياء، أو بالقبور يقولون: فلان فيه سر في عهده[1]، والآن هذا موجود في كثير من المناطق، فقال: الإله هو الذي فيه السر، أي: معهودكم، ومعلوم أنّ هذا ليس بالتفسير اللغوي.

---

(١) انظر: مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٧٦).

إذًا فينبغي على المعلم، على الداعية، على طالب العلم أن يفسر الألفاظ الشرعية بعد فهمها فهمًا صحيحًا مستقيمًا، بما عرفه من كلام أهل العلم، أن يفسرها بما يقرب المعنى للناس، لا بما يباعد المعنى عن أذهان الناس.

الرقى تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: رقى جائزة.

القسم الثاني: رقى غير جائزة.

وأصل الرقى ما يرتقي به المرض، أو يرتقي به المرء من حال إلى حال، من حال ردية إلى حال أحسن منها، وتارة تكون الرقى في النفث، وتارة تكون الرقى بالقراءة دون نفث، أي: فيما كان عليه الناس، فيما كان عليه العرب، وتارة تكون الرقى بتعاويذ يصنعونها، وتارة تكون من شيء يدفع -لم يقع-، يريدون دفعه كالعين ونحوها، وتارة تكون من شيء يرفع، أي: شيء واقع كالمرض ونحوه، يريدون أن يدفع.

هذه أنواع كانت موجودة، والنبي ﷺ سئل عن الرقى، قيل له: إنّ هاهنا رقى نرقي بها، فبيّن ﷺ أنّ الرقى لا بأس بها إلّا في حال واحدة، وهي أن تكون الرقى شركية، قال: «**لَا بَأْسَ بِالرُّقَى، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ**»[1]، أي: فيها، وفي بعض الألفاظ التي يذكرها أهل العلم، «**لَا بَأْسَ بِالرُّقَى، مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكًا**». أي: ما لم تكن تلك الرقى شركا.

فبين ﷺ أن الرقى تنقسم إلى هذين القسمين:

القسم الأول: رقى مشروعة.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٠) من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

القسم الثاني: ورقى شركية.

والنبي ﷺ رَقَى نفسه[(١)]، ورَقَى غيره[(٢)]، ورُقي ﷺ [(٣)].

فإذًا هذا يدلّ على أنّ من الرقى ما هو جائز، ومنها ما ليس بجائز، والعمدة في هذا هو ما في الرقى من معان، كما سيأتي بيانه -إن شاء الله-.

والتمائم: اسم عام في أشياء يتعلّقها المرء، أو المرأة، لأجل دفع شيء أو جلبه، يتعلقونها، إمّا شيء يعلقونها على الرقبة، أو على العضد، أو على الرجل، أو على الفخذ، أو على الساق، أو نحو ذلك، أنواع من الأشياء يتعلقها المرء بقلبه، ويعلّقها على بدنه، لأجل مصلحة له فيها، يظنّها كذلك، هذه هي التمائم.

فُسّرت عند أهل العلم بأنواع من التفسيرات، فتارة بالفرد، وتارة يقولون: هي خرزات توضع على عنق الصبي لدفع العين، وهذا من التفسير بالفرد، وليس من التفسير الشامل لجميع أنواع التمائم؛ لأن التمائم أنواع عند العرب، -وسيأتي بيان ذلك-.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٣٩)، ومسلم (٢١٩٢).

(٢) سبق تخريجه (ص١٦٦).

(٣) سبق تخريجه (ص١٦٦).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَسُولًا، أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ»(١).

ش: هذا الحديث في الصحيحين.

قوله: (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) -بفتح أوله، وكسر المعجمة-، قيل: اسمه قيس بن عبيد. قاله ابن سعد.

وقال ابن عبد البر: لا يوقف له على اسم صحيح، هو صحابي شهد الخندق، ومات بعد الستين. ويقال: إنه جاوز المائة.

قوله: «فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ». قال الحافظ: لم أقف على تعيينه.

قوله: «فَأَرْسَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَسُولًا» هو زيد بن حارثة. روى ذلك الحارث بن أبي أسامة في مسنده. قاله الحافظ(٢).

قوله: «أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ» -بالمثناة التحتية، والقاف المفتوحتين-، وقلادة مرفوع على أنه فاعل، والوتر بفتحتين، واحد أوتار القوس.

وكان أهل الجاهلية إذا اخلولق الوتر أبدلوه بغيره، وقلدوا به الدواب اعتقادًا منهم أنه يدفع عن الدابة العين.

قوله: «أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ» معناه: أن الراوي شك هل قال شيخه: قلادة من وتر، أو قال: قلادة وأطلق، ولم يقيده؟ ويؤيد الأول ما روي

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٥)، ومسلم (٢١١٥).
(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ١٤١).

....

عن مالك أنه سئل عن القلادة؟ فقال: ما سمعت بكراهتها إلا في الوتر.

ولأبي داود «وَلَا قِلَادَةٌ» بغير شك[١].

قال البغوي في شرح السنة: تأول مالك أمره ﷺ بقطع القلائد على أنه من أجل العين، وذلك أنهم كانوا يشدون الأوتار والتمائم، ويعلقون عليها العوذ، يظنون أنها تعصمهم من الآفات، فنهاهم النبي ﷺ عنها، وأعلمهم أنها لا ترد من أمر الله شيئًا[٢].

قال أبو عبيد: كانوا يقلدون الإبل الأوتار؛ لئلا تصيبها العين، فأمرهم النبي ﷺ بإزالتها إعلامًا لهم بأن الأوتار لا ترد شيئًا[٣]. وكذا قال ابن الجوزي، وغيره[٤].

قال الحافظ: ويؤيده حديث عقبة بن عامر، رفعه «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللهُ لهُ» رواه أبو داود. وهي ما علق من القلائد خشية العين ونحو ذلك. انتهى[٥].

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ١٤١).
(٢) انظر: شرح السنة (١١/ ٢٧).
(٣) انظر: غريب الحديث لأبي عبيدة (٢/ ٢).
(٤) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٤٥٢).
(٥) انظر: فتح الباري (٦/ ١٤٢).

الشرح:

في حديث أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه: «**أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَأَرْسَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَسُولًا أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ**» -بالياء- «**فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ، قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ**» في عنق أو رقبة. قلادة من وتر، قال الراوي: «**أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ**» القلادة مع الوتر.

ما علاقتها بالتميمة؟ ما علاقتها بالرقى حتى يدخل الشيخ رحمه الله هذا الحديث في هذا الباب؟ هل هناك علاقة واضحة، قلادة من وتر، أو قلادة في عنق بعير إلّا قطعت؟، العلاقة واضحة، ولكن لم تذكر في هذا الحديث؛ لأنّها معروفة من واقع الحال، كان العرب إذا اخلولق قوس وتر، وقدم علقوه في عنق البعير، يريدون أن يدفعوا بذلك عن البعير العين، إذا كان بعير يهمهم، راحلة منتقاة، أو هي من نفائس المال، أو نحو ذلك ممّا يجعل في عنقه قلادة من وتر، وتارة لا يجعلون قلادة من وتر، يجعلون قلادة لهذا الغرض.

وهذا إن جعلوا لهذا الغرض من قبيل التمائم؛ لأن هذا هو معنى التميمة، وأن تتعلق شيئًا، أو تعلق شيئًا لدفع شيء، أو لرفع شيء، وهذا هو معنى التميمة، إذًا فهذه القلادة هي في معنى التميمة.

وأمر النبي ﷺ بقطعها؛ لأن اتخاذها بهذا الاعتقاد شرك بالله؛ لأن هذا ليس بسبب مشروع يدفع به المراد العين، وكذلك هو ليس بأمر مأذون فيه.

فإذًا هو ليس بسبب؛ لأن هذه القلادة ما تدفع بنفسها، وليست بسبب معقول، إذًا خرج بذلك ما يفعل للدواء، أو يجعل للتداوي بنحو هذا، أي: ممّا يعصم به رقبة بعير، أو يوضع عليه لأجل التداوي، فإنّ هذا إذا كان سببًا ظاهرًا في التداوي، ويعالج ذلك فإنَّه لم يتخذ لأجل الدفع، لم

يعتقد فيه حيث اعتقد ما ليس بسبب سببًا، ولكن إذا كان من هذا الباب وهو أنّه اعتقد في هذه القلادة التي من الوتر، أو أيّ قلادة، قلدت أنّها تدفع، أو ترفع شيئًا بعد وقوعه، فإنّ هذا الاعتقاد شرك؛ لأنّ فيه نوع اعتقاد نفع وضر في المخلوقات، وهذا شرك بالله ﷻ، والشرك في هذا شرك أصغر، وليس بشرك أكبر، إلّا إذا كان المعلق على نفسه، أو على ولده، أو على دابته، يعتقد أن هذه تدفع أو ترفع بنفسها، أي: أن فيها خاصية بنفسها، فيها قوة بنفسها، وليست بواسطة في ذلك، فإنّ هذا شرك أكبر إذا اعتقد فيه النفع والضرّ استقلالًا، فهذا شرك أكبر -والعياذ بالله-، وهذا له أمثلة من الواقع، في حياة الناس، في كثير من البلدان تجد أن بعضهم يصنع ما يشابه في المعنى تعليق القلادة على البعير، أو تعليق قلادة الوتر على البعير، فترى مثلا في بيت رجل، أو أحد من الناس، أنه يعلق حدوة فرس مقلوبة، أو حدوة حمار، أو يجعل رأس بعض الحيوانات معلّقا محنّطا، أو يجعل مثل هذا في السيارة معلقا على المرآة الأمامية، خرزات أحيانًا، تجد أحيانًا حدوة فرس، وتجد أحيانًا رأس أرنب صغير، وتارة يضعونها في الحلق، هذا كله من عقائد بعض الناس من خارج هذه البلاد، دخلت ووفدت، فبعض الناس يضعها لهذا القصد.

هذا كله يراد به من صانعه الذي صنعه دفع العين، أو يريد منه دفع الشرّ، وحصل هذا أنّه سئل بعض من علّق هذه ما مرادك من هذا؟، فقال: الشرور كثيرة، ونحو ذلك، ولهم اعتقاد في هذا.

وهذا يبيّن أن اعتقادات الجاهلية لا زالت باقية في هذه الأمة بأنواع، لكن الوسائل تختلف، والطرائق تختلف، ويستجدّ الناس، ويصنعون أشياءَ لم يكن يعرفها العرب، يعتقدون في أشياء بحسب ما استجدّ به الزمان.

ممّا ذكروا أن العرب في الجاهلية، كانوا يعتقدون في رأس الأرنب؛

بحيث يربطون الرأس على ساق الرجل أو المرأة، الّذي يخشى عليه من الجنّ ابتداءً، أو من غير الإنس أو الجن.

كذلك بعض أجزاء الهر -القطة-، وكذلك بعض أجزاء الثعلب، الرأس، أو الذيل، أو الرجل -آخر الرجل-، أو نحو ذلك.

ذكر أشياء من هذا بعض من صنف في أحوال العرب، وقد فصّل هذه الأحوال، وأورد الشاهد عليه من أشعارهم وأحوالهم العلامة الألوسي في كتابه القيم العظيم «بلوغ الأرب بمعرفة أحوال العرب»، ففصّل هذا، وأخذ فصلًا طويلًا لمعرفة أنواع التمائم عند العرب، وذكر أشياء متنوعة في هذا. المقصود أنّ هذا هو الأصل الشرعي، وهذا من باب التنفير، «**أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ، قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ**»، والنبي ﷺ أمر أن تقطع هذه من أعناق الإبل.

فإذًا يكون هذا حكمًا عامًا لكلّ من شابه أولئك في الاعتقاد، في أنها تنفع وتضر، إمّا على وجه الاستقلال -والعياذ بالله-، وإمّا على وجه التبع، كما عليه أكثر حال من يعلقونها.

فإذًا ينبغي لنا أنّنا إذا رأينا شيئًا من ذلك أن نبادر بقطعه، وأن نبادر بإزالته؛ لأنّ هذا من المنكر الكبير، سواءً في البيوت، أو سواءً في السيارات، أو نحو ذلك.

وسيأتينا ما رواه وكيع عن سعيد بن جبير، أنه قال: «**مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً عَنْ إِنْسَانٍ، كَانَ كَعِدْلِ رَقَبَةٍ**»[1]، أي: كأنّه اشترى رقبة وأعتقها، أو ملك رقبة فأعتقها، وهذا من الفضل العظيم؛ لأن فيه إخمادا للشرك، وإحياءً للنّفوس بالتوحيد.

---

(١) سيأتي تخريجه (ص٣٧٧).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ». رَوَاهُ أَحْمدُ وَأَبُو دَاودَ[1].

ش: (وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاودَ).

وفيه قصة، ولفظ أبي داود: «عن زينبَ امرأةِ عبدِ الله بن مسعود ﷺ، أنَّ عبدَ الله رأى في عُنقي خيطًا، فقال: ما هذا ؟ فقلت: خيطٌ رُقيَ لي فيه قالتْ: فأخذه فقطعه، ثمَّ قال: أنتم آلَ عبد الله لأغنياءُ عن الشِرك، سمعتُ رسولَ الله يقول: «إِنَّ الرُّقى، وَالتَّمَائِمَ، والتِّوَلَةَ شركٌ» فقلت: لِمَ تقولُ هكذا ؟ لقد كانت عيني تُقْذَفُ، وكنتُ أختلف إلى فلانٍ اليهوديِّ فإذا رقاها سكنتْ . فقال عبدُ الله: إِنَّمَا ذَلَك عَمَلُ الشَّيْطَانِ، كَانَ يَنْخِسُهَا بيدِه، فإذا رُقي كفَّ عنها، إنما كانَ يكفيكِ أن تقولي كما كان رسولُ الله يقولُ: أذهبِ البأسَ، ربَّ النَّاسِ، واشفِ أنتَ الشَّافِي، لا شِفاءَ إِلَّا شفاؤُكَ، شِفَاءً لا يغادرُ سَقمًا». ورواه ابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وقال: صحيح، وأقره الذهبي[2].

قوله: «إِنَّ الرُّقَى» قال المصنف: «هي التى تسمى العزائم، وخص منه الدليل ما خلا من الشرك، فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحمة» يشير إلى أن الرقى الموصوفة بكونها شركًا هي التي يستعان فيها بغير الله، وأما إذا لم يذكر فيها إلا بأسماء الله، وصفاته، وآياته، والمأثور عن النبي ﷺ، فهذا حسن جائز، أو مستحب.

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٨١)، وأبو داود (٣٨٨٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٧٦)، وابن حبان (٧/ ٣٦٠)، والحاكم (٤/ ٢١٧، ٤١٨).

....

قوله: «فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحمة» كما تقدم ذلك في «باب من حقق التوحيد».

وكذا رخص في الرقى من غيرها؛ كما في صحيح مسلم عن عوف ابن مالك رضي الله عنه: «كنا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ: كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: اعْرِضُوا عليَّ رُقَاكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ»[١]. وفي الباب أحاديث كثيرة.

قال الخطابي: وكان ﷺ قد رَقَى ورُقِي، وأمر بها وأجازها، فإذا كانت بالقرآن، وبأسماء الله فهي مباحة، أو مأمور بها، وإنما جاءت الكراهة والمنع فيما كان منها بغير لسان العرب، فإنه ربما كان كفرًا، أو قولًا يدخله شرك[٢].

قلت: من ذلك ما كان على مذاهب الجاهلية التى يتعاطونها، وأنها تدفع عنهم الآفات، ويعتقدون أن ذلك من قبيل الجن ومعونتهم، وبنحو هذا ذكر الخطابي.

وقال شيخ الإسلام: كل اسم مجهول فليس لأحد أن يرقي به فضلًا أن يدعو به، ولو عرف معناه؛ لأنه يكره الدعاء بغير العربية، وإنما يرخص لمن لا يحسن العربية، فأما جعل الألفاظ الأعجمية شعارًا فليس من دين الإسلام[٣].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٠).
(٢) انظر: معالم السنن (٤/ ٢٢٦).
(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٦٩).

....

وقال السيوطي: قد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن تكون بكلام الله أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربى ما يعرف معناه، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل بتقدير الله تعالى.

الشرح:

الرقى في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ**» أي: الرقى الشركية؛ لأنّ قوله هنا: «**إِنَّ الرُّقَى**» الألف واللام الداخلة على لفظ رُقى للعهد، والمعنى: الرُّقى التي عُهد الكلام عليها، أو عُهِد تسميتها الرقى عند الإطلاق، فالنبي ﷺ حين قال: «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ**» يعني بها الرقى الشركية، وليس معنى هذا الحديث أنّ كل الرقى شرك بالله، بل الرقى منقسمة إلى قسمين كما ذكر الشارح في هذا الموضع.

إذًا الرقى التي فيها الشرك: التي فيها الاستعانة بغير الله، فيها مخاطبة الجن، فيها طلاسم، فيها تعاويذ غير معروفة المعنى، ونحو ذلك مما يتعاطاه أهل التفريط، أو أهل الجاهلية، وهذه موجودة معروفة.

إذًا الرقى عندنا تنقسم إلى هذين القسمين:

القسم الأول: رقى شركية، وهي من حيث الحكم عليها بالشرك مختلفة، منها ما هو شرك أكبر، وهي التي يستعان فيها بغير الله، ينادى فيها الجن، يستغاث فيها بالجن، ونحو ذلك.

ومنها ما هو شرك أصغر، وهي التي لم تبلغ الاستغاثة، ولم تبلغ دعاء الجن، ولم تبلغ هذا، وإنّما كان فيها شيء من البدع، أو شيء ممّا هو وسيلة إلى الشرك، ومعلوم أن القاعدة أن ما كان وسيلة إلى الشرك الأكبر فهو شرك أصغر في العموم، لا في كل الأحوال، لكن في أغلب الأحوال.

القسم الثاني: الرقى الجائزة، والنبي ﷺ رقَى[١]، ورُقِي[٢]، والنبي ﷺ رقى بالقرآن، ورقى بالدعوات المباركات الطيبات، وهذا ثابت معروف في الصحيحين وفي غيرهما، وتارة كان يرقي نفسه، وتارة كان يرقي غيره[٣].

والرقى من حيث حكمها، -أعني: هذه الرقى من حيث حكمها في الشرع، في أحوالها التي ستأتي-، هو ما بين الاستحباب أو الجواز، بحسب الحال -كما ذكر الشارح-.

قال: إما جائزة، أو مستحبة، ليس هذا ترددًا في الحكم، إنّما هو بحسب الحال، فتارة تكون مستحبة، وتارة تكون جائزة.

وأما أقسامها فإنّ الرقى يقوى نفعها:

النوع الأول: الرقى الجائزة التي في القرآن، بأسماء الله وصفاته، أو بالأدعية المأثورة المعروفة، هذه يقوى أثرها إذا كانت بلا واسطة، كلّما كانت بلا واسطة، كان أقوى لأثرها، فيرقي المرء نفسه مستحضرًا عظمة الله ﷻ، وأنّه هو النافع الضار، وفعله لهذه الرقية اتباع للنبي ﷺ، وأنّه يرجو النفع بكلام الله وبأسمائه وصفاته، إذا كان هذا منه مباشرة لنفسه، فهذا أعظم الأنواع نفعًا.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٦٦).
(٢) سبق تخريجه (ص١٦٦).
(٣) سبق تخريجه (ص٣٣٢).

النوع الثاني: أن يرقيه غيره، وهذا صار فيه واسطة واحدة، فيقرأ القرآن، وينفث عليه، أو يدعو الله ﷻ بأسمائه وصفاته، ثمّ ينفث عليه، أو يعيذه بما ورد، وينفث عليه، ونحو ذلك، فهذا فيه واسطة، وهو أقل نفعًا من الأول.

النوع الثالث: يلي ذلك ما زادت فيه الواسطة، مثل أن ينفث بعد تلاوة القرآن في ماء -كما هو معروف عند الناس-، ينفث في ماء، ثم يتناول مريد الرقية الماء، هذا من باب الرقى، ومن باب العزائم، وهذا كثرت فيه الوسائط؛ لأنّه صار نفثا من آخر، وماء ثم تناول، فصار فيه وسائط أكثر، فالنفع فيها أقل، ولهذا كان هذا النوع أقل عند السلف من النوعين الأولين؛ لأنّهما لم يحتاجا إليه كثيرًا، وإنّما ورد هذا قليلًا عندهم، وأجازوه.

النوع الرابع: أن تكثر الواسطة بزيادة، وهي أن ينفث على شيء من زعفران، وما ونحو ذلك، ثم يكتب به آيات، ينفث على ماء فيه زعفران، ثم يكتب به آيات في ورق، ثم يشرب هذا، ويشرب هذا، ويريدون به سهولة الاحتفاظ بهذه الأوراق المكتوب فيها القرآن، ويريدون بها سهولة التنقّل لأنّ ربما كان كثيرًا، وهذه أوراق يمكن الواحد حملها واستخدامها متى شاء -من باب الرقية-، هذا أضعف، وأضعف، لكن سئل عنه الإمام أحمد، وسئل عنه جماعة من أهل العلم فأجازوها، ولم يكن معروفًا عند الصحابة رضي الله عنهم، والسبب في ذلك، أنّهم لم يكونوا محتاجين إليه؛ لأنّهم ينفثون على أنفسهم مباشرة، أو ينفث عليهم غيرهم مباشرة.

إذًا هذه أحوال إذا كانت الرقية بالقرآن فهي جائزة، وتقوى بقلة الوسائط، وإذا كثرت الوسائط ضعف هذا، مثل استخدام الدهن مثلًا،

واحد ينفث في زيت، ثمّ يدهن به، هذا أيضًا جائز لا بأس به، لكن هو أضعف من غيره، ممّا لو نفث على نفسه مباشرة، أو نُفث عليه مباشرة، ورُقي مباشرة.

هذه أنواع، وغيرها كثير ممّا يتعاطاه الناس ممّا هو جائز، هذه كلّها لا بأس بها.

قال السيوطي فيما نقل الشارح: إنّ هذا إنّما يجوز بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن تكون بالله، أو بأسمائه أو بصفاته. أي: بالقرآن بكلام الله بأسمائه وصفاته؛ لأنّه كلام الله ﷻ، وبالتعاويذ المعروفة، ونحو ذلك.

الشرط الثاني: أن تكون بغير اللسان الأعجمي. أي: أن تكون باللسان العربي؛ لأنّ غير اللسان العربي ربما يدخل فيه الراقي على المرقي أشياء لا تجوز، وهذا مشاهد ومعروف، فإذا كانت الرقية فباللسان العربي لمن يحسنها.

أمّا شخص أعجمي ما يُحسن العربية، سيرقي نفسه بأسماء الله، وبصفاته بما يعلمه من لغته، وهو يعرف ذلك، ويعلمه جيدًا، فهذا إذا لم يُحسن العربية فلا حرج عليه، لكن من أحسن العربية فلا يُرقى، ولا يرقي إلّا بلسان عربي، فإذا كان بغير ذلك فقد انخرم هذا الشرط، وكانت حرامًا، ولا يعتقد فيها النفع والاستقلال، وإنّما يعتقد أنّ هذه الرقية من باب الدواء، فهي سبب يتعاطاه كما يتعاطى الأدوية، قد تنفع، وقد لا تنفع.

وكما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض كتبه: أن الرقية تنفع بتوفر شروط، الأول: في الراقي، الثاني: في المرقي.

الشرط الثالث: في الرقية نفسها، أمّا في الراقي؛ بأن يكون مؤمنًا بالله ﷻ وموحّدًا، إذا كان يرقي هو، لا يكون مرتدًّا، وأن يكون مستحضرًا

عالمًا بما يتكلم به، ما يكون يقرأ القرآن وهو لا يعلم به، لكن يكون عالمًا بما يتكلم به، ويكون مدركًا لما يقوله، ويكون حال القراءة عنده استغاثة بالله ﷻ، واضطرار إلى الله ﷻ أن ينفع بهذا السبب.

أمّا في المرقي، فإنّه لا يشترط الإسلام، ولا الإيمان؛ لأنّه في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنّهم رقوا سيّد حيٍّ من العرب كان مشركًا، رقوه بفاتحة الكتاب بعد أن أصابه ما أصابه، ونفعه ذلك، فأعطاهم -بعد أن قاطعوه- قطيعًا من الغنم، فسرّ ﷺ فقال: «**إِنَّ أَحَقَّ مَا اتَّخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ -جَلَّ وَعلَا-، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ**»[1]، ففي المرقي يشترط: أن يكون معتقدًا النفع في هذه الرقية، لكن إن كان جاحدا لنفع الرقية بأسماء الله وصفاته، أو بالقرآن، فلا ينفعه ذلك، وهذا المرقي سيّد من سادات العرب لمّا سأل هؤلاء: هل فيكم راق؟، قالوا: نعم، فينا راق، ورقي بفاتحة الكتاب كما كان هو ظاهر الحال، كان معتقدًا النفع في هذا الفعل، فإذا اعتقد الانتفاع به، وكان عنده اعتقاد بالمرقي، كان هذا نافعًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٧٦، ٥٧٤٩)، ومسلم (٢٢٠١)، ولفظه: «**انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا على حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، شَيْءٌ فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللهِ لَقَدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ، حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالَحُوهُمْ على قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَانْطَلَقَ يَتْفِلُ عليهِ، وَيَقْرَأُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فَانْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلَبَةٌ، قَالَ فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمْ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عليهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَقَدِمُوا على رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ، ثُمَّ قَالَ: قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**».

أمّا الرقية، فهذه الشروط التي ذكرها السيوطي.

إذًا هذه الشروط في الرقية، أما المرقي والراقي فهذه لم يتعرض لها في هذا الموضع، وقد ذكرها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض كتبه.

ممّا يستدرك في هذا المقام حتّى لا يتشتّت الذهن، أو تدخل مسألة في مسألة، أنّه ربما رقى اليهودي نفسه، ونفعه ذلك، ربّما رقى النصراني نفسه، أو رقى غيره فنفعه ذلك، لكن ليس أن يرقي مسلمًا، لماذا؟

هذا ليس من قبيل الرقية، هذا إن أجيز فإنّه ليس من قبيل الانتفاع بالرقية، وإنّما هو من قبيل إجابة الدعاء للمضطر، والله عَزَّ وَجَلَّ قال: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢]، إبليس بعد أن خالف وكفر، أبى واستكبر وكان من الكافرين، قال لربّه: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الحجر: ٣٦-٣٧]، فأجاب الله دعاءه مع أنّه أبى واستكبر، وكان من الكافرين، إذًا هذا باب آخر.

ولهذا حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال لامرأته: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يِنْخِس»، لكي يجعل المسلم يعتقد الانتفاع فيما فعله اليهودي، أو اليهودية في المسلمة، فامرأة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ذهبت إلى يهودية لترقيها، فانتفعت، فقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«إِنَّمَا ذَلَك عَمَلُ الشَّيْطَانِ، كَانَ يَنْخِسُهَا بِيدِهِ»**(١)، هذه فتنة من الشيطان، إن الشيطان ينخسها بيده، فإذا رقت تلك اليهودية، تركها ليوقع الفتنة، وهذا ليس بعجيب.

إذًا ما كان مخالفًا للشروط فيحملها أهل العلم على أحوال أخر، إمّا إجابة الدعاء، وإمّا افتتان، وإمّا اضطرار، وإما نحو ذلك من المسائل المتشابهة، ولا تشتبه عليك المسائل بعضها مع بعض.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٣٨).

التَّمَائِمُ: شَيْءٌ يُعَلِّقُونَهُ عَلَى الْأَوَلَادِ يَتَّقُونَ بِهِ الْعَيْنَ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُعَلَّقُ مِنَ الْقُرْآنِ، فَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ السَّلَفِ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُرَخِّصْ فِيهِ، وَيَجْعَلُهُ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

وَالرُّقَى: هِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْعَزَائِمَ، وَخَصَّ مِنْهَا الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشِّرْكِ، فَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْعَيْنِ، وَالْحُمَّةِ.

ش: قوله: (التَّمَائِمُ). قال المصنف: (شَيْءٌ يُعَلِّقُونَهُ عَلَى الْأَوَلَادِ يَتَّقُونَ بِهِ الْعَيْنَ). وقال الخلخالي: التمائم: جمع تميمة، وهي ما يعلق بأعناق الصبيان من خرزات، وعظام لدفع العين، وهذا منهي عنه؛ لأنه لا دافع إلا الله، ولا يطلب دفع المؤذيات إلا بالله، وبأسمائه، وصفاته. قال المصنف: «لكن إذا كان المعلق من القرآن، فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود».

اعلم أن العلماء من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التمائم التي من القرآن، وأسماء الله، وصفاته، فقالت طائفة يجوز ذلك، وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو ظاهر ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفر الباقر، وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التمائم التي فيها شرك.

وقالت طائفة لا يجوز ذلك. وبه قال ابن مسعود، وابن عباس، وهو ظاهر قول حذيفة، وعقبة بن عامر، وابن عكيم، وبه قال جماعة من التابعين منهم: أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه.

....

قلت: هذا هو الصحيح لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمل:

الأول: عموم النهي، ولا مخصص للعموم.

الثاني: سد الذريعة، فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

الثالث: أنه إذا علق فلابد أن يمتهنه المتعلق بحمله معه في حال قضاء الحاجة، والاستنجاء، ونحو ذلك.

وتأمل هذه الأحاديث وما كان عليه السلف -رضى الله تعالى عنهم-، يتبين لك بذلك غربة الإسلام، خصوصًا إن عرفت عظيم ما وقع فيه الكثير بعد القرون المفضلة من تعظيم القبور، واتخاذ المساجد عليها، والإقبال إليها بالقلب والوجه، وصرف جل الدعوات والرغبات، والرهبات، وأنواع العبادات التي هي حق الله تعالى إليها من دونه؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧] ونظائرها في القرآن أكثر من أن تحصر.

الشرح:

(التمائم)؛ لأنَّه قال: (وَالتَّمَائِمُ)، التمائم سبق الكلام عليها في الباب السابق، وبيّنت في أول الباب أن التمائم فسرت هنا بتفسير هو من قبيل التفسير بالفرد، لا التعريف لها؛ لأنّ التميمة كانت لها أنحاء مختلفة،

وأنواع يفعلها العرب في بعض ما ذكرت وبغيره، وكانوا يعتقدون فيها أنها تدفع، أو أنها ترفع، كما فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ[1]:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا   أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

فهذا يدلّ -وهو جاهلي-، على أنّ العرب كانوا معتقدين في هذه التمائم.

وقوله هنا: (**أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ**)، يدل على تعدد الأنواع، لا تعدد الأفراد، (**أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ**)، أي: إذا وقع الموت، وحضر، وأنشبت المنية أظفارها، ما نفعه أي نوع من أنواع التمائم، وهذا كما فسّره أحوال العرب الأخر، هذا فيه بيان أن هذه التعاريف إنّما هي تعاريف بالأفراد، وليست تعاريف شاملة.

فإذًا لا يحتجّ محتجّ ويقول: هم عرّفوا بأنّها خرزات، عرّفوا بأنها كذا، فلا يدخل فيه غيرها في بعض ما ذكرت، فالمقصود هو معنى التميمة، التميمة شيء يعلّق، كيف ما حصل هذا الشيء علّق قي الرقبة، علّق في العضد، علّق في اليد، علّق في الساق، علّق في البيت، علّق في السيارة، علّق في أيّ مكان، هذا دخل في حد التميمة، إذا كان تعليقه لغرض دفع العين، أو دفع الجن، أو رفع شيء من هذا المكان، أو رفع مرض من صاحب مرض، أو نحو ذلك، إذا دخل في هذا الاعتقاد، فإنَّه داخل في حدّ التميمة التي كانت تستعمل.

---

(١) هو: خويلد بن خالد بن المحرث بن زبيد بن مخزوم - أبو ذُؤَيْبٍ الهذلي - الشاعر المشهور، أسلم على عهد رسول الله ﷺ، ولم يره، كان من الصابرين حيث ابتلي بموت خمسة من أبنائه بالطاعون في عام واحد، وكان لهم بأس ونجده فصبر، سمع خطبة أبي بكر رضي الله عنه بعد موت النبي ﷺ ثم رجع إلى باديته مات في عهد عثمان رضي الله عنه. انظر ترجمته في: الإصابة (١١/ ١٢٤ - ١٢٦)، وأسد الغابة (٢/ ١٩٣، ٦/ ٩٨). وانظر: لسان العرب (١/ ٧٥٧، ١٢/ ٧٠).

والتمائم شرك، والمقصود منها هي التي كانت يتعاطاها العرب.

وهنا استدرك الشارح -الشيخ عبد الرحمن رَحِمَهُ اللهُ- تبعًا للشيخ سليمان في شرحه الّذي هو الأصل في هذا الكتاب، وهذا الكتاب مختصر منه.

استدرك وقال في مسألة حكم التمائم الّتي هي من القرآن: نبّه الشيخ رَحِمَهُ اللهُ على هذا في أصل كتاب التوحيد، أن من السلف من قال كذا، هذا تنبيه على أصل المسألة، لا يريد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ أن يقول: المسألة فيها خلاف، والأمر فيها سهل. لا، ولكن يريد أن ينبّه في ما ورد أن التميمة إذا كانت من القرآن فلا تدخل في التمائم التي يحكم على من تعلقها بأنّه تعلّق شركًا، أو أنه أشرك(١).

إذًا الشيخ رَحِمَهُ اللهُ حين أورد ما أورد لا يريد بذلك أن يبيّن لك الخلاف، ويقول: المسألة إذًا مختلف فيها، لا، ولكن يريد أن يقول: إن هذه التمائم التي تفعل، وهي من القرآن أنّها لا تدخل في التمائم الشركية، هذا هو المراد.

ولكن ما حكمها؟ الحكم أنّها لا تجوز، ولا يُقر أصحابها عليها كما ذكر الشارح رَحِمَهُ اللهُ، لماذا؟

أولًا: لأنَّ الحديث فيه عموم، «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ**»، وهذا العموم يفهم منه النهي عن كل التمائم، لكن التمائم منها ما يحكم عليه بأنه شرك، كما أنّ الرقى منها من يحكم عليه بأنّها شرك، والرقى قلنا: إنّها خصّ منها الدليل أشياء ليست بشرك، فإذًا هذا خروج من قوله: «**إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ**»، لكن التمائم هل أخرج الشارع من هذا الحديث شيئًا؟ لا، ما أخرج شيئًا، فدلّ على أنّ التمائم منهيّ عنها.

---

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص١١٣)، بَابُ مَاجَاءَ فِي الرُّقَي وَالتَّمَائِمِ.

لكن التمائم التي هي شرك مرادة في هذا الحديث، هي التمائم التي وصف لك حالها قبل. والدليل على المنع من التمائم من القرآن:

الدليل الأول: عموم النهي، وفهمت وجه الاستدلال من عموم النهي، أن الشارع خص من الرقى أشياء ليست بشرك، أمّا التمائم فسكت، فدلّ على أنّ التمائم كلّها منهي عنها.

الدليل الثاني: أن قاعدة سدّ الذرائع من أعظم قواعد الشرع، قد دلّ عليها القرآن، ودلّت عليها السنة، ويبلغ ما دلّ عليها في السنة قريب من مائة حديث، دلت على قاعدة سدّ الذرائع، ولذلك أخذ بها العلماء، بل هي من محاسن الشريعة، وممّا يجوز وممّا يحصّن الشرع ويحصّن أهله من كثير ممّا لا يحبّه الله ولا يرضاه - سدّ الذرائع، هذه القاعدة تقتضي أن تمنع التمائم، ولو كانت من القرآن؛ لأنّنا إذا كان كل واحد يتعلّق شيئًا في رقبته، أو في عضده، وسيقول البعض بأنّها من القرآن، كيف نفرّق بين من فعل الشرك، ومن لم يفعل الشرك؟، كيف نستطيع التفريق؟، رأينا واحدًا من بعيد، هذا متعلق بشيء، وهذا آخر متعلّق، إذا سمحنا بالّتي من القرآن، سيقول الّذي بجانبي إذا أردت أن أنكر، أو أقطعه، يقول: يمكن هي من القرآن، فاسكت، فيحصل الدخول في الشرك بسبب إباحة تعليق التمائم من القرآن، ومعلوم أن من قال بجواز تعليق التمائم من القرآن من السلف، فإنّه لا يقول باستحباب، ولا بوجوب، وإنّما يقول بجواز، ومعلوم أنّه إذا تعارض مباح مع مكروه قدمنا الكراهية؛ لأن هذا مباح، فكيف إذا تعارض مباح مع شرك.

فلا بدّ أن يكون هذا الباب موصدًا مغلقًا لا نفتحه لأحد، والآن ترى من الناس من يقول: هذه تميمة من القرآن، كيف نسمح له أن يعلق تميمة يزعم أنّها من القرآن؟.

والحال الآن أنّك لا تجد أنّها ظاهرة، تجدهم قد خاطوا عليها، يجعلونها في داخل جلد، أو في قماش، أو نحو ذلك، خرقة يخيطون عليها من الجوانب.

إذا سألته قال: هي من القرآن تارة، كما رأينا من يعلقها في عضده، وتارة في ساقه، وتارة في عنقه، ونحو ذلك من الأنواع التي إمّا أن تكون شركية، وإمّا أن تكون ممّا لا يجوز.

الثالث: أنّه إذا قلنا بأنّه مباح ما كان من القرآن خالصًا واضحًا، ووضع أحد في عنقه شيئا فيه آية الكرسي واضحة تقرأ، أو جعلها في عضده واضحة تقرأ، أيضًا يقال له: كيف تفعل هذا وأنت تمتهنها؟، أنت تمتهن كلام الله ﷻ، تنام وهي عليك، فتجعل جسدك فوق آيات الله ﷻ، وفوق كلامه، كيف تمتهنها بأن تدخل بها مكان قضاء الحاجة؟، كيف تمتهنها بأن تكون أحوالك في بعضها مناقضة لما دلّت عليه هذه الآيات من توحيد الله ﷻ، والإسلام له، وإفراد العبادة له؟، ونحو ذلك، كيف يكون هذا؟

إذًا لا بد من منع التمائم جميعًا من دون استثناء.

وهذا يحصل عند بعض الناس في هذه الأزمان، حتّى في هذه البلاد من باب التساهل عند النساء، يجعلون قلائد فيها القرآن.

إذا كان هذا من باب الزينة، فالقرآن ما نزل للتزيّن به على الصدور، أو على الأجسام، إنّما أنزل القرآن للإيمان به، وللعمل، فهذا من جهة، وهذا أخفّ من الذي بعده.

إذا كان من جهة أنه يُعتقد أن فيها دفعا للعين؛ لأنّ هذه من القرآن، فهذا هو الاعتقاد الّذي لم يُشرع، ولم يُفعل.

وما أسهل أن تكتب آية الكرسي في قطعة ورق، وأن تعلّق في زمن الصحابة، في زمن النبي ﷺ! هل هذا أمر عسير؟

الأمر سهل، فإذًا لو كان هذا مشروعًا لم يُترك؛ لأنّه قد تقرّر في قواعد الشرع أنّ الأمر إذا قامت الحاجة الشرعية إليه في عهد النبي ﷺ، وتُرك فعله، فلم يُفعل في ذلك الزمن - فإنّ فعله لا يجوز؛ لأنّه من باب التعبّد بما لم يفعل، أي: في عهد النبي ﷺ.

هذا كثير في القلائد، وبعض الزينات الّتي يلبسها النساء، فينبغي الحذر من ذلك.

كذلك مثل بعض الساعات، تجد ساعة في وسطها، أو نحو ذلك، فيه سورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] يلبسها النساء إذا فيها ذهب، أو يلبسها الرجال إذا كانت بيضاء، جنيه أبيض، يسمّونه ذهب أبيض، وهذا أيضًا ممّا لا يسوغ؛ لأنّه من هذا الباب.

كذلك من هذا الباب: أن يجعل المرء في سيارته مصحفا في الخلف، ترى الرجل يمشي، وفيه مصحف تضربه الشمس كلّ يوم في مؤخرة السيارة، لأيّ شيء؟ هذا فيه امتهان للمصحف، هل المصحف يحفظ أصحاب السيارة؟

هذا الاعتقاد من هذا النوع، لا..، إنّما هذا سبيل ليس بالسبيل الشرعي، فينهى عنه؛ لأنّه داخل في كونه تميمة، فهو علّقه في السيارة، أو وضعه في السيارة لكي يدفع عن نفسه، والقرآن لا يدفع عن أحد مكروهًا، ولا يجلب لأحد خيرًا إلّا من تبعه، وائتمر بأمره، وانتهى عن نهيه، فإنّه يجلب له خير الدنيا، والآخرة، ومن أعرض عن ذلك فإنّ له معيشة ضنكًا، ولا ينفعه كون القرآن معه، ولو كان في جيبه ليل نهار، ما ينفعه ذلك.

ولو كان هذا ينفع لحُملت المصاحف في عهد النبي ﷺ في كل راحلة من الرواحل، وفي كل مكان وُضع ذلك، وإنّما كانوا يحملون المصاحف للقراءة.

فلهذا إذا رُؤي مثل هذا في سيارة فاسأله: قل يا أخي اجعله أمامك، اجعله قريبا منك، حتّى إذا وقفت في إشارة طويلة، إمّا تسبّح، وتهلّل، وإمّا تأخذ القرآن، تقرأ خمس آيات، عشر آيات، هذا نافع، أو يركب معك أحد، ما تريد أن تتكلم معه، تقول: اقرأ قليلًا، ونحو ذلك، وأنا أسمع، هذا من الأمور النافعة.

أمّا أن يُتّخذ القرآن هكذا، أحيانًا يكون المنظر مزريا، بل فيه امتهان لكتاب الله ﷻ، وهذا شيء مرئي، تجد أن الشمس ضربت المصحف، وعكّفت أوراقه، وصار الواحد لا يرضى أن يكون هذا المنظر في ورقة تهمّه من شيء يملكه، أو شيء عزيز عليه، فكيف بالمصحف الذي هو مشتمل على كلام الله ﷻ؟!

لا شك أنَّ هذا ممّا لا يسوغ، لكن ينبغي أن نتنبّه إلى أنَّ هذا ليس من الشرك.

هذا كلّ ما يتعلّق بالمصحف من هذه الأحكام، لا تطلق عليه كونه شركًا، لأنَّه بكلام الله ﷻ، وإنَّما نقول: إنَّ هذا لا يجوز للأدلّة التي ذُكرت.

أيضًا: واحد يضع مصحفا في بيته، في المجلس، وتجد المصحف مفتوحا على آية مثلًا يحبّها، أو فيها فأل، أو نحو ذلك، ويجعله مفتوحا دائمًا ويكون زينة، هذا أيضًا من الأمور التي ينبغي الاعتناء لعدم الوقوع فيها.

وفيما يتعلق بالتمائم الشركية، هنا تنبيه مهمّ:

بالنسبة للتمائم الّتي يقولون: إنّها من القرآن، الآن الخرافيون ما يجعلونها من القرآن وحده، تجد شيئًا من القرآن، ثمّ إذا فتّشتها، تجد ورقة طويلة، ربما ثلاثين سم، أو أربعين سم، وفيها مربعات، وفيها كلمات ما تفهمها، يخلطون بين القرآن، وبين غيره، إذا رأيت المربع الذي في داخله حروف وأرقام، وعلى خارجه حروف وأرقام، هذا سحر، هذه مخاطبة للجن، وهم تعلمونها من كتاب يسمّى (شمس المعارف الكبرى)، معروف عند إفريقيا، وغيرها من هذا الكتاب بيّن مثلًا هذه الأحوال، تجد أنّها ورقة طويلة عريضة، فيها أوّل شيء آيات، ثمّ بعد ذلك يبدأ برسم المربعات، يسأل هذا عن أمّه، ما اسم أمّك؟ وكم عمرك؟ وكذا وكذا، يخدعه، ثم يبدأ يضع الأرقام، ويضع الحروف، ويسمّون هذه (الشبّاك)، أو يسمونها (المربعات)، ويعتقها ورقة تكون خفيفة رقيقة، ثم يلويها حتى تكون بهذا القدر، ثمّ يخيّط عليها، ويحملها معه، تارة تُحمل في الجيب، وتارة تعلّق.

في يوم جرى بحث عندي في المسجد هنا، جاء رجل سأل بعض الأسئلة، وكذا، وعنده مشاكل يشكو من هموم الحياة، قال: أنا عندي شيء أعطانيه أحد المشايخ، وما نفعني، ومع هذا تزيد المشاكل عليه، فما هذا الشيء؟ أخرج ورقة في قطعة نايلون صغيرة، وأظنّه مخيوطا عليها، أو ملزّقة، هذه ما فيها؟ لما رأيته وضعها في جيبه، قال: هذه كتبتها بأدعية من القرآن، لما فتحها ظهر ما فيها من الشعوذة.

فالآن التّي يقولون: إنها تمائم من القرآن لا تجد فيها شيئا من القرآن، لا بدّ أن تجد فيها من شعوذات المشعوذين أنواعًا.

فإذًا التمائم الشركية هي التمائم التي فيها الشرك الأكبر، هي التّمائم التي فيها استغاثة بالجنّ، أو مناداة للجنّ، أو نحو ذلك، أو فيها طلسمات غير معروفة، وهذه في الغالب تكون مخاطبات للأرواح الخبيثة.

القسم الثاني الذي هو الشرك الأصغر، المعروف، هذا خرز، عقد شيئا فيه خرز، حدوة فرس، ونحو ذلك. هذه الأشياء هي التي من الشرك الأصغر.

أمّا إذا كان فيه استغاثات، وفيه دعوات شركية فهي من الشرك.

أمّا الآيات الّتي تعلّق في البيوت والمجالس فهي ليست من هذا الباب، والسلف كرهوها، كذلك الفقهاء من المذاهب جميعًا كرهوا ذلك، وقالوا: هو مكروه، وتتنوّع الأحوال، وقد يكون محرّمًا في بعض الأحوال، إذا كان في المكان الّذي فيه تلك الآيات يُعصى الله ﷻ بأنواع من المعاصي، وهذا فيه إهانة كبيرة لتلك الآيات.

أمّا مجرّد التعليق فعامة السلف على كراهتها.

وقد ذكر ابن أبي شيبة في المصنّف بابًا في كتابة القرآن، وتعليقه في البيوت، وذكره السلف: إبراهيم، والحسن، والشعبي، -والله أعلم-[1].

---

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٣٩٦ - ٣٩٧).

وَالتِّوَلَةُ: هِيَ شَيءٌ يَصْنَعُونَهُ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحَبِّبُ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ.

ش: قوله: (وَالتِّوَلَة)، قال المصنف: (هِيَ شَيءٌ يَصْنَعُونَهُ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحَبِّبُ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ)، وبهذا فسرها ابن مسعود -راوي الحديث-؛ كما في صحيح ابن حبان، والحاكم: «قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذِهِ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمُ، قَدْ عَرَفْنَاهَا، فَمَا التِّوَلَةُ؟ قَالَ: شَيْءٌ يَصْنَعُهُ النِّسَاءُ يَتَحَبَّبْنَ إلى أَزْوَاجِهِنَّ»[١].

قال الحافظ: التولة -بكسر المثناة، وفتح الواو، واللام مخففًا- شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها، وهو ضرب من السحر -والله أعلم-[٢].

وكان من الشرك لما يراد به من دفع المضار، وجلب المنافع من غير الله تعالى.

الشرح:

ذكر الشارح التولة هنا تبعًا لأصله، نقلًا عن الحافظ ابن حجر في الفتح أنّه شيء كانت تصنعه العرب، يحبب المرأة لزوجها.

وهو ضرب من السحر، وضرب من طلب النفع، وطلب دفع الضرّ من غير الله ﷻ.

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٧/ ٦٣٠)، والحاكم (١/ ٤١٨).
(٢) انظر: فتح الباري (١٠/ ١٩٦).

والتولة ليست نوعًا معيّنًا، وإنّما هي أنواع مختلفة، فالتولة جنس، ويدخل فيها أنواع ممّا كانت تتعاطاه نساء العرب في الجاهلية من أنواع الخرز، والتمائم، وأنواع ما يُعلّق، وأنواع ما يرقى به.

فتارة تكون التولة خرزا وتمائم، وتارة تكون رقى يُرقى بها.

فقوله: «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ**»، التولة: ربّما كانت رقى، وربّما كانت شركًا، وربّما كانت تمائم.

وجميع أنواع التولة شرك بالله ﷻ؛ لأنّ فيها الاستعانة بغير الله، وفيها اعتقاد النفع والضر الاستقلالي في غير الله ﷻ، أو بالواسطة في ما لم يجعله الله ﷻ سببًا.

وقد ذكر أهل اللغة، وذكر جماعة ممّن ذكروا أحوال العرب، من أنواع التولة شيئا سمّوه (الفَطْسة)، وشيئا سموه (الدَّرْدَبيس)، وشيئا سمّوه «**الهِنَّمَة**»، وهذه أنواع من التمائم، أو الرقى.

والهنّمة نوع يحبّب المرأة لزوجها، ولها رقية مخصوصة، ذكرت في أشعار، وأخبار العرب.

وكانت المرأة ترقي زوجها، أو تتطلب من الراقي -الساحر، أو الكاهن- أن يرقي زوجها بهذه الرقية، وهي قوله: (**أَخّذتُه بالهِنَّمَهْ، بِاللَّيْلِ بَعْلٌ، وَبِالنَّهَارِ أَمَهْ**). هذا قولٌ سائر معروف عندهم[1].

(**أخّذتُه**): رقيته، (**بالهِنَّمَهْ**): هذه التولة المعروفة، و(**الهِنَّمَهْ**): نوع من التولة، (**بِاللَّيْلِ بَعْلٌ، وَبِالنَّهَارِ أَمَهْ**)، أي: بالليل يفعل ما يفعل الأزواج، وأمَّا بالنهار فهو رقيق عند المرأة.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ١٧٤)، وجمهرة اللغة (٣/ ١٣١١)، ومقاييس اللغة (٦/ ٧٠)، والمعجم الوسيط (٢/ ٩٩٨).

وهذه غاية ما يكون من تحبيب المرأة لزوجها، أن يكون زوجًا بالليل، مطيعًا بالنهار في حوائج المرأة، وكذلك غيرها ممّا هو معلوم في مظانه، ولا حاجة لنا إلى تفصيله في هذا المقام.

المقصود أن التولة ذكر بعض ما يتعلّق بمعناها عن الحافظ ابن حجر في فتح الباري، والّذين تكلموا عن أحوال العرب ذكروا منها أنواعًا كثيرة، وبسطوا الكلام فيها؛ لأنّها كانت منتشرة مشتهرة، فكان النساء يطلبن محبة الأزواج بهذه الرقى، وهذه التمائم.

وتارة تكون رقية، وتارة يُجعل خرز يعلّق على المرأة، أو يعلّق على الرجل، ويرقى عليه بهذه الرقية.

المقصود أنّ هذا كلّه من نوع التمائم المحرّمة التي هي شرك؛ لأنّ الّذي يفعل يعتقد أنّ هذه تنفع وتضرّ من دون الله ﷻ، أو تنفع وتضرّ بواسطة، فهي إمّا أن تكون شركًا أكبر، وإمّا أن تكون شركًا أصغر، والغالب أن التولة شرك أكبر، وليس بأصغر بخلاف التمائم، فالتمائم الغالب عليها أنّها شرك أصغر، وقد تكون شركًا أكبر.

وأما التولة فالغالب أنّها شرك أكبر؛ لأنّها نوع، وضرب من السحر.

ولهذا ذكر الشيخ رحمه الله -إمام الدعوة، مصنّف هذا الكتاب-، ذكر في نواقض الإسلام أحد النواقض، قال: السّحر، ومنه الصرف والعطف، الصّرف يعني: صرف قلب الرجل عن غير المرأة إليها، والعطف: عطف قلبه إليها[1].

وكان هذا منتشرًا في نجد، وفي كثير من بلاد المسلمين، وهو موجود

(١) انظر: مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (١/ ٢١٣).

إلى الآن، ولكنه قلّ بقلّة الحاجة إليه، وبتنوّر عقول الناس في كثير من البلاد، لكنّه موجود، والشيطان يسوّل لأوليائه أن يفعلوا هذا.

والّذي يفعل هذا هو السحرة، وله في هذا الزمن -حتّى نربط بين الحديث والماضي- صور أخرى غير الصور الّتي كانت في الجاهلية، فتأتي المرأة مثلًا للسّاحر وتقول: زوجي يفعل بي كذا، ويفعل بي كذا، ويفعل بي كذا، ويبغضني، وبيني وبينه من عدم الاطمئنان، وعدم الانسجام كذا، وكذا، فيجعل هذا الساحر -قبّحه الله-، ورقة يكتب فيها بعض ما يتعلّق بتحبيب المرأة لزوجها، ويقول السحرة أنّهم يجعلون رسمًا في داخلها، كرسم خاتم سليمان، والله ﷻ قال: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ويزعمون أنّهم إذا رسموا صورة كصورة خاتم سليمان، وحشوا ظاهرها بحروف تناسب اسم المرأة، واسم الرجل، وببعض الأرقام الخاصة، أنّه ينعطف القلبان، كلّ قلب إلى صاحبه، وتحلو الحياة، وهذا العمل الحاضر فيه استغاثة بالجنّ، وفيه دعاء للجنّ.

وبعض الأحيان ينفع هذا، ونفعه ليس من جراء نفع هذه الرقية، أو هذا السحر، وإنّما تتسلّط الشياطين على قلوب بعض الأزواج، فتصرفهم عن زوجاتهم.

ثم بعد ذلك إذا فعل الساحر هذا الفعل، وأشرك بالله ﷻ، ورضيت عنه الشياطين، خلّوا عن قلب الرجل، فرجع إلى امرأته.

وهذا معروف في كثير من الحالات الّتي تمرّ في هذا الزمان -وهي منتشرة-، وبدأت تنتشر في هذه البلاد بكثرة قدوم بعض السحرة من بلاد مختلفة.

فينبغي، بل يجب على طلاب العلم أن يتنبّهوا لذلك، وأن لا يتساهلوا مع النّساء في فعل شيء من ذلك أو طلبه؛ لأنّهن ربّما ظننّ أن هذا الأمر محض مصلحة لهنّ، وهذا فيه أكبر مضرّة لهنّ. ألا وهو الشّرك بالله ﷻ، أو طلب الشرك بالله ﷻ لمصلحة دنيويّة لم يأذن بها الله ﷻ، وكما ذكر الشارح أنّ ابن مسعود ﵁ وهو راوي الحديث فسّر هذه اللّفظة، وهي التِّوَلة -بكسر التاء وفتح الواو-، فسّرها بأنّها شيء تصنعه المرأة لتحبّب إليها زوجها، فيما رواه ابن حبان، والحاكم، ورواه غيرهما.

فهذا التفسير من الصّحابيّ يدلّ على عموم أنواعها، وليس أنّها نوع محدّد؛ وذلك لأنّه يقول: شيء تصنعه النساء، أو شيء تصنعه المرأة، وهذا كما ذكرت لك له أفراد متعدّدة، وأنواع، وأشياء مختلفة تفعلها العرب، ومنتشرة.

وهي اليوم لها تجدّد، لكن الجامع لها أنّه ضرب من السحر تصنعه المرأة، إمّا بنفسها إذا كانت تحسن العقد، والنفث، والكتابة، أو نحو ذلك، والرقية الشركية، أو بغيرها إذا أخذت ذلك بواسطة استخدام السحرة -والعياذ بالله-.

وبيّن في آخره لِم كان مشركًا؟ وذلك لأنّ هذا فيه اعتقاد النفع والضرّ في غير الله ﷻ، وهذا في أغلب أحواله شرك أكبر؛ لأنّه فيه سحر، وفيه مخاطبة للجنّ وللغائبين.

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُكَيْمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ[1].

ش: قال المصنف: (وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُكَيْمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيّ)، ورواه أبو داود، والحاكم، وعبد الله بن عكيم -هو بضم المهملة مصغرًا-، ويكنى أبا معبد الجهني الكوفي.

قال البخاري: أدرك زمن النبي ﷺ، ولا يعرف له سماع صحيح. وكذا قال أبو حاتم.

قال الخطيب: سكن الكوفة، وقدم المدائن في حياة حذيفة، وكان ثقة، وذكر ابن سعد عن غيره: أنه مات في ولاية الحجاج.

قوله: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ» التعلق يكون بالقلب، ويكون بالفعل، ويكون بهما، «وُكِلَ إِلَيْهِ» أي: وكله الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه، فمن تعلق بالله، وأنزل حوائجه إليه، والتجأ إليه، وفوض أمره إليه، كفاه، وقرب إليه كل بعيد، ويسر له كل عسير، ومن تعلق بغيره أو سكن إلى رأيه وعقله، ودوائه، وتمائمه ونحو ذلك، وكله الله إلى ذلك وخذله، وهذا معروف بالنصوص والتجارب. قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

قال الإمام أحمد: حدثنا هشام بن القاسم، حدثنا أبو سعيد المؤدب، حدثنا من سمع عطاء الخرساني قال: لقيت وهب بن منبه وهو

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣١٠)، والترمذي (٢٠٧٢)، والحاكم (٤/ ٢١٦)، والطبراني في الكبير (٢٢/ ٣٨٥).

....

يطوف بالبيت فقلت: حدثني حديثًا أحفظه عنك في مقامي هذا وأوجز. قال: «نعم، أوحى الله -تبارك وتعالى- إلى داود: يا داود، أما وعزتي وعظمتي لا يعتصم بي عبد من عبادي دون خلقي أعرف ذلك من نيته، فتكيده السموات السبع ومن فيهن، والأرضون السبع ومن فيهن إلا جعلت له بينهن مخرجًا، أما وعزتي وعظمتي لا يعتصم عبد من عبادي بمخلوق دوني أعرف ذلك من نيته، إلا قطعت أسباب السماء من يده، وأسخت الأرض من تحت قدميه ثم لا أبالي بأي أوديتها هلك».

الشرح:

حديث عبد الله بن عكيم ﷺ مرفوعًا: «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ**»، والتّعلّق أصله في القلب، لكنه يكون أيضًا في القول، ويكون أيضًا بالفعل، ولكن أصله في القلب؛ لأنه فعل القلب، فهو شيء يطرأ على القلب، والتعلّق هو المحبّة، كما قال الأعشى في معلقته[(١)]:

عَلّقْتُها عَرَضًا وَعَلقَتْ رَجُلًا غَيرِي وَعُلّقَ أُخرَى غيرَها الرَّجلُ

قوله: (**عَلّقْتُها عَرَضًا**)، أي: أحببتها، تعلق قلبي بها، فقوله في هذا الحديث: «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ**»، أي: من تعلّق قلبه بشيء فأحبّه وركن إليه، واطمأن إليه، ورأى فيه أنّه ينفعه، أو يضرّه، وأنه هو الذي يأتي إليه بالخير، أو يدفع عنه الشر، وسكن إليه قلبه، واطمأنّ وكله الله ﷻ

(١) انظر: ديوان الأعشى (١/ ١٦٣).

لذلك الشيء؛ وذلك لأنّ هذه الأمور ألا وهي أفعال القلب عظيمة، مثل رجاء الشيء، واعتقاد النفع والضرّ في أشياء.

وهذه الأفعال -المحبة، الخوف، التوكلّ-، هذه كلّها أعمال القلب، ويجب أن تكون خالصة لله ﷻ، فمتى دخل القلب شيء من الشرك، وكل الله ﷻ العبد إلى ذلك الشيء، فلذلك يدخل علينا في حياتنا النقص في أشياء كثيرة، وذلك بسبب أعمالنا.

القلب قلب واحد، وهو لا يسع أشياء في المحبة، وإنّما يسع محبة واحدة، ولهذا إذا دخلت محبة الله ﷻ في القلب أخرجت ما سواها، وإذا دخلت محبة غير الله ﷻ في القلب أخرجت من محبة الله ﷻ بقدر ما دخل، فالقلب وعاء يكون فيه أنواع من العبادات، والله ﷻ جعل القلب هو الذي استودع كثيرًا من العبادات؛ كما جاء في الحديث الذي رواه مسلم في الصحيح: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُر إِلَى صُوَرِكُمَ، وَلَا إِلَى أَجْسَامِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُر إِلَى قُلُوبِكُمْ وأَعْمَالِكُمْ**»، ولكن ينظر إلى قلوبكم، وما فيها من التعلق بالله ﷻ، ورجائه، ومحبّته، والاطمئنان إليه، والتوكّل عليه، والأنس به.

وأعمالكم الظاهرة التي هي من ثمرات ذلك الاعتقاد الباطن في القلب؛ ولهذا «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إليهِ**»، أي شيء، لأن «**شيء**» نكرة، جاءت بعد «**من**» فهي تعم، «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْه».

فإن كان تعلق العبد في قلبه، ومحبته، واطمئنانه، ورجائه، وخوفه، وتوكله، إذا كان ذلك لله ﷻ، وفي الله، فالقلب يأنس بالله ﷻ، ويعلم أن ما أصابه من الله ﷻ، فإنّه هو محض الخير له، وما صرف عنه فهو محض الخير له، وما أتاه من نعمة شكر عليها، وما دفع عنه من نقمة شكر عليها،

وما نزل به من مصيبة فإنّه يصبر، ويرضى، وما دفع عنه من مصيبة فإنّه يحمد، ويثني على الله ﷻ، فيعلم أنّ ما به من نعمة فمن الله ﷻ، وما دفع عنه من شر فمن الله ﷻ، فإذا كان تعلّق القلب بالله ﷻ، فإنّ الله ﷻ هو نعم الوكيل، «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ**»، ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣].

وأمّا إذا دخل في القلب محبة غير الله، صغيرة كانت تلك المحبة أو كبيرة، والاطمئنان لغير الله ﷻ لقوته، أو استطاعته أن ينفعك، أو استطاعته أن يدفع عنك ضرًا، أو أنس القلب بغير الله ﷻ أنسًا كأنسه بالله ﷻ الّذي يثمر عنه الاستجابة للأمر، والنهي، والطاعة، أو كان القلب يعتقد أن هناك كافيًا له من البشر، أو من المخلوقات فإنّه يخذل، ويوكّل إلى ذلك الشيء.

فكيف إذا كان تعلق القلب بمخلوق ضعيف، أو بمخلوقات ضعيفة من التي تحلّ بها الحياة، من الإنسان، أو ما هو أقل من ذلك بمراحل من الأموات، أو ما هو أبعد وأبعد من ذلك من الجمادات، فإن العبد إذا وكل إلى هذه الأشياء صار مثلها؛ ولهذا يجمع الله ﷻ بينه، وبين تلك الأشياء في النار.

ولهذا فإن القلب إذا كانت فيه كلمة التوحيد قويّة «لا إله إلّا الله» بعلم بمعناها، وتصديق، ويقين إلى آخر شروطها، وكانت قويّة في القلب، فإنها -كما ذكر أهل العلم، وكما هو مشاهد- تحرق ما يضادها في القلب حتى يخلص.

وإذا حصل أن دخل في القلب شيء يضعف لا إله إلّا الله، فإنّه يضعف الإيمان بقدر ما دخل، وتضعف الاستجابة لمدلول كلمة التوحيد.

وأعظم الخوف: أن يخاف المرء على دينه أن يتغيّر؛ لأنّ دينه هو الّذي به نجاته، ولأن دينه هو الذي به فوزه، وصلاحه في الدنيا، وفي الآخرة.

فإذا كان القلب لا يحتمل أشياء، وإذا دخل إليه شيء ممّا هو مذموم، طرد الشيء المحمود الّذي هو محبة الله ﷻ، والاطمئنان إليه، والتوكل عليه، فكيف إذًا يسوغ لعبد يخاف على دينه، ويرجو الله ﷻ والدار الآخرة، أن يسمح لكلاب الشهوات، أو لفتن الشبهات أن تدخل إلى قلبه صباح مساء، وهو لا يحصن نفسه؟!

فكيف إذا كان المرء أبعد من ذلك ممّا فيه تعلّق بغير الله ﷻ، فيه توكل على غير الله، فيه اعتقاد أن هذا الرجل، أو هذه الجماعة، أو هذه الطائفة أنها نفعته، وأنّها هي الّتي فعلت، وفعلت، ونسب الأمر إليها استقلالًا، ولم يعتقد أنها سبب ساقها الله ﷻ إليه، فيحمد الله ﷻ أن ساق له السبب، كيف إذا اعتقد المرء هذا؟ وحصل فيه خلل في التوكل، وحصل فيه خلل في الاطمئنان، وحصل فيه خلل في الرجاء، وحصل فيه خلل في الخوف، فصار القلب مختلطًا لا تدري صحته من مرضه.

فهذا -والعياذ بالله- المرء إذا كان كذلك خُذل، ولذلك نرى في حياتنا أننا نُخذل في أشياء، وتصيبنا أشياء، والسبب هو القلوب، القلوب ما خلصت لله ﷻ، ولكن هل يمكن أن يخلص القلب لله ﷻ تمامًا؟

الجواب: إن من طبيعة ابن آدم أن يكون قلبه متعرّضًا للأهواء، متعرّضًا للشهوات، لكن يفرّق هذا من هذا، بأن المؤمن المسدد الذي يخاف على نفسه، الّذي تعلّق بالله ﷻ إذا غفا غفوة استيقظ، واستغفر، وأناب، ورجع إلى ما كان عليه من الإقبال على الله، والاطمئنان عليه وبه، والأنس به، والتوكل عليه، والإنابة إليه، والرجاء فيما عنده، والعلم بأنّه هو الذي

يجلب المنفعة وحده، وأنّه هو الذي يدفع المضرّة وحده، لا نافع في الحقيقة إلّا الله، ولا دافع للضرّ إلّا الله ﷻ، ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال في الآية الأخرى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقال في آية فاطر: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ﴾ [فاطر: ٢].

إذًا ملكوت السموات والأرض، والأمور، ونواحي المخلوقات جميعًا بيد الله ﷻ.

فإذا كان الأمر كذلك فمن أراد النفع، أو الضر لا يلجأ إلى غير الله ﷻ، ولا يتعلّق قلبه محبّةً، واطمئنانا والتجاءً إلى غير الله ﷻ، لا شكّ أن من أنس بالله وعرفه، وعلم أسماءه وصفاته ﷻ أنّه لا يأنس، ولا يطمئنّ إلّا له ﷻ.

وأمّا إذا استخدم ما استخدم، وانتفع بما انتفع بمخلوقات الله ﷻ، فهو إنّما ينتفع بها على وجه التسخير، على وجه السبب، لا على وجه أنّها تنفع وتضرّ استقلالًا، أو أنّها سبب مستقلّ يفعل بنفسه.

ولكن يعلم أن المحمود في ذلك كلّه هو الله؛ لأنّه هو الذي سخّر، وهذا المخلوق لو احتجت إليه، واعتقدت أنّه ينفع، وأنه سيأتي لك بهذا الّذي ترجوه، وهذا الّذي تأمله، وأنّه هو فيه ما فيه من الخصال، فيه قوة، فيه ذكاء، فيه معرفة، فيه حركة، وغير ذلك، فإنّه قد يموت فجأة، ويذهب تعلّقك به سدى، لكن التعلّق بالله أن يسخّر هذا، وأن يجعله سببًا مباركًا، أو أن يجعله سببًا نافعًا، وأن يُبعد مضادات النفع بهذا السبب؛ لأنّ السبب

قد ينفع، وقد لا ينفع، فالّذي يجعل السبب نافعًا هو الله ﷻ؛ لأنّه هو الّذي خلق السبب، وهو الّذي خلق في السبب القدرة على النفع، وهو الذي جعل الأسباب كلّها منوطة بمشيئته، وقدرته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

وهذه المعاني أوضحها أيّما إيضاح هذا الأثر الإلهي الذي ساقه وهب ابن منبه، وهو بليغ المعنى في هذا الأمر، فقول النبي ﷺ: «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ**» يدخل فيه أعمال القلوب، وهذا يثمر أعمال الجوارح، ويثمر أعمال اللسان، وهو القول.

ولهذا ترى الناس يختلفون في أحوالهم، يختلفون في قلوبهم، الناس يَرِدونَ موردًا واحدًا، ولكن تفاوت الناس في الإصدار، فإذا صدروا اختلفوا، المورد واحد: هذا يسمع التوحيد، ويسمع القرآن، يسمع آيات الله، يسمع أحاديث النبي ﷺ، لكن يفترقون، ويختلفون في الإصدار، فهذا يصدر وقلبه مُلِئ حكمة، وإيمانًا، وتوحيدا، وإنابة لله ﷻ، والآخر أقل منه، والثالث: أقل وأقلّ، وهكذا، كما قال الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله ﷻ: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، قال الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا مثل -أكثر المفسرين على أنّ هذا مراد به ظاهره- قال الحسن: هذا مثل تفاوت الناس في التأثّر بما أنزل الله ﷻ على رسوله ﷺ: ﴿قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ هذه قطعة سوداء، أو قطعة سبخة، وهذه قطعة منبتة، هذه قطعة، وهذه قطعة، سُقيت بماء واحد، هذه لمّا سقيت بالماء أظهرت سبخها، وأظهرت أنّها غير نافعة، وتلك أنبتت الزرع، وكان منها قيعان أمسكت الماء، ونحو ذلك،

اختلفت مع أنّ هذه بجوار هذه، قال: هذا مثل، فينزل كلام الله ﷻ على العباد نزولًا واحدًا، ويختلفون؛ لأنّ القلوب اختلفت؛ لأنّها استودعت أشياء، فمن كان قلبه خالصًا لله ﷻ، واطمأنّ بالله، وكان فيه من محبة الله ﷻ، وإجلاله، والتعلّق به، والإقبال عليه أكبر، وأكثر نصيب، فإنّه ينتفع بالآيات أيّما انتفاع، ومن كان في قلبه شيء آخر ضعف انتفاعه بقدر هذا.

ولذلك تجد أن أناسا يتلون كتاب الله ﷻ، ويلتذّون به ليل نهار، ولو حرم يومًا فلم يتل القرآن كأنّما أخذ منه ولده، وكأنّما فقد أكبر؛ لأنّه أنس، ولأنّ القلب -إذا كان هذا الرجل موحّدًا صالحًا- أصبح فيه تعلّق بالله ﷻ، فأنس لكلامه، وأبغض كلام الخلق.

فكيف إذًا يكون حال الّذي لا يأنس بكلام الله ﷻ إلّا قليلًا قليلًا.

المقصود من هذا أن ننتبه للقلوب، وأن ننظر في هذا الحديث العظيم **«مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إليهِ»** فإنّك إذا وكلت إلى مخلوق فإنّك خذلت، والمرء لا يملك لنفسه نفعًا، ولا ضرًّا، ولو خُذل خسر.

ولهذا ننتبه إلى أن تكون قلوبنا مقبلة على الله ﷻ، وفيها من التعلّق بالله ما نرجو أن يكون مزلفًا لديه، ومنجيًا يوم العرض عليه.

الشاهد من إيراد المؤلف هذا الحديث هو: «تعلّقه» التعلّق بالتمائم، والرقى، والتولة، ونحو ذلك؛ لأنّ هذه الأشياء يفعلها الفاعل، وقد تعلّق قلبه بها، ومال إليها.

فالذي علق تميمة يعتقد أنها تنفعه، وتجلب النفع إليه، أو أنّها تدفع عنه الضرّ، فإذا تعلّق قلبه بهذا وكل إليه، فإنّه سيأتيه، ولن يُدفع عنه؛ لأنّه اعتقد أن هذه هي التي تملك، أو أن هذه هي السبب الذي ينفع، وهذا

ليس بسبب، ولا تملك، ولا تنفع، فيوكل إليه، فيصيبه الضرّ، ففيه أبلغ النهي عن هذه الأمور؛ لأن هذه الأشياء -خيط معلّق-، كيف تملك؟ وكيف تدفع؟ وكيف تنفع؟.

فإذًا إذا تعلّق القلب بها، وُكل العبد إليها، ومعنى ذلك أنّه سيضرّ بها إمّا في الدنيا، وإمّا في الآخرة، لكن لا يدخل في هذا ما يفعل من الأسباب الظاهرة مما ينتفع به الخلق؛ لأنّ الفعل معلّق بالقلب، فنحن نفعل السبب لكن من غير تعلّق للقلب بهذا السبب «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وُكِلَ إِلَيْهِ**» نحن نفعل الأسباب، والقلب غير معلّق بالسبب، وإنّما نفعل السّبب؛ لأن الله أمر بالسبب، لا غير؛ لأن الله ﷻ أمر بالسبب، ولأن الله علمنا أن السبب ينتج منه المسبب، فأمرنا بالسبب، ونعلم أن الذي يجعل السبب نافعًا هو الله ﷻ. فإذًا يخلُص القلب من التعلّق بغير الله ﷻ.

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ رُوَيْفِعٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بَرِيءٌ مِنْهُ»(١).

ش: قال المصنف: (وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ رُوَيْفِعٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بَرِيءٌ مِنْهُ»). الحديث رواه الإمام أحمد، عن يحيى بن إسحاق، والحسن بن موسى الأشيب، كلاهما عن ابن لهيعة. وفيه قصة اختصرها المصنف.

وهذا لفظ حسن: حدثنا ابن لَهِيعَةَ، قال ثنا عَيَّاشُ بن عَبَّاسٍ، عن شُيَيْم بن بيتان، قال ثنا رُوَيْفِعُ بن ثَابِتٍ قال: «كَانَ أَحَدُنَا في زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَأْخُذُ جَمَلَ أَخِيهِ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ النِّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ، وَلَهُ النِّصْفُ حَتَّى أَنَّ أَحَدَنَا لَيَطِيرُ لَهُ النَّصْلُ وَالرِّيشُ وَالآخَرُ الْقِدْحُ، ثُمَّ قَالَ لِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. . .» الحديث.

ثم رواه أحمد بن يحيى بن غيلان، حدثنى الفضل عياش بن عباس، أن شييم بن بيتان أخبره أنه سمع شيبان القتباني - الحديث.

ابن لهيعة فيه مقال، وفي الإسناد الثاني «شيبان القتباني»، قيل فيه: مجهول، وبقية رجالهما ثقات.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦)، وأحمد في المسند (٤/ ١٠٨، ١٠٩)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٤١٤).

....

قوله: «فَأَخْبِرِ النَّاسَ» دليل على وجوب إخبار الناس، وليس هذا مختصًا برويفع، بل كل من كان عنده علم ليس عند غيره مما يحتاج إليه الناس وجب إعلامهم به، فإن اشترك هو وغيره في علم ذلك فالتبليغ فرض كفاية. قاله أبو زرعة في شرح سنن أبي داود.

قوله: «لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ» فيه علم من أعلام النبوة، فإن رويفعًا طالت حياته إلى سنة ست وخمسين، فمات ببرقة من أعمال مصر أميرًا عليها، وهو من الأنصار،وقيل: مات سنة ثلاث وخمسين.

قوله: «أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ» -بكسر اللام لا غير-، والجمع لحى -بالكسر والضم- قاله الجوهري.

قال الخطابي: أما نهيه عن عقد اللحية فيفسر على وجهين.

أحدهما: ما كانوا يفعلونه في الحرب، كانوا يعقدون لحاهم، وذلك من زي بعض الأعاجم يفتلونها، ويعقدونها. قال أبو السعادات: تكبرًا، وعجبًا. ثانيهما: أن معناه معالجة الشعر ليتعقد، ويتجعد، وذلك من فعل أهل التأنيث[1].

وقال أبو زرعة بن العراقي: والأولى حمله على عقد اللحية في الصلاة، كما دلت عليه رواية محمد بن الربيع وفيه «أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ فِي الصَّلاةِ».

---

(١) انظر: معالم السنن (١/ ٢٧).

....

قوله: «أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا» أي: جعله قلادة في عنقه، أو عنق دابته. وفي رواية محمد بن الربيع «أو تَقَلَّدَ وَتَرًا» يريد تميمة».

فإذا كان هذا فيمن تقلد وترًا فكيف بمن تعلق بالأموات، وسألهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات الذي جاء النهي عنه، وتغليظه في الآيات المحكمات؟

قوله: «أَوِ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بَرِيءٌ مِنْهُ». قال النووي: أي: بريء من فعله، وهذا خلاف الظاهر. والنووي كثيرًا ما يتأول الأحاديث بصرفها عن ظاهرها فيغفر الله تعالى له.

وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ»[١]، وعليه لا يجزي الاستنجاء بهما كما هو ظاهر مذهب أحمد[٢]؛ لما روى ابن خزيمة، والدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ، أَوْ رَوْثٍ، وَقَالَ: إِنَّهُمَا لَا يُطَهِّرَانِ»[٣].

---

(١) أخرجه مسلم (٤٥٠).
(٢) انظر: المغني (١/ ٢١٥)، والمقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (١/ ٢٢٤).
(٣) أخرجه ابن خزيمة (٨٢)، والدارقطني (١ /٥٦) وقال: إسناده صحيح.

الشرح:

هذا الحديث -حديث رويفع رضي الله عنه- ذكر أسانيده، وهو حديث له طرق، وهو معروف مشهور، وابن لهيعة الكلام فيه معروف، وهو: عبد الله ابن لهيعة، قاضي مصر، ومِنْ أهل العلم مَنْ وثّقه مطلقًا، ومنهم من ضعّفه مطلقًا، ومنهم من قال بالتفصيل بين أحوال في حياته، قالوا: إنّه صدوق، ولكنه كان يعتمد على كتبه في الرواية، ولمّا كان يعتمد على كتبه كان حفظه ليس بذاك، وما حدّث من كتبه كان مقبولًا، وما حدّث من حفظه لم يكن مقبولًا.

وقال بعضهم: احترقت كتبه -وهي رواية يضعّفها بعض أهل العلم، لكنّها مشهورة-. أنّ كتبه احترقت، وبعد أن احترقت الكتب أصابه نوع من الاختلاط باحتراق كتبه، وأصبح حديثه بعد ذلك ضعيفًا لا يقبل؛ ولهذا فإنّ من روى عنه قبل الاختلاط يعدّ حديثهم حسنًا، أو صحيحًا، ومن روى عنه بعد الاختلاط فيعد حديثهم ضعيفًا، وممّن روى عنه قبل الاختلاط: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقري، وجماعة كثيرون، ومنهم في الظاهر: الحسن بن موسى الأشيب الّذي في هذا الإسناد مقرونًا، والحسن بن موسى الأشيب انتقل من مصر قبل احتراق الكتب.

وذكر من صنفوا في الرواة المختلطين أنّه روى منه قبل الاختلاط بضع عشرة نفسًا، ساقوها، وذكروا أسماءهم.

وينبغي الاعتناء بهذا، لكن من أهل العلم من يضعفه مطلقًا، ولا يقول بالتفصيل لكن الصواب ألا نقول: إنّه ثقة مطلقًا، ولا نقول: إنّه ضعيف مطلقًا، ولنقل بالتفصيل؛ لأنّ هذا هو أعدل الأقوال فيه.

وقد روى أحاديث كثيرة، وعلم المصريين عنده، حتّى فُضّل على غيره، فهو في المصريين كأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين في كثرة العلم، هو والليث بن سعد، وأضرابهما، فعنده علم كثير، فإذا أُلغيت رواياته فإنّ هذا معناه إغفال كثير من العلم الّذي لا نجده إلّا عند ابن لهيعة، وعند أمثاله من الّذين اختلطوا، ولكن الصواب في مقامهم التفصيل.

المقصود أن هذا الحديث حسّنه جماعة من أهل العلم، وهذا هو المعروف.

والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ساقه؛ لأنّه مؤيد للأصل، فالشاهد منه قوله ﷺ: «**أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا**»، ومعلوم أنّ تقلّد الوتر منهي عنه في أول الحديث.

فإذًا النبي ﷺ أمر: «**أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ**».

فإذًا هو ساقه مقام الشاهد، وهذه طريقة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب، يسوق الأحاديث لتأييد الأحاديث الأخرى الصحيحة، أو لكونها في معنى الآيات في الباب.

المقصود من هذا أنَّ هذا الحديث اشتمل على مسائل:

منها: النّهي عن تقليد الأوتار، وهذا معناه تقليد التمائم، سواءً على الإنسان، أو على الحيوان.

ومنها: النّهي عن عقد اللحية، وعقد اللّحية، نقل الشارح عن الخطابي أنّ لهم فيها تفسيرين، والأظهر منها هو الأول؛ لأنّ هذه كانت عادة أهل الكبر، أنّهم يفتلون لحاهم ويعقدونها؛ لأنّها سمة ذوي البأس، وذوي القوى، وهو موجود عند بعض البادية في هذه الأزمان، أنّهم يعتقدون فتل

الشارب وعقده، أو تفتيل اللحية، دليل القوة والبأس، ودليل أن هذا كثير الصبو، أو كثير الغزوات، ونحو ذلك ممّا كان موجودًا، لكنّه قل الآن، فيلحق به ما كان في معناه من فتل الشارب، من تطويل الشوارب، فبعض الناس يطيل شاربه كثيرًا، ويفتله ويعقده، لا نقول مجرّد الفتل، ورد عن بعض الصحابة كعمر رضي الله عنه وغيره، كما في الحديث: «**أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا غَضِبَ، فَتَلَ شَارِبَهُ، وَنَفَخَ**»[1]، ليس المراد مجرّد الفتل، ولكن المراد أن يكون طويلًا فيُعقد، ويكون هذا سمة لصاحبه، فهذا منهيّ عنه، ويجب إذا كان النهي عنه للتّحريم، يجب أن ينهى عنه.

ثمّ نبّه الشارح نقلًا عن أبي زرعة أنّ المراد: النّهي عن العقد في الصلاة.

وهذا منه لأجل بعض الروايات، ثم هذا يوافق ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه البخاري، وغيره أنّ النبي ﷺ: «**قَالَ أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ على سَبْعَةٍ، ولَا أَكُفُّ شَعَرًا، وَلَا ثَوْبًا فِي الصَّلَاةِ**»[2] ما يكفّ شعرا، ولا ثوبا في الصلاة.

فهذا مصير من الحافظ أبي زرعة العراقي إلى هذا المعنى، ولكن الأوّل هو الأشهر.

ومنها: مسألة الاستنجاء بالروث، أو الرجيع، أو نحو ذلك، فقد جاء -كما ذكر الشارح- في صحيح مسلم أنه ﷺ نهى عن الاستنجاء بالروث وبالرجيع، وقال: «**إِنَّهَا زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ**».

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١/ ٦٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ١٠٠).
(٢) أخرجه البخاري (٨١٦)، ومسلم (٤٩٠).

والعلماء نظروا في قوله ﷺ، ونهيه في هذا الحديث، فمنهم من قال: إنّ النهي يقتضي فساد العبادة، فلو تطهّر بهذا، فهي فاسدة.

ولكن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ذهب إلى أنّ هذا ليس بلازم، ولكن لأجل أنّه زاد الجنّ، فلا نفسد الزاد عليهم، فهو من باب الإفساد، وليس من باب عدم التطهير، لكن هذا فيه نظر.

والصواب: ما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله، وجماعة كثيرون من أهل العلم أنّها لا تُطَهِّر[1].

وهذا جاء فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه أن النبي ﷺ قال «**لَا تَسْتَنْجُوا بِرَوثٍ وَلَا رَجِيعٍ**»، ثم قال: «**إِنَّهَا لَا تُطَهّر**»، أو قال: «**إِنَّهُمَا لَا يُطَهِّرَانِ**»[2]، وهذا ظاهر، وشيخ الإسلام قاسه على قاعدة التروك، وهو يفصّل فيها، ويعتمدها كثيرًا ولكن هذا مع وجود الدليل الّذي في صحيح ابن خزيمة يكون الراجح أنّها لا تطهّر. وهذا ممّا ينبغي التنبّه له، فلو خرج واحد في البرّية، فالعظام، أو الروث، أو نحو ذلك لا يستخدمها، كذلك لا يفسدها ما دامت أنّها زاد الجنّ لا يفسدها، فيتركها على حاله.

---

(١) راجع (ص٣٧٢).
(٢) سبق تخريجه (ص٣٧٢).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً عَنْ إِنْسَانٍ، كَانَ كَعِدْلِ رَقَبَةٍ». رَوَاهُ وَكِيعٌ(١).

وَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»(٢).

ش: قوله: (وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً عَنْ إِنْسَانٍ، كَانَ كَعِدْلِ رَقَبَةٍ»). رَوَاهُ وَكِيعٌ» هذا عند أهل العلم له حكم الرفع؛ لأن مثل ذلك لا يقال بالرأي، ويكون هذا مرسلًا؛ لأن سعيدًا تابعي.

وفيه فضل قطع التمائم؛ لأنها شرك، ووكيع هو: ابن الجراح بن مُليح الكوفي، ثقة إمام، صاحب تصانيف منها الجامع وغيره، روى عنه الإمام أحمد، وطبقته، مات سنة سبع وتسعين ومائة.

قوله: (وَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»)، وإبراهيم هو: الإمام بن يزيد النخعي الكوفي، يكنى أبا عمران، ثقة من كبار الفقهاء. قال المزي: دخل على عائشة، ولم يثبت له سماع منها، مات سنة ست وتسعين، وله خمسون سنة أو نحوها.

قوله: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ . . .» إلى آخره، مراده بذلك أصحاب عبد الله بن مسعود، كعلقمة، والأسود، وأبي وائل، والحارث بن سويد، وعبيد السلماني، ومسروق، والربيع بن خثيم، وسويد بن غفلة وغيرهم، وهو من سادات التابعين، وهذه الصيغة يستعملها إبراهيم من حكاية أقوالهم، كما بين ذلك الحافظ العراقي، وغيره.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٣٧٥) من طريق حفص عن ليث عن سعيد بن جبير.
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٣٧٤).

الشرح:

هذا الحديث مرسل، فيه بيان أن لقاطع التميمة هذا الفضل، وهو عتق رقبة، أي: من قطع تميمة، سواء في عنق دابة، أو في عنق إنسان، وسواء كان مسلمًا، أو غير مسلم، **«مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً كَانَ كَعدْلِ رَقَبَةٍ»**؛ لأنَّ المشرك غير مرضي، ولا يقرّ، وخاصة إذا كان في بلاد المسلمين، فإن المرء يجتهد في هذا قدر استطاعته، فمن قطع تميمة من إنسان كان كعدل رقبة؛ وذلك لأن التمائم شرك، والشرك فيه معنى إزهاق النفوس؛ لأنّها أزهقت عن ما أراده الله ﷻ لها، وعتق الرقاب فيه تحرير النفوس، وهو لمّا قطع التميمة كأنّه حرّر تلك النفس من العبودية لغير الله ﷻ، فجازاه الله ﷻ بشيء من جنس فعله، وهو أن يكون له ثواب المعتق لرقبة.

وقول إبراهيم فيما رواه وكيع عنه: **«كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»**، هذا هو المشهور عند التابعين، وهذا المشهور عند الصحابة، أنّ التمائم كلّها من القرآن، أو من غير القرآن كلّها محرمة لا تجوز، لكن إذا كانت من القرآن فلا يقال: إنّها شرك، وإذا كانت من غير القرآن، فهذه شرك.

إذا كانت من القرآن لا يقال: أنّها شرك، ولهذا أدخل المصنّف رحمه الله هذا الأثر، أو هذا المقطوع في هذا الباب لا يريد بذلك أن يبيّن لك أن المسألة خلافية، فالشيخ رحمه الله يقول بحرمة تعليق التمائم مطلقًا، سواءً من القرآن، أو غير القرآن.

وقوله هنا: **«كَانُوا يَكْرَهُونَ»**، هذه كراهة تحريم، فكانوا يحرّمون التمائم كلّها؛ لأنّ الكراهة عند السلف كثيرًا ما يستعملونها في المحرّم الّذي لم يأت نص فيه بخصوصه.

واستعملوا الكراهة؛ لأنّ لفظ المكروه، والكراهة يشمل المحرم والتحريم، وهذا كما جاء في قوله ﷻ: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا﴾ [الإسراء: ٣٨] بعد أن ذكر المحرمات الكبيرة، فالمحرّمات مكروهة، فيقال: هذا مكروه، أي: محرّم، فالسّلف كانوا يستعملون لفظ (مكروه) فيما هو محرّم، ولم يأت فيه نصّ بخصوصه؛ تأدّبًا مع قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ﴾ [النحل: ١١٦]، والإمام أحمد كثيرًا ما يستعمل هذه اللفظة: (مكروه)، وكذلك الأئمّة.

ولهذا اختلف أصحابهم في كثير من المسائل في نصوصهم، أو في أقوالهم، وفتاواهم، هل هي كراهة تحريم، أو كراهة تنزيه؟

المقصود من هذا: أن قوله: «**كَانُوا يَكْرَهُونَ**»، كانوا يحرمون التمائم كلّها من القرآن، ومن غير القرآن.

مراد الشيخ بذكر الخلاف في هذه المسألة، وفي المسائل أيضًا أن تعليق التمائم من القرآن ليست من الشرك، فَلِمَ ذكر هذا الخلاف؟

السلف لا يختلفون في شيء من أنواع الشرك، الشرك مذموم عندهم، والشرك محرّم عندهم بجميع أنواعه، فَلِمَ اختلفوا في تعليق التمائم من القرآن، هل يسوغ، أو لا يسوغ؟ علمنا باختلافهم أنّ هذه المسألة ليس بشرك، وهذا مراد المصنف من إدخال المسألة من ذكر الخلاف فيها، ليس مراده من ذكر الخلاف أن الأمر واسع، أو أن العلماء اختلفوا، لا، مراده: أنَّه لما كان الصحابة ﷺ قد اختلفوا في مسألة تعليق القرآن، والسلف اختلفوا في تعليق القرآن، معنى ذلك أنّها ليس بشرك؛ لأن الشرك مجمع عليه، لا اختلاف بينهم في أن الشرك أكبر المحرمات، إذا كان أكبر، وأنّه هو دون ذلك، إذا كان أصغر.

فما دام اختلفوا في هذه المسألة علمنا أنّها ليست من الشرك.

وهذا له نظائر في اختلاف السلف في شيء من البدع، أو في شيء من بعض الأعمال التي هي من وسائل الشرك، ونحو ذلك.

اختلف بعضهم فشذّ البعض عن الآخرين، تفرّد البعض عن أكثرهم.

ومعنى ذلك أنّه لا يقال: إن تلك المسألة، أو ذلك الأمر شرك، وهذا مراد المصنّف بإيراد هذا.

وإلّا فإنّ التمائم كلّها محرّمة سواءً من القرآن، أو من غير القرآن، إذا كانت من غير القرآن فإنّها شرك، وإذا كانت من القرآن فلا نقول: إنّها شرك، بل نقول: هي محرّمة يجب انتزاعها، وليست بشرك.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ التِّوَلَةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَ كُلَّهَا مِنَ الشِّرْكِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الرُّقْيَةَ بِالْكَلَامِ الْحَقِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَّةِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ التَّمِيمَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هِيَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

السَّادِسَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الْأَوْتَارِ عَلَى الدَّوَابِّ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ.

السَّابِعَةُ: الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ وَتَرًا.

الثَّامِنَةُ: فَضْلُ ثَوَابِ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعِيِّ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الاخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٨ - بَابُ
مَنْ تبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٣].

ش: قوله: (بَابُ مَنْ تبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا). كبقعة، وقبر، ونحو ذلك، أي: فهو مشرك.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٣].

وكانت اللاتُ لثقيف، والعُزَّى لقريش، وبني كنانة، ومناة لبني هلال. وقال ابن هشام: كانت لهُذيل، وخُزاعة.

فأما «اللَّاتُ» فقرأ الجمهور بتخفيف التاء، وقرأ ابن عباس، وابن الزبير، ومجاهد، وحميد، وأبو صالح، ورويس بتشديد التاء[1].

فعلى الأولى قال الأعمش: سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٧/٥٨)، والحجة في القراءات العشر (ص٣٦٦).

....

قال ابن جرير: وكانوا قد اشتقوا اسمها من الله تعالى، قالوا: اللات مؤنثة منه -تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا-، قال: وكذا العزى من العزيز(١).

وقال ابن كثير: اللات كانت صخرة بيضاء منقوشة عليها بيت في الطائف، له أستار، وسدنة، وحوله فناء معظم عند أهل الطائف -وهم ثقيف، ومن تبعها- يفتخرون به على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش(٢).

قال ابن هشام: فبعث رسول الله ﷺ المغيرة بن شعبة فهدمها، وحرقها بالنار(٣).

وعلى الثانية قال ابن عباس: «كَانَ اللَّاتُ رَجُلًا يَلُتُّ سَوِيقَ الْحَاجِّ، فَلَمَّا مَاتَ عَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ». ذكره البخاري(٤).

قال ابن عباس: كان يبيع السويق، والسمن عند صخرة، ويسلؤه عليها، فلما مات ذلك الرجل عبدت ثقيف تلك الصخرة إعظامًا لصاحب السويق. وعن مجاهد نحوه وقال: فلما مات عبدوه. رواه سعيد بن منصور(٥).

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٢٧/ ٣٤ - ٣٥).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٥٥).
(٣) انظر: سيرة ابن هشام (٤/ ١٣٨).
(٤) أخرجه البخاري (٤٨٥٩) بدون الجملة الأخيرة.
(٥) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٧/ ٦٥٢) كما في الدر المنثور.

....

وكذا روى ابن أبي حاتم، عن ابن عباس: أنهم عبدوه. وبنحو هذا قال جماعة من أهل العلم(١).

قلت: لا منافاة بين القولين، فإنهم عبدوا الصخرة، والقبر تأليهًا، وتعظيمًا.

ولمثل هذا بنيت المشاهد، والقباب على القبور، واتخذت أوثانًا.

وفيه بيان أن أهل الجاهلية كانوا يعبدون الصالحين، والأصنام.

وأما (العزى). فقال ابن جرير: كانت شجرة عليها بناء، وأستار بنخلة بين مكة، والطائف، كانت قريش يعظمونها؛(٢) كما قال أبو سفيان يوم أحد: «إِنَّ لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَلَا تُجِيبُوهُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ مَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا اللهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ»(٣).

وروى النسائي، وابن مردويه عن أبي الطفيل قال: «لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى نَخْلَةٍ، وَكَانَتْ بِهَا الْعُزَّى، فَأَتَاهَا خَالِدٌ، وَكَانَتْ عَلَى ثَلَاثِ سَمُرَاتٍ، فَقَطَعَ السَّمُرَاتِ، وَهَدَمَ الْبَيْتَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَإِنَّكَ لَمْ تَصْنَعْ شَيْئًا، فَرَجَعَ خَالِدٌ، فَلَمَّا بَصُرَتْ بِهِ السَّدَنَةُ وَهُمْ حَجَبَتُهَا، أَمْعَنُوا فِي الْجَبَلِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: يَا عُزَّى يَا عُزَّى، فَأَتَاهَا خَالِدٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ عُرْيَانَةٌ،

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم، وابن مردويه، كما في الدر المنثور (٧/ ٦٥٣).
(٢) انظر: تفسير ابن جرير (٢٧/ ٣٧).
(٣) أخرجه البخاري (٣٠٣٩، ٣٩٨٦، ٤٠٤٣، ٤٠٦٧، ٤٥٦١).

....

نَاشِرَةٌ شَعْرَهَا، تَحْتَفِنُ التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهَا، فَعَمَّمَهَا بِالسَّيْفِ حَتَّى قَتَلَهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: تِلْكَ الْعُزَّى»[١].

قلت: وكل هذا، وما هو أعظم منه يقع في هذه الأزمنة عند ضرائح الأموات، وفي المشاهد.

وأما (مناة)، فكانت بالمشلل عند قديد -بين مكة والمدينة-، وكانت خزاعة، والأوس، والخزرج يعظمونها، ويهلون منها للحج، وأصل اشتقاقها من اسم الله ﷻ المنان)، وقيل: لكثرة ما يمنى -أي يراق- عندها من الدماء للتبرك بها[٢].

قال البخاري رحمه الله، في حديث عروة، عن عائشة رضي الله عنها: «إِنَّها صَنَمٌ بين مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ»[٣].

قال ابن هشام: فبعث رسول الله ﷺ عليا فهدمها عام الفتح. فمعنى الآية كما قال القرطبي: أن فيها حذفًا تقديره: أفرأيتم هذه الآلهة، أنفعت، أو ضرت، حتى تكون شركاء لله تعالى؟[٤]

وقوله: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١] قال ابن كثير: تجعلون له ولدًا، تجعلون ولده أنثى، وتختارون لكم الذكور؟

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٤٧٤)، وأبو يعلى (٢/ ١٩٦).
(٢) انظر: فتح الباري (٨/ ٦١٣).
(٣) أخرجه البخاري (٤٨٦١).
(٤) انظر: تفسير القرطبي (١٧/ ١٠٢).

....

قوله: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢] أي: جور، وباطلة[١].

فكيف تقاسمون ربكم هذه القسمة التي لو كانت بين مخلوقين كانت جورًا، وسفهًا، فتنزهون أنفسكم عن الإناث، وتجعلونهن لله تعالى.
وقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [النجم: ٢٣] أي: من تلقاء أنفسكم ﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ أي: ليس لهم مستند إلا حسن ظنهم بآبائهم الذين سلكوا هذا المسلك الباطل قبلهم: ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] وإلا حظ أنفسهم في رياستهم، وتعظيم آبائهم الأقدمين.

قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ قال ابن كثير: ولقد أرسل الله تعالى إليهم الرسل بالحق المنير، والحجة القاطعة، ومع هذا ما اتبعوا ما جاؤوهم به، ولا انقادوا له. ا.هـ[٢].

ومطابقة الآيات للترجمة من جهة أن عباد هذه الأوثان كانوا يعتقدون حصول البركة منها بتعظيمها، ودعائها، والاستعانة بها، والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها، ويؤملونه ببركتها، وشفاعتها، وغير ذلك، فالتبرك بقبور الصالحين كاللات، وبالأشجار كالعزى، ومناة من ضمن فعل أولئك المشركين مع تلك الأوثان، فمن فعل مثل ذلك، واعتقد في قبر، أو حجر، أو شجر فقد ضاهى عباد هذه الأوثان فيما كانوا يفعلونه معها من هذا الشرك، على أن الواقع من هؤلاء المشركين مع معبوديهم أعظم مما وقع من أولئك. فالله المستعان.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٥٨).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٥٨).

الشرح:

هذا الباب عقده الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لبيان حكم من تبرك بالشجر، أو الحجر، أو نحوهما، فقال: **(بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا)**.

وهاهنا جمل في هذه الترجمة، تحتاج إلى شيء من التفصيل.

والجملة الأولى: **(بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ)**، فعندنا لفظ البركة نحتاج إلى معرفته، فالتبرّك: هو طلب البركة، والبركة مشتقّة ومأخوذة من البَرْك، أو من البروك، وهو في أصل معناه لثبات الشيء، ودوامه، أو لإقامته، وملازمته.

ولهذا قيل لمجتمع الماء: بِرْكة؛ لأنّه يكثر فيها، أو لأنّه يدوم فيها، وتكون إقامته هناك، وقيل لبروك الجمل كذلك: بروك؛ لأجل أنه هو المكان الّذي يلازمه، ويقيم فيه، -أعني: المبرك-، فأخذت البروك، -لفظ البروك- الّتي هي الهيئة الحاصلة لنزول الجمل من اسم المكان الّذي يقيم فيه، فالمبارِك، مبارك الإبل، جمع مبرك، وهو مكان البروك، فحاله وفعل البعير في النزول أخذ من المكان، فقيل بروك، أي: من هذا الباب، من أنّه يريد أن يقيم في المكان الّذي سيلازمه.

إذًا فهذه المادة دائرة بين معنى دوام الشيء، وملازمته، أو كثرة الخير، وفيضه، إمّا هذا، وإما هذا، مع أنّ أكثر أهل العلم يقولون: إنّها من المعنى الأول، لكن تأتي بالمعنى الثاني -كثرة الخير، وتعديه، والاستفادة منه-، هذا معنى البركة[1].

فإذًا قوله هنا: **(بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ)** أي: من طلب البركة، وكثرة الخير،

---

(١) انظر: لسان العرب (١٠/ ٣٩٧)، والمعجم الوسيط (١/ ٥١)، والمصباح المنير (ص٢٩).

ودوامه عليه بهذا الفعل الّذي فعله، وهو أنّه طلبه من الشجر، أو طلبه من الحجر، أو طلبه من نحوهما، فإذًا الجملة الأولى: (**بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ**)، الشّجر يسميه النحاة اسم جنس جمعيا، وضابطه: ما يفرّق فيه بين الجمع، وبين المفرد بزيادة التاء في آخره، فالشجر جمع جنس؛ لأن مفرده يكون بزيادة التاء، مفرد شجر، شجرة، مثل: تفاح مفردها: تفاحة، برتقال، برتقالة، وهكذا، خبز، خبزة، إذًا هذا يسمّى اسم جنس جمعيًا، أو جمع الجنس، وهذا هو.

فقوله هنا: (**بِشَجَرٍ**) أي: أشجار.

وهنا لمّا قال المصنّف (**بِشَجَرٍ**)، ولم يفردها، مع أن المتبرّك عادة يتبرّك بشجرة، قال: (**مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ**)، ثم قال: (**أَوْ حَجَرٍ**)، فأفرد الحجر ولم يفرد الشجر، هذا فيه معنى لطيف، وهو أن اللفظ في حسن سبكه يقتضي أن يكون الإيراد باسم الجنس الجمعي؛ لأنّه بعد حجر قال: (**بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ**).

وهذا فيه مناسبة -وهذه لطيفة عند علماء البلاغة- ؛ لأنّه ما يأتي في البال أن المراد أنّه يتتبّع جميع الأشجار، إنّما هو يريد شجرة بعينها، هذا واحد.

الثاني: أنّ كثرة الواقعين في هذا في زمنه من تعلّقهم بالأشجار أكثر من تعلقهم بالحجر، وهذا من باب الواقع، والحال، وهذا معروف، ففي زمن الشيخ كان فيه كثير من الأشجار يذهبون إليها، نخل فحّال، وهذه شجرة في المكان الفلاني، وهذه شجرة في المكان الفلاني، وهكذا.

فالابتلاء بالأشجار أكثر من الافتنان بالحجر، ولهذا قال: (**بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ**)، إمّا مراعاة للّفظ، أو مراعاة للواقع، أو حجر، أو نحوهما.

قوله: (أَوْ حَجَرٍ) هذه هي الجملة الثانية؛ لأنَّ (أَوْ) حرف عطف، وحرف العطف بمعنى إعادة العامل الذي هو من تبرّك، فالمعنى: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ) هذه الجملة الأولى، (أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا)، والحجر واحد الحجارة، أو الأحجار، أو نحوهما، ، فطلب أن يأتيه البركة والخير من الحجر، أو نحوهما مما يشابه ذلك من البقاع، أو الأماكن،أو التراب، أو القبور، أو نحو ذلك.

فهذه كلّها داخلة في قوله: (أَوْ نَحْوِهِمَا)، أو العين عين ماء، أو مكان العين، منزل العين، أو نحو ذلك.

فإذًا ما كان فيه طلب للبركة من هذه الجمادات فهو داخل في حكم التبرّك بالشجر، أو الحجر؛ لأن المعنى واحد، والشريعة ليس لها عناية بالمسمّيات، إنّما عنايتها بالمعاني، ومقاصد القلوب، فإذا تبرك بشجر، أو حجر هذا هو الّذي جاء في القرآن والسنة، في ذمّ المشركين عليه.

كذلك إذا أحدث الناس أنّهم يتبرّكون بعين -عين ماء-، يقولون: هذه العين اغتسل منها الولي الفلاني الصالح، ويعتقدون أن فيها بركة خاصة، فيذهب ليأتي بالماء، ويتبرّك به، يظنّ بأنّه يجلب له نفعًا، أو يدفع عنه ضرًا -وليس هذا فيه سبب طبّي، أو نحو ذلك، فهذا له حكمه- وإن كان محدثا؛ لأنّ العبرة بالمعاني لا بالأسماء أو نحوهما، هنا الحجر نكرة، والشجر جمع لكنه نكرة أيضًا، أي ما خصّص شيئا معيّنا.

فإذًا هل نخصّ حجرا دون حجر بجواز التبرك؟

الجواب: لا، والحكم عليه كما قال الشيخ الشارح: فهو مشرك، باب من تبرك بشجر، أو حجر، أو نحوهما، فما حاله؟

قال: فهو مشرك، ففي هذا الباب نبحث هذه المسألة، ما حكم من تبرك بشجر، أو حجر؟

وهذا فيه من لطائف أساليب الدعاة والمؤلفين ما فيه؛ لأنه بهذا القول يشحذ الهمة، والعقل، والقلب على الحضور ليصل إلى الحكم هو بنفسه، هنا ما جزم بالحكم، (بَابُ..) إذًا هو سيورد الدليل الّذي سنصل به إلى الحكم، وهذا ينشط السامع، والقارئ، ويكون أدعى لقبول الحكم؛ لأنّه إذا أردت المجادلة لا تأتي بالحكم أولًا، فتقرّر الحكم ثم تستدلّ عليه، هذا يورث عليك من المجادلين من يحتجّ عليك، لا تورد الحكم أولًا، بل أثر المسألة ودليلها، ثم بعد ذلك تتوصّل أنت وهو إلى مقام الاستدلال؛ لأنّك إذا ابتدأت بالحكم أولًا، ثم ذكرت الاستدلال -أعني: في المجادلة، ليس في الفتوى-، أورث لك المجادلين المخاصمين.

والشيخ في هذا الكتاب يقرّر عقيدة التوحيد، لكنّه أيضًا فيه نَفَس دعوته، ورغبة ممن يقرأه أن يكون منتفعًا به، فكأنّه يريد أن يكون القارئ قد حرّك ذهنه، وقلبه ليصل إلى الاستدلال، وإلى الحكم بنفسه.

هنا إذا ابتدأت بالحكم أثرت نفس المجادل عليك، ثم بعد ذلك ينتصر لنفسه بالحكم الّذي رآه، ولو أتيت بالدلائل من القرآن، أو السنة، فإنّه يعلو بصره غشاوة أن تبصر تلك الدلائل، فلهذا إيت بالمسألة دون حكم، ثمّ ائت بالدلائل، ثم بعد ذلك ستصل أنت وهو إلى نتيجة.

وهذا لا بدّ منه، وهذا من أصول الجدل عند علماء الجدل، أن لا تبدأ بالحكم، إذا بدأت بالحكم انتهينا، لم تجادلني؟ إذا كانت مجادلة مناظرة فإذًا نبدأ بالاستدلال، هذا الحديث يدلّ على كذا، هذه الآية تدلّ على كذا، ثمّ بعد ذلك إذا عُرضت الدلائل نصل إلى حكم، وهذا مستفاد من هذه الترجمة، وغيرها من التراجم الّتي ستأتي في هذا الكتاب المبارك.

إذًا هنا عموم في قوله: (**بَابُ مَنْ تَبرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا**) حجر عموم، كلّ حجر؛ لأنّه نكرة في سياق الشرط، وعلماء الأصول يقولون: إنّ النكرة في سياق الشرط تعمّ، إذًا لا يخرج من هذا العموم أي حجر في الأرض، فلا تتطلّب البركة من أي حجر، فيدخل في هذا الحجر الأسود، ويدخل في هذا الصخرة الّتي في المسجد الأقصى، ونحو ذلك[1].

فإذًا حينما يقبّل المسلم الحجر الأسود يقبّله تبركًا أو يقبّله اتباعًا؟ يقبّله اتباعًا، وهذا علّمه الأمة عمر بن الخطاب ﵁ فيما روى الشيخان عن عُمَرَ ﵁: «**أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ، ولا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ**»[2]، فعمر ابن الخطاب ﵁ علّم الأمة أنه في تقبيل هذا الحجر ليس من باب طلب البركة، إنّما هو من باب الاتباع، وإلّا فالحجر لا ينفع، ولا يضرّ.

فإذا كان هذا في أشرف حجر على وجه الأرض، ألا وهو الحجر الأسود، فهل يكون غيره ينفع، أو يضرّ؟، فهل يكون غير الحجر الأسود الّذي هو أشرف الحجارة، وهو الحجر الوحيد الّذي قبّله النبي ﷺ، وإذا كان لا ينفع، ولا يضرّ، ولا تطلب منه البركة بإجماع الصحابة ﵃، بل وإجماع الأمة، فكيف إذًا يكون هناك حجر غيره مثله، لا شكّ أن هذا غير مقبول ممّن أتى به، أن يزعم أنّ هناك حجرا يتبرّك به، هذا حالهم مع الحجر الأسود، فكيف بغيره.

إذًا قول الشيخ ﵀: (**بَابُ مَنْ تَبرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا**) شمل

---

(١) راجع (ص٣٢١).
(٢) أخرجه البخاري (١٥٩٧، ١٦١٠)، ومسلم (١٢٧٠).

هذه المعاني، ثمّ ذكر قول الله ﷻ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، أي: أخبروني عن اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، ما شأنها؟ وما حالها؟ وهل نفعت أصحابها، أم ضرّتهم؟، وهل هي تنفع، أو تضرّ؟ أخبروني عن حالها؟

والواقع أنّها أحجار، وأشجار ليس فيها نفع، وليس فيها مضرّة، وإنّما تعلّقت القلوب بها، ففسدت القلوب، فاعتقدت أنّها تنفع، أو تضر.

وفي قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ اللات: فيها قراءتان: قراءة سبعية، وقراءة غير سبعية، أمّا القراءة السبعية فهي ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ﴾ بالتخفيف، وأما القراءة غير السبعية وهي قراءة ابن عباس، وجماعة، ومنهم من يقول: هي عشرية باعتبار رواية رويس عن يعقوب، لكن هي خارج السبعة، فهي (اللاتَّ)، بتشديد التاء، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّاتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾[1].

إذًا في اللات عندنا قراءتان، والقراءة الصحيحة تفسّر القراءة الأخرى إذا كانت صحيحة، فإذًا لا تعارض بين القراءات، وهذه فائدة: القراءات من أكثر ما يستفاد منه في التفسير، القراءة بهذا، وقراءة بوجه آخر.

مثال ذلك: في سورة البقرة مثلًا: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] هنا: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ ما ذكر التطهّر، أي: يطهرن، وقبل الاغتسال، ظاهر الآية حتى يطهرن أنّه في هذه المرحلة بعد طهر المرأة، وقبل الاغتسال، والآية ما شملت هذه الحال في هذا اللفظ، ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ بعد الطهر، وقبل الغسل ما الحكم؟ هنا في هذا اللفظ ما أتى به، ثمّ قال ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ أي: هذا على سبيل الإباحة، في قراءة

---

(١) راجع (ص٣٨٢).

أخرى سبعية: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطَّهَّرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ فَسّرت هذه القراءة القراءة الأخرى[١].

نستفيد هذا في هذا الموضع، هنا ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ﴾ اللات باعتبار اختلاف القراءتين، منهم من يقول: اللات المخففة هذه تأنيث الله، أي: تأنيث اللفظ، فاشتقوا لهذا الصنم اسما من اسم الله، وأنّثوه؛ لأنّهم يجعلون لله ﷻ البنات، فقالوا: اشتقوا من لفظ الله، من اسم الجلالة اللات، جعلوها مؤنثة، وسمّوا بها هذا الاسم، اللّتَّ، واللّتُّ: هو العجن.

ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما فيما ذكره البخاري في صحيحه تعليقًا عنه، قال: «**كَانَ اللَّاتُ رَجُلًا يَلُتُّ سَوِيقَ الْحَاجِّ**»[٢]، إذًا فاللات من اللتّ، الذي هو لتّ السويق -عجنه وتهيئته-، هل هناك فرق بين هذه، وتلك؟ هذا اللات لمّا مات عكفوا على مكانه، واللات بالتخفيف سمّوا بها هذا الصنم من اسم الله، فإذا كان كذلك هل بينهما فرق؟ الجواب: لا فرق، هم سمّوا هذه اللت بالتخفيف؛ لأجل أنّ الّذي يلتّ السويق كان عندها، فهذا الّذي كان يلتّ السويق كان عند هذه الصخرة، لمّا مات سمّوا الصخرة اللات، بالتخفيف، من الله، مع أنّه كان يلتّ السويق فاجتمع فيها المعنيان، خاصة أن تعلم أن من سنن لسان العرب التخفيف فيما فيه تشديد، فالمشدّدات كثيرًا ما تخفّف، إمّا في لغة قريش، أو في غيرها.

ولهذا نقول: إنّ إحدى القراءتين يمكن أن تحمل على أنّها تفسير

---

(١) قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر (حَتَّى يَطْهُرْنَ) مخففا، وَقَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر والمفضل وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ (حَتَّى يَطَّهَّرْنَ) بالتشديد. انظر: السبعة في القراءات (ص١٨٢)، ومعانى القراءات للأزهري (١/ ٢٠٢)، والتيسير في القراءات السبع (ص٨٠)، وتفسير الطبري (٣/ ٧٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٩).

للأخرى، ويمكن أن نقول: إنّ اللات بعيد، موقع القبر بعيد عن موقع الصخرة الّتي كان يُعبد فيها؛ لأنّه كان يلتّ السويق للحاج، أي: في منى، أو في عرفة، وهل هذا معناه أنّه مات هناك؟ الجواب: لا، هو مات في أرض الله أعلم بها، ولكن جعل إحدى القراءتين تفسير للأخرى، هذا أولى من الاختلاف بينهما.

إذًا فاللات صخرة، جعلوا لها من اسم الله، والعزى، عند كثيرين هي شجرة، أو أشجار.

لكن كما ساق المصنف هنا أنّ النسائي وغيره روى: أنّ العزّى امرأة، «**لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى نَخْلَةٍ، وَكَانَتْ بِهَا الْعُزَّى، فَأَتَاهَا خَالِدٌ، وَكَانَتْ عَلَى ثَلَاثِ سَمُرَاتٍ، فَقَطَعَ السَّمُرَاتِ، وَهَدَمَ الْبَيْتَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهَا**»، ثلاث سمرات وعليها بناء، فخالد رضي الله عنه ظنّ لأنّه يعيش في الجاهلية، ويعرف العزّى من صغره، لكن ظنّ أنها هي الأشجار، فقطع الأشجار، «**ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَإِنَّكَ لَمْ تَصْنَعْ شَيْئًا**»، فلمّا رجع، رأى المرأة التي تدّعي فيها الألوهية -**إِذَا امْرَأَةٌ عُرْيَانَةٌ، نَاشِرَةٌ شَعْرَهَا، تَحْتَفِنُ التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهَا، فَعَمَّمَهَا بِالسَّيْفِ حَتَّى قَتَلَهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: تِلْكَ الْعُزَّى**»[1].

المقصود: أنّهم في ظنّ خالد رضي الله عنه كانوا يتبرّكون بالشجر، فجعلوا العزى من العزيز، هذا تسمية للأشجار، ولكن التّأليه من القوم الّذين كانوا حول الأشجار لسادنتها، ولمن أُلِّهت تلك المرأة الّتي علاها أخيرًا، فالفتنة إذًا لمن كان حول تلك الأشجار، وبالقرب منها بتلك المرأة، وإلّا فإنّ الناس لا يطلبون من تلك المرأة الّتي كانت في ذلك الموضع.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٨٥).

ولذلك خالد رضي الله عنه كان يعلم أنّ العزى هي تلك الأشجار الّتي كان من شأنها كذا وكذا، وهي إله قديم عندهم.

ولهذا قال أبو سفيان في غزوة أحد: «**إِنَّ لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَلَا تُجِيبُوهُ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ مَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا اللهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ**»(١).

ومناة ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠]، مناة كذلك اشتقّت من اسم الله عز وجل المنّان) على التّأنيث، وهي اسم للصّنم في نفسه، أو اسم للصخرة التي وضع عليها الصنم؛ لأجل المناسبة.

قال بعض أهل العلم: إن مناة اشتقّت من المنْي، والمنْي -بسكون النون- هو الإراقة، إراقة الشيء، إراقة السائل، فهي سميت مناة لكثرة ما يُراق عندها من الدماء، فيذبح عندها لغير الله طلبًا لبركتها، ورغبة أن تعيد عليهم تلك الصخرة، وذلك المكان من البركات، والخيرات، فسمّوها مناة لكثرة ما يمنى عندها من الدماء، ومن ذلك تسمية (منى) -الموضع المعروف- لكثرة ما يُمنى فيها يوم النحر والأيّام بعده من الدماء(٢).

إذًا هاهنا وجهان، أو قولان، والأوّل هو الأظهر، والثّاني لا يُمنع منه، والكلام على أصل التسمية، ليس الكلام على واقع الحال، واقع الحال أنّه كان يمنى عندها الدماء.

ويدلّك على أن جميع الثلاثة الأسماء هذه، اللات، والعزى، ومناة، أنّها مؤنثة، اشتقّها العرب من أسماء الله عز وجل، قول الله عز وجل: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الزخرف: ١٦]؛ ولهذا قال في السورة بعد ذلك:

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٨٤).

(٢) راجع (ص٣٨٥).

﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١] هذه قسمة لا تقبل، أنتم تنسبون لكم ذكرا وأنثى، والله ﷻ تجعلون له الإناث، وتجعلون له البنات، هذه هي قسمة ضيزى، هنا في قوله: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠] ما معنى الأخرى؟

يعني: المتأخرة منزلة ورتبة: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ أي: هي الأشدّ تأخّرًا ووضعًا[1]، وهذا كثير في القرآن مثل ما في قوله ﷻ في سورة الأعراف: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩]، أولاهم: أي المقدمة الرفيعة: الرؤساء الشركاء، لأخراهم: الوضعاء الأخرى منزلة أي: قال المستكبرون للمستضعفين، هذا كما جاء في آيات كثيرة، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ﴾ [سبأ: ٣٣]، والآيات في هذا كثيرة، إذًا ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾، الأخرى هنا من التأخّر في المنزلة والرتبة، وهذا ليس من الأخرى الّتي هي بمعنى الآخر، إنّما هي من التأخّر.

إذا تبيّن ذلك فما وجه إدخال هذه الآية، والاستدلال بها في هذا الباب؟

الجواب: مناة، والعزى، واللات هذه أسماء، إمّا لأحجار أو أشجار، إذا عرفنا أن النبي ﷺ بُعث لقتل هؤلاء، ولكسر تلك الأشجار، وقطعها من أصلها، ولتفريق الناس عن الأحجار مثل اللات وغيرها أو مناة، وهذه يعتقدون فيها النفع والضرّ، والله ﷻ بيّن ونهى أشدّ النهي عن ذلك في هذه الآية ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩] هل معنى ذلك أنّ هذا خاص بقريش، أو أنَّ هذا النهي خاص بمن كان في عهده ﷺ؟ نهوهم فقط

(١) انظر: لسان العرب (٤/ ١٥).

أن يتبرّكوا بالأشجار، والأحجار، وأمّا غيرهم بعد ذلك فلهم أن يتّخذوا حجرًا، أو شجرًا يطلبون منه البركة، أمْ أنَّ الشريعة والدين واحد؟ ما جاء به النبي ﷺ فهو الدين إلى قيام الساعة.

الجواب: أنَّ ما جاء به هو الدين إلى قيام الساعة. إذًا فقهنا وعرفنا معنى هذه الآية، وكيف كان عمل النبي ﷺ مع الّذين كانوا عند مناة، والعزى، واللات، وكيف كان صنيعه بهم، وكيف حارب قريشا، واستباح دماءهم، واستباح أهليهم؛ لأجل الانتساب، وطلب البركة من هذه الأشجار والأحجار.

عرفنا أن عبادة تلك الأشجار، والأحجار هي الشرك الأكبر بعينه، فمن عبدها كان هو المشرك، وقد ورثه أناس من هذه الأمة في أزمان متطاولة، فاتّخذوا أشجارًا يزعمون أنّها تقرّبهم إلى الله، أو أنّها تجلب لهم النفع، يأتي للشجرة مثل ما كان في نجد، فتأتي المرأة التي لم تحمل، فتذهب إلى مكان فيه نخل فحّال، والنخل الفحّال: ما يخرج رطبا، الّذي يؤخذ منه التلقيح، تأخذه وتضمّه وترصّها على بطنها، تقول: يا فحل الفحول أعطني ولدًا قبل الحول، أو تأتيه التي ما تزوجت وتقول: يا فحل الفحول أريد زوجًا قبل الحول[١].

فهذا هو عين الّذي كان يفعله المشركون في زمن النبي ﷺ.

إذًا.. كيف نقول: إن ذلك خاص بهم؟ ونقول: هؤلاء ما يحاربون، ولا يقاتلون، ولا ينهون عن هذا الشرك؟ كيف نقول: إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان ضالًا، وخالف الناس، وخالف علماء زمانه؛ لأنّه كفّر هؤلاء، أو لأنّه نهاهم عن الشرك؟

---

(١) انظر: تاريخ ابن غنام (١/ ١٧٤).

لا شكّ أن من كان عنده أدنى مسكة من العقل، أو التفكير، أو العلم يرى أنّ ما أنزله الله ﷻ في قريش، وفيما كانوا عليه أنّه يشمل غيرهم إلى قيام الساعة إذا شابهوهم في العمل، ولهذا تنتبه أكبر الانتباه إلى المعاني الّتي من وراء الألفاظ، أمّا الألفاظ فلا عبرة بها، فالألفاظ إنّما استخدمت للدّلالة على المعاني.

فننتبه إلى أن العبرة بالمعاني دون الألفاظ والمسمّيات، العبرة بالمعاني دون الألفاظ والأسماء، وإذا ثبت ذلك فإنّه إذا سمّى الجاهليون أو الخرافيون توجههم للأشجار أو للقبور توسّلًا، فهذا لا يغيّر من المعنى، والحقيقة سمّوه طلبًا ومحبّةً للشيخ، فهذا لا يغيّر من المعنى شيئًا، لا يغيّر من معنى فعلهم شيئًا، سمّوه تقرّبا إليه، سمّوه تبرّكا، يسمّونه ما شاءوا أن يسمّوه هو عبادة لها لا غير، هذا هو حقيقة المعنى، سمّوه ما شئتم، سمّوه عبادة لله وحده، سمّوه.. لكن المعنى أنّكم توجّهتم له مع الله ﷻ، وأشركتم بالله.

فإذًا في أوّل محاجاتك مع الخرافيين تنتبه إلى هذه المسألة، وأن لا يغرّك بظواهر الألفاظ عن المعاني، يقول: هذا توسّل، أنت تعلق باللفظ، التوسّل ما التوسّل؟ لأن كثيرًا في المحاجة وفي الردود يأتي بمقدّمة باطلة، ويبني عليها كلامه، فيضعف الخصم؛ لأنّه ما انتبه إلى المقدمة.

لكن المجادل ما يستطيع يدخل عليه في التفصيلات؛ لأنّه أتى بكلام مشتبه، لكن لو ناقشه في المقدمة، في الأصل الّذي قعّده لبطل كلامه.

وهي كلّها من فروع هذا الباب، يأتي مثلًا المجادل في باب الصفات، فيقول: الله ﷻ يحبّ أن ننزّهه عن مشابهة المخلوقين، صحيح؟ ثمّ يبني

عليه نتائج، إذًا لا يشابههم في كذا، وإذًا لا نثبت كذا، ولا نثبت كذا من الصفات الواردة، فلا بدّ أن توقفه في المقدّمة، ماذا تريد من قولك: الله ﷻ لا يشابه المخلوقين؟ ما المشابهة هذه الّتي تريد أن تنفيها؟ لا بدّ أن تتّضح الألفاظ في المجادلة، وفي الخصام، وفي المناظرة؛ لأنّك لا تعلم الذي في عقل المجادل، أنا مهتم بهذا الموضع، لأنّه ربما ما نعرض له مرة أخرى، لكن هذه هي المناسبة التي تلزمنا بالكلام عليها، ربما ما تنتبه إلى أنّه بهذا اللفظ، أدخل عليك شيئا بهذا اللفظ، وستضعف بالإجابة بعد ذلك، لكن من أوّلها لا بدّ أن يحدّد لك مراده بالألفاظ، أنت تقول: مشابهة المخلوقين، ماذا تريد؟ ماذا تريد بهذه اللفظة (مشابهة)؟ يقول: هذا توسّل يا أخي، الصحابة توسّلوا، يقول أنس بن مالك رضي الله عنه: «**أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ، فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا، فَاسْقِنَا**»[(١)]. هذا توسّل، تقول: قف. أنت تسمّيه توسّلا، ما مرادك؟ ما معنى التوسّل عندك؟ فلا نذهب معه في النتائج، وننسى المقدّمة الّتي بنى عليها كلامه، وهذا كلّه من فروع هذه القاعدة المهمّة، وهي أن العبرة بالمعاني دون الألفاظ، فانتبه لهذه، وفي باب التوحيد نحن أشدّ ما نكون حاجة إليها، خاصة في هذا الزمن، يسمّون الأشياء بغير اسمها، سمّى الخمر: ماء، هي مسكرة، حرام، سمّي الربا: فوائد، وما فيه، هو حرام، سمِّ المحرّم ما شئت، سمِّ الرشوة: هدّية، هي حرام؛ لأن المعنى فيها.

إذًا ما يأتي الواحد يقنع نفسه بخلاف الاسم.. لا، يحاسب نفسه على الكلام في المعنى.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠، ٣٧١٠).

إذًا فكلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: (**بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا**) يدخل فيه بما استدلّ به في قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ المشاهد المعمورة الآن، والقباب، والقبور، والأوثان الّتي عبدت من دون الله، وتوجّه إليها أصحابها، ويأتون لصاحب القبر، ويلمسون القبر ويمسحونه، اعتقادا أن فيه بركة، يأخذون التراب، ويحثونه عليهم، اعتقادا أن فيه بركة، حتى في الكعبة، ترى بعض الّذين يعتمرون، أو يطوفون، تأتي مثلًا امرأة، زوجة وزوجها، وأولادهم، تجد كل واحد يمسح الركن اليماني، تمسح، وتمسِّح الولد، تمسح عليه، وتمسح على نفسها، تمسح على الكسوة، وتمسح على نفسها، وعلى ولدها، معنى ذلك هل هذه فيها بركة، هل تنقل لك نفعا؟ إذا مسحت، على نفسك، هل تنتفع بها، لا شكّ أن هذا ممّا يتعيّن، ويجب النهي عنه، وتبصير الناس فيه؛ لأنّه اعتقاد باطل في تلك الأحجار، أو في الكساوي، أو في نحو ذلك.

فائدة

في إعراب: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ الهمزة والفاء -لا علم بدون لغة، بدون نحو، مفردات، وصرف، واشتقاق، لا يوجد فهم للكتاب، والسنة بدون هذه، فلابدّ من اللغة؛ فطريق العلم هو اللسان العربي ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] من أراد أن يفهم، عليه العناية باللسان.

رأى: فعل ماض، مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضمّ في محل رفع فاعل، والميم: ميم الجمع حرف لا محل له من الإعراب.

اللات: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

الواو: حرف عطف، والعزّى: معطوف على اللات، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التعذر.

ومناة: الواو حرف عطف، ومناة: معطوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والثالثة: نعت حقيقي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والأخرى كذلك نفس إعراب (الثالثة)، لكن علامة النصب مقدرة.

وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، ولِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا ويَنُوطُونَ بها أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لها: ذَاتُ أَنْوَاطٍ. قَالَ: فَمَرَرْنَا بِالسِّدْرَةِ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: اللهُ أَكْبَرُ إِنَّهَا السُّنَنُ قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ التِرْمذيُّ وَصَحَّحَهُ(١).

ش: (أَبُو وَاقِدٍ): اسمه الحارث بن عوف، وفي الباب عن أبي سعيد، وأبي هريرة قاله الترمذي، وقد رواه أحمد، وأبو يعلى، وابن أبي شيبة، والنسائي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني بنحوه(٢).

قوله: (عَنْ أَبِي وَاقِدٍ) قد تقدم ذكر اسمه في قول الترمذي، وهو صحابي مشهور، مات سنة ثمان وستين وعمره ثمانون سنة.

قوله: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ»، وفي حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه وهو عند ابن أبي حاتم، وابن مردويه، والطبراني قال:

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (٣٦/ ٢٢٥، ٢٣١)، وابن أبي شيبة (١٥/ ١٠١)، والنسائي في الكبرى (١١/ ١١٢)، وابن جرير في تفسيره (٩/ ٣١)، وابن المنذر وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٣/ ٥٣٣)، والطبراني في الكبير (٣/ ٢٤٤).

....

«غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يوم الفتح، ونحن ألف ونيف حتى إذا كنا بين حنين والطائف...» - الحديث.

قوله: «وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ» أي: قريب عهدنا بالكفر، ففيه دليل على أن غيرهم ممن تقدم إسلامه من الصحابة لا يجهل هذا، وأن المنتقل من الباطل الذي اعتاده قبله لا يأمن أن يكون في قلبه بقية من تلك العادة. ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قول: «ولِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا» العكوف هو الإقامة على الشيء في المكان، ومنه قول الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] وكان عكوف المشركين عند تلك السدرة تبركًا بها، وتعظيمًا لها، وفي حديث عمرو: «كان يناط بها السلاح فسميت ذات أنواط، وكانت تعبد من دون الله».

قوله: «وينُوطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ» أي: يعلقونها عليها للبركة.

قلت: ففي هذا بيان أن عبادتهم لها بالتعظيم، والعكوف، والتبرك، وبهذه الأمور الثلاثة عبدت الأشجار، ونحوها.

قوله: «فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ».

قال أبو السعادات: سألوه أن يجعل لهم مثلها فنهاهم عن ذلك.

و«أَنْوَاطُ» جمع نوط، وهو مصدر سمي بها المنوط[١].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ١٣٨).

....

ظنوا أن هذا أمر محبوب عند الله، وقصدوا التقرب به، وإلا فهم أجل قدرًا من أن يقصدوا مخالفة النبي ﷺ.

قوله: «فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: اللهُ أَكْبَرُ» وفي رواية: «سُبْحَانَ اللهِ» والمراد تعظيم الله تعالى، وتنزيهه عن هذا الشرك بأي نوع كان، مما لا يجوز أن يطلب، أو يقصد به غير الله، وكان النبي ﷺ يستعمل التكبير والتسبيح في حال التعجب تعظيمًا لله، وتنزيهًا له إذا سمع من أحد ما لا يليق بالله مما فيه هضم للربوبية، أو الإلهية.

قوله: «إِنَّهَا السُّنَنُ» -بضم السين- أي: الطرق.

قوله: «فقال رسول اللهِ ﷺ: قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بيده كما قالت بنو إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] شبه مقالتهم هذه بقول بني إسرائيل، بجامع أن كلًا طلب أن يجعل له ما يألهه، ويعبده من دون الله، وإن اختلف اللفظان، فالمعنى واحد، فتغيير الاسم لا يغير الحقيقة.

ففيه الخوف من الشرك، وأن الإنسان قد يستحسن شيئًا يظن أنه يقربه إلى الله، وهو أبعد ما يبعده من رحمته، ويقربه من سخطه، ولايعرف هذا على الحقيقة إلا من عرف ما وقع في هذه الأزمان من كثير من العلماء، والعباد مع أرباب القبور، من الغلو فيها وصرف جل العبادة لها، ويحسبون أنهم على شيء، وهو الذنب الذي لا يغفره الله.

قال الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف

....

بابن أبي شامة في كتاب «البدع والحوادث»: ومن هذا القسم أيضًا ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة تخليق الحيطان، والعمد، وإسراج مواضع مخصوصة في كل بلد، يحكي لهم حاك أنه رأى في منامه بها أحدًا ممن شهر بالصلاح والولاية، فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه مع تضييعهم لفرائض الله تعالى وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم، وقضاء حوائجهم بالنذر لها، وهي من عيون، وشجر، وحائط، وحجر.

وفي مدينة دمشق من ذلك مواضع متعددة كعوينة الحمى -خارج باب توما- والعمود المخلق -داخل باب الصغير-، والشجرة الملعونة -خارج باب النصر- نفس قارعة الطريق -سهل الله قطعها، واجتثاثها من أصلها- فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث!. انتهى[1].

وذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ نحو ما ذكره أبو شامة، ثم قال: فما أسرع أهل الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله، ولو كانت ما كانت ويقولون: إن هذا الحجر، وهذه الشجرة، وهذه العين تقبل النذر، أي: تقبل العبادة من دون الله، فإن النذر عبادة، وقربة يتقرب بها الناذر إلى المنذور له[2].

وسيأتي ما يتعلق بهذا الباب عند قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي

---

(١) انظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص٢٣).
(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٣٠).

....

وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»[١]، وفي هذه الجملة من الفوائد: أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار، والقبور، والأحجار من التبرك بها، العكوف عندها، والذبح لها هو الشرك، ولا يغتر بالعوام والطغام، ولا يستبعد كون الشرك بالله -تعالى- يقع في هذه الأمة، فإذا كان بعض الصحابة ظنوا ذلك حسنًا، وطلبوه من النبي ﷺ حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ فكيف لا يخفى على من دونهم في العلم والفضل بأضعاف مضاعفة مع غلبة الجهل، وبعد العهد بآثار النبوة؟ بل خفي عليهم عظائم الشرك في الإلهية، والربوبية، فأكبروا فعله، واتخذوه قربة.

وفيها: أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء؛ ولهذا جعل النبي ﷺ طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها ذات أنواط، فالمشرك مشرك، وإن سمى شركه ما سماه، كمن يسمى دعاء الأموات، والذبح، والنذر لهم، ونحو ذلك تعظيمًا ومحبة، فإن ذلك هو الشرك، وإن سماه ما سماه، وقس على ذلك.

قوله: «لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» -بضم الموحدة، وضم السين- أي: طرقهم، ومناهجهم، وقد يجوز فتح السين على الإفراد أي: طريقهم، وهذا خبر صحيح، والواقع من كثير من هذه الأمة يشهد له.

وفيه علم من أعلام النبوة من حيث إنه وقع كما أخبر به ﷺ.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٨٨).

....

وفي الحديث: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية، وأهل الكتاب فيما كانوا يفعلونه، إلا ما دل الدليل على أنه من شريعة محمد ﷺ.

قال المصنف رحمه الله: وفيه التنبيه على مسائل القبر، أما: من ربك؟ فواضح. وأما: من نبيك؟ فمن إخباره أنباء الغيب، وأما: ما دينك؟ فمن قولهم اجعل لنا إلهًا... إلخ.

وفيه: أن الشرك لا بد أن يقع في هذه الأمة خلافًا لمن ادعى خلاف ذلك.

وفيه الغضب عند التعليم، وأنَّ ما ذم الله به اليهود والنصارى فإنه قال لنا لنحذره. قاله المصنف رحمه الله.

وأما ما ادعاه بعض المتأخرين من أنه يجوز التبرك بآثار الصالحين فممنوع من وجوه:

منها: أن السابقين الأولين من الصحابة، ومن بعدهم لم يكونوا يفعلون ذلك مع غير النبي ﷺ، لا في حياته، ولا بعد موته، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، وأفضل الصحابة أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنه، وقد شهد لهم رسول الله ﷺ فيمن شهد له بالجنة، وما فعله أحد من الصحابة، والتابعين مع أحد من هؤلاء السادة، ولا فعله التابعون مع ساداتهم في العلم، والدين، وأهل الأسوة، فلا يجوز أن يقاس على رسول الله ﷺ أحد من الأمة، وللنبي ﷺ في حال الحياة خصائص كثيرة لا يصلح أن يشاركه فيها غيره.

ومنها: أن في المنع عن ذلك سدًا لذريعة الشرك كما لا يخفى.

الشـرح:

فهذه المسألة التي ختم بها الشارح كلامه على هذا الباب مسألة مهمّة، وذلك من جهات:

الجهة الأولى: أنّ المتساهلين فيه، والواقعين فيه من العامة كثير جدًا.

الجهة الثانية: أن كثيرًا من العلماء الّذين يشار إليهم بالبنان، قد أجازوا هذا النوع، من مثل شراح كتب السنة، كشرّاح البخاري وشرّاح مسلم، وغيرهما من الكتب.

بل وذهب إليه بعض الّذين ينتمون إلى منهج السلف من مثل الشوكاني ونحوه.

الجهة الثالثة: أنّ وجه المنع، أو وجه المسألة قد يخفى، وإذا كانت المسألة خفية كان أدعى للهمة أن يكون انصرافها لإيضاح وجه الحكم؛ ولهذا ذكرها الشارح في هذا الموضع، وأبدى فيها أصولًا، وصورة المسألة قبل أن نأتي إلى حكمها هي: أن النبي ﷺ قد ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتبرّكون بآثاره البدنية، بمعنى كانوا يتبرّكون بتقبيل يده، كانوا يتبرّكون بتقبيل رجله، بتقبيل رأسه، ويتبرّكون بعرقه[1]، ويتبرّكون بسؤره، سواءً كان سؤر طعام، والسؤر بمعنى البقية -سؤر الشيء هو بقيّته- سواءً كان بسؤر طعامه، أو بسؤر شرابه، أو نحو ذلك، بل كانوا يتبركون بما انفصل من أجزاء بدنه من الطاهرات، كالشعر[2]ونحوه، من مثل البصاق، وأشباه ذلك، وكذا إذا توضأ اقتتلوا على وضوئه[3].

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٦٢٨١)، ومسلم (٢٣٣١) من حديث أنس رضي الله عنه.
(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (١٧١)، ومسلم (١٣٠٥) من حديث أنس رضي الله عنه.
(٣) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

هذا فُعل بالنبي ﷺ، وأقرّهم النبي ﷺ على ذلك، وهذا أمر مقطوع به؛ لأنّه ثبتت به الأحاديث، فلو تيقّنا أن شيئًا من آثار النبوّة، من آثار النبي ﷺ قد بقي لجاز التبرّك به، لو تيقّنّا أن هاهنا شعرًا من شعر النبي ﷺ لجاز لنا أن نتبرّك به، لو تيقّنّا أن هاهنا عرقًا من عرق النبي ﷺ لجاز لنا أن نتبرّك به، ونحو ذلك، وهذا أمر لا خلاف فيه.

إذًا فالتبرّك بالآثار -بآثار الصالحين- في كلام المؤلف هاهنا في قوله: «ذهب بعض المتأخّرين» أفادنا قوله: «وذهب بعض المتأخرين»، إلى أنّ هذه المسألة لم تكن معروفة عند المتقدّمين على النحو الّذي هو عليه عند المتأخّرين، ومعنى آثار الصالحين: هو أن يأتي رجل فيه صلاح، عالم أو رجل عليه آثار العبادة، أو عابد فيتمسّح الناس به، يقبّلون يده، يرجون البركة بذلك لا احترامًا، يمسحون أيديهم على وجهه، أو على ظهره، أو على صدره، ثم يفيضونها على أبدانهم، يشرب فيتسابق الناس إلى شرابه، للبركة، يتناول تمرات فيتسابقون إلى مص النوى رجاء البركة، يلبس النعل فيتسابقون إلى لبس النعل بعده رجاء البركة، يخلع ثوبًا، أو يخلع رداءً فيرتدون الرداء، أو يلبسون الثوب رجاء البركة، يبقي طعامًا فيتسابقون إلى ذلك الطعام الباقي يرجون من ذلك البركة، يذهبون بالصبيان إليه ليبصق في فيهم، أو يمضغ تمرة فيجعلها في فم الطفل رجاء البركة، ونحو ذلك، هذا هو معنى التبرّك بآثار الصالحين.

قبل أن ندخل إلى حكم المسألة لا بدّ أن تكون صورة المسألة واضحة، هذه هي صورة المسألة الّتي تكلّم عليها المؤلف.

وقد قدّمت أنّنا متيقّنون بأن هذه الأشياء كانت تفعل بآثار النبي ﷺ البدنية، فما كان من بدنه فإنّه يفعل به، هذا واضح، هو ظاهر والأحاديث بذلك في الصحيحين، وفي غيرهما من كتب السنة.

نأتي الآن إلى التبرّك بآثار الصالحين غير النبي ﷺ هل يجوز، أم لا يجوز؟ هل يُفعل بغير النبي ﷺ كما فُعل به، وكما فُعل معه ﷺ، وكما فُعل بآثاره البدنية المنفصلة، ويتبرّك ببدنه، أم لا يفعل ذلك؟

نظر أهل العلم المتأخّرون فقالوا: ليس هذا من خصائص النبي ﷺ، وإنّما هذه كرامة للنبي ﷺ لأجل أنّه ولي من أولياء الله، ولأجل أنّه إمام الصالحين، وليس لأجل أنّه نبي، إنّما لأجل أنّه ولي صالح، وقالوا: إذا كان الأمر يعني هذا التعليل الّذي ذكروه، قالوا: إذا كان الأمر كذلك فمعنى هذا أنّنا نقيس غير النبي ﷺ عليه في هذه الأشياء التي كانت تفعل مع النبي ﷺ تقيسونها بجامع أي شيء.

قالوا: بجامع الولاية، أو بجامع الصلاح، والوَلاية هي المحبة، أما الوِلاية فهي التولي، أي: تولّي الأشياء، كونك تكون مسؤولا عن شيء يقال: تولى ولاية، مثل الوالي، هو وال ولي ولاية، أمّا الوَلاية أي: كان وليًّا من الوَلاية، بالفتح(١)، وهي المحبة كما قال ﷻ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤] قالوا: بجامع الولاية، نقيسه بجامع الصلاح، فالنبي ﷺ لم يختصّ بهذا، إنّما لأنّه عبد صالح، ولأنّه وليٌّ من الأولياء، فُعل به ذلك، فنفعل بعلمائنا وصالحينا وأوليائنا هذا الفعل، الجواب على هذا: هو ما أورده المؤلف هاهنا، وأنا سأصيغه بعبارة أخرى، الجواب على هذا.

أولًا: بإفساد تلك المقدمة التي بنوا عليها الحكم، ألا وهي استخراج

(١) الوِلاية بالكسر السلطان، والوِلاية بالفتح والكسر النصرة، والْوَلِيُّ ضد العدو، يقال منه تَوَلَّاهُ، وكل من وُلِيَ أمر واحد فهو وَلِيُّه، والمَوْلى المُعْتِق والمُعْتَق. انظر: مختار الصحاح (ص٣٠٦)، ولسان العرب (١٥/ ٤٠٦)، والمصباح المنير (٢/ ٦٧٢).

العلة، فالحكم الّذي استنتجوه بنوه على استخراج العلة، فقالوا: فُعل بالنبي ﷺ ذلك لأجل أنّه ولي، ولأجل أنه صالح، لا لأجل أنه نبي.

ونقول: إذًا كان هذا الكلام هو الذي بنيتم عليه حكم هذه المسألة الخطيرة فلا بدّ أن نعود بالإبطال على هذا الأصل، لا نُناقشكم في الحكم أولًا، إنّما نناقشكم فيما بنيتم عليه الحكم، هل هو بناء صحيح؟ أم بناء على شفا جرف هار؟ فنقول: إنّكم يا من قستم هذا القياس، وقلتم: إن الجامع هو الولاية، أو الصلاح من أين أتيتم بهذا؟

فإن العلة -كما هو معروف في باب القياس في الأصول- إمّا أن تكون منصوصًا عليها في النصوص، تكون مذكورة صراحة في النصوص فهذا المصير إليه، ما أسكر كثيره فقليله حرام، إظهار هذا لعلة الإسكار ونحو ذلك، فهل هذه العلّة أيها المخالفون، هل هذه العلة التي ذكرتموها منصوص عليها؟ فسيقولون: لا؛ لأنّه لم يأت دليل بأنّ هذه العلة منصوص عليها، هذه العلة إذا لم يكن منصوصًا عليها، فمن أين استخرجتموها؟ للعلة عند الأصوليين مآخذ، وطرق للاستخراج، ويسمّون العلة بالمناط، ويسمّون هذا الاستخراج بتحقيق المناط، فننظر ما المناط الذي علق الشارع عليه هذا الفعل؟ ننظر، إذا تحقّق لنا مناط أو اثنان أو ثلاثة نظنّها مناطًا نرجع بعد ذلك وننقح المناط، نرى ما يصلح فنأخذه وما لا يصلح لا نأخذه، نقول: إذًا هاهنا عندنا احتمالات، العلل أكثر من واحد، فهناك علة هي التي ذكرتموها إنصافًا لكم، العلّة التي ذكرتموها ترد بأن الذي فعل مع النبي ﷺ ليس لأجل أنه نبي، ولكن لأجل أنه عبد صالح، ولي من أولياء الله، هذا واحد.

نقول: أيضًا لا تكابروا في أن العلة قد تكون هي النبوة، لا غير،

وسيقولون: هذا صحيح؛ لأن المناط ممكن أن يستخرجه كل واحد بعقله، ثم بعد ذلك ننقح ما يصلح لأن يكون مناطًا نأخذه، ومالا يصلح أن يكون مناطًا نبعده، مثل الخمر، الآن الخمر في باب القياس، أتوا إلى الخمر وقالوا ننظر إلى العلة في الخمر، هل العلة في تحريمها هي أنّها من العنب؟ هذا احتمال -هذا يسمى السبر والتقسيم- تستخرج العلة، احتمال أنها حرّمت الخمر لأجل أن لونها أحمر، هذا احتمال وارد، واحد يأتي بأي احتمال، هذا نقبله في القياس تقبل أي احتمال عقلي، لكن الذي يبقى على الحجة هو الاحتمال الصحيح؛ لأنّه هو الذي يكون له البرهان، وما عداه فليس له برهان.

احتمال أيضًا أن تكون العلة هي الإسكار، أليست هذه احتمالات؟ فأتوا وانظروا.

قالوا: كون العلة هي اللون، هذا مُلغى لأسباب، كذا وكذا، كون العلة هي أنّها من التمر، أو العنب، إمّا أن التمر، والعنب هذا أيضًا مُلْغى؛ لأنّه ما دلّ عليه دليل، ولأنّه كان هناك أنواع من الخمور من غير هذه، والله ﷿ أطلق، وما خصّ هذا النوع، ما العلة الباقية؟ العلة الباقية التي نبّه الله ﷿ عليها بقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فهنا نبه على العلة، ما قال: وأنتم قد شربتم الخمر، قال: ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ فنبّه بذكر هذا الوصف على العلة.

فإذًا ألغينا العلل، وبقيت علة واحدة، اتفق الجميع عليها على أن العلة إذًا في تحريم الخمر هي الإسكار، فإذا أتى في الزمن إلى يوم القيامة أناس يخرجون لنا أسماء مختلفة، لا يسمّون الخمر باسمها، أو يجعلون لها ألوانا، أبيض، أحمر، أخضر، لو لوّنها مثل اللبن وفيها العلة بقي التحريم

كما هو؛ لأنّ تلك العلل ألغيت، وبقي مع تنقيح المناط، وتحقيق المناط علة واحدة، وهي الإسكار.

نأتي إلى هذه المسألة -مثل كلّ مسائل القياس- مبنيّةً على هذا النمط من البرهان، والتقسيم العقلي.

نقول: هنا احتمال أنّه لدعوى الصلاح والولاية، احتمال أنّه لأجل النبوة، احتمال أيضًا لأجل أنه قرشي، احتمال أنه من أهل الجزيرة، إيت باحتمالات إلى ما تشاء، كل واحد يأتي باحتمال، لكن هناك احتمالات الجميع يتّفق على بطلانها، وهي كونه قرشيا، هذا نتّفق على بطلانه؛ لأنّه ليس من الأسباب الواضحة، كونه من أهل الجزيرة أيضًا ليس بسبب واضح، بقي الاحتمالان:

الأول: النبوة، لأنَّه نبي.

الثاني: أنه وليٌّ صالح.

تقول: هاهنا درج الأمر، الأمر تردّد بين هذا وهذا فأيّهما يصلح علة؟

قال الأصولي الشهير المعروف الّذي هو العلامة الشاطبي لمّا ذكر هذه المسألة، ماذا قال: قال بعد أن ذكر أصلها: (إلّا أنّه عارضنا في هذه المسألة -هو درج الخصم في الحكم حتّى وصل إلى هذه النقطة- إلّا أنه عارضنا في هذه المسألة أصل مقطوع به في متنه، مُشكل في تنزيله -هو الآن يريد أن يقنع المخالف الآن بقي عندنا العلة- أصل مقطوع به في متنه، مشكل في تنزيله، وهو أنّه في عهد النبي ﷺ لم يكن يُفعل بخير هذه الأمة، وهو أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ما كان يفعل مع النبي ﷺ، وكذلك بعد وفاة النبي ﷺ لم يكن يفعل أحد من هذه الأمة مع أبي بكر، ولا عمر،

ولا عثمان، ولا علي، ولا بقية العشرة، ولا من شهد بدرًا ﵃ بأن يفعل به كما فعل مع النبي ﷺ، وهكذا سائر الصحابة ﵃ [(١)].

فهذا الأصل، وهو أنّه في عصر الصحابة ﵃ لم يكن شيء من ذلك ممّا كان يفعل مع النبي ﷺ فُعل مع غيره ﷺ علمنا أنّه لا يمكن أن يغيب الحكم في هذه المسألة عن جيل كامل، وهو قرن الصحابة ﵃.

فعُلم بذلك أن العلة هي ما فهمها الصحابة ﵃ بفعلهم، وأن العلة الملغاة هي ما تركه الصحابة، العلة التي اعتمدها الصحابة ﵃، ودلّ عليها فعلهم هي أنّها النبوة، والعلة التي ألغوها هي أنّها الولاية، والصلاح؛ لأنّه لمّا دار الأمر بين هاتين العلتين نظرنا في الأئمة الخلفاء الأربعة، وبقية الصحابة، وبفقهاء الصحابة ﵃، ولا يمكن بإجماع المسلمين أن يكون هناك حقّ، ويغيب عن جمهور الصحابة ﵃ في عهد النبي ﷺ، وبعد عهده،هناك حق يغيب عن الجميع، هذا لا وجود له باتفاق الجميع.

فإذًا عدنا بالإبطال على العلة التي استنتجوها.

فنقول: إذا الدعوى بأن العلة هي الصلاح والولاية، وقستم غير النبي ﷺ بهذه العلة، هذه علّة ملغاة لا اعتبار لها، والعلة المعتبرة عند الصحابة الّذين هم أفقه الناس بالعلل الشرعية، ألا وهي أنّه فعل به ذلك لأجل أنّه نبي ﷺ.

وهذا الكلام من الشاطبي -وهو أصولي معروف-، يوضح لك أن معالجة هذه المسائل، والدخول في مناظرات مع أصحابها ينبغي أن يكون في هدوء؛ لأنّ الهدوء معه رويّة العقل، ولأنّك ربّما تخطئ في الحجّة،

---

(١) انظر: الاعتصام (١/ ٢٩٣).

فلا يعود الخطأ على شخصك، إنّما يعود على عقيدتك، يقولون: هذا، انظر هؤلاء ماذا قالوا.

إذًا لابد في مسائل التوحيد والبدع أن يكون المرء متأنّيًا يحسب لكل كلمة حسابها، وعند ذلك لا بدّ أن تكون عندك من البراهين العقلية ما يُلغي حجة الخصم، ومن أهمّها: أن تنتبه للمقدمات التي بنى عليها كلامه، هذا الأول إذًا فهمناه، وهو أن العلة التي ادّعيت باطلة؛ لأنّ بطلانها أتى من أيّ وجه؟ لأن الصحابة ألغوا هذه العلة بفعلهم، ولا يمكن أن يغيب الحق عن الصحابة جميعًا.

المسألة الثانية: أو البرهان الثاني:

ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما رواه البخاري في الصحيح أنّهم لمّا أصابهم الجدب والقحط في عام الرمادة المعروف، قال: عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: **«أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ، فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا، فَاسْقِنَا»**(١).

هل هذه تدخل في مسألة التبرّك بالآثار؟ لذلك أنا صوّرت لك المسألة أولًا، حتّى ما يأتي يدخل لك مسألة في مسألة فتضيع، أو يدخلك حادث من حوادث السلف في هذه المسألة، فتضيع، لا.. لابدّ أن تفهم صورة المسألة، التبرّك بآثار الصالحين ما صورته؟، فإذا فهمت صورته بعد ذلك نأتي للحكم؛ لأن صورة المسائل أهمّ من الحكم، لا تستعجل في فهم الحكم وأنت ما فهمت الصورة، ربّما تنزل الحكم على مسألة ثانية؛ لكن لا بدّ أن تفهم الصورة، صورة المسألة قبل الحكم.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٩٩).

إذا فهمت الصورة تمامًا تصوّرتها يأتي الحكم بعد ذلك.

إذن: ففعل عمر الخطاب رضي الله عنه هو ما توسّل بأثر من الآثار، توسّل بدعاء العباس، والعباس موجود يدعو، هذا هل هو بأثر؟

الجواب: لا هذا دعا له، ولإخوانه المسلمين، فليس التبرّك أثرًا بدنيًّا، التبرّك: تلمس البدن، تتمسّح، تشرب شيئًا قد خالطه، هذا يدعو، والناس يؤمنون رجاء إجابة دعائه؛ لأنه حي، وصالح، وقريب من النبي ﷺ، فإذن: المسألة ليست من مسائل التبرّك بالآثار.

البرهان الثاني أو الوجه الثاني للمنع: ما ذكره الشارح رحمه الله من أن قاعدة سد الذرائع من القواعد المهمة في الشرع، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه لمَّا رأى الناس ينتابون إلى الشجرة التي بويع تحتها بيعة الرضوان المذكورة في قوله عز وجل: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، الشجرة كانت معروفة، فلمّا أتى في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإذا مكث في الحديبية رأى الناس ممّن أسلموا حديثًا يذهبون، قال: قال: أين يذهب الناس؟ قال: يتحرّون الشجرة التي بايع الناس تحتها، قال عمر رضي الله عنه: «**إِنَّمَا هَلَكَتْ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ بِاتْبَاعِ آثَارِ أَنْبِيَائِهِمْ**»(١)، وأمر بتلك الشجرة فقطعت؛ لأن أول الأمر يصلّون تحتها، ثم بعد ذلك يقل العلم، ويخفّ يتمسّحون بها، وبعد ذلك تتّخذ وثنا من الأوثان.

فهاهنا في هذه المسألة، هذا التبرّك بآثار الصالحين يجعل العوام يعتقدون فيه بعض الاعتقادات، والناس -كما هو معروف- إذا اعتقدوا في حيّ لا يؤمن عليهم أن يعتقدوا فيه وهو ميت.

---

(١) انظر هذه القصة في: الطبقات الكبري (٢/ ١٠٠)، وأخبار مكة للفاكهي (٥/ ٧٧، ٧٨)، والفتاوى الكبرى (٢٧/ ١٣٤، ١٧١).

فإذًا يجب على كلّ أحد أن يجنّب نفسه، ويجنّب غيره هذا المعتقد الباطل، فإذًا تمنع من هذا الوجه أيضًا، ليس هذا برهانًا وحيدًا، هذا برهان ثان.

أمّا الأول عرفناه، وهذا واقع، الذي رأيناهم ممّن يتمسّح بهم، أو يتبرّك بآثارهم من الموجودين تجد أن الناس يغالون فيه، ما هي مسألة تبرّك وكفى، يغالون فيه، يذهبون، ويأتيك بمقالات، وحكايات عن هذا الرجل أنّه كان من شأنه كذا، وكان من شأنه كذا، وهذا فعل، وفعل أشياء، لا شك تقطع بأنّها كذب.

السبب أن الشيطان دخل، وبدءوا يتحاكون، ويتحاكون، فيغالون في الشخص، يغالون فيه حتّى إذا توفّي فتنوا به، بالتوسّل بذاته أو بقبره، أو الانتياب والاعتياد له، ونحو ذلك.

المسألة الثالثة: والبرهان الثالث أن المحرمات على قسمين:

القسم الأول: محرّمات متعلّقة بالجوارح.

القسم الثاني: محرّمات متعلّقة بالقلوب، وهذا الذي فُعل به ذلك، وتبرّك به الناس، إذا تأمّلت الواقع فإن الذي تبرّك به ساعده على محرم من محرمات القلوب؛ لأنّه أدخل في نفسه أنّه رجل وليّ صالح، والله ﷻ يقول: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢] ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٩]، والنبي ﷺ لمّا رأى قومًا مدحوا باللسان رجلًا قال: «**وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ**»[١]، وأمر بأن

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦٢، ٦١٦٢)، ومسلم (٣٠٠٠)، ولفظه: «**أَثْنَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ مِرَارًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ، فَلْيَقُلْ أَحْسِبُ فُلَانًا، وَاللهُ حَسِيبُهُ ولا أُزَكِّي عَلَى اللهِ أَحَدًا، أَحْسِبُهُ كَذَا وَكَذَا إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ**».

يحثى التراب في وجوه المدّاحين[1]؛ لأنّ المدح يجعل الممدوح يعتقد في نفسه أنّه رجل صالح، أو أنّه مستحقّ لهذا، وهذا ممّا لا يسوغ أن تدخله على نفسك، ولا ترضى به، ولا تدخله على غيرك بأنّك تضرّ الآخرين، فإذا كان شاع عند هؤلاء الذين يجيزون التبرّك أنّ العلة في التبرّك هي الولاية والصلاح، فأنت إذا تبرّكت أشعرته بأنّه وليٌّ صالح، وهذا قتل للقلب إلّا ما شاء الله.

ولهذا تجد عندهم من التعاظم، والاستكبار، وعدم إنكار النفس، واحتقار العمل الشيء الكثير، تجد هؤلاء الذين يتبرّك بهم في هذا الوقت خاصة مع كثرة الجهل، وكثرة الغرور، تجد عندهم من التعاظم ما لا يوصف، وأنا شاهدت من هذا أشياء وأصنافًا وأنواعًا.

مرّةً أحدهم يمشي والناس يظلّون حوله، سائر في موكب كبير، ويداه، واحد يقبّل اليد هذه ويدلك خدّه عليها، والثاني في اليد الثانية، وهو سائر هكذا، وواحد يتمسّح بظهره، والناس من أمامه.

فمن يرضى بهذا؟ يا مقلب القلوب ثبّت قلبنا على دينك، فإذن هذا الوجه هو البرهان الثالث.

ومن فُعل به ذلك فإنّه رضي بدخول محرّم من محرّمات أفعال القلوب، ألا وهو الكبر، الاعتقاد في النفس، عدم أو تزكية النفس، وعدم احتقارها، وعدم الاستكانة، وإنكار العبادة، ونحو ذلك، والّذي فعل أيد، أو زاد هذا في قلب المفعول به. ومن السلف لهم في هذا حكايات:

منهم من قال: كان إذا اجتمع عنده عدد في حلقته قام وتركهم هذه

---

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٢)، ولفظه: «**قَامَ رَجُلٌ يثني عَلَى أَمِيرٍ مِنَ الْأُمَرَاءِ، فَجَعَلَ الْمِقْدَادُ يَحْثِي عَلَيْهِ التُّرَابَ، وَقَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نَحْثِيَ فِي وُجُوهِ الْمَدَّاحِينَ التُّرَابَ**».

أثرت عن جمع[١]؛ لأنَّه يخشى على نفسه، فلماذا يعلّم الناس، أو يرشد الناس؟ فقبل أن ينفعهم ينفع نفسه أولًا قبل أن ينفع الآخرين، هو يريد أن ينفع نفسه بالنجاة، وبالحسنات وبالخير، فإذا كان كذلك وأحسّ أن الناس يضرّونه فما الفائدة؟ هل يدخل في الأمر، أو يهرب، الواقع يهرب. فإذًا في هذه المسألة إذا عرف الناس الواقع الذي يعيشون فيه، وجدوا أنّه لا يعدون أن تنطبق عليهم البراهين الثلاثة جميعًا في حقّهم، وقد يكون في حق البعض وهم قلة، يتخلّف واحد منها، وهذه مسألة مهمّة لأجل كثرة المخالف مثل ما ذكرت من العامة والعلماء أيضًا.

---

(١) كما روي ذلك البخاري في التاريخ الأوسط (١/ ٩٢)، والكبير (٢/ ٢٧٩) قال: (**حَدثنِي أَحْمد بن إِبْرَاهِيم ثَنَا شَبابَة عَن شُعْبَة عَن الْأَعْمَش قَالَ لي خيثمة رَأَيْت الْحَارِث بْن قيس إِذا اجْتمع عِنْده رجلَانِ قَامَ وَهُوَ الْجعْفِيّ الْكُوفِي**)، وكما جاء في (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/ ١١٩) في ترجمة أبي الْعَالِيَة الْبَصْرِيّ قال: (أَبُو الْعَالِيَة الْبَصْرِيّ مخضرم إِمَام من الْأَئِمَّة صلى خلف عمر وَدخل على أبي بكر وروى عَن أبي وَعلي وَحُذَيْفَة، وَعنهُ قَتَادَة وثابت وَدَاوُد بن أبي هِنْد بصريون وَخلق قَالَ عَاصِم الْأَحول كَانَ إِذا اجْتمع عَلَيْهِ أَكثر من أَرْبَعَة قَامَ وتركهم). ويشهد لهذا مارواه الطبراني عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كَفَى بِالْمَرْءِ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ**». أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/ ٢١٠)، وفي رواية: «**كَفَى بِالْمَرْءِ مِنَ الْإِثْمِ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَإِنْ كَانَ خَيْرًا؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ خَيْرًا فَهُوَ شَرٌّ لَهُ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللهُ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَهُوَ شَرٌّ**». أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/ ٢٢٨)، وفي مسند الشاميين (١/ ٧٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٣٢ - ٥/ ٢٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩/ ٢٢٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّجْمِ.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ صُورَةِ الْأَمْرِ الَّذِي طَلَبُوا.

الثَّالِثَةُ: كَوْنُهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا.

الرَّابِعَةُ: كَوْنُهُمْ قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بِذَلِكَ لِظَنِّهِمْ أَنَّهُ يُحِبُّهُ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ إِذَا جَهِلُوا هَذَا فَغَيْرُهُمْ أَوْلَى بِالْجَهْلِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالْوَعْدِ بِالْمَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ.

السَّابِعَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْذُرْهُمْ، بَلْ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «اللهُ أَكْبَرُ إِنَّهَا السُّنَنُ قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بيده كما قالت بنو إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ من كان قَبْلَكُمْ»، فَغَلَّظَ الْأَمْرَ بِهَذِهِ الثَّلَاثِ.

الثَّامِنَةُ: الْأَمْرُ الْكَبِيرُ -وَهُوَ الْمَقْصُودُ: أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طِلْبَتَهُمْ كَطِلْبَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا قَالُوا لِمُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ﴾.

التَّاسِعَةُ: أَنَّهُ نَفَى هَذَا مِنْ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» مَعَ دِقَّتِهِ وِخَفَائِهِ عَلَى أُولَئِكَ.

العَاشِرَةُ: أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى الْفُتْيَا، وَهُوَ لَا يَحْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الشِّرْكَ فِيهِ أَكْبَرُ وَأَصْغَرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرْتَدُّوا بِهَذَا.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُمْ: «وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ» فِيهِ: أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: ذِكْرُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ التَّعَجُّبِ، خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَهُ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: سَدُّ الذَّرَائِعِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنِ التَّشْبُّهِ بِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الْغَضَبُ عِنْدَ التَّعْلِيمِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا السُّنَنُ».

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذَا عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ؛ لِكَوْنِهِ وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ مَا ذَمَّ اللهُ بِهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ لَنَا.

العِشْرُونَ: أَنَّهُ مُقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَمْرِ، فَصَارَ فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلِ الْقَبْرِ. أَمَّا «مَنْ رَبُّكَ؟» فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا «مَنْ نَبِيُّكَ؟» فَمِنْ إِخْبَارِهِ بِأَنْبَاءِ الْغَيْبِ، وَأَمَّا «مَا دِينُكَ؟» فَمِنْ قَوْلِهِمْ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ إلخ.

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَذْمُومَةٌ كَسُنَّةِ الْمُشْرِكِينَ.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ الْمُنْتَقِلَ مِنَ الْبَاطِلِ الَّذِي اعْتَادَهُ قَلْبُهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ تِلْكَ الْعَادَةِ؛ لِقَوْلِهِمْ: «وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ».

❀ ❀ ❀

٩ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللهِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]. وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللهِ).

من الوعيد، وأنه شرك بالله.

قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ الآية.

قال ابن كثير: يأمره -تعالى- أن يخبر المشركين الذي يعبدون غير الله، ويذبحون له بأنه أخلص لله صلاته، وذبيحته؛ لأن المشركين يعبدون الأصنام، ويذبحون لها، فأمره الله -تعالى- بمخالفتهم، والانحراف عما هم فيه، والإقبال بالقصد، والنية، والعزم على الإخلاص لله تعالى[1].

قال مجاهد: النسك: الذبح في الحج، والعمرة.

وقال الثوري، عن السدي، عن سعيد بن جبير: ونسكي: ذبحي. وكذا قال الضحاك[2].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٨٢).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٢/ ٢٨٤)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٣٨٢).

....

وقال غيره: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ أي: وما آتيه في حياتي، وما أموت عليه من الإيمان، والعمل الصالح ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ خالصًا لوجهه ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ ﴿وَبِذَلِكَ﴾ الإخلاص ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ أي: من هذه الأمة؛ لأن إسلام كل نبي متقدم[١].

قال ابن كثير: وهو كما قال، فإن جميع الأنبياء قبله كانت دعوتهم إلى الإسلام، وهو عبادة الله وحده لا شريك له؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وذكر آيات في هذا المعنى[٢].

ووجه مطابقة الآية للترجمة: أن الله -تعالى- تعبد عباده بأن يتقربوا إليه بالنسك، كما تعبدهم بالصلاة وغيرها من أنواع العبادات، فإن الله -تعالى- أمرهم أن يخلصوا جميع أنواع العبادة له دون كل ما سواه، فإذا تقربوا إلى غير الله بالذبح، أو غيره من أنواع العبادة فقد جعلوا لله شريكًا في عبادته، ظاهر في قوله: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ نفي أن يكون لله -تعالى- شريك في هذه العبادات، وهو -بحمد الله- واضح.

قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ قال شيخ الإسلام رحمه الله: أمر الله أن يجمع بين هاتين العبادتين، وهما: الصلاة، والنسك، الدالتان على القرب، والتواضع، والافتقار، وحسن الظن، وقوة اليقين، وطمأنينة

(١) انظر: تفسير الطبري (٢/ ٢٨٥).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٨٢).

....

القلب إلى الله، وإلى عدته[١]، عكس حال أهل الكبر، والنفرة، وأهل الغنى عن الله الذين لا حاجة لهم في صلاتهم إلى ربهم، والذين لا ينحرون له خوفًا من الفقر؛ ولهذا جمع بينهما في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ الآية والنسك الذبيحة لله -تعالى- ابتغاء وجهه، فإنهما أجل ما يتقرب به إلى الله، فإنه أتى فيهما بالفاء الدالة على السبب؛ لأن فعل ذلك سبب للقيام بشكر ما أعطاه الله تعالى من الكوثر.

وأجل العبادات البدنية: الصلاة، وأجل العبادات المالية: النحر.

وما يجتمع للعبد في الصلاة لا يجتمع له في غيرها، كما عرفه أرباب القلوب الحية، وما يجتمع له في النحر إذا قارنه الإيمان والإخلاص، من قوة اليقين، وحسن الظن أمر عجيب، وكان النبي ﷺ كثير الصلاة، كثير النحر. اهـ[٢].

قلت: وقد تضمنت الصلاة من أنواع العبادات كثيرًا، فمن ذلك الدعاء والتكبير، والتسبيح، والقراءة، والتسميع، والثناء، والقيام، والركوع، والسجود، والاعتدال، وإقامة الوجه لله -تعالى-، والإقبال عليه بالقلب، وغير ذلك مما هو مشروع في الصلاة، وكل هذه الأمور من أنواع العبادة التي لا يجوز أن يصرف منها شيء لغير الله، وكذلك النسك يتضمن أمورًا من العبادة كما تقدم في كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

(١) العدّة هي: الموعد والوعد، وعدٌ، وموعدٌ، وعدّة. انظر: العين (٢/ ٢٢٢)، ومقاييس اللغة (٤/ ٢٥١)، ولسان العرب (٣/ ٢٧٩).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٥٣١).

الشرح:

هذا الباب ذكر فيه شيخ الإسلام إمام الدعوة رَحِمَهُ اللهُ مسألة الذبح لغير الله.

والذبح لغير الله عَزَّ وَجَلَّ ممّا كان موجودًا في الجاهلية، بل لا يكاد قوم يضلّون عن الإسلام، أو يضلّون عن الدين الحق إلّا ومن أعظم ما يفتنهم الشيطان به أن يتقرّبوا بالدم الّذي جعله الله عَزَّ وَجَلَّ في أجسام الكائنات الحية الحيوانية، إلّا ويضلّهم الشيطان بأن يتقرّبوا به إلى غير الله، فالذّبح لغير الله قديم، ولهذا كان من شعائر الجاهلية الظاهرة أن يوجد ذبح لغير الله.

وأهل الشرك الّذين بُعث النبي ﷺ فيهم، قريش ومن جاورها من العرب، بل والعرب جميعًا، كانوا يتقرّبون بالذّبائح، أي: بالدّم، يتقرّبون به إلى أوثانهم.

سبق بيان أن مناة من أوجه تسميتها أنّها سمّيت مناة؛ لأجل كثرة ما يُمنى عندها من الدماء للصخرة، فكانت الدماء تراق لهذا الوثن[(١)].

إذًا هذا الأمر كان من شعائر الكفر، وممّا يفعله أهل الإشراك.

فإذا كان كذلك كان لزامًا أن ننظر إلى حكمه، هل هو من مسائل الفروع، أو من مسائل التوحيد، هل هو من مسائل الفقه -فقه العبادة- أو من مسائل التوحيد الأصليّة الاعتقادية؟.

فإذا تأمّلنا ذلك وجدنا أنّ الذبح من العبادات؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ أمر به، فقال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾، والنحر يكون للإبل، وللبقر، والذبح يكون للغنم، والبقر جميعًا، تارة البقر تُنحر، وتارة تذبح، فأمر الله عَزَّ وَجَلَّ نبيّه بأن ينحر له.

---

(١) سبق عزوه (ص٣٨٥).

وقد تقرّر أن من علامات كون الشيء أو الفعل من العبادة أن يؤمر به؛ لأن العبادة تعريفها عند الأصوليين هي: ما أمر به الشرع من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي[1]، هذه تميّز لك، وميزان دقيق، ما أمر به الشرع من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي؛ لأنّ هذا يدخل فيه حتّى المستحبّات، تعرف أنّها عبادة.

يعني مثلًا يجيء رجل يقول لك: الأكل باليمين ما هو من العبادة، ماذا تقول له؟ أثبت له أنّها من العبادة، والعبادة: اسم جامع لكلّ ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة[2]، خرج لي على أن الأكل باليمين من العبادة على تعريف شيخ الإسلام -اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة والباطنة، يحبّه الله ويرضاه- ؟، اثبت لي أنّ الأكل باليمين يحبّه الله، ويرضاه، فإذا أتيت بتعريف الأصوليين اتّضحت لك المسائل كلّها، مسائل ما يدخلها في العبادة، وما لا يدخل، ما أمر به من غير اقتضاء، ما أمر الشرع به، أو ما أُمر به من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفيّ، النبي ﷺ قال: «**يَا غُلَامْ سَمِّ الله، وَكُلْ بِيَمِينِكَ**» أمر فهل هذا له اطراد، وعرف؟ لا، هل هذا يقتضيه العقل؟ ممكن أن آكل بيساري بالملعقة هل ثم شيء؟ إذًا هذا لم يقتضه عقل، ولم يطرد به عرف، فهو من العبادة، ما في أحد يقول: هذه من العادات.

نعود إلى أصلنا، فقول الله ﷻ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ أمر بالصلاة على هذه الهيئة المخصوصة، وانحر لله، أمر بالنحر أيضًا، وهذا أمر، أي:

---

(١) سبق عزوه (ص٦٠).
(٢) سبق عزوه (ص٥٤).

النحر، لم يقتضه عقل، ولم يطرد به عرف، فالعقل ما يقتضي أن يأتي واحد يوم النّحر، ويذبح، ما هو محتاج للّحم، الآن العقلانيون يقولون: لم الآن في منى كم يُذبح، كم يُنحر؟ مئات الآلاف صحيح؟ هل هذا يقتضيه العقل؟ لا يقتضيه العقل. فإذًا هي داخلة في اسم العبادة، ما هو مأمور به شرعًا من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي، فإذا كان كذلك كان من العبادة، وإذا كان الذّبح من العبادة، فمن صرف عبادة لغير الله، فهو مشرك بالإجماع.

عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: «لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[١].

ش: قوله: (عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: «لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ»). رواه مسلم من طرق، وفيه قصة.

ورواه الإمام أحمد كذلك عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: «سُئِلَ علي ﷺ هَلْ خَصَّكُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يَعُمَّ بِهِ النَّاسَ كَافَّةً إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا. قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً فِيهَا مَكْتُوبٌ: لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ الْأَرْضِ»[٢]. يعني: المنار.

وعلي بن أبي طالب: هو الإمام أمير المؤمنين، أبو الحسن الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء، كان من أسبق السابقين الأولين، ومن أهل بدر، وبيعة الرضوان، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، ومناقبه مشهورة ﷺ، قتله ابن ملجم الخارجي في رمضان سنة أربعين.

قوله: «لَعَنَ اللهُ» اللعن: البعد عن مظان الرحمة، ومواطنها.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٨).
(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٦٥، ٢٦٧، ٤٢٨، ٤٣٢).

....

قيل: واللعين، والملعون من حقت عليه اللعنة، أو دعي عليه بها. قال أبو السعادات: أصل اللعن: الطرد، والإبعاد من الله، ومن الخلق السب، والدعاء[١].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ما معناه: إن الله -تعالى- يلعن من استحق اللعنة بالقول كما يصلي -سبحانه- على من استحق الصلاة من عباده، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٣-٤٤]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤]، وقال: ﴿مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦١]، والقرآن كلامه تعالى، أوحاه إلى جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبلغه رسوله محمدًا ﷺ، وجبريل سمعه منه كما سيأتي في الصلاة -إن شاء الله تعالى-، فالصلاة ثناء الله تعالى كما تقدم.

فالله تعالى هو المصلي، وهو المثيب، كما دل على ذلك الكتاب، والسنة، وعليه سلف الأمة، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء.

قوله: «مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ» قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ﴾ [البقرة: ١٧٣] ظاهره: أنه ما ذبح لغير الله، مثل أن يقول: هذا ذبيحة لكذا، وإذا كان هذا هو المقصود فسواء لفظ به، أو لم يلفظ، وتحريم

---

(١) انظر: النهاية في غريب الأثر (٤/ ٢٥٥).

....

هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للصنم، وقال فيه: باسم المسيح، أو نحوه.

كما أن ماذبحناه متقربين به إلى الله كان أزكى، وأعظم مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه: بسم الله، فإذا حرم ما قيل فيه باسم المسيح، أو الزهرة، فلأن يحرم ما قيل فيه لأجل المسيح، أو الزهرة، أو قصد به ذلك أولى، فإن العبادة لغير الله أعظم كفرًا من الاستعانة بغير الله.

وعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقربًا إليه يحرم، وإن قال فيه: بسم الله، كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين يتقربون إلى الكواكب بالذبح، والبخور، ونحو ذلك، وإن هؤلاء مرتدون لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان:

الأول: أنه مما أهل به لغير الله.

والثاني: أنها ذبيحة مرتد.

ومن هذا الباب: ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن؛ ولهذا روي عن النبي ﷺ: أنه نهى عن ذبائح الجن. ا.هـ[1].

قال الزمخشري: كانوا إذا اشتروا دارًا، أو بنوها، أو استخرجوا عينًا، ذبحوا ذبيحة خوفًا أن تصيبهم الجن، فأضيفت إليهم الذبائح لذلك.

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٥٩).

....

وذكر إبراهيم المروزي: أن ما ذبح عند استقبال السلطان تقربًا إليه، أفتى أهل بخارى بتحريمه؛ لأنه مما أهل به لغير الله(١).

قوله: «وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ» يعني: أباه، وأمه، وإن عليا، وفي الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ يَشْتِمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ، فَيَسُبُّ أُمَّهُ»(٢).

قوله: «وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا» أي: منعه من أن يؤخذ منه الحق الذي وجب عليه. «آوى» -بفتح الهمزة ممدوده- أي: ضمه إليه، وحماه.

قال أبو السعادات: أويت إلى المنزل، وأويت غيرى، وآويته. وأنكر بعضهم المقصور المتعدي.

وأما «مُحْدِثًا» فقال أبو السعادات: يروى بكسر الدال، وفتحها على الفاعل والمفعول، فمعنى الكسر: من نصر جانيًا، وآواه وأجاره، من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه، وبالفتح: هو الأمر المبتدع نفسه، ويكون معنى الإيواء: فيه الرضا به، والصبر عليه، فإنه إذا رضي بالبدعة، وأقر فاعلها، ولم ينكر عليه فقد آواه(٣).

---

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٣/ ١٤١).
(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧٣)، ومسلم (٩٠).
(٣) انظر: النهاية في غريب الأثر (١/ ٣٥١).

....

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: هذه الكبيرة تختلف مراتبها باختلاف مراتب الحدث في نفسه، فكلما كان الحدث في نفسه أكبر، كانت الكبيرة أعظم.

قوله: «وَلَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ» -بفتح الميم-، علامات حدودها. قال أبو السعادات في النهاية -في مادة تخم- «ملعون من غير تخوم الأرض» أي: معالمها، وحدودها، وحدها «تخم» قيل: أراد حدود الحرم خاصة:

وقيل: هو عام في جميع الأرض، وأراد المعالم التي يهتدى بها في الطريق، وقيل: هو أن يدخل الرجل في ملك غيره فيقتطعه ظلمًا.

قال: ويروى تَخوم -بفتح التاء على الإفراد وجمعه-، تُخُمٌ -بضم التاء والخاء- . ا.هـ.

وتغييرها: أن يقدمها، أو يؤخرها، فيكون هذا من ظلم الأرض الذي قال فيه النبي ﷺ: «مَنْ ظَلَمَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ، طُوِّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ»(١).

ففيه: جواز لعن أهل الظلم من غير تعيين، وأما لعن الفاسق المعين ففيه قولان:

أحدهما: أنه جائز. اختاره ابن الجوزي، وغيره.

ثانيهما: لا يجوز، اختاره، أبو بكر عبد العزيز، وشيخ الإسلام.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٣)، ومسلم (١٦١٢).

الشرح:

حديث علي ﷺ قد اشتمل على أربع مسائل، وهذه الأربع كلّها من الكبائر؛ وذلك لأنّ النبي ﷺ أخبر بأن الله لعن من فعل هذه الأربع، فقال: **«لَعَنَ الله مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ الله مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ الله مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعَنَ الله مَنْ غَيَّرَ تخوم الأَرْضِ» وهذا الحديث رواه مسلم في** الصحيح، وله روايات مختلفة بعضها بزيادة، وبعضها بنقص.

وهذه الأربع كلّها من الكبائر، واللعن إحدى علامات الكبيرة، فتعرف الكبيرة بأوجه منها: أن يكون هذا العمل وتلك المعصية قد لُعن فاعلها، فاللعن أحد أوجه معرفة المعصية، هل هي كبيرة، أم غير كبيرة، فإذا تبيّن ذلك فهذه الأربع من الكبائر.

والكبائر منها ما هو شرك، ومنها ما ليس بشرك؛ لأنّ النبي ﷺ قال: **«أَكْبَرُ الْكَبَائِرِالْإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ..»**. الحديث(١).

فإذن: الكبائر من الشرك، فلا يعني أنّ النبي ﷺ أخبر أن الله لعن من ذبح لغير الله أنّه كبيرة، وليست شركًا مخرجًا من الملّة، بل من ذبح لغير الله، فهو قد ارتكب كبيرة، وهذه الكبيرة هي أكبر الكبائر، ألا وهو الإشراك بالله، وذلك أنّ درجة المحرّم ودرجة الكبيرة تختلف، فمنها ما هو الكفر والشّرك؛ لأنّ الشرك بالله والكفر محرّم؛ كما قال ﷻ: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: ١٥١]، وذكر المحرمات، فأعلى المحرّمات، وأشد المحرّمات تحريمًا هو الإشراك بالله.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٣٦، ٦٩١٩).

كذلك الكبائر درجات، من الكبائر ما هو شرك أكبر، ومنه ما هو شرك أصغر، ومنه ما هو محرّم من المحرّمات، لا تدخل في الشرك الأكبر، ولا في الأصغر، فمن الأوّل الذبح لغير الله، ودعاء غير الله، واتّخاذ النّدّ مع الله ﷻ، هذا شرك أكبر من أكبر الكبائر، أو هو أكبر الكبائر، ومن الثاني الّذي هو الشرك الأصغر أنواعه الحلف بغير الله، قول: ما شاء الله وشاء فلان، ونحو ذلك من الرياء وغيره، والنوع الثالث: مثل قتل النفس، ومثل شرب الخمر، أو الزنا، أو نحو ذلك من الآثام.

إذًا فالمحرّمات منقسمة، والكبائر منقسمة إلى ما هو شرك، ودون ذلك.

فإذا تبيّن ذلك، فإنّ قول النبي ﷺ: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ**» فيه إثبات أن الذبح لغير الله كبيرة من كبائر الذنوب، ويستفاد هذا من الآية قبلها ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣] أي: لا شريك له في صلاتي، ولا شريك له في نسكي -ذبيحتي-، فالذّبح والنحر عبادة من العبادات، وإذا كان كذلك إذا أمر الله ﷻ بها، وإذا كان الذبح عبادة من العبادات فجعل هذه العبادة لغير الله، وصرفها لغير الله هو شرك أكبر.

إذًا في حديث علي رضي الله عنه إثبات أنّ اللعن حائق على من ذبح لغير الله، وهذا لعن الشّرك الّذي هو أبلغ اللّعن، وأعظمه أثرًا، ألا وهو الطرد والإبعاد من رحمة الله، ومغفرته، ومن مرضاته؛ لأنّ الله ﷻ قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

كما قال المؤلف رحمه الله نقلًا عن شيخ الإسلام: أنّ الذبح لغير الله له أنواع، فتارة يكون باسم غير الله، فيقول مثلًا -أعاذنا الله من ذلك-، كما

يقول النصارى: باسم المسيح، وهذا باسم المسيح فيه الأمران: فيه أنّه استعان بالمسيح؛ لأنّ التسمية متضمّنة للاستعانة، وفيه أيضًا أنّه ذبح له، وهذا هو المقصود بقول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [النحل: ١١٥] في آيات، أو في قوله ﷻ: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ تارةً يكون بذكر اسم الله على الذّبيحة، لكن يقول: هي ذبيحة لمقام سيدي فلان، إمّا أن يتلفّظ بذلك، وإمّا أن ينويه فإذا تلفظ بذلك اجتمع الشرك الأكبر لفظًا، واعتقادًا، وإذا اعتقد ذلك، ونواه، ولم يتلفّظ به كان مشركًا في الاعتقاد من دون تلفظ شركًا باطنًا، لم يتلفّظ به، وهذا كثير، فإنّ الذين يتقرّبون إلى أصحاب القبور، ويتقربون للكواكب كالزهرة، وغيرها، يعتقدون أن الله ﷻ جعلها أنفسًا فاعلة، وجعلها مؤثرة على الحوادث الأرضية، وأن من سألها فإنّها تعطي سائلها، أو ترفع حاجته إلى العقل -كما يسمونه- العقل الأكبر، وعند ذلك تحدث الأمور، فهم يتقرّبون للكواكب لأجل هذا.

هذا كلّه من أنواع الشرك الأكبر الحاصل في ذلك، من أنواع هذا الشرك ما يذبح عند أبواب المنازل في بعض البلاد؛ لأجل أن يطرد العين عن أن تؤثر في المنزل، أو في أصحاب المنزل، إذا نزل منزلًا جديدًا، أو يذبح على عتبة الباب طردًا للجن من السكنى في هذا، فهو حين ذبح ذبح تقرّبًا لكبار الجنّ حتى لا يمكّنوا سفهاءهم من التسلط على هذا البيت، وهذا اعتقاد موجود إلى الآن في بعض الأماكن، وفي بعض البلاد، هاهنا في الجزيرة وفي غيرها، هذا شرك أكبر مخرج من الملة؛ لأنّه صرف العبادة لغير الله، من حق الله ﷻ أن يكون هذا الدم السائل الّذي سال بالذبح أن يكون سال لله ﷻ؛ لأنّه هو الذي أودع الحياة في هذه المخلوقات، وإذا كان كذلك فإزهاق النفس إنّما يكون لله؛ لأن الله ﷻ هو

الذي خلقها، وهو الّذي أودع فيها سرّ الحياة، فهو الّذي له أن يأخذ روح هذا الحيّ، أو أن يسيل دمه له.

فإذا فعل البشر شيئًا من ذلك لحاجتهم، فالله ﷻ رخص في هذا، وأذن لنا أن ننتفع بالطيبات الّتي أحلّت لنا، لكن أن يكون الذّبح لمن وهبها الحياة: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، فكما أن الله ﷻ هو الذي أعطاها الحياة، وهو الذي جعلها حية كذلك إزهاق نفسها يكون لله ﷻ لا لغيره، فلهذا المسلم حين يذبح تقربًا لله ﷻ في الأضحية أو في غيرها، فإنّه يزهق النفس تقرّبًا لله ﷻ، يعلم أن إسالة هذا الدم، وأن إزهاق هذه النفس تكريم من الله ﷻ له، وأنّه كان معرضًا لأن تزهق نفسه، ويسال دمه بتسلّط مخلوق أعظم منه عليه، لكن الله ﷻ منّ عليه بذلك، ولهذا يصاحب قلوب أهل الإيمان حين إراقة الدم يصاحبها من الذلّ، والخضوع لله ﷻ ما يعلمون به المنة التي امتنّ الله ﷻ عليهم بها، إذا جعل هذه الذبائح، وهذه الدماء، وهذه الحياة تبذل فيما فيه نفع لابن آدم؛ حيث سخّر الله ﷻ لنا ما في السموات، وما في الأرض جميعًا منه.

فإذًا هذا -أي: الذبح- فيه نوعان من العبادة، فيه إراقة الدم، وإزهاق النفس لله ﷻ، وفيه ما يصاحب القلب من الذل، والخضوع لله ﷻ.

إذًا فعل ذلك، وما يصاحب القلب من رجاء ثوابه، والطمع فيما عنده، بعكس ما عند الّذين يعبدون أصحاب القبور، أو الأوثان، أو نحو ذلك، فتجد أنّهم حين الذبح يكون عندهم من الطمع في رأفة هذا المقبور، أو في إعطائه، في نفعه، أو في ما يدفعه من الضر الشيء الكثير، فتجد في قلوبهم

خضوعا لمن ذبحوا له، وهذا مشاهد، ومعروف واعترف به بعض من تاب من أولئك، وهذا أمر واضح.

فكما أن المؤمن يحس بهذا، ويعمر قلبه بهذا حين الذبح لله، فأولئك تعمر قلوبهم بمثل هذه الأنواع من العبادات لغير الله ﷻ، وهذا هو الغاية في الإشراك.

إذًا اجتمع في ذلك أنواع من الإشراك العملي، والاعتقادي.

ذكر بعد ذلك: «**وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ**» لعن الوالدين مرتبتان العظمى، منهما: أن يواجه المرء والديه باللعنة، وهذا -والعياذ بالله- أعظم إثم، وهو كبيرة، أعظم إثمًا من المرتبة التي ستأتي بعدها، وهذا قلّ من يفعله إلّا من طمس الله ﷻ على قلبه.

والنوع الثاني: وهو الذي يغفل عنه كثير أن يسبّ الرجل، أو يلعن والدي أخيه، وأن يلعن والدي المسلم، فإذا كان كذلك رجعت اللعنة عليه، فحاقت اللعنة عليه، فكان كمن لعن والديه.

وهذان نوعان: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ**» إمّا أصلًا باللعن المباشر، وإما تسبّبًا أي: كان سببًا في ذلك، بأن يسبّ المخاطب الآخر الذي لعن الرجل والديه، فيسبّ ذاك الآخر والدي هذا ويلعنهما، فكان هو قد تسبّب في لعن والديه.

وهذا كبيرة من كبائر الذنوب «**لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ**» هذا فيه أن لعن الوالدين، وسبّهما ونحو ذلك إمّا ابتداءً، وإما تسبّبًا من كبائر الذنوب.

ثم قال: «**وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا**» من آوى محدثًا، وهنا رويت روايتان، محدِثًا -بكسر الدال-، وهذه هي الأشهر وهي المعروفة، ومنهم من رواها محدَثًا، «**لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى محدَثًا**»، أمّا قوله: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى**

مُحِدِثًا» -بكسر الدال- فهذا معناه الذي أحدث الحدث في الإسلام، والحدث إمّا أن يكون بمعصية، وإمّا أن يكون ببدعة، من أحدث جريمة فآواه أحد الناس، وتستّر عليه نخوة، أو تعاطفًا معه؛ لئلا يصل إلى الحكم الشرعي، ولئلّا يصل إلى القضاء؛ لأنّه لا يمسك به من يجعل عليه العقوبة إذا تستّر عليه، وآواه في بيته، وستره، فإنّ هذا داخل في قوله: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا**» أي: أحدث في الأرض الفساد، وإمّا أن يكون الحدث بالبدعة، فيكون المحدث هو المبتدع، والمبتدع يجب أن يُهجر، ويقاطع، لا أن يُؤوى، فكان من آواه معينًا له على البدع، فكان ملعونًا، وهذا من كبائر الذنوب.

الرواية الثانية: مُحْدَثًا، «لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدَثًا» المحدث هو الحدث، الأمر الذي حدث، وهو الحدث نفسه فيكون معنى «آوَى مُحْدَثًا»، رضي به، معناه بذلك المحدث، فيكون رضاه بمنزلة إيوائه، لو تصوّر جسمًا يؤوى، وهو آوى المحدَث، آواه لكن لم يؤوه منزلة، ولكن آواه في قلبه إذا رضي به، فكان ملعونًا من آوى محدثًا، والواجب أن البدعة، أو المعصية يجب أن تنفى من القلب، وتبعد من القلب وأن لا يرضى بها المرء لا عملًا، ولا رضىً إذا سمعها عملت، ويجب أن يتبرّأ منها، وممن آواها، ورضي بها، وآواه قلبه، فإنّه مستحقّ لهذا اللعن.

المسألة الأخيرة: «لَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ»، وتروى: «**تخُومَ الأَرْضِ**» لعن الله من غير التّخوم، والمنار هو التخوم بمعنى واحد.

هنا ملاحظة: أهل اللغة يقولون: كذا وكذا، بمعنى، ويسكت، يعنون بمعنى واحد، فالتخوم والمنار بمعنى، تمت الجملة، أي: بمعنى واحد، والمنار: هو ما به تتميّز أرض فلان من أرض فلان، فهو إذًا غير التخوم

معناه ظلم في الأرض، وجعل في ملكه ما ليس منه، وهذا ظلم وتعدّ، وقد ثبت في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ ظَلَمَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ، طُوِّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ**»(1)، وهذا وعيد؛ لأنّ هذا من أنواع التعدّي التي تسبّب البلاء بين الناس، فمن غيّر تخوم الأرض، ومعالمها ظلمًا وعدوانًا فهذا متوعّد بهذا، باللعنة: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ تخُومَ الأَرْضِ**».

إذا تبيّن ذلك: فنرجع إلى اللعن، هل اللعن للمسلم جائز، أم لا؟ هنا «**لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْه**» لعن الوالدين كبيرة، لا يخرج من الملة، كبيرة، لعن الله من آوى محدثًا، أيضًا لا يخرج من الملة الإيواء، «**لَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ تخُومَ الأَرْضِ**» فهل تجوز اللعنة على الفاسق مرتكب الكبيرة؟

والجواب: أنّ اللعنة هاهنا لم يعيّن فيها مستحقّها باسمه، وإنّما هي لعنة على من اتّصف بالصفة، هذا جائز مطلقًا، لعنة الله على الظالمين، يجوز أن تقولها مطلقًا، لعنة الله على الكافرين، لعنة الله على الفاسقين، ونحو ذلك، هذا يجوز مطلقًا، لعنة الله على من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثًا، لعن الله من غير تخوم الأرض، لعن الله من شرب الخمر، لعن الله من أكل الربا، وهكذا، هذا جائز على وجه العموم، أمّا التعيين من كان مرتكبًا لشيء من هذه الكبائر فهل يجوز لعنه باسمه؟

نقول: لعن الله فلان بن فلان، فهو فاسق ارتكب أحد هذه الأمور، الجواب: أنّ أهل العلم لهم -كما ذكر الشارح- قولان في هذا، منهم من أجازه، ومنهم من منعه، وممّن اختار المنع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهذا أقوى من حيث الدليل؛ لأنّ البخاري رحمه الله روى في صحيحه عن

---

(1) سبق تخريجه (ص٤٣٢).

عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «**أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ، فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللهِ، مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ**»(١)، فدلَّ هذا الحديث على منع اللعن، واللعن جاء في رواية أخرى لهذا الحديث، قال: «**لَا تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ**»(٢)، أي: لا تكونوا عونًا للشيطان تلعنه، فهو تأخذه العزّة بالإثم، ويأتي الشيطان، وينفخ فيه، هؤلاء لعنوك، وهؤلاء كذا، وأنت يجب عليك أن تقرّبه إلى الخير، لا أن تبعده من الخير؛ ولهذا كان أصحّ القولين لأهل العلم أنّه لا يُلعن الفاسق المعين ممّن ارتكب شيئًا من الكبائر، وإنّما يُلعن في الجملة، وهذا يؤيّده أن النبي ﷺ قال: «**لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا بِالْفَاحِشِ الْبَذِيءِ**»(٣)، والنبي ﷺ ما عُرف أنّه لعن أحدًا من هؤلاء، وإنّما كان يلعن بالعموم، واللعن بالعموم فيه تحذير، وفيه تنفير من الفعل، وأدعى للقلوب أن تكره الفعل، وأن تكره من يقرب منه، لكن لعن المعيّن قد يكون فيه ضرر عليه؛ ولهذا كان الصواب المنع منه، فلا يلعن المعيّن.

وقد بحثه شيخ الإسلام ابن تيمية بحثًا طويلًا مفصّلًا في رسالته

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٨١).

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/ ١١٦)، وأحمد (١/ ٤٠٤)، والترمذي (١٩٧٧)، وقال: حسن غريب. وأبو يعلى (٩/ ٢٠)، وابن حبان (١/ ٤٢١)، والطبراني (١٠/ ٢٠٧)، والحاكم (١/ ٥٧)، وقال: صحيح على شرط الشيخين. والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٩٣ برقم ٥١٤٩)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٩٣ برقم ٥١٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المسمّاة بـ(الوصية الكبرى) المعروفة (بالرسالة الكبرى للطائفة العدوية)، حين تكلّم في لعن يزيد بن معاوية وهل يجوز؟ لأنّ طائفة تولّوا يزيد، وجعلوه إمامًا من الأئمّة، وطائفة أخرى لعنوه، فتكلّم على مسألة اللعن[(١)].

وأمّا لعن الكافر المعيّن فأيضًا فيه خلاف، منهم من يقول بجوازه، ومنهم من يقول بالمنع منه، ولعلّ الأرجح الجواز؛ لأنّه قد استحقّ لأنّه كافر، لكن إن قيّد بـ(**إن مات على ذلك**)، فهو متوجّه كما كان يفعله بعض الأئمّة، يقول: لعنه الله إن مات على ذلك، هذا يكون متوجّهًا، لكن لا ينبغي للمسلم عمومًا أن يكون لسانه فيه اللعن؛ لأنّه إذا تعوّد لسانه على اللعن، فإنّه ربّما زلّ به مع قريب، أو مع مسلم، أو نحو ذلك، فيحيق عليه، أو على من يحبّ، فتنزيه اللسان من هذه الألفاظ الوخيمة البشعة هو ممّا يجب تصفيةً للألسنة وللقلوب.

ومسألة لعن الكافر ذكرها الحافظ ابن مفلح في: (الآداب الشرعية)، وذكر عن أحمد فيها روايتين، ولم يرجّح[(٢)].

---

(١) انظر: (الوصية الكبرى) ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٩ - ٤١٤).

(٢) انظر: الآداب الشرعية (١/ ٣٣٦).

وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ» قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟! قَالَ: «مَرَّ رَجُلَانِ على قَوْمٍ لَهُمْ صَنَمٌ، لَا يَجُوزُهُ أَحَدٌ حَتَّى يُقَرِّبَ لَهُ شَيْئًا، قَالُوا لأَحَدِهِمَا: قَرِّبْ. قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ أُقَرِّبُ. قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَو ذُبَابًا، فَقَرَّبَ ذُبَابًا، فَخَلَّوا سَبِيْلَهُ، فَدَخَلَ النَّارَ، وَقَالُوا: لِلآخَرِ: قَرِّبْ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأُقَرِّبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللهِ ﷻ، فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ(١).

ش: قال ابن القيم رحمه الله: قال الإمام أحمد رضي الله عنه حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب يرفعه قال: «دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ».... الحديث.

وطارق بن شهاب: هو البجلي الأحمس، أبو عبد الله، رأى النبي ﷺ وهو رجل.

قال البغوي: نزل الكوفة.

وقال أبو داود: رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئًا.

قال الحافظ: إذا ثبت أنه لقي النبي فهو صحابي.

وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في كتاب الزهد (ص١٥) من طريق سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، موقوفًا عليه.

....

على الراجح، وكانت وفاته -على ما جزم به ابن حبان- سنة ثلاث وثمانين[١].

قوله: «دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ» أي: من أجله.

قوله: «قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟!» كأنهم تقالوا ذلك، وتعجبوا منه، فبين لهم النبي ﷺ ما صير هذا الأمر الحقير عندهم عظيمًا يستحق هذا عليه الجنة، ويستوجب الآخر عليه النار.

قوله: «قَالَ: مَرَّ رَجُلَانِ على قَوْمٍ لَهُمْ صَنَمٌ» الصنم: ما كان منحوتًا على صورة، ويطلق عليه الوثن -كما مر-.

قوله: «لَا يَجُوزُهُ» أي: لا يمر به، ولا يتعداه أحد حتى يقرب إليه شيئًا، وإن قل.

قوله: «قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَو ذُبَابًا، فَقَرَّبَ ذُبَابًا، فَخَلَّوا سَبِيْلَهُ، فَدَخَلَ النَّارَ» في هذا بيان عظمة الشرك، ولو في شيء قليل، وأنه يوجب النار؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]

وفي هذا الحديث: التحذير من الوقوع في الشرك، وأن الإنسان قد يقع فيه، وهو لا يدرى أنه من الشرك الذي يوجب النار.

وفيه: أنه دخل النار بسبب لم يقصده ابتداء، وإنما فعله تخلصًا من شر أهل الصنم.

---

(١) انظر: الإصابة (٢/ ٢٢٠).

....

وفيه: أن ذلك الرجل كان مسلمًا قبل ذلك، وإلا فلو لم يكن مسلمًا لم يقل دخل النار في ذباب.

وفيه: أن عمل القلب هو المقصود الأعظم حتى عند عبدة الأوثان. ذكره المصنف بمعناه.

قوله: «وَقَالُوا: لِلآخَرِ: قَرِّبْ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأُقَرِّبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللهِ ﷻ، فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ».

قال المصنف رحمه الله: وفيه معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين كيف صبر على القتل، ولم يوافقهم على طلبتهم مع كونهم لم يطلبوا منه إلا العمل الظاهر.

الشرح:

هذا الحديث فيه خبر عن رجلين، كانا من الأمم قبل هذه الأمّة، وهذان الرّجلان كانا مسلمين[1]، على دين الإسلام العام، الّذي هو اتّباع الرسول الّذي كان مبعوثًا فيهم؛ لأنَّ الله ﷻ قال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩] فدين الأنبياء جميعًا الإسلام، لكن أرسل النبي ﷺ بدين الإسلام، وبشريعة الإسلام، فكان المجموع هو الدّين -دين الإسلام-، الّذي هو

---

(١) أخرج هذه الرواية البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤٨٥)، ولفظه: «مَرَّ رَجُلَانِ مُسْلِمَانِ عَلَى قَوْمٍ يَعْكِفُونَ عَلَى صَنَمٍ لَهُمْ....».

خاتمة الرسالات، وخاتمة الأديان. فجمع شريعة الإسلام الكاملة، وجمع دين الإسلام.

فهذان الرجلان كانا مسلمين، كانا من الّذين اتّبعوا أحد الرسل قبل النبيّ ﷺ، فمرّوا على أناس يعبدون وثنًا، أو صنمًا، والوثن غير الصنم، فقالوا لأحدهما: قرّب، فامتنع أحدهما، فقالوا: قرّب ولو ذبابًا، فأبى فقتلوا أحد الرجلين، والآخر قرّب ذبابًا للصّنم طلبًا لنجاته فدخل النّار.

والذّباب هو ليس اسم الذباب المعروف الآن، هو اسم لكلّ ما إذا ذبّ عاد، كل شيء إذا ذببته عاد، يقال له: ذباب، في اللغة، ومنه الذّباب المعروف[(١)]، فقالوا: قرّب ولو هذه النّفس الحقيرة، المهمّ تقرّب للوثن، حتّى يظهر أنّك محترم، ومعظّم لهذا الوثن الّذي نعبده، فقرّب أحدهما الذّباب، فدخل النار، وتقريبه يكون بإزهاق نفسه، وهذا وجه مناسبة إيراد هذا الحديث تحت هذا الباب الّذي فيه بيان حكم من ذبح لغير الله.

فإذا ذبح لغير الله، وقرّب لغير الله من الذّبائح، ولو أحقر الأشياء، فإنّه يستوجب النار إن لم يتب من ذلك بالإسلام.

فإذا كان كذلك، فكيف يكون حال من تقرّب بأنفس الذّبائح مثل الإبل، أو البقر، أو العجول، أو الغنم، أو الضّأن، أو نحو ذلك.

فلا شكّ أنّ هذه الأنعام الّتي من أنفس ما يؤكل، ممّا يشيع عند الناس، فهذا ذنبه أعظم من هذا، فإذا كان ذاك استوجب النار في ذباب؛ لأجل الإشراك الّذي قام في قلبه؛ لأنه قرّب ذبابا، فاستوجب النار بذلك، وذلك الرجل الآخر ثبت على إسلامه، واختار القتل على الشرك، ولو بهذا القليل.

---

(١) انظر: لسان العرب (١/ ٣٨٠)، والمعجم الوسيط (١/ ٣٠٨)، وتاج العروس (٢/ ٤٢١).

قال المصنّف: فدلّ على عِظم معرفة أولئك للشرك، وأنّهم لا يختارون معه الحياة، فإنّهم يبذلون أنفسهم في سبيل الله، ولا يقرّبون لغير الله ﷻ شيئًا، فهذا هو حال أهل التوحيد، من عُمرت قلوبهم بمحبّة الله، وبالرغبة فيما عنده، وبرجائه، وبالخوف منه، وبمعرفته والعلم به، وبصفاته، وأسمائه، فإنّهم لا يختارون أن يتعبّدوا، ولا أن يتقرّبوا إلى غيره أبدًا، ولو بأقلّ القليل.

فهذا مثل ظاهر لحال الناس في دنياهم، منهم من يختار الحياة العاجلة على ما يستحقّه الله ﷻ، ويكون بعد ذلك في عذاب ونار، ومنهم من يصبر على دينه ويحتسب ويثبت على توحيد الله ﷻ فيكون مستحقًا بإذنه ﷻ ورحمته ومغفرته للجنة، وهذا الحديث ظاهر الدلالة على المراد.

وقول المصنّف في قوله: «**دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ**»، يدلّ على أنّه كان مسلمًا، وهذا أحد ما يستشكل في مسائل كتاب التوحيد، لكن حللت لك الإشكال بما ذكرت لك من أنّ الإسلام هنا المراد به الإسلام الّذي هو دين جميع المرسلين، ليس هو الإسلام الخاص؛ لأنّه الظاهر أنّ هذا خبر عن من كان قلبنا.

فائدة: نبّه المصنّف في هذه المسائل على فائدة مهمّة ما تعرّضنا لها في الشرح، ألا وهي قوله: البداءة بلعن من ذبح لغير الله، ونحن نعلم من أكثر الآيات والأحاديث الواردة في الذنوب أنّه يُبدأ بأعظمها؛ كما قال ﷻ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]، فبدأ بالأعظم: «**أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ..**»[1]، فبدأ بالأكبر.

(١) سبق تخريجه (ص٤٣٣).

فنبّه المصنّف هنا أن البداءة بلعن من ذبح لغير الله دالة على أنّه أعظم تلك الكبائر، وهذا موافق لكونه شركا أكبر، ففيه فائدة.

فيوافق الآيات والأحاديث التي فيها البداءة بالشرك، لاحظ أن بعض المعاصرين لم يفقه في مسألة الذبح لغير الله، وكتب رسالة، وسّماها (حقيقة التوحيد)، وتكلّم فيها عن الذبح، والنذر، وجعلها من الشرك الأصغر، وهذا تخبيط؛ لأنّه لم يُراع فيه قواعد، ولا حدود، ولا أدلّة، جعلها من الشرك الأصغر فقال: الذّبح لغير الله محرّم، لكنه شرك أصغر ليس شركًا أكبر، فما الدليل على جعله شركًا أصغر؟، الشرك الأصغر ما فيه مضاهاة في عبادة، والذّبح هل هو عبادة أم لا؟ الحاصل أنّه لم يحرّر، خلّط تخليطًا فاحشًا في هذا، فينبغي أن يحذر من تلك الكتب، وما فيها.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾.

الثَّالِثَةُ: الْبُدَاءَةُ بِلَعْنَةِ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ.

الرَّابِعَةُ: لَعْنُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَمِنْهُ أَنْ تَلْعَنَ وَالِدَي الرَّجُلِ فَيَلْعَنَ وَالِدَيْكَ.

الْخَامِسَةُ: لَعْنُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَهُوَ الرَّجُلُ يُحْدِثُ شَيْئًا يَجِبُ فِيهِ حَقٌّ للهِ، فَيَلْتَجِئُ إِلَى مَنْ يُجِيرُهُ مِنْ ذَلِكَ.

السَّادِسَةُ: لَعْنُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَهِيَ الْمَرَاسِيمُ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ حَقِّكَ مِنَ الْأَرْضِ وَحَقِّ جَارِكَ، فَتُغَيِّرُهَا بِتَقْدِيمٍ أَوْ بِتَأْخِيرٍ.

السَّابِعَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ، وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعْصِيَةِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ.

الثَّامِنَةُ: هَذِهِ الْقِصَّةُ الْعَظِيمَةُ، وَهِيَ قِصَّةُ الذُّبَابِ.

التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذُّبَابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ.

العَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ قَدْرِ الشِّرْكِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ صَبَرَ ذَلِكَ عَلَى الْقَتْلِ، وَلَمْ يُوَافِقْهُمْ عَلَى طِلْبَتِهِمْ، مَعَ كَوْنِهِمْ لَمْ يَطْلُبُوا مِنْهُ إِلَّا الْعَمَلَ الظَّاهِرَ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسْلِمٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَقُلْ: «دَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ».

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: فِيهِ شَاهِدٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ»(١).

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ حَتَّى عِنْدَ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٨).

١٠ - بَابُ
لَا يُذْبَحُ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللهِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

ش: قوله: (بَابُ لَا يُذْبَحُ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللهِ). (لا) نافية، ويحتمل أنها للنهي، وهو أظهر.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ الآية قال المفسرون: إن الله -تعالى- نهى رسوله عن الصلاة في مسجد الضرار، والأمة تبع له في ذلك، ثم إنه -تعالى- حثه على الصلاة في مسجد قباء الذي أسس من أول يوم بني على التقوى، وهي طاعة الله ورسوله ﷺ، وجمعًا لكلمة المؤمنين، ومعقلًا، ومنزلًا للإسلام وأهله؛ ولهذا جاء في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «صَلاةٌ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ كَعُمْرَةٍ»[(١)].

وفي الصحيح: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا»[(٢)]، وقد صرح أن المسجد المذكور في الآية هو مسجد قباء جماعة من السلف، منهم ابن عباس، وعروة، والشعبي، والحسن، وغيرهم.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٤)، وابن ماجه (١٤١١)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٢٤٨)، وفي شعب الإيمان (٣/ ٤٩٩)، والحاكم (١/ ٦٦٢)، وأبو يعلى (١٣/ ٩٠)، وابن أبي شيبة (٢/ ٣٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (١١٩١، ١١٩٣، ١١٩٤، ٧٣٢٦)، ومسلم (١٣٩٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

....

قلت: ويؤيده قوله في الآية: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾ وقيل: هو مسجد رسول الله ﷺ لحديث أبي سعيد رضي الله عنه قال: «تَمَارَى رَجُلَانِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ على التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ فَقَالَ رَجُلٌ: هُوَ مَسْجِدُ قُبَاءَ، وَقَالَ رَجُلٌ: هُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هُوَ مَسْجِدِي هَذَا»(١) رواه مسلم، وهو قول عمر، وابنه، وزيد بن ثابت، وغيرهم.

قال ابن كثير: وهذا صحيح، ولا منافاة بين الآية والحديث؛ لأنه إذا كان مسجد قباء قد أسس على التقوى من أول يوم، فمسجد رسول الله ﷺ بطريق الأولى، وهذا بخلاف مسجد الضرار الذي أسس على معصية الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧] فلهذه الأمور نهى الله نبيه عن القيام فيه للصلاة، وكان الذين بنوه جاءوا إلى النبي ﷺ قبل خروجه إلى غزوة تبوك، فسألوه أن يصلي فيه، وأنهم إنما بنوه للضعفاء، وأهل العلة في الليلة الشاتية، فقال: «إنا على سفر، ولكن إذا رجعنا إن شاء الله» فلما قفل ﷺ راجعًا إلى المدينة، ولم يبق بينه وبينها إلا يوم، أو بعضه، نزل الوحي بخبر المسجد، فبعث إليه فهدمه قبل قدومه إلى المدينة(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٩٨).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٢١١).

....

وجه مناسبة الآية للترجمة: أن المواضع المعدة للذبح لغير الله يجب اجتناب الذبح فيها لله، كما أن هذا المسجد لما أعد لمعصية الله صار محل غضب لأجل ذلك فلا تجوز الصلاة فيه لله، وهذا قياس صحيح يؤيده حديث ثابت الضحاك الآتي.

قوله: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾ روى الإمام أحمد، وابن خزيمة، وغيرهما عن عويم بن ساعدة الأنصاري، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالى- قَدْ أَحْسَنَ عليكُمْ الثَّنَاءَ فِي الطُّهُورِ فِي قِصَّةِ مَسْجِدِكُمْ فَمَا هَذَا الطُّهُورُ الَّذِي تَطَّهَّرُون بِهِ؟ قَالُوا: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ مَا نَعْلَمُ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لَنَا جِيرَانٌ مِنَ اليهُودِ فَكَانُوا يَغْسِلُونَ أَدْبَارَهُمْ مِنَ الْغَائِطِ فَغَسَلْنَا كَمَا غَسَلُوا»(١).

وفي رواية عن جابر، وأنس رضي الله عنهما: «هُوَ ذَاكَ فَعليكُمُوهُ». رواه ابن ماجه، وابن أبي حاتم، والدارقطني، والحاكم(٢).

قوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ قال أبو العالية: إن الطهور بالماء لحسن، ولكنهم المتطهرون من الذنوب.

وفيه إثبات صفة المحبة، خلافًا للأشاعرة، ونحوهم.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٤/ ٢٣٥)، وابن خزيمة (١/ ٤٥)، والطبراني في الكبير (١٧/ ١٤٠).
(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٥)، وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٣/ ٢٧٨)، والدارقطني (١/ ٦٢)، والحاكم (٢/ ٣٣٤).

الشرح:

فهذا الباب هو كالتتمة للباب السابق، والباب السابق فيه بيان حكم الذبح لغير الله ﷻ (**بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللهِ**)، وبيّنّا أن الذبح لغير الله شرك أكبر مخرج من الملة؛ لأنّه صرف عبادة محبوبة لله ﷻ لغير الله، صرف عبادة يجب أن يتوجّه العبد بها إلى الله وحده، صرفها لغيره ﷻ فصار شركًا أكبر.

هذا الذبح لغير الله اعتاد المشركون أن يكون في مواضع يعظّمونها، إمّا عند أوثان، وإمّا عند أعياد لهم يعتادونها بالتعظيم، وإمّا أن يكون ذلك الذبح عند قبر من القبور، وإمّا أن يكون الذبح بمكان لهم به ولهم فيه اعتقاد، إمّا تعظيمه، أو عبادته، أو نحو ذلك.

فإذا كان الأمر كذلك تُوَجِّه السؤال:

هل يجوز أن يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله؟

إذا كان المسلم الموحّد أراد أن يذبح ذبحًا لله موحدًا فيه الله ﷻ، فهل يجوز أن يذبحه بمكان يذبح فيه المشركون لغير الله؟ وهذا السؤال واقعي؛ لأن بعض أهل التوحيد قد يظنّون أن دخولهم مع أهل الشرك في الأفعال الظاهرة جائز، إذ أنّ أهل الشرك يذبحون في الأمكنة لغير الله، يقول: أنا أوافقهم لمصلحتي فأذبح في تلك الأمكنة، ولكني لا أذبح لأوثانهم، وإنّما أذبح لله، لكن أوافقهم في المكان، فهذا السؤال واقعي موجود، وعملي؛ ولهذا أفرده الشيخ بباب تنقيةً لقلوب أهل التوحيد، ولأعمالهم من مشاركة المشركين حتّى في الأماكن التي يذبحون فيها لغير الله، أو يتعبَّدون فيها عبادة مردودة، أو يعتقدون فيها اعتقادات شركية مردودة.

إذًا لا يذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله، و«لا» هنا ليست نافية، وإنّما هي ناهية، لا يُذبح لله في مكان يُذبح فيه لغير الله.

وقد يجوز أن تكون نافية، إذا قلنا: إنها نافية، فهل تشتمل على النهي؟ الجواب: إنّ النفي أبلغ من النهي من جهة أنّ النافي حكم بنفي الذبح، وحكم بنفي حصوله، ومعنى ذلك أنّه من باب أولى أن يُنهى عنه إيجادًا.

فإذًا النفي مشتمل على النهي، وزيادة، وهذه قاعدة، أنّ كثيرًا من المنفيات مشتملة على نهي في ضمنها، بل إنّ النفي عمومًا إذا كان حكمًا من الشارع فإنّه يشتمل على النهي، لكن النفي له أغراض معلومة، والنهي له أغراض معلومة. استدلّ بها الشيخ لهذه المسألة ولهذا الحكم بآية وحديث.

فقال إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًاۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨] الآية.

فقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًاۚ﴾ نهي عن القيام، والضمير في ﴿فِيهِ﴾ راجع إلى مسجد الضرار؛ لأنّه قال في الآية قبلها: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًاۚ﴾ [التوبة: ١٠٧-١٠٨] هاهنا نهي عن القيام فيه، وجعل النهي مؤبّدًا ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًاۚ﴾ أي: حتّى لو صلح حال المسجد بحال القائمين عليه فإنّه لا يقام فيه، ولهذا فسّره الفعل من أنّ النبي ﷺ أمر بهدمه، أي: أنّه لا يقبل الصلاح.

ووجه الشاهد، ووجه الاستشهاد لهذا الباب من هذه الآية واضح؛ لأنّ معابد الشرك، أو أعياد الوثنيّة، أو أعياد الجاهلية الّتي يذبحون فيها

لغير الله، أو يتقرّبون فيها لغير الله، لا يجوز أن تبقى؛ لأنّها أُسّست على معصية الله ﷻ، ولا يجوز في ضمن ذلك أن يشارك المرء المسلم أهلها في شيء من عباداتهم، ولو كانت المشاركة مختلفة من جهة النيّة، أولئك ينوون الشّرك، وهذا ينوي أنّها لله.

فقوله: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ مع أنّه مسجد، الله ﷻ وصفه بأنّه مسجد ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا﴾ فإذًا هو مسجد، والمسجد ألا يصلى فيه؟

الجواب: يُصلى فيه من حيث إنه أرض وبنيان، لكن هذا المسجد اجتمع له من الأوصاف ما جعله مكانًا لا يجوز الصلاة فيه، ولا تقبل الصلاة فيه ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾.

أوّلًا: لأنّه ضرار، يعني مضارة.

الثاني: أنّه إرصاد.

الثالث: أنّه مشاقة بين المؤمنين، وغير ذلك من الأوصاف.

فإذًا جمع الأوصاف التي من أجلها حرمت الصلاة فيه، فكذلك هذه الأمكنة التي يعبد فيها غير الله، فإنّها جمعت من الأوصاف ما تمتنع العبادة فيها مع وجود تلك الأوصاف.

قد يقول القائل: مسجد فيه قبر في المؤخرة، وأنا أصلّي لله فيه، ما أصلّي لصاحب القبر، ولا أنوي هذا. فماذا يكون الجواب؟

الجواب: صحيح، أن المسجد لله، ولكن هذا المسجد اشتمل على وصف يمنع جواز الصلاة مع بقاء هذا الوصف، ألا وهو وجود القبر فيه، فلا تجوز الصلاة فيه، وهو أولى، وأبلغ من هذا المسجد الّذي اتّخذ ضرارًا، وكفرًا، وتفريقًا بين المؤمنين، وإرصادًا لمن حارب الله ورسوله من قبل.

إذًا فالأماكن وإن كان أصلها له شأنه، لكن قد يعترض لها، ويعرض لها أشياء وأوصاف تسلب منها الحكم الأصلي.

فإذًا كان في مكان ما، هو أرض، من حيث هو أرض تجوز الصلاة فيه، يجوز الذّبح فيه، فاتّخذ ذلك المكان الّذي هو أرض طاهرة، والنبي ﷺ يقول: «**جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»(١) اتّخذت تلك الأرض معبدًا، أوجعل فيها وثن، وصار يذبح فيها لغير الله، ويُصلى فيها، ترجى بركة المكان، ونحو ذلك.

فهذا الوصف نقلها من كونها مسجدًا، وطهورًا إلى كونها نجسة حكمًا، ليست طهورًا، فلا يجوز الصلاة فيها، ولا القيام فيها.

ولهذا لا يجوز أن يذبح فيها لله.

فإذا كان كذلك صار وجه استشهاد المصنّف الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الآية لهذا الباب.

وفي أول هذا الباب كان من باب قياس الأولى، وهو من أقوى، بل هو أقوى أنواع القياس، حتّى الذين ينفون القياس يقرّون بصحة قياس الأولى إلّا ابن حزم، أمّا مشايخ الظاهرية كداوود فهو يثبت قياس الأولى، لكن ينفي أنواع القياس الأخرى، أمّا ابن حزم فينفي الجميع، وقياس الأولى يسمّيه تسمية أخرى، وهو لا ينفيه حكمًا، وإنّما يسمّيه تسمية أخرى.

إذًا فهذا من الأدلة القولية ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ دليل واضح على عدم

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)، بلفظ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إلى النَّاسِ عَامَّةً**». واللفظ للبخاري.

جواز، وحرمة الذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ هذا المسجد ما هو؟ هل هو مسجد قباء؟ أو هو مسجد النبي ﷺ؟، ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ اختلفوا ومن بعدهم، فعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وابنه، وجماعة من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ومن بعدهم يقولون: إنّ المسجد الّذي أسّس على التقوى من أوّل يوم هو مسجد النبي ﷺ، ويستدلّون بما روى أبو سعيد، أو يستدلّ لهم بما روى أبو سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبي ﷺ قال: «**هُوَ مَسْجِدِي هَذَا**»، وهذا ظاهر الدلالة، وبعض أهل العلم من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ومن بعدهم قالوا: المسجد هو مسجد قباء؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ امتدح رجالًا فيه، فقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾ [التوبة: ١٠٨]، فإذا كان كذلك فهذا الوصف يصدق على الرجال الّذين كانوا في مسجد قباء؛ لأنَّ القصّة فيهم مشهورة، أنّهم سألهم النبي ﷺ: «**مَا هَذَا الثَّنَاء الَّذِي أَثْنَى اللهُ جَلَّ وَعَلَا عَلَيْكُمْ بِهِ، قَالُوا: إِنَّا نُتْبِعُ الأَذَى الْمَاءَ**»، أي: أنّهم لا يكتفون في إزالة النجاسة بالاستجمار، وإنّما يبغون ما هو أبلغ من الحجارة في التنظيف، وفي التطهير، فكانوا يستخدمون الماء، فأثنى الله عَزَّ وَجَلَّ عليهم بذلك، فكان هذا دليلًا على أنّه مسجد قباء، وأنت إذا تأمّلت الآية فإنّها لا تمنع من أن يكون المسجد هو مسجد قباء، وهو مسجد النبي ﷺ؛ لأنّك إذا نظرت إلى قوله: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ هذا فيه معنى الاستمرارية، وهذا يصدق على مسجد النبي ﷺ ؛ لأنّ مسجد قباء كان يزوره النبي ﷺ مرّةً في الأسبوع ضحى السبت، ويصلّي فيه ركعتين ويرجع.

وهنا لفظ الآية: ﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ فيه معنى الدوام والاستمرارية، وهذا لا يصدق على مسجد قباء، وإذا نظرت إلى الوصف في قوله: ﴿فِيهِ

رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾ صار الوصف لمسجد قباء من جهة الابتداء، وهو مسجد النبي ﷺ من جهة الاقتداء؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم الذين في مسجد النبي ﷺ اقتدوا بأولئك، سألهم النبي ﷺ عن هذا الطهور الذي يتطهّرون به، فأخبروهم، فاقتدى بهم أولئك، فصار يشمل الجميع.

إذًا فالمسألة الخلاف فيها يسير، فيجمع بين القولين كما قال ابن كثير: إن هذا يصحّ، وهذا يصح، لكن الأظهر هو أنّه مسجد النبي ﷺ؛ لأنّ أقوى التفسير هو ما جاء عنه -عليه الصلاة والسلام-، فإذا كان مسلم رضي الله عنه روى في صحيحه عن أبي سعيد أنّ النبي ﷺ قال: «**هُوَ مَسْجِدِي هَذَا**»، فيكون ظاهرًا في رجحان هذا القول، مع صحة القولين.

مناسبة الآية للباب ظاهرة: وهو أن الله عز وجل نهى عن أن يصلي النبي ﷺ في مسجد الضرار، ومعلوم أن صلاته ﷺ، وصلاة المؤمنين معه هي خالصة لله عز وجل دون من سواه، ونُهوا -مع أنهم مخلصون، ليس عندهم نية الإضرار، ولا التفريق، ولا الإرصاد- لكن نهوا لأجل هذه المشاركة، والمشابهة التي تغري بإتيان ذلك المكان.

وهذه هي الصورة الموجودة فيمن ذبح لله بمكان يُذبح فيه لغير الله، فإنه وإن كان مخلصًا لكن دعا إلى تعظيم ذلك المكان بفعله.

هنا إيراد: وهو أنه جاء الإذن عن الصحابة بالصلاة في الكنسية، وقد صلى عمر رضي الله عنه في كنيسة بيت المقدس[1]، والصحابة رضي الله عنهم منهم من صلى في بعض كنائس البلاد، فصلاتهم في الكنائس لله عز وجل أليست مشابهة للصلاة في مسجد الضرار، أو للذبح في مكان يُذبح فيه لغير الله؟

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا عن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، مجزومًا به (١/ ٦٣٢ فتح) كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة.

الجواب: إن هذا الإيراد ليس بوجيه، وذلك أن النهي عن صلاة النبي ﷺ في مسجد الضرار، وعن الذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله؛ لأجل أن صورة العبادة واحدة، فصورة الذبح من الموحد، ومن المشرك واحدة، وهي إمرار السكين -آلة الذبح- على الموضع، وإزهاق الدم في ذلك المكان، وهذا يحصل من الموحد، ومن المشرك غير الموحد، الصورة واحدة، ولهذا لا يُميَّز بين هذا وهذا، كذلك صلاة النبي ﷺ -لو صلى-، والصحابة رضي الله عنهم في مسجد الضرار صلاتهم مشابهة من حيث الصورة لصلاة المنافقين، فرجع الاختلاف إلى اختلاف ما في القلب، والنيات، ومقاصد القلوب لا تُشرَح للناس لهذا تقع المفسدة، ولا تحصل المصلحة.

وأما الصلاة في الكنيسة فإن صورة الفعل مختلفة؛ لأن صلاة النصارى ليست على هيئة وصورة صلاة المسلمين، فيَعلَم من رأى المسلم يصلي، أنه لا يصلي صلاة النصارى، وليس فيه إغراء بصلاة النصارى، ومشاركتهم فيها، فهذا الفرق بين المسألتين.

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَاكِ ﷺ قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلاً بِبُوَانَةَ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَوْفِ بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا[1].

ش: قوله: (عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَاكِ ﷺ قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ على عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُوَانَةَ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا).

قوله: (عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَاكِ). أي: ابن خليفة الأشهلي، صحابي مشهور، روى عنه أبو قلابة وغيره. مات سنة أربع وستين.

قوله: (بِبُوَانَةَ) -بضم الباء، وقيل بفتحها-، قال البغوي: موضع في أسفل مكة دون يلملم.

قال أبو السعادات: هضبة من وراء ينبع.

قوله: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟». فيه المنع من

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٣١٣).

....

الوفاء بالنذر إذا كان في المكان وثن، ولو بعد زواله. قاله المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قوله: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟».

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: العيد: اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد عائد، إما بعود السنة، أو الأسبوع، أو الشهر، أو نحو ذلك، والمراد به هنا الاجتماع المعتاد من اجتماع أهل الجاهلية، فالعيد يجمع أمورًا منها يوم عائد، كيوم الفطر، ويوم الجمعة، ومنها اجتماع فيه، ومنها أعمال تتبع ذلك من العبادات والعادات، وقد يختص العيد بمكان بعينه، وقد يكون مطلقًا، وكل من هذه الأمور قد يسمى عيدًا. فالزمان كقول النبي ﷺ في يوم الجمعة «إن هذا يوم قد جعله الله للمسلمين عيدًا»[(١)].

والاجتماع والأعمال كقول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «شَهِدْتُ الْعِيدَ مع رسول اللهِ ﷺ»[(٢)]، والمكان كقول النبي ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا»[(٣)] وقد يكون لفظ العيد اسمًا لمجموع اليوم، والعمل فيه وهو الغالب، كقول النبي ﷺ: «دَعْهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا»[(٤)]. انتهى[(٥)].

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٩٨).
(٢) أخرجه البخاري (٩٦٢، ٩٧٧، ٥٤٩٩).
(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٧)، وأبو يعلى (١/ ٣٦١)، وابن أبي شيبة (٢/ ١٥٠).
(٤) أخرجه البخاري (٩٥٢، ٩٨٧، ٣٥٢٩، ٣٩٣١)، ومسلم (٨٩٢) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.
(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٩٠).

....

قال المصنف: وفيه: استفصال المفتي، والمنع من الوفاء بالنذر بمكان عيد الجاهلية، ولو بعد زواله.

قلت: وفيه: سد الذريعة، وترك مشابهة المشركين، والمنع مما هو وسيلة إلى ذلك.

قوله: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» هذا يدل على أن الذبح لله في المكان الذي يذبح فيه المشركون لغير الله -أي في محل أعيادهم- معصية؛ لأن قوله: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» تعقيب للوصف بالحكم بالفاء، وذلك يدل على أن الوصف سبب الحكم، فيكون سبب الأمر بالوفاء خلوه من هذين الوصفين، فلما قالوا: «لا» قال: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» وهذا يقتضي أن كون البقعة مكانًا لعيدهم، أو بها وثن من أوثانهم مانع من الذبح بها، ولو نذره. قاله شيخ الإسلام[(١)].

وقوله: «فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ» دليل على أن هذا نذر معصية لو قد وجد في المكان بعض الموانع، وما كان من نذر المعصية فلا يجوز الوفاء به بإجماع العلماء[(٢)]، واختلفوا هل تجب فيه كفارة يمين؟ هما روايتان عن أحمد.

أحدهما: يجب وهو المذهب، وروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة، وأصحابه؛[(٣)] لحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «لَا نَذْرَ فِي

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٩٠).

(٢) انظر: المغني (١٣/ ٦٣٤).

(٣) انظر: المغني (١٣/ ٦٢٤)، والمجموع (٨/ ٤٥٣ - ٤٥٧)، وتهذيب مختصر السنن (٤/ ٣٧٣)، وسبل السلام (٤/ ٢٢٧).

....

مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»[١]. رواه أحمد، وأهل السنن، واحتج به أحمد، وإسحاق.

ثانيهما: لا كفارة عليه. وروي ذلك عن مسروق، والشعبي، والشافعي؛[٢] لحديث الباب، ولم يذكر فيه كفارة، وجوابه: أنه ذكر الكفارة في الحديث المتقدم، والمطلق يحمل على المقيد.

قوله: «وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». قال في شرح المصابيح: يعني إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه بأن قال: إن شفى الله مريضي فلله عليَّ أن أعتق عبد فلان، ونحو ذلك، فأما إذا التزم في الذمة شيئًا، بأن قال إن شفى الله مريضي فللّه عليَّ أن أعتق رقبة، وهو في تلك الحال لا يملكها، ولا قيمتها، فإذا شفي مريضه ثبت ذلك في ذمته.

قوله: (رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا). أي: البخاري، ومسلم.

وأبو داود اسمه: سليمان ابن الأشعث، بن إسحاق، بن بشير، بن شداد الأزدي السجستاني، صاحب الإمام أحمد، ومصنف السنن والمراسيل، وغيرها، ثقة إمام، حافظ من كبار العلماء، مات سنة خمس وسبعين ومائتين رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٤٧)، وأبو داود (٣٢٩٠، ٣٢٩١)، والترمذي (١٥٢٤، ١٥٢٥).

(٢) انظر: الأم (٢/ ٢٧٩)، وبداية المجتهد (٢/ ٤١٥)، والمغني (١٣/ ٦٢٤)، والمجموع (٨/ ٤٥٧).

الشرح:

هذا الحديث -حديث ثابت بن الضحّاك ﵁- أصل في هذا الباب، وأصل في سدّ الذرائع مطلقًا، والحكم الّذي اشتمل عليه هو أنّ الذي نذر نَذْر طاعة أن يذبح لله ببوانة.

(**بوانة**): اسم موضع، ومعلوم أنّه كان المشركون يذبحون في أماكن كثيرة لغير الله، فالنبي ﷺ استفصل من هذا النّاذر، لم خصّ بوانة؛ لأنّه لمّا خص بوانة قد يكون خصّها لأجل أنّه كان يعتاد الذبح فيها في الجاهلية، فسأله النبي ﷺ: «**هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟**» قد لا يكون فيها وثن، لكن كان فيها عيد يجتمعون فيه، يعتادون الإتيان لهذا المكان، فيتعبّدون فيه العبادات الشركية، ونحو ذلك، قال: «**فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ ابْن آدَم**».

فدلّ على أنّ الذبح في هذا المكان معصية؛ لأن النبي ﷺ أخبر أنّه معصية، قال: «**فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ**» فقوله: «**فَإِنَّهُ**» هذا فيه ترتيب لهذا الكلام على ما سبق.

فدلّ على أنّ ما سبق معصية، وهو أن يذبح متقرّبًا لله في مكان يُذبح فيه لغير الله، فيه وثن من الأوثان يذبح فيه له - هذا معصية، الّذبح في مكان لله وهذا المكان كان فيه عيد من الأعياد، أنّ هذا معصية.

فإذا كان الأمر كذلك في مكان كان فيه وثن، وفي مكان كان عيدًا، فإذا كان المكان فيه وثن الآن، أو فيه عيد من أعياد المشركين الآن فهو أعظم معصية؛ لأن النبي ﷺ سأل الرجل هل كان في الماضي؟، فمعنى

ذلك أنّه إذا كان موجودًا الآن فيه فهو أعظم معصية، ولهذا لا يجوز الوفاء بهذا النّذر -نذر المعصية- بإجماع العلماء.

لكن هل إذا لم يفِ به هل يكفّر كفارة يمين، أم لا يكفّر؟ فأهل العلم مختلفون، منهم من يقول: يكفّر كفّارة يمين، وهذا هو الصحيح، ومنهم من يقول: لا يكفّر كفّارة يمين، ومبنى الخلاف على هذا هل النّذر منعقد، أم لا؟

فمن قال من أهل العلم: إنَّ النذر -نذر المعصية- منعقد، قال: إنّه لا يفعل المعصية، ولكن يجب عليه كفّارة يمين فكًّا لنذره، وحلًّا لعقدة النّذر، ومن قال: إنّه لم ينعقد أصلًا، كالشافعي، ومن تابعه، أو من قال بقوله، فإنّه يقول: لا يحتاج إلى كفّارة يمين؛ لأنّ النذر بالمعصية لا ينعقد أصلًا.

وجهة الاختلاف في فهم قول النبي ﷺ: «**لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ**» هل هذا النّفي نفي للوجود، أم هو نهي؟ هنا اختلفوا، ولكن قول النبي ﷺ في الحديث الصّحيح المتّفق عليه: «**مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله، فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ الله، فَلَا يَعْصِهِ**»[1] يفيد أنّ النّذر منعقد؛ لأنّه قال: «**مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ الله، فَلَا يَعْصِهِ**».

فهذا اللفظ يفيد أنّه منعقد؛ ولهذا في الحديث الّذي رواه الإمام أحمد، وأصحاب السنن، قال: «**لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَة يَمِينٍ**» أوضح ذلك الفهم، وهذا هو الصحيح، أنّه لا يجوز الوفاء به، وأنّ فيه كفارة يمين.

أما الحكم -حكم الذبح في مكان لله، وهذا المكان يُذبح فيه لغير الله-: فلا يجوز، محرّم، وليس بشرك أصغر، ولا بشرك أكبر، لكنّه محرّم سدًّا للذّريعة، ومعصية يجب التّوبة منها، والبعد عنها.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تُؤَثِّرُ فِي الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ الطَّاعَةُ.

الثَّالِثَةُ: رَدُّ الْمَسْأَلَةِ الْمُشْكَلَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْبَيِّنَةِ لِيَزُولَ الْإِشْكَالُ.

الرَّابِعَةُ: اسْتِفْصَالُ الْمُفْتِي إِذَا احْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ تَخْصِيصَ الْبُقْعَةِ بِالنَّذْرِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خَلَا مِنَ الْمَوَانِعِ.

السَّادِسَةُ: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

السَّابِعَةُ: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ.

التَّاسِعَةُ: الْحَذَرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيَادِهِمْ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ.

العَاشِرَةُ: لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: لَا نَذْرَ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ.

١١ - بَابٌ

مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللهِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

ش: قوله: (بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللهِ). أي: لكونه عبادة يجب الوفاء به إذا نذره لله، فيكون النذر لغير الله تعالى شركًا في العبادة.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧])، فالآية دلت على وجوب الوفاء بالنذر، ومدح من فعل ذلك طاعة لله، ووفاء بما تقرب به إليه.

قوله: (وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠]).

قال ابن كثير: يخبر تعالى أنه عالم بجميع ما يعمله العاملون من الخيرات، من النفقات والمنذورات، وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين ابتغاء وجهه. ا .هـ[١].

إذا علمت ذلك: فهذه النذور الواقعة من عباد القبور، تقربًا بها إليهم ليقضوا لهم حوائجهم، وليشفعوا لهم، كل ذلك شرك في العبادة

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٧٠١).

....

بلا ريب، كما قال -تعالى-: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما ما نذر لغير الله كالنذر للأصنام، والشمس والقمر والقبور، ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوقات، فإن كلاهما شرك، والشرك ليس له حرمة، بل عليه أن يستغفر الله من هذا، ويقول ما قال النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»(١).

وقال فيمن نذر للقبور، ونحوها دهنًا لتُنَوَّر به ويقول: إنها تقبل النذر، كما يقوله بعض الضالين، وهذا النذر معصية باتفاق المسلمين لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالًا للسدنة، أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن فيهم شبهًا من السدنة التي كانت عند اللات، والعزى، ومناة، يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله، والمجاورون هناك فيهم شبه من الذين قال فيهم الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] والذين اجتاز بهم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٦٠، ٦١٠٧، ٦٣٠١، ٦٦٥٠، ٦٦٥٢)، ومسلم (١٦٤٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

....

وقومه، قال -تعالى-: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع نذر معصية.

وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان، والمجاورين عندها، أو لسدنة الأبداد في الهند، والمجاورين عندها.

وقال الرافعي في (شرح المنهاج): وأما النذر للمشاهد التي على قبر ولي أو شيخ، أو على اسم من حلها من الأولياء، أو تردد في تلك البقعة من الأولياء والصالحين، فإن قصد الناذر بذلك -وهو الغالب، أو الواقع من قصود العامة- تعظيم البقعة، والمشهد، أو الزاوية، أو تعظيم من دفن بها، أو نسبت إليه، أو بنيت على اسمه، فهذا النذر باطل غير منعقد، فإن معتقدهم أن لهذه الأماكن خصوصيات، ويرون أنها مما يدفع بها البلاء، ويستجلب بها النعماء، ويستشفى بالنذر لها من الأدواء، حتى إنهم ينذرون لبعض الأحجار لما قيل لهم: إنه استند إليها عبد صالح، وينذرون لبعض القبور السرج، والشموع، والزيت، ويقولون: إنها تقبل النذر، كما يقوله البعض يعنون بذلك أنه يحصل به الغرض المأمول من شفاء مريض، أو قدوم غائب أو سلامة مال، وغير ذلك من أنواع المجازاة، فهذا النذر على الوجه باطل لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع، ونحوهما للقبور باطل مطلقًا، ومن ذلك نذر الشموع الكثيرة العظيمة، وغيرها لقبر الخليل عليه السلام، ولقبر غيره من الأنبياء، والأولياء،

....

فإن الناذر لا يقصد بذلك الإيقاد على القبر إلا تبركًا وتعظيمًا ظانًا أن ذلك قربة، فهذا مما لا ريب في بطلانه، والإيقاد المذكور محرم، سواء انتفع به هناك منتفع أم لا.

قال الشيخ قاسم الحنفي في (شرح درر البحار): النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد، كأن يكون للإنسان غائب أو مريض أو له حاجة، فيأتي إلى بعض الصلحاء، ويجعل على رأسه سترة، ويقول: يا سيدي فلان إن رد الله غائبي، أو عوفي مريضي، أو قضيت حاجتي فلك من الذهب كذا، أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء كذا، أو من الشمع، والزيت، فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق، ومنها: أن المنذور له ميت، والميت لا يملك، ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاد ذلك كفر... إلى أن قال: إذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم، والشمع، والزيت، وغيرها، وينقل إلى ضرائح الأولياء تقربًا إليها فحرام بإجماع المسلمين.

نقله عنه ابن نجيم في (البحر الرائق)، ونقله المرشدي في (تذكرته)، وغيرهما عنه وزاد: قد ابتلي الناس بهذا لا سيما في مولد البدوي.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء: فهذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان فهو لغير الله،

....

فيكون باطلًا، وفي التنزيل ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، **والنذر لغير الله إشراك مع الله، كالذبح لغيره.**

الشرح:

قوله: (**بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللهِ**) (**مِنْ**) ها هنا تبعيضية.

(**مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ**): النذر مبتدأ مؤخر، النذر لغير الله كائن من الشرك، والشرك هنا: المقصود به الشرك الأكبر.

النذر لغير الله شرك أكبر بالله ﷻ، ووجه كون النذر شركًا بالله ﷻ: أن النذر المطلق، والمقيد إيجابُ عبادة على المكلف ؛ لأن النذر هو: إلزام المكلف نفسه بعبادة لله ﷻ، هذه حقيقة النذر، فالنذر: إلزام بالعبادة، فهو عبادة، ويُلزم المرء نفسه بعبادة إما مطلقًا أو بقيد(١).

ويدل أيضًا على أن النذر عبادة أن الله ﷻ مدح الذين يوفون بالنذر، فقال ﷻ: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧]، فهذا يدل على أن الوفاء بالنذر أمر مشروع واجب، أو مستحب، وهو محبوب لله ﷻ

(١) انظر: مادة (نذر) في لسان العرب (٥/ ٢٠٠)، ومقاييس اللغة (٥/ ٤١٤)، والمعجم الوسيط (٢/ ٩١٢)، وانظر: تفسير القرطبي (١٩/ ١٢٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٩٣).

من حيث الدلالة، وإلا فإن الوفاء بالنذر واجب؛ لأنه إلزام بطاعة وقد قال ﷺ: «**مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ، الله فَلْيُطِعْهُ**»(١).

فإذًا الوفاء بالنذر مدح الله أهله، وإذا كان كذلك فيكون عبادة؛ لأنه محبوب لله ﷻ.

وكذلك قوله: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، هذا يدل على محبة الله ﷻ لذلك الذي حصل منهم تعظيمًا لله ﷻ بالنذر.

وإذا كان كذلك فإنه عبادة من العبادات، وإذا صُرِف النذر لغير الله ﷻ كان شركًا بالله ﷻ.

وها هنا سؤال معروف في هذا المقام، وهو أن النذر مكروه، فقد كره النبي ﷺ النذر، وسُئِل عنه فكرهه، وقال: «**إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ**»(٢) فكيف إذًا يكون عبادة، وقد كرهه ﷺ؟!

والجواب: أن النذر قسمان: نذر مطلق، ونذر مقيد.

والنذر المطلق هو: أن يلزم العبد نفسه بعبادة لله، هكذا بلا قيد فيقول مثلًا: لله عليَّ نذر أن أُصلي ركعتين ليس في مقابلة شيء يَحدُث له في المستقبل، أو شيء حدث له، فيُلزم نفسه بعبادة صلاة، أو عبادة صيام، أو نحو ذلك، فهذا النذر المطلق وهو: إلزام العبد نفسه بطاعة لله ﷻ أو بعبادة ليس هو الذي كرهه ﷺ؛ لأن الذي كرهه وصفه بقوله: «**وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ**»، **وهذا هوالنذر المقيد الذي يجعل إلزام نفسه**

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٦٥).
(٢) أخرجه البخاري (٦٦٩٣)، ومسلم (١٦٣٩).

بطاعة لله ﷻ مقابَلًا بشيء يحدِثه الله ﷻ له ويقدره ويقضيه له، يقول: مثلًا: إن شفى الله مريضي فلله علي نذر أن أتصدق بكذا وكذا، إن نجحت فسأصلي ليلة، إن عُيِّنت في هذه الوظيفة فسأصوم أسبوعًا، ونحو ذلك، فهذا كأنه يشترط به على الله ﷻ فيقول: يا رب إن أعطيتني كذا وكذا صمت لك، إن أنجحتني صليت، أو تصدقت، إن شفيت مريضي فعلت كذا وكذا، وهذا بالمقابلة، وهذا هو الذي وصفه النبي ﷺ بقوله: «**وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ**»؛ لأن البخيل هو الذي لا يتعبد العبادة حتى يُقاضَى عليها، فصار ما أعطاه الله من النعمة، أو دفع عنه من النقمة كأنه -في حِسِّ ذلك الناذر- قد أُعطي الأجر، وأُعطي ثمن تلك العبادة.

وهذا يستحضره كثير من العوام، والذين يستعملون النذور، فإنهم يظنون أن حاجاتهم لا تحصل إلا بالنذر.

وقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ وغيره من أهل العلم: إن من ظن أنه لا تحصل حاجة من حاجاته إلا بالنذر فإنه في اعتقاد محرم ؛ لأنه ظن أن الله لا يُعطِي إلا بمقابل، وهذا سوء ظن بالله ﷻ، وسوء اعتقاد فيه ﷻ، بل هو المتفضل المنعم على خلقه[1].

فإذا تبين ذلك، فالنذر المطلق لا يدخل في الكراهة، وإذا قلنا: النذر عبادة، فننظر فيه إلى جهة المطلق، وإلى جهة عدم التقييد فيما إذا قيد، ووفى بالنذر، فإنه يكون قد تعبد الله بتلك العبادة، وألزم نفسه بها، فيكون النذر على ذلك نذرًا يَظْهَر أنه عبادة لله ﷻ، والكراهة إنما جاءت لصفة الاعتقاد لا لصفة أصل العبادة، فإنه -في النذر المقيد- إذا قال: إن كان كذا وكذا فلله علي نذر كذا وكذا، الكراهة راجعة إلى ذلك التقييد، لا إلى

---

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (١/ ١٩٤).

أصل النذر، دلَّ على ذلك التعليل حيث قال: «**وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ**».

إذًا فلا إشكال، والنذر عبادة من العبادات العظيمة، وهنا قاعدة في أنواع الاستدلال على أن عملًا من الأعمال صَرْفُه لغير الله ﷻ شرك أكبر، وذلك أن الاستدلال له نوعان:

النوع الأول استدلال عام: أي: أن كل دليل من الكتاب، أو السنة فيه إفراد الله بالعبادة يكون دليلًا على أن كل عبادة لا تصلح إلا لله، هذا نوع من الأدلة، كل دليل فيه إفراد الله ﷻ بالعبادة يصلح أن تستدل به على أن عبادة ما لا يجوز صرفها لغير الله ﷻ بأن تقول: دلَّ الدليل على وجوب صرف العبادة لله وحده، وعلى أنه لا يجوز صرف العبادة لغير الله ﷻ، وأن من صرفها لغير الله ﷻ فقد أشرك، وتلك العبادة الخاصة، مثلًا عندنا هنا النذر، تقول: هذه عبادة من العبادات فهي داخلة في ذلك النوع من الأدلة.

والنوع الثاني من الاستدلال: أن تستدل على المسائل بأدلة خاصة وردت فيها: تستدل على الذبح بأدلة خاصة وردت في الذبح، تستدل على وجوب الاستغاثة بالله وحده دون ما سواه بأدلة خاصة بالاستغاثة، وعلى أدلة خاصة بالاستعاذة ونحو ذلك.

فإذًا الأدلة على وجوب إفراد الله بجميع أنواع العبادة تفصيلًا وإجمالًا، وعلى أن صرفها لغير الله شرك أكبر يستقيم بهذين النوعين من الاستدلال:

النوع الأول: استدلال عام بكل آية أو حديث فيها الأمر بإفراد الله بالعبادة والنهي عن الشرك فتُدخِل هذه الصورة فيها ؛ لأنها عبادة بجامع تعريف العبادة.

النوع الثاني: أن تستدل على المسألة بخصوص ما ورد فيها من الأدلة؛ لهذا قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ هنا: (**بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللهِ**)، واستدل عليها بخصوص أدلة وردت في النذر، والآيات التي قدَّمها في أول الكتاب كقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وكقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]، وكقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: ١٥١] هذه أدلة تصلح لأن تستدل بها على أن صرف النذر لغير الله شرك، فتقول: النذر لغير الله عبادة، والله عَزَّ وَجَلَّ نهى أن تُصرَف العبادة لغيره، وأن من صرف العبادة لغير الله فهو مشرك، وتقول: النذر عبادة ؛ لأنه كذا وكذا؛ لأنه داخل في حد العبادة حيث إنه يرضاه الله عَزَّ وَجَلَّ ومَدَحَ الموفين به.

فالدليل الخاص أن تستدل بخصوص ما جاء في الكتاب والسنة من الأدلة على النذر ؛ ولهذا الشيخ هنا أتى بالدليل التفصيلي، وفي أول الكتاب أتى بالأدلة العامة على كل مسائل العبادة، وهذا من الفقه الدقيق في التصنيف، وفقه الأدلة الشرعية من أن المستدل على مسائل التوحيد ينبغي له أن يدرك التنويع؛ لأن في تنويع الاستدلال وإيراد الأدلة من جهة، ومن جهة ثانية، وثالثة، ورابعة ما يضعف حجة الخصوم الذين يدعون الناس لعبادة غير الله وللشرك به عَزَّ وَجَلَّ، وإذا أتيت مرة بدليل خاص، ومرة بدليل عام، ونوعت فإنه يضيق، أما إذا كان ليس إلا ثَمَّ دليل واحد فربما أوَّله لك، أو ناقشك فيه، فيحصل ضعف عند المستدل، أما إذا انتبه لمقاصد أهل العلم، وحَفِظَ الأدلة فإنه يقوى على الخصوم، والله عَزَّ وَجَلَّ وعد عباده بالنصر: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ

ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وقد قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (كشف الشبهات): **(والعامي من الموحدين يغلب الألف من علماء المشركين)**، وهذا صحيح فإن عند العوام الذي علموا مسائل التوحيد، وأخذوها عن أهلها عندهم من الحجج، ووضوح البينات في ذلك ما ليس عند بعض المتعلمين(١).

وقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]، **وجه الاستدلال ظاهر**: وهو أن الله عَزَّ وَجَلَّ مدح الموفين بالنذر، ومَدْحُه للموفين بالنذر يقتضي أن هذه العبادة محبوبة له عَزَّ وَجَلَّ، وأنها مشروعة، وما كان كذلك فهو من أنواع العبادات، فيكون صرفه لغير الله عَزَّ وَجَلَّ شركا أكبر.

كذلك قوله: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، دال على أن النذر عظَّمه الله عَزَّ وَجَلَّ بقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، وعظم أهله، وهذا يدل على أن الوفاء به عبادة محبوبة لله عَزَّ وَجَلَّ.

---

(١) انظر: كشف الشبهات (ص١٦٠).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ ﵂ أَنَّ رَسُولَ اللهَ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ»[١].

ش: قوله: (عَنْ عَائِشَةَ) هي: أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، وابنة الصديق ﵁، تزوجها النبي ﷺ وهي ابنة سبع سنين، ودخل بها ابنة تسع، وهي أفقه النساء مطلقًا، وهي أفضل أزواج النبي ﷺ إلا خديجة ﵂ ففيها خلاف، ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح ﵂.

قوله: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطِعْهُ». أي: فليفعل ما نذره من طاعة الله، وقد أجمع العلماء على أن من نذر طاعة لشرط يرجوه، كإن شفى الله مريضي فعلي أن أتصدق بكذا، ونحو ذلك وجب عليه إن حصل له ما علق نذره على حصوله، وحكي عن أبي حنيفة: أنه لا يلزم الوفاء إلا بما جنسه واجب بأصل الشرع كالصوم، وأما ما ليس كذلك كالاعتكاف فلا يجب عليه الوفاء به.

قوله: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ» زاد الطحاوي: «وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ»[٢]، وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الوفاء بنذر المعصية.

قال الحافظ: اتفقوا على تحريم النذر في المعصية، وتنازعوا: هل ينعقد موجبًا للكفارة أم لا[٣]؟ وتقدم.

وقد يستدل بالحديث على صحة النذر في المباح، كما هو مذهب

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦).
(٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٤٣).
(٣) انظر: فتح الباري (١١/ ٥٨٧).

....

أحمد، وغيره، يؤيده ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وأحمد، والترمذي، عن بريدة رضي الله عنه: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتِ النبي ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ على رَأْسِكَ بِالدُّفِّ، فَقَالَ: أَوْفِي بِنَذْرِكِ»[١]، وأما نذر اللجاج، والغضب فهو يمين عند أحمد، فيخير بين فعله، وكفارة يمين، لحديث عمران بن حصين مرفوعًا «لَا نَذْرَ في غَضَبٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»[٢] رواه سعيد بن منصور، وأحمد، والنسائي، فإن نذر مكروهًا كالطلاق استحب أن يكفر، ولا يفعله.

الشرح:

قال رحمه الله: (**وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ** رضي الله عنها **أَنَّ رَسُولَ اللهَ ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ، فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ، فَلَا يَعْصِهِ»**. وجه الاستدلال من هذا الحديث: أن النبي ﷺ أوجب الوفاء بالنذر فقال: «**مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ، فَلْيُطِعْهُ**»، وذلك إيجاب الوفاء بالنذر الذي يكون على طاعة، كأن يقول: لله علي أن أُصلي كذا وكذا، فهذا يجب عليه أن يوفي بالنذر.

أو أن يكون نذرًا مقيدًا فيقول: إن شفى الله مريضي فلله علي أن أتصدق بمائة ريال، فهذا يجب عليه أن يوفي بنذره لله عز وجل، وإيجاب ذلك

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٣١٢)، والترمذي (٣٦٩١)، وأحمد (٥/ ٢٥٣، ٣٥٦).
(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣)، والنسائي (٧/ ٢٨، ٢٩).

يدل على أنه عبادة محبوبة؛ لأن الواجب من أنواع العبادات، وما كان وسيلة إليه فإنه أيضًا عبادة؛ لأن الوسيلة للوفاء بالنذر هو النذر فلولا النذر لم يأتِ الوفاء، فأُوجِب الوفاء؛ لأجل أن المكلف هو الذي ألزم نفسه بهذه العبادة.

«**وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ، فَلَا يَعْصِهِ**»؛ لأن إيجاب المكلف على نفسه معصية الله ﷻ هذه معارضة لنهي الله ﷻ عن العصيان، وإذا نذر العبد العصيان فإن النذر -كما هو معلوم في الفقه- قد انعقد، ويجب عليه ألا يفي بفعل تلك المعصية، لكن يجب عليه أن يكفِّر عن ذلك كفارة يمين، ومحل ذلك باب النذر في كتب الفقه.

المقصود من هذا: أن استدلال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالشق الأول وهو قوله: «**مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ، فَلْيُطِعْهُ**»، وهذا ظاهر، وكذلك في قوله: «**وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ، فَلَا يَعْصِهِ**» وأوجب عليه كفارة يمين، فهذا يدل على أن أصله منعقد، وإنما انعقد لكونه عبادة، وإذا كان عبادة فصرفها لغير الله شرك أكبر به ﷻ.

النذر لله ﷻ عبادة عظيمة، والنذر لغير الله ﷻ أيضًا عبادة، فإذا توجه الناذر لغير الله بالنذر فقد عبده، وإذا توجه الناذر لله ﷻ بالنذر، فقد عبد الله ﷻ.

فالنذر إذا كان لله، أو كان لغير الله فهو عبادة، فإذا كان لله فهو عبادة لله ﷻ، وإذا كان لغير الله فهو عبادة لذلك الغير.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: وُجُوبُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرْ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِبَادَةً للهِ فَصَرْفُهُ إِلَى غَيْرِهِ شِرْكٌ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ نَذْرَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ.

١٢ - بَابُ

مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

قوله: (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ).

الاستعاذة: الالتجاء والاعتصام، ولهذا يسمى المستعاذ به: معاذًا[(١)]، وملجأ، فالعائذ بالله قد هرب مما يؤذيه، أو يهلكه، إلى ربه، ومالكه، واعتصم، واستجار به، والتجأ إليه.

وهذا تمثيل، وإلا فما يقوم بالقلب من الالتجاء إلى الله، والاعتصام به، والانطراح بين يدى الرب، والافتقار، والتذليل له، أمر لا تحيط به العبارة. قاله ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ[(٢)].

وقال ابن كثير: الاستعاذة هي: الالتجاء إلى الله، والالتصاق بجنابه من شر كل ذي شر، والعياذ يكون لدفع الشر، واللياذ لطلب الخير. انتهى[(٣)].

قلت: وهي من العبادات التي أمر الله -تعالى- بها عباده؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾

---

(١) قال الشارح -حفظه الله- معاذًا، المُعاذ هو المستعيذ، إذا أُعيذ سمّي معاذًا، أما هذا مَعاذًا.
(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٧٠٤).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ١١٤).

[فصلت: ٣٦]، وأمثال ذلك في القرآن كثير، كقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، **فما كان عبادة لله فصرفه لغير الله شرك في العبادة، فمن صرف شيئًا من هذه العبادات لغير الله جعله شريكًا لله في عبادته، ونازع الرب في إلهيته كما أن من صلى لله وصلى لغيره يكون عابدًا لغير الله، ولا فرق، كما سيأتي تقريره قريبًا -إن شاء الله تعالى-.**

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]**).**

قال ابن كثير: أي: كنا نرى أن لنا فضلًا على الإنس؛ لأنهم كانوا يعوذون بنا، أي: إذا نزلوا واديًا، أو مكانًا موحشًا من البراري، وغيرها كما كانت عادة العرب في جاهليتها يعوذون بعظيم ذلك المكان من الجان أن يصيبهم بشيء يسوؤهم، كما كان أحدهم يدخل بلاد أعدائه في جوار رجل كبير، وذمامه، وخفارته، فلما رأت الجن أن الإنس يعوذون بهم من خوفهم منهم زادوهم رهقًا، أي: خوفًا وإرهابًا وذعرًا حتى يبقوا أشد منهم مخافة، وأكثر تعوذًا بهم -...

إلى أن قال: قال أبو العالية، والربيع، وزيد بن أسلم: رهقًا أي: خوفًا. وقال العوفي عن ابن عباس: فزادوهم رهقًا أي: إثمًا. وكذا قال قتادة.ا.ه(١).

(١) انظر: تفسير الطبري (١٠٨/٢٩).

....

وذاك أن الرجل من العرب كان إذا أمسى بواد قفر، وخاف على نفسه قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه. يريد كبير الجن(١).

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الاستعاذة بغير الله.

وقال ملا علي قاري الحنفي: لا يجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، وذكر الآية، وقال: قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨] فاستمتاع الإنسي بالجني في قضاء حوائجه، وامتثال أوامره، وإخباره بشيء من المغيبات، واستمتاع الجنى بالإنسى تعظيمه إياه، وإستعاذته به وخضوعه له. انتهى ملخصًا.

قال المصنف: وفيه أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية، لا يدل على أنه ليس من الشرك.

الشرح:

فهذا الباب ترجمه الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ**)، وهذا الباب مع الباب الذي قبله، والأبواب أيضًا التي سلفت كلها في بيان قصد هذا الكتاب، وبيان الغرض من تأليفه، وأن التوحيد إنما

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢٣٩).

يُعرف بضده، فمن طلب التوحيد فليطلب ضد التوحيد؛ لأنه -أعني: التوحيد- يجمع بين الإثبات والنفي، يجمع بين الإيمان بالله، وبين الكفر بالطاغوت، فمن جمع بين هذين فقد عرف التوحيد؛ ولهذا الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ فَصَّل في أفراد توحيد العبادة، وفصَّل في أفراد الشرك، فبين أصناف الشرك الأصغر القولي، والعملي، وبين أصناف الشرك الأكبر العملي، والاعتقادي، فذكر الذبح لغير الله، وذكر النذر لغير الله، والذبح، والنذر عبادتان عظيمتان.

وعبادة الذبح، وعبادة النذر ظاهرة، عبادة الذبح فعلية عملية، والنذر قولية إنشاءً وعملية وفاء، فذكر الذبح من العمليات، أي: من أنواع الشرك الأكبر الذي يكون من جهة العمل، وذكر النذر لغير الله وهو يحصل بالقول، والذبح والنذر -العمل والقول- كل منهما معه اعتقاد تعظيم المخلوق كتعظيم الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨]، وعطف على ذلك (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ)، والاستعاذة بغير الله تكون بالقول الذي معه اعتقاد، فهي مناسبة لأن تكون بعد (**بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللهِ**).

وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (**مِنَ الشِّرْكِ**) (مِنَ) تبعيضية، وهذا الشرك هو الشرك الأكبر، من الشرك الأكبر الاستعاذة بغير الله؛ لأن (الألف واللام)، أو (اللام وحدها) الداخلة على الشرك هذه تعود إلى المعهود، وهو أن الاستعاذة بغير الله شرك أكبر بالله عَزَّ وَجَلَّ.

فهذا الباب هو بداية الأبواب المتعلّقة بالدعاء، وأن صرف عبادة الدعاء لغير الله عَزَّ وَجَلَّ شرك، والدّعاء أقسام:

منه الاستعاذة، ومنه الاستغاثة، ومنه السؤال -سؤال الحاجة-، ومنه الاستشفاع، ونحو ذلك، هذا كلّه داخل في الدعاء؛ لأنّ حقيقة الدعاء الطلب، طلب ما يحبّه الداعي، فتسأل ربّك، تقول: يا ربّي أطلب منك كذا وكذا، فهذا دعاء، الاستعاذة استفعال من العياذ، أي: طلب العوذ، أو طلب العياذ، كذلك الاستغاثة طلب الغوث؛ لأن الاستفعال في اللغة موضوع للطلب، فـ(السين والتاء) تُزاد لأجل معنى الطلب، فتقول: أستخبرك، إذا طلبت أن يخبرك، أستجير إذا طلبت أن يجيرك، أستعيذ إذا طلبت أن يعيذك، أستغيث إذا طلبت أن يغيثك، وهذه كلّها من معاني الطلب، والطلب بأنواعه سواءً كان طلبًا لتحصيل خير، أو طلبًا لدفع شرّ، وتحصيل الخير بالطلب أنواع، ودفع الشرّ بالطلب أنواع، كلّ هذا يشمله اسم الدعاء، والله ﷻ قال: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فهذه المسألة العظيمة ألا وهي مسألة أن دعاء غير الله ﷻ شرك، وأن سؤال غير الله ﷻ فيما لا يقدر عليه إلّا الله ﷻ شرك أكبر.

هذه مقرّرة في كتاب الله ﷻ، وفي سنة نبيّه ﷺ تقريرًا متنوّعًا، ببراهين مختلفة، وأدلّة متنوّعة، ومن الأدلّة العامة ما في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾، وكما في قوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝٦﴾ [الأحقاف: ٥-٦]، وغير ذلك من الآيات الّتي في هذا المعنى، كذلك فُصّلت أنواع الدّعاء، وأنواع الطلب، وفي كلّ منها دليل.

فهذا الباب وضعه الشيخ رحمه الله لبيان أنّ الاستعاذة بغير الله ﷻ شرك، فقال: (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ**)، وقد تبيّن معنى الاستعاذة من

حيث إنها طلب، وأصلها أصل الاستعاذة، فيها معنى الهرب إلى من يزيل الخوف، فيقول القائل: أستعيذ بفلان، أو أستعيذ بك، إذا كان هذا المستعاذ به يملك أن يزيل خوفه، أي: هرب إلى من يعيذه، وهذا هو العياذ، ويطلق على المستعاذ به: المعاذ، والملجأ، والوَزَرَ -بفتحتين-؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ۝١١ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ۝١٢﴾ [القيامة: ١١-١٢] هذا هو المعاذ، معاذ، ملجأ، وَزَرَ، هذا هو الّذي يعيذ، ويلجئ، ويجعل المرء في طمأنينة ممّا كان يخاف منه، هذه هي الاستعاذة، وهذه هي حقيقتها اللّغوية.

إذًا هي الالتجاء إلى عظيم قادر ليزيل ما خاف منه المستعيذ، هي اعتصام، هي إقبال على من يستطيع، ويملك، ويقدر على فكّ المكروه، أو العصمة من المكروه، ومن المعلوم أنّ تلك المكروهات المتنوّعة الّتي تصيب ابن آدم أنّ الّذي يملكها حقيقة، أي: يملك دفعها، خاصة المكروهات الّتي لم تقع بعد هذه لا يملكها إلّا الله ﷻ، وابن آدم يملك بعض ما أقدره الله ﷻ عليه، فمن طلب العوذ، أو الغوث من غير الله ﷻ، وهذا المطلوب منه لا يقدر على أن يعيذه، ولا على أن يغيثه، فذلك الطّلب شرك، وذلك الطالب قد صرف هذه العبادة لغير الله ﷻ، والعياذ واللّياذ، يتواردان تارة، ويفترقان تارة، وفرّق بينهما بعض أئمّة اللغة، وغيرهم.

ونقل ابن كثير هذا التفريق، فقال: إنّ العياذ يكون فيما يخاف منه، واللياذ يكون فيما يرغب فيه، فإذا هربت من شيء مخوف، تقول: أعوذ بالله، إذا رغبت في شيء محبوب إليك أن تقول: ألوذ بجنابك، ونحو ذلك.

وهذا التفريق عن بعضهم، وإلَّا فهما يتواردان، تقول: أعوذ، وتقول: ألوذ في هذا، وفي هذا، وألوذ ظاهر، وأعوذ أكثر استعمالًا، بل قد لا يكاد يستعمل إلّا فيما يخاف منه.

وقد ذكر ابن القيم: أنّ هذا المعنى الّذي هو أنّ الاستعاذة هي التجاء، واعتصام، ونحو ذلك، أنّ هذا هو للتّمثيل، والتفهيم، وإلَّا فإنَّ الاستعاذة عمل في القلب يكون معه عبادات أخر، فيما يقوم في القلب حين الاستعاذة، حين الالتجاء بالله، والاعتصام به، والهرب ممّا يخاف إلى الله ﷻ، من معرفة أنّ الله ﷻ هو القادر على أن يزيل هذا المكروه، وهو ﷻ القادر على أن ييسّر الخير لعبده، وأن يصرف عنه الشرّ، وأنّه هو المدبّر للأمور، وما يقوم بالقلب من محبّة الله ﷻ إذ هو وليّ النعم، والتوكّل عليه، وتفويض الأمر إليه، كما قال ابن القيم: أمرٌ لا تحيط به العبارة؛ لأن هذه المسائل ألا وهي مشاعر القلوب، وعبادات القلوب إنّما يُفصح عن بعضها للتّمثيل، أمّا حقيقة ما يقوم في القلب فهذا لا يكاد يأتي عليه الوصف.

قال هنا: (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ**)، وقوله: (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ**)، هذا الغير يشمل كل ما يتوجه الناس إليه بالشرك، ويدخل في ذلك بالأولية ما كان المشركون الجاهليون يتوجهون إليه بذلك من الجن، ومن الملائكة، ومن الصالحين، ومن الأشجار، والأحجار، ومن الأنبياء، والرسل إلى غير ذلك.

هل قوله هنا: (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ**) هل المقصود منه أن الاستعاذة جميعًا لا تصلح إلا لله، وأنه لو استعاذ بمخلوق فيما يقدر عليه أنه يدخل في الشرك ؟

الجواب: هذا فيه تفصيل:

من أهل العلم من قال: الاستعاذة لا تصلح إلا لله، وليس ثَمَّ استعاذة بمخلوق فيما يقدر عليه؛ لأن الاستعاذة توجه القلب، واعتصامه، والتجاؤه، ورغبه، ورهبه فيها هذه المعاني جميعًا فهي توجه للقلب، وهذه المعاني جميعًا لا تصلح إلا لله ﷻ.

وقال آخرون: قد جاءت أدلة بأنه يستعاذ بالمخلوق فيما يقدر عليه؛ لأن حقيقة الاستعاذة طلب انكفاف الشر -، طلب العياذ وهو: أن يعيذ من شرٍّ أحدق به، وإذا كان كذلك فإنه قد يكون المخلوق يملك شيئًا من ذلك، قالوا: فإذًا تكون الاستعاذة بغير الله شركًا أكبر إذا كان ذلك المخلوق لا يقدر على أن يعيذ، أو لا يقدر على الإعاذة مما طَلب إلا الله ﷻ.

والذي يظهر من ذاك أن المقام كما ذكرت فيه تفصيل، وذاك أن الاستعاذة فيها عمل ظاهر، وفيها عمل باطن، فالعمل الظاهر أن يطلب العوذ، أن يطلب العياذ، وهو أن يُعصم من هذا الشر، أو أن ينجو من هذا الشر، وفيها عمل باطن، وهو توجه القلب، وسكينته، واضطراره، وحاجته إلى هذا المستعاذ به، واعتصامه بهذا المستعاذ به، وتفويض أمر نجاته إليه.

إذا كان هذان في الاستعاذة فإذا قيل: الاستعاذة لا تصلح إلا لله أي: لا تصلح إلا بالله، لا يستعاذ بمخلوق مطلقًا يُعنَى به: أنه لا يستعاذ به من جهة النوعين جميعًا؛ لأن منه عمل القلب، وعمل القلب الذي وصفت بالإجماع لا يصلح إلا لله ﷻ وإذا قيل: الاستعاذة تصلح بالمخلوق فيما يقدر عليه، فهذا لِمَا جاء في بعض الأدلة من الدلالة على ذلك، وهذا إنما يُراد منه الاستعاذة بالقول، ورغب القلب في أن يخلص مما هو فيه من البلاء، وهذا يجوز أن يُتوجَّه به إلى المخلوق.

فإذًا حقيقة الاستعاذة تجمع الطلب الظاهر، وتجمع المعنى الباطن؛ ولهذا اختلف أهل العلم فيها، فالذي ينبغي أن يكون منك دائمًا على ذكر أن توجه أهل العبادات الشركية لمن يشركون به من الأولياء، أو الجن، أو الصالحين، أو الطالحين، أو غير ذلك، أنهم جمعوا بين القول باللسان، وبين أعمال القلوب التي لا تصلح إلا لله ﷻ، وبهذا يبطل ما يقوله أولئك الخرافيون من أن الاستعاذة بهم إنما هي فيما يقدرون عليه، وأن الله أقدرهم على ذلك، فيكون إبطال مقالهم راجعًا إلى جهتين:

الجهة الأولى: أن يُبطَل قولهم في الاستعاذة، وفي أشباهها أن هذا المَيْت، أو هذا الجني يقدر على هذا الأمر، وإذا لم يقتنع بذلك، أو حصل هناك إيراد اشتباه فيه.

الجهة الثانية: أن يتوجه المورد للأدلة السنية، أن يتوجه إلى أعمال القلب، وأن هذا الذي توجَّه إلى ذلك الميت، أو الولي قد قام بقلبه من العبوديات ما لا يصلح إلا لله ﷻ.

فنقول إذًا: الاستعاذة بغير الله شرك أكبر؛ لأنها صَرْفُ العبادة لغير الله ﷻ فإن كان ذلك في الظاهر مع طمأنينة القلب بالله، وتوجه القلب إلى الله، وحسن ظنه بالله، وأن هذا العبد إنما هو سبب، وأن القلب مطمئن فيما عند الله، فإن هذه تكون استعاذة بالظاهر، وأما القلب فإنه لم تقمْ به حقيقة الاستعاذة، وإذا كان كذلك كان هذا جائزًا.

ثم ذكر قول الله: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، هذا شروع في الاستدلال على أن الاستعاذة بغير الله شرك، فاستدلّ بالآية، واستدلّ بالحديث، أمّا الآية فنظائرها كثير، والآية هذه أخبر الله ﷻ بها عن قول الجنّ، فالجنّ الذين أسلموا هم الذين

قالوا: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ والسورة أو مطلعها في الإخبار عن مقال الجنّ في تعداد ما كان يعتقده الجنّ، وفيها بيان شيء من شركيّات أولئك، أو مخالفاتهم لرسول الله ﷺ إذ هؤلاء قد آمنوا، فقال تعالى مخبرًا عن قولهم: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾.

ووجه الاستدلال من جهتين:

الجهة الأولى: أنّ هذه الآية في مساق ذكر إشراك بعض الجنَّ.

وجه الاستدلال الثاني: في قوله ﷻ: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ وقد فسّرت ﴿رَهَقًا﴾ بإثمًا، وكفرًا، وطغيانًا، فزاد الجنُّ الإنس إثمًا، وكفرًا، وشركًا، وطغيانًا، أو زادوهم خوفًا، كما فسّرها بعضهم، المعنى قريب.

فإذا كان كذلك فما سبب نزولها؟ أو ما الحال الّذي تصفه هذه الآية؟، كما ذكر ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنّه كان من عادة العرب أنّه إذا نزل منهم نازل -طائفة أو جماعة- نزلوا بوادٍ يخافون شرّ ما فيه من الجنِّ، أو من الهوام، أو من الدواب استعاذوا بعظيم ذلك الوادي من الجنّ فقال قائلهم: نعوذ بعظيم هذا الوادي -أي: من الجن- من سفهاء قومه، فإذا سمعها الجنّي، أو نقلت له، فرح بها إذ شياطين الجنّ يفرحون بإشراك الإنس بهم، فيعيذونهم، فوجد العرب أنّ تلك الاستعاذة قد نفعتهم، ومع ذلك حكم الله ﷻ عليهم بالشرك بفعلتهم هذه.

ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائله: في هذا بيان أن كون السبب ينفع لا يُعدّ، أو ليس بدليل على كونه ليس بشرك، فقد يكون السبب ينفع، ولكن نفعه إنّما أتى من جهة الإشراك، وهذا خاصة فيما يتعلّق بالجنّي، وبأساليبهم إذ هم يفرحون بعمل الإنس في إشراكهم بهم.

فإذا حصل استمتاع الجنّي بالإنسيّ -أي: بشركه- ثمّ يستمتع الإنسيّ بالجنّي بما حصل له من الانتفاع؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١٢٨] استمتع الإنس بالجنّ، واستمتع الجنّ بالإنس، فاستمتاع الجنّ بالإنس بالإشراك، واستمتاع الإنس بالجنّ بأن يجيروهم ممّا يخافه الإنس، أو يخبروهم ببعض المغيّبات كما يفعل الكهنة ونحوهم، أو يصيبون من يشاء الإنسي أن يصيبهم بمكروه بواسطة الجنّ كما في فعل السحرة ونحوهم.

المقصود أنّه حصل استمتاع من الجنّي بالإنس، ومن الإنس بالجنّي، وهذا الاستمتاع نفع الإنس، ولكن هذا النفع ولو كان في طرد مكروه عن الإنسيّ، فإنّه لا يُعدّ سببًا مباحًا، ولا سببًا مأذونًا به في الشرع، بل رغم انتفاع العرب بذلك فقد حكم الله ﷻ عليهم بالشرك بصرفهم العبادة لغير الله ﷻ.

كذلك من أدلّة كون الاستعاذة بغير الله ﷻ شركًا: أنّ الله ﷻ أمر بأن يستعيذ به نبيّه ﷺ، وأن يستعيذ به عامة أمّة نبيّه، أو كلّ فرد من أمّة نبيّه ﷺ، فالنّاس جميعًا الجنّ والإنس مأمورون بأن يستعيذوا بالله ﷻ وحده، قال ﷻ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، وهذا أمر بأن يستعيذ النبي ﷺ، وأن يستعيذ الناس بربّهم ﷻ وحده.

فمعنى ذلك أنّ الاستعاذة بالله ﷻ وحده مأمور بها، وما دام أنّها مأمور بها فإنّها تكون عبادة؛ لأنّ الأمر بها كان من غير اطراد عرفي، ولا اقتضاء عقليّ، فعُرف الناس كان بخلاف ذلك، وعقولهم لم ترشدهم إلى

هذا، والله نقلهم من شركهم إلى التوحيد، وأمرهم بأن يستعيذوا به وحده، فدلّ على أنّ هذا من العبادة، وهذا دليل خاص، وأمّا الدليل العام فهو دخول الاستعاذة في معنى الدّعاء؛ لأنّها طلب، فإذا أردت أن تستدلّ على أنّ الاستعاذة بغير الله شرك فتستدلّ بهذه الآية التفصيلية، ولك أن تستدلّ بالأدلّة العامة في أنّ صرف الدعاء لغير الله ﷻ شرك.

وبعد ذلك تقول: إنّ الاستعاذة والاستغاثة طلب، والطّلب من أنواع الدّعاء، فيقوم البرهان على ذلك قويًّا.

وَعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١)

ش: هي (خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ)، بن أمية السلمية، يقال لها: أم شريك، ويقال: إنها هي الواهبة، وكانت قبل تحت عثمان بن مظعون.

قال ابن عبد البر: وكانت صالحة فاضلة.

قوله: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ» شرع الله لأهل الإسلام أن يستعيذوا به بدلًا عما يفعله أهل الجاهلية من الاستعاذة بالجن، فشرع الله للمسلمين أن يستعيذوا بأسمائه، وصفاته.

قال القرطبي: قيل: معناه الكاملات التي لا يلحقها نقص، ولا عيب، كما يلحق كلام البشر. وقيل معناه: الشافية الكافية. وقيل: الكلمات هنا هي القرآن، فإن الله أخبر عنه بأنه: ﴿هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤] وهذا الأمر على جهة الإرشاد إلى ما يدفع به الأذى، ولما كان ذلك استعاذة بصفات الله -تعالى- كان من باب المندوب إليه المرغب فيه، وعلى هذا فحق المستعيذ بالله أو بأسمائه وصفاته أن يصدق الله في التجائه إليه، ويتوكل في ذلك عليه، ويحضر ذلك في قلبه، فمتى فعل ذلك وصل إلى منتهى طلبه ومغفرة ذنبه.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٨).

....

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد نص الأئمة كأحمد، وغيره على أنه لا يجوز الاستعاذة بمخلوق، وهذا مما استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق، قالوا: لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه استعاذ بكلمات الله، وأمر بذلك، ولهذا نهى العلماء عن التعازيم، والتعاويذ التي لا يعرف معناها خشية أن يكون فيها شرك[1].

وقال ابن القيم: ومن ذبح للشيطان، ودعاه، واستعاذ به، وتقرب إليه بما يجب فقد عبده، وإن لم يسم ذلك عبادة، ويسميه استخدامًا، وصدق، هو استخدام من الشيطان له، فيصير من خدم الشيطان، وعابديه، وبذلك يخدمه الشيطان، لكن خدمة الشيطان له ليست خدمة عبادة، فإن الشيطان لا يخضع له، ولا يعبده كما يفعل هو به. ا. هـ.[2].

قوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: أي: من كل شر في أي مخلوق قام به الشر من حيوان، أو غيره، إنسيًا، أو جنيًا، أو هامة، أو دابة، أو ريحًا، أو صاعقة، أو أي نوع من أنواع البلاء في الدنيا والآخرة[3].

و(ما) ههنا موصولة وليس المراد بها العموم الإطلاقي، بل المراد

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٦).
(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٧٦٠).
(٣) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٧٢٦).

....

التقييدي الوصفي، والمعنى: من شر كل مخلوق فيه شر، لا من شر كل ما خلقه الله، فإن الجنة، والملائكة، والأنبياء ليس فيهم شر، والشر يقال على شيئين: على الألم، وعلى ما يفضي إليه.

قوله: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». قال القرطبي: هذا خبر صحيح، وقول صادق علمنا صدقه دليلًا وتجربة، فإني منذ سمعت هذا الخبر عملت عليه، فلم يضرني شيء إلى أن تركته، فلدغتني عقرب بالمهدية ليلًا، فتفكرت في نفسي فإذا بي قد نسيت أن أتعوذ بتلك الكلمات.

الشرح:

هذا الحديث حديث خولة بنت حكيم رضي الله عنها دليل من الأدلّة على أنّ الاستعاذة بغير الله عز وجل شرك، وهذا الحديث هو قول النبي ﷺ: «**مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ**».

فقوله: «**مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ**» هنا استعاذة من هذا النازل استعاذة بكلمات الله التامات، وأئمّة أهل السنة -رحمهم الله تعالى- لمّا حصلت الفتنة بخلق القرآن، والقول بخلق القرآن، وابتُلي النَّاس، والأئمّة، والقضاة، والمفتون، والوعّاظ، وأئمّة الصلوات، ابتلوا بالقول بخلق القرآن، كان من ضمن البراهين الّتي أقامها أئمّة أهل السنة

على أن القرآن ليس بمخلوق هذا الحديث؛ لأن النبي ﷺ قال: «**مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ**»، وهذا معناه: استعاذة بكلام الله ﷻ، قالوا: وهذا دليل على أنّ كلمات الله ﷻ ليست بمخلوقة.

ومعنى هذا أنّه مقرّر عند الجميع عند أئمّة أهل السنّة، وعند غيرهم أنّ الاستعاذة لا تكون بمخلوق، ولهذا قال: لأنّه مقرّر عندهم أن الاستعاذة بغير الله ﷻ شرك، فما دام كذلك فلا يُمكن أن يُرشد إلى الشرك.

فمعنى هذا أنّ كلمات الله ﷻ ليست بمخلوقة، إذ لو كانت مخلوقة كان فيها أمر بأن يستعيذ النّازل في ذلك المنزل بمخلوق، وهذا معناه: أنّه شرك، وهذا ممّا يرفضه الطّرفان المتنازعان في تلك الفتنة.

وهذا من البراهين القويّة التّي أقامها أهل السنة مع براهين الكتاب المجيد.

فقوله هنا: «**أَعُوذُ**» أي: ألتجئ، وأعتصم بالله.

«**بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامّاتِ**» كلمات الله ﷻ نوعان:

كلمات قدرية كونية، وكلمات شرعية.

والكلام هو ممّا ينقسم إلى كوني قدري، وإلى شرعي، فهاهنا استعاذة بكلمات الله التامة، وهي كلمات الله الكونية القدرية، الّتي لا يلحقها نقص، هي تامة كاملة، والله ﷻ وصف كلماته الكونية بالتّمام، ووصف كلماته الشرعيّة بالتمام، فقال ﷻ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وفي القراءة الأخرى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾(١)، هذه كلمات

(١) قرأ نافع وابن عامر: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ بالألف على الجمع، وقرأ الباقون ﴿كَلِمَتُ﴾ وحجتهم أنها تَجمع سائر الكلمات، وتقع مفردة على الكثرة، فإذا كان ذلك كذلك استُغني بها =

شرعيّة في القرآن، أي: تمّت كلمات ربّك صدقًا فيما أخبر به من الأخبار، وعدلًا فيما أنزله من الأحكام: ﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾، فهذا من الكلمات الشرعية، في قوله ﷻ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ﴾ [الكهف: ١٠٩]، الكلمات هنا: كلمات كونية؛ لأنّه لا يحدث في ملكوت الله ﷻ شيء إلّا بإذنه ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ [النحل: ٤٠]، بين الكاف والنون تحدث الحوادث في ملكوت الله ﷻ.

فهذه كلمات كونيّة، وهذه الكلمات الكونيّة هي الّتي بها خُلق الخلق، وبها إنزال ما يُنزل الله ﷻ، ورفع ما يشاء الله ﷻ أن يرفعه.

ففي هذا الحديث: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ**» الأظهر أنَّ هذه الكلمات هي الكلمات الكونيّة الّتي بها يحصل الخلق، بها يحدث الخير وبها يحدث الشرّ، أي: الشر المضاف لابن آدم.

فقول القائل: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامّاتِ**» أي: ألتجئ بالله ﷻ المتكلّم بالكلمات اللّاتي لا يلحقهنّ نقص، الكلمات الكاملة.

﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ والشرّ هو المكروه الّذي يلحق ابن آدم، إذا لحقه مكروه قال: لحقني شرٌّ من كذا، ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ «**ما**» هنا هل هي موصولة، أو مصدريّة؟

الجواب: أنّها موصولة. فقوله هنا: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ أي: من شرّ الذي خلقه، ولمّا كان هذا معنى «**ما**»، وقد تقرّر في الأصول، وفي النّحو

= عن الجمع؛ كما تقول: يعجبني قيامكم وقعودكم. انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (٢/ ٤٥٧)، وحجة القراءات (٦٢٧)، والسبعة في القراءات (ص٢٦٦)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٢٧٢).

أيضًا أنّ أسماء الموصول من ألفاظ العموم، فهل العموم هنا إطلاقي؟ أم العموم هنا عموم مقيّد ببعض الأوصاف؟

الجواب: أنّ هذا عموم مقيّد ببعض الأوصاف، وهذا هو الّذي يسمّيه بعض علماء الأصول الظّهور في العموم؛ لأنّ العموم عندهم أقسام، أعلى أقسامه: التنصيص الصريح في العموم، ومن أقسام العموم: الظهور في العموم، الظّهور هذا هو الّذي نعنيه هنا، وهو أن يكون العموم مقيّدًا ببعض الأوصاف، وهذا هنا هو المراد.

فقوله ﷺ: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ أي: من شرّ الّذي خلقه الله ﷻ ممّا فيه شرّ، ليس المعنى من شرّ كل ما خلق؛ لأنّ ما خلقه الله ﷻ بعضه فيه خير، وبعضه فيه ضدّ ذلك من الشّرّ المضاف لابن آدم، فيكون المعنى هنا مقيّدا، من شرّ كلّ خلق من مخلوقات الله فيه شرّ.

وهذا التّقييد له نظائر في الكتاب، والسنة، من ذلك قوله تعالى في وصف الرّيح الّتي دمّرت عاد، قال ﷻ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فهل العموم هنا عموم إطلاقي، أو عموم مقيّد ببعض الأوصاف؟

الجواب: مقيّد ببعض الأوصاف، ولذلك قال ﷻ بعدها: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾، أي: المساكن ما دخلت في ذلك، فمعنى ذلك تدمر كل شيء قبل التدمير بها، فالجبال ما دمّرتها، والأرض ما دمّرتها، والمساكن ما دمّرتها، ولكن دمّرت ما أذن لها بتدميره، فهذا من باب العموم المقيّد ببعض الأوصاف.

وهذا بحث أصولي مهمّ؛ لأنّه نافع في باب العقيدة، ونافع أيضًا في باب تفسير القرآن، وشرح الأحاديث(١).

---

(١) انظر: المسودة (ص١٤٣)، وروضة الناظر (ص٢٢١)، والمحصول للرازي (٢/ ٥٦٣)، وإرشاد الفحول (١/ ١٩٧ - ٢٠٧).

قال ﷺ: «**لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ**» يضر: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون المقدّر، فـ(لم يضرّ)، أصلها يضر، ولكن الحرف المشدّد كما تعلمون أوّله ساكن، وثانيه متحرّك، فهل نجمع بين ساكنين؟ فالعرب هنا نقلت السكون الثاني من السكون إلى الفتح؛ لأنّه إذا نقلوه إلى الضمّ شابه الفعل المضارع الّذي لم يدخل عليه جازم، فإذا قال: لم يضرُّه، صارت كأنّها فعل مضارع لم يدخل عليه جازم، كأنّه يضرّه ابتداءً، ما دخل عليه، لو كسر ما ناسب هذا الفعل؛ لأنّ الفعل لا يأتيه جرّ، فنقلوه من السكون إلى الفتح لأجل ذلك، لم يضرّه شيء.

وهاهنا تنبيه على أن النبي ﷺ قال: «**لَمْ يَضُرَّهَ شَيْءٌ**»، ولم يقل ﷺ: لم يصبه شيء.

والقرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ توهّم أن معنى الحديث لم يصبه شيء، ولذلك قال: «تركته ليلة فأصابتني عقرب»، وهذا خلاف الظّاهر من الحديث، إذ النبي ﷺ قال: «**لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ**»، فإن المستعيذ بهذا الدعاء، بكلمات الله التامات، القائل لهذا الدعاء إذا نزل قد يصيبه ما يصيبه، لكنّه بإذن الله لا يضرّه إذا كان العبد قد أجيبت دعوته وأعيذ؛ لأن العبد قد يستعيذ ولا يُعاذ، ليس كلّ من استعاذ أعيذ، وقد يستعيذ ويُعاذ، فإذا أصاب العبد شيء من ذلك فإنّما أتى من أحد جهتين: إمّا أنّه هو أصابه خلل في نفسه، عاقبه الله عَزَّوَجَلَّ عليه بالإعراض عنه، وبعدم إعاذته، وإمّا أن يكون هذا الشّيء الّذي أصابه أصابه إصابةً لا مضرّة معها، والنبي ﷺ قال: «**لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ**»، وجرّبنا من هذا.

فإن العبد قد يصيبه ما يصيبه، لكنه لا يضرّه، وسرعان ما يذهب بإذن الله عَزَّوَجَلَّ، وبلطفه، ورحمته.

(المنزل): يشمل البيت، ويشمل أيّ مقام تقوم فيه، حتّى إذا ظهرت، إذا خرجت إلى البرّية مثلًا، ومكثت لو ساعة، نصف ساعة، ربع ساعة، جلست في مكان، إذا قلت: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ**»، أو بالدعاء الآخر: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَة مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ، وَهَامةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ**»[١].

هذا فيه مناسبة لنزول ذلك المنزل، وليس المنزل معناه البيت، المنزل: أيّ مكان تنزل فيه بعد قيامك.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْجِنِّ.

الثَّانِيَةُ: كَوْنُهُ مِنَ الشِّرْكِ.

الثَّالِثَةُ: الاسْتِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أَنَّ كَلِمَاتِ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، قَالُوا: لِأَنَّ الاسْتِعَاذَةَ بِالْمَخْلُوقِ شِرْكٌ.

الرَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذَا الدُّعَاءِ مَعَ اخْتِصَارِهِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيءِ يَحْصُلُ بِهِ مَصْلَحَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ مِنْ كَفِّ شَرٍّ، أَوْ جَلْبِ نَفْعٍ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشِّرْكِ.

١٣ - بَابُ

مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٦-١٠٧].

وَقَوْلِهِ: ﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

ش: قوله: (بَابُ مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: وَالِاسْتِغَاثَةُ طَلَبُ الْغَوْثِ، وَهُوَ إِزَالَةُ الشِّدَّةِ، كَالِاسْتِنْصَارِ طَلَبُ النَّصْرِ، وَالِاسْتِعَانَةِ طَلَبُ الْعَوْنِ[(١)].

وقال غيره: الفرق بين الاستغاثة، والدعاء أن الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، والدعاء أعم من الاستغاثة؛ لأنه يكون من المكروب وغيره، فعطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص، فبينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في مادة، وينفرد الدعاء عنها في مادة، فكل استغاثة دعاء، وليس كل دعاء استغاثة.

وقوله: (أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ). اعلم أن الدعاء نوعان: دعاء عبادة، ودعاء

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٠٣).

....

مسألة، ويراد به في القرآن هذا تارة، وهذا تارة، ويراد به مجموعهما.

فدعاء المسألة هو: طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع، أو كشف ضر؛ ولهذا أنكر الله على من يدعو أحدًا من دونه ممن لا يملك ضرًا، ولا نفعًا؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦]، وقوله: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة، قال الله تعالى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَـٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَـٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وأمثال هذا في القرآن في دعاء المسألة أكثر من أن يحصر، وهو يتضمن دعاء العبادة؛ لأن السائل أخلص سؤاله لله، وذلك من أفضل العبادات.

وكذلك الذاكر لله، والتالي لكتابه، ونحوه، طالب من الله في المعنى، فيكون داعيًا عابدًا[(١)].

فتبين بهذا من قول شيخ الإسلام: «أن دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، كما أن دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة»، وقد قال الله تعالى عن خليله: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾﴾ [مريم: ٤٨-٤٩]، فصار الدعاء من أنواع العبادة، فإن قوله: ﴿وَأَدْعُواْ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا﴾ كقول زكريا: ﴿إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] وقد أمر الله تعالى به في مواضع من كتابه كقوله: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأعراف: ٥٥-٥٦]، وهذا هو دعاء المسألة المتضمن للعبادة، فإن الداعي يرغب إلى المدعو، ويخضع له، ويتذلل.

وضابط هذا: أن كل أمر شرعه الله لعباده، وأمرهم به ففعله لله عبادة، فإذا صرف من تلك العبادة شيئًا لغير الله، فهو مشرك مصادم لما بعث به رسوله من قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر: ١٤] وسيأتي لهذا مزيد بيان -إن شاء الله تعالى-.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٥/ ١١).

الشرح:

هذا الباب من الأبواب المهمّة؛ لأنَّه يشمل الكلام على مسألة دعاء غير الله ﷻ، وحكم ذلك الفعل، وبوّب الشّيخ رَحِمَهُ اللهُ بقوله: (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ**)، وقد بينّ أن الاستغاثة أخصّ من الدعاء، فكلّ استغاثة دعاء، وليس كلّ دعاء استغاثة؛ ولهذا أصل هذا الباب هو فهم مسألة الدعاء، فإذا فهمت أصل المسألة، ألا وهو وجوب إفراد الله ﷻ بعبادة الدّعاء، وأنّ من دعا غير الله ﷻ فهو مشرك، ومن طلب من غير الله ﷻ ما لا يستطيع المطلوب منه أن يحقّقه، ولا أن يجعله لذلك السائل، فذلك السائل مشرك، من فروع ذلك: مسألة الاستغاثة؛ لأن الدعاء أعمّ، ولهذا قال: الاستغاثة إنّما تكون من المكروب.

فإذا وقع المرء في شدّة فطلب الغوث فيها، فإنّه يقال له: مستغيث، أي: طالب للغوث؛ لأنَّ (استغاث) هذه استفعال من الطلب، وهذه المادة (استفعل) كثيرًا ما تأتي على الطلب، فـ(السين والتاء) تزاد لكي تدلّ على معنى الطلب، استغاث: طلب الغوث، استعان: طلب العون، استنصر: طلب النصر، استسقى: طلب السقيا.

وقد تأتي هذه المادة ولا يراد بها الطلب، وهذا معروف في التصريف، وهو كثير أيضًا في اللغة، ومنه قولهم: استغنى فلان،: كان في غناة، ليس معناه: طلب الغنا. كذلك في قوله ﷻ: ﴿وَٱسْتَغْنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن: ٦] أي: غنيّ ﷻ غناءً كاملًا، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، والله ﷻ غنيّ حميد، محمود، ممجّد، مثنى عليه ﷻ بهذه الصّفة الّتي هي الغنى مع غيرها من الصّفات.

إذًا فأصل هذا الباب -باب استفعل- أنّه للطلب، فإذا قال: أستغيث بفلان فمعناه: أنّه طلب منه، أستنصر، أستغفر، أستعين، أستعيذ، ونحو ذلك.

فهذا كلّه داخل في الطلب، والدعاء حقيقة الطلب، ولذلك يسمّي الناس الاستسقاء استغاثة، يسمّون صلاة الاستسقاء استغاثة؛ لأنّها في حقيقتها طلب للغوث من الله ﷻ بعد أن يصيب العباد ما يصيبهم من نقص في المياه، أو جدب في الأرض، أو نقص في زروعهم، أو ماشيتهم.

المقصود من هذا أنّ الدعاء أعمّ، والاستغاثة أخصّ، الدعاء هو الطلب، وقال هنا الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ)**. لا بدّ هنا في الاستغاثة من ضابط أن يستغيث بغير الله، وكذلك في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ)**. لا بدّ أن يكون هناك ضابط لها؛ لأنّه ليس كلّ استغاثة شركًا، وإنّما الشرك هو إذا استغاث بغير الله فيما لا يقدر عليه المستغاث به حال الاستغاثة، فهو قد يستغيث بغير الله ﷻ لكن فيما يقدر عليه المستغاث به، كرجل أصابه غرق، فقال لرجل: أغثني، وهو يستطيع أن يغيثه، أو يغلب على ظنّ هذا الّذي طلب أن هذا يستطيع إنقاذه، إمّا بنفسه، أو بدعوة غيره إلى إنقاذه، فلا بأس؛ لأنّ هذا المستغاث به يمكنه، ويستطيع أن يغيث في هذه الحال، وأمّا الاستغاثة فيما لا يقدر عليه المستغاث به، فإنّها محض حقّ الله ﷻ، بل الواجب أن المستغيث يستغيث بالله ﷻ في كلّ حال، وينزل حاجاته بالله ﷻ على كلّ حال، ويتوجّه إلى الله ﷻ بطلب فكّ كربه على أيّ حال، فإنّ هذا فيه حقيقة توجّه القلب بإخلاص لله ﷻ، كذلك الدعاء جاء في الحديث الصحيح أنّ النبي ﷺ قال: «**مَنْ دَعَاكُمْ**،

فَأَجِيبُوهُ»[(١)]، فهنا الداعي دعا غيره، لكن دعا غيره دعوة إكرام، فليس هذا داخلًا في هذا اللّفظ، في قوله: «**أو يدعو غيره**».

المقصود بقوله: (**أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ**)، يسأل غيره سؤال عبادة، أمّا إذا سأله أنّه يحضر دعاه، قال: أنا أدعوك لحضور زواجي هذه الليلة، أدعوك لحضور اجتماع للأحباب عندنا الليلة، هذا دعاء الإكرام، دعاء ليس دعاء عبادة، إنّما هذا دعاء بمعنى سؤال للحضور، فلا يدخل فيه بلا إشكال، وإنّما المراد في قوله: (**أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ**) أنه يدعوه، ويسأله سؤال عبادة فيما يرجى من عند الله ﷻ.

ثمّ بيّن أنّ الدعاء ينقسم إلى قسمين:

دعاء عبادة، ودعاء مسألة.

دعاء العبادة: كلّ عبادة فإنّها تسمّى دعاء، وإذا ذكرت الله ﷻ، فيقال لك: داع، وإذا صلّيت فيقال: أنت داع.

ودعاء المسألة إذا سألته: يا ربّ أعطني، يا ربّ أفض علي من جودك، يا رب أصلح قلبي، ربّ آت نفسي تقواها، هذا دعاء مسألة، وفي الغالب العرفي يسمّى هذا النوع من الدّعاء -دعاء المسألة- يسمّى دعاءً، والآخر يسمّى عبادة، فالّذي يصلّي لا يقال: إنّه داع، لكن إذا رأيت أحدًا يرفع يديه قلت هذا يدعو، أمّا المصلّي فلا تقول: هذا، يدعو؛ لأنّه غلب العرف الخاص في أنّهم جعلوا دعاء المسألة هو الخاص باسم الدعاء، والنّوع الآخر يسمّى عبادة، لكن هناك اتّصال بينهما من جهة التضمّن،

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٤٣)، وأحمد في المسند (٢/ ٦٨)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٨٥)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ١٩٩)، والطبراني في الكبير (١٣٤٦٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٧٣) وصححه، والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٩٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والالتزام، وذلك أنّ دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، فإنّ حقيقة الداعي دعاء العبادة حقيقة المصلي، حقيقة الذاكر، حقيقة المتنفّل بصيام، حقيقة المجاهد، حقيقة الساجد، حقيقة الراكع، هم فعلهم هذا مستلزم لشيءخارج عن هذا الفعل، عن حقيقة ألا وهو أنّهم يطلبون من الله ﷻ الحسنى عنده، يطلبون ثواب ذلك العمل، فهم يفعلون العبادة، ويسألون الله ﷻ الثواب، لكن هل سألوه لفظًا؟، لا، لكن فعلهم للعبادة هذا دعاء مستلزم لطلبهم الأجر والثواب، أو ما شاءوا أن يطلبوه بهذا، الصّلاة، مثل صلاة الاستخارة، هو في هذه الصلاة جعلها مقدّمة قبل أو بين يدي سؤاله الاستخارة، فهي للسّؤال في أن يختار له الله ﷻ ما فيه الخيرة له من أمره.

أمّا دعاء المسألة فهو متضمّن لدعاء العبادة، أي: وهو يسأل هو في عبادة، إذا رأيته رافعًا يديه، ويقول: يا ربّ، يا ربّ، هو سائل، وهو في نفس الحال عابد.

ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: ودعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، أي: دعاء العبادة ليس خارج دعاء المسألة، ولكنّه متضمّن لدعاء المسألة، فدعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، وهو يسأل في داخل هذا السؤال عبادة، ومزيد عليها، وهو أنّه يسأل الله ﷻ، ويطلب منه، فإذًا بينهما تضمّن والتزام[1].

إذا تبيّن ذلك فالآيات كثيرة جدًّا في القرآن الّتي فيها ذكر نوعي الدعاء: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ

(١) راجع (ص٢٥٢).

ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ونحو ذلك من الآيات الّتي فيها ذكر لفظ الدعاء، بل إنّه في سورة مريم جعل الله ﷻ الدّعاء هو العبادة، فقال مخبرًا عن قول إبراهيم ﵇ لأبيه وقومه، قال ﷻ في سورة مريم: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤٨]، قال ﷻ: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٩].

فإذًا الدعاء هو العبادة، قول إبراهيم ﵇ هنا: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ﴾ يشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة؛ لأنّ حال عباد الأصنام أنّهم يسألونهم تارة، فيدعونهم دعاء مسألة، وتارة يعبدونهم لأن يقربوهم إلى الله ﷻ زلفى، فدعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة؛ كما قال أحد مشركي قريش: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

فإذًا بين ﷻ أن قول إبراهيم ﵇: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أنّ هذا هو العبادة، قال: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾.

فإذًا دعاء المسألة، ودعاء العبادة جميعًا يشتركان في أنّهما عبادة، إمّا على وجه المطابقة، مثل الصلاة، أو على وجه الاستلزام، مثل أن يصلي ويسأل، وذلك مستلزم لسؤاله.

وهنا قاعدة مهمّة وهي: أنّ المبطلين، والخرافيين في هذا الباب يقولون: إنّ الآيات الّتي فيها ذكر الدّعاء إنّما يقصد به دعاء العبادة، أي: يُقصد به العبادة، فيقول: أنا لا أصلّي للمقبور، وأنا لا أصوم له، وأنا لا أسجد له، ولكني سألته سؤالًا، استغثت به استغاثة، طلبت منه طلبًا، نقول له: إنّ الدعاء ينقسم إلى قسمين، ودعاء العبادة مستلزم لدعاء

المسألة، متضمّن لدعاء العبادة، فالواحد إذا سأل الله ﷻ وأخلص في سؤاله، أليس هذا يسأل ربّه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ﴾ [غافر: ٦٠] هو مأمور بأن يسأل الله ﷻ، وإذا كان كذلك فسؤاله الله ﷻ سؤال طلب، يدخل في تعريف العبادة، فهو عبادة من العبادات.

إذًا الّذي يسأل فعله متضمّن للعبادة، فما يأتي ذلك المبطل يقول: أنا أسأل سؤالا، وهذا ليس بعبادة، والّذي ورد أننا نصرف العبادة لغير الله، لكن هذا لا يدخل في هذه العبادة، نقول: لا، السؤال هذا دعاء، ولكنه متضمّن للعبادة؛ لأنّ الله ﷻ أمرنا أن نذكره، وأن نسأله، وأن ننزل حاجاتنا به ﷻ وحده: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البقرة: ١٨٦]، فهو إذًا في حال سؤاله سؤال الطلب هو في عبادة.

فإذًا نقول لهم: إذا فهمتهم الفرق بين نوعي الدعاء -دعاء العبادة، ودعاء المسألة-، أنّ هذا مستلزم، أي دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، صارت حقيقة الدعاء واحدة، وصار صرف الصلاة للميّت والسجود للميّت كصرف الاستغاثة به، كصرف الاستغاثة إليه، أي: فيما لا يقدر عليه، أو الاستغاثة، أو الذكر، أو أيّ نوع من أنواع السؤال؛ لأنّهما مقترنان أحدهما مستلزم للآخر والآخر متضمّن للثاني.

فإذًا التّفريق بينهما في النّصوص، أو في الاحتجاج باطل.

فتنتبه لهذه الفائدة المهمّة الّتي أفادنا إيّاها شيخ الإسلام رحمه الله في أنّ الدعاء ينقسم إلى هذين القسمين، وحبّذا لو راجعت الآيات الّتي ذكر فيها

لفظ الدعاء، ورأيت تفاسير السّلف للفظ الدعاء، فإنّهم تارة يفسّرونه بدعاء العبادة، وتارة يفسّرونه بدعاء المسألة؛ لأنّ هذا مستلزم للثّاني، فدعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، فإذا ذكر أحدهما فإنّه يُذكر الآخر، إمّا على سبيل الالتزام، أو سبيل التضمّن.

....

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في (الرسالة السنية): فإذا كان على عهد النبي ﷺ ممن انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضًا من الإسلام لأسباب منها: الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي ابن أبي طالب، بل الغلو في المسيح، فكل من غلا في نبي، أو رجل صالح، وجعل فيه نوعًا من الإلهية مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، أو أغثني، أو ارزقني، أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك، وضلال يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فإن الله - سبحانه وتعالى - إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب، ليعبد وحده لا شريك له، ولا يدعى معه إله آخر، والذين يدعون مع الله آلهة أخرى مثل: المسيح، والملائكة، والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، أو تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم، أو يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم، يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فبعث الله - سبحانه - رسله تنهى عن أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استعانة. ا.هـ.(١).

---

(١) انظر: (الوصية الكبرى) لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٣ - ٣٩٥).

الشرح:

حقيقة عبادة المشركين لآلهتهم، وأصنامهم هي في السؤال، ما نعبدهم، هم عبدوهم لأي شيء؟ قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ أي: غرضنا من العبادة هو أنّ يقرّبونا، ففي هذه العبادة يريدون أن يستجيب هذا المعبود، فيسأل الله ﷻ لهم المغفرة، أو القربى، أو نحو ذلك، فإذا كان هذا حكم عليها بالكفر والشرك من أجله، مع أنّه كما يقال: مرتبة ثانية، فكونهم يتوجّهون بالسؤال مباشرة لهم أليس من باب أولى؟ أي: هو قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ ومع ذلك أشركوا، فهم توجّهوا بالعبادة لكي يطلب هؤلاء لهم الله ﷻ، فإذا كانوا يصرّحون بذلك الطلب، ومع ذلك حكم عليهم بالشرك لهذا الغرض؛ حيث إنهم فعلوا هذا الفعل لغاية أن يسأل ذلك المؤله الله ﷻ في تحصيل مطلوب أولئك، فلأن يحكم عليهم بالشرك في حال سؤالهم مباشرة لهم، ذلك من باب أولى، أي يأتي ويقول: أعطني، ارزقني، اغفر لي، ارحمني، المرأة تأتي وتقول: ما تزوّجت، ابعث لي زوجا، يسّر لي زوجا، أنا فقير مديون، خلّصني من الدين، هذا لا شكّ أنه قصد، فأتوا للأمر قصدًا.

أمّا المشركون الأوّلون فكانوا في بعض أحوالهم يعبدون، ولا يذكرون السؤال، يريدون السؤال ضمنًا، والبعض الآخر يسألون مباشرة؛ كما قال ﷻ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ أي: سألوا الله ﷻ مخلصين له الدين: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

....

وقال أيضًا: من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم، ويدعوهم، ويسألهم كفر إجماعًا.

نقله عنه صاحب الفروع، وصاحب الإنصاف[(١)]، وصاحب الإقناع[(٢)]، وغيرهم، وذكره شيخ الإسلام، ونقلته عنه في الرد على ابن جرجيس في مسألة الوسائط[(٣)].

وقال ابن القيم رحمه الله: ومن أنواعه -يعني: الشرك- طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم والتوجه إليهم -وهذا أصل شرك العالم- فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعًا، ولا ضرًا، فضلًا عمن استغاث به، أو سأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده[(٤)]، وسيأتي تتمة كلامه في باب الشفاعة -إن شاء الله تعالى-.

الشرح:

هذه كلمة مهمّة، ونريد أن نؤصل فيها أصلًا.

وقول ابن القيم هنا: هذا أصل شرك هذا العالم، وهو صرف العبادة لغير الله، دعوة غير الله أصل شرك هذا العالم، واليوم هناك طوائف تعتقد

---

(١) انظر: الفروع (٦/ ١٦٥)، والإنصاف (١٠/ ٣٢٧).
(٢) انظر: الإقناع (٤/ ٢٩٧).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٢٤).
(٤) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٤٦).

أن عبادة غير الله ﷻ شرك، ولكن في الدعوة إلى ذلك تراهم مقصّرين، أو متخلّفين عن عمل، ودعوة أئمّة الإسلام، فهم يرون أنّ الدعوة تكون إلى شرك ما يسمّونه (شرك الحاكمية)، وهذا موجود في أكثر بلاد المسلمين إن لم يكن في كلّها، فتجد أن كثيرًا منهم عنده اعتقاد صحيح، فلا يعتقد في الأولياء، ولا يعتقد في جواز صرف العبادة لغير الله ﷻ، لكن يقول: البلاء اليوم ليس في هذا، البلاء اليوم في تحكيم غير الله ﷻ، في وجود هذه الطواغيت -طواغيت الحكّام- الّذين يحكمون بغير شرع الله ﷻ، ولذلك يجب أن نتوجّه إلى هذا الأمر بخصوصه في هذا الزمان حتّى نفضح أولئك الطواغيت، وحتى نجعل الناس يعرفون حقيقة الحكم بغير ما أنزل الله.

وأمّا الأمر الثاني: الذي هو شرك القبور، وما يتعلّق به من الشرك في العبادة يقول: هذا لا نهتمّ به؛ لأنّ الناس واضح هذا عندهم، وهذا غلط أصلي، ومنهجي في نفس الحال؛ وذلك لأنّ أصل شرك العالم، وإذا قابلت كلمة «**أصل**» في كلام أحد من أهل العلم، فعضّوا عليها بالنواجذ؛ لأنّ معرفة الأصول مهمة، قال: أصل شرك العالم هو هذا، وإذا كان أصل شرك العالم هو دعوة غير الله، سؤال غير الله، وصرف العبادات لغير الله ﷻ، فإنَّ الواجب أكثر الواجب، وأكبر الواجب، وأعظم الواجب أن تتوجّه الدعوة إلى تطهير الناس من هذا الشرك الّذي هو أصل الشرك؛ لأنّ ما بعده من أنواع الشرك أتت تبعا له.

ولهذا ترى من الناس الآن من يبيّن له هذا الأمر -أمر الحكم بغير ما أنزل الله، وما يتعلّق به-، وتراه يعتقد في بطلان الحكم بغير ما أنزل الله، وأنّه كفر، ولكن تجد أنَّه متوجِّه إلى غير الله في سؤاله، وفي دعواته.

وهذا معروف مثلًا من كبار قادة بعض الدعوات أنّهم وُجد عندهم ألفاظ شركية، وتوجّهات شركية، مع أنّ مسألة الحكم بغير ما أنزل الله أو ما يسمّونه (الثقافة السياسية)، أو ما يتعلّق بذلك، ثقافة الحكومات، هذا تجده عنده واضحا، لكن الأمر الثاني تجده فيه في ضلال مبين، وظهرت منهم الاستشفاعات، والسؤالات الشركية، ونحو ذلك.

واليوم ظهرت طوائف في كثير من بلاد المسلمين بعد أن عرفوا منهج السلف، وأن الاهتمام بالعقيدة طيب، لكن قالوا: صحيح هذا الاعتقاد يجب علينا أن نعتقد ذلك، وأن نلتزم ذلك، ولكن الدعوة إليه هنا يختلف فيها الناس، هل ندعو إلى إبطال الحكم بغير ما أنزل الله، أو ندعو إلى إبطال دعوة غير الله، وإبطال الشرك بالله ﷻ في صوره المختلفة؟ فهنا أتوا من جرّاء التأثّر ببعض المدارس وقالوا: إنّا ندعو إلى إبطال هذا الشرك الخاص الذي هو الشرك في الطاعة، وشرك التحاكم هذا ونترك ذلك؛ لأنّ المسألة واضحة، أو ربّما دخلهم ما دخلهم من أنّ ذلك يفرّق الناس، أو غير هذا.

وهذا اليوم موجود، وهذا خلاف منهج علماء المسلمين، وأئمّة السلف فإنّك لا تجد موحّدًا عرف توحيد الله ﷻ في عبادته، عرف أنّ التوجّه إلى الأولياء، أو التوجّه إلى المقبورين بالدعاء والسؤال، عرف أنّ هذا شرك لا تجد بين هؤلاء من يقول: إنّ الحكم بغير ما أنزل الله جائز؛ لأنّه إذا أخلص العبادة لله ﷻ في ذلك، فإنّه سيفهم أنّ من أنواع العبادة الطاعة، وأنّه يجب أن يفردها لله ﷻ.

ولذلك الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب واحد عالج هذه المسألة، وهو: باب ما

جاء في أنَّ طاعة العلماء والأمراء في تحريم ما أحلّ الله، أو تحليل ما حرّم الله يصيرهم أربابًا من دون الله.

وهذا هو المقصود منها، الباب واحد، ولكن الدعوة لا تكون إلى هذا مثل ما هو حاصل الآن إلى ما يبطل كما يسمّونه الشرك السياسي، هذا لا شكّ أنه ضلال عن منهج الأنبياء، والمرسلين في الدعوة.

ومن صنّف في هذا، وظنّ أنّ دعوة الأنبياء والمرسلين هي إبطال هذا النوع فإنّه لم يفهم أصل شرك العالم الّذي نبّه عليه الآن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، الآن أصل شرك العالم في أيّ شيء؟ ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا۟ كَثِيرًا﴾ [نوح: ٢٣-٢٤] هذا أصل شرك العالم؛ لأنّ أول شرك وقع في الأرض هو بهذا، وانتشر في الناس هذا الشرك بخصوصه.

ولهذا قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما ثبت في صحيح البخاري: هذه أسماء رجال صالحين(١).

فهذا أصل شرك العالم، فإذا دعونا الدعوة الحقّ كما دعا أئمّة الإسلام، وأئمّة السلف، ومن سار على نهجهم من أئمّة هذه الدعوة، دعونا إلى أصل هذا الدّين، وإلى ما يُبعد، ويباعد من أصل شرك العالم،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وُدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجُرُفِ عِنْدَ سَبَا، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لآلِ ذِي الْكَلَاعِ. أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ، وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ».

وهو الشّرك في الأولياء، والصالحين، أو صرف أنواع العبادة لغير الله ﷻ فإنّ غيره سيأتي تبعًا.

وهذا واقع بالتجربة، ونحن رأينا الدّعوة السلفيّة الصحيحة في هذه البلاد كيف أثمرت، وهي تجربة واضحة.

وأمّا اليوم فإنّنا إذا توجّه الناس إلى إبطال غير أصل الشرك، فإنّهم يتوجّهون إلى هدم ما ليس بأصل، وعند ذلك فإنّهم لا يهدمون الأصل، ومن المعلوم أنّه إذا هُدم الأصل يُهدم ما سواه تبعًا.

ولهذا فإنَّ الجماعات الإسلامية المنتشرة في كثير من بلاد المسلمين التي تدعو إلى ما كان عليه السلف الصالح، وتركّز على توحيد العبادة، وتدعو الناس إليه، لا تجد بينهم من يشكك في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله؛ لأنّها نوع من الأنواع، وهم وضحت عندهم كما وضح باقي المسائل.

أمّا الّذين قلبوا الأمر فتوجّهوا إلى نوع هذا الكلام في الحكم بغير ما أنزل الله، والكلام، والتفصيلات والمؤلفات، وإلى غير ذلك فإنّهم توجّهوا إلى ما ليس بأصل؛ ولهذا لا تجد عندهم الدعوة صحيحة إلى إبطال عبادة غير الله ﷻ، فإذا أتى من يريد الاستقامة، وأرادوا التّأثير عليه، أوّل ما يتكلّمون معه في الحكم بغير ما أنزل الله وما يتعلّق بذلك، هؤلاء الّذين أعنيهم هم الّذين عندهم عقيدة صحيحة في أنفسهم، فهم لا يعتقدون في الأولياء، ولا يعتقدون في القبور ونحو ذلك، أمّا الّذين يعتقدون فهؤلاء أمرهم منته.

وهذه شبهة الآن تسير في بعض بلاد المسلمين، وهم هؤلاء الّذين اقتنعوا بهذا الأمر، وهو أنهم يقولون: نحن على اعتقاد سليم، ونحن نهتمّ

باعتقاد أهل السنة والجماعة، ونهتم بما كان عليه سلف هذه الأمة، ولكن في طريق الدعوة يدعون إلى إبطال ما يسمّونه بالشرك السياسي، وذاك يتركونه إلى اعتقاد الأفراد الفردي، لكنهم لا يدعون إليه دعوة واضحة، هذه كالتقرير، والشرح لقول ابن القيم هنا: «**وهذا أصل شرك العالم**». فتهتم بقوله: أصل شرك العالم.

وما دام أنّ هذا هو الأصل فهو الّذي يجب أن تبذل الجهود في إبطاله، وما غيره من أنواع الشرك فإنّه سيبطل تبعًا لإبطال ذلك الأصل، فإذا هدم الأساس فإنّ البنيان كلّه ينهدم.

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٦-١٠٧].

ش: قال ابن عطية: معناه قيل لي: ﴿وَلَا تَدْعُ﴾، فهو عطف على أقم، وهذا الأمر، والمخاطبة للنبي ﷺ. إذا كانت هكذا، فأحرى أن يحذر من ذلك غيره، والخطاب خرج مخرج الخصوص، وهو عام للأمة(١).

قال أبو جعفر ابن جرير في هذه الآية: يقول تعالى ذكره: «ولا تدع» يا محمد من دون معبودك، وخالقك شيئًا لا ينفعك في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا يضرك في دين، ولا دنيا، يعني بذلك: الآلهة والأصنام، يقول: لا تعبدها راجيًا نفعها، أو خائفًا ضرها، فإنها لا تنفع ولا تضر، فإن فعلت ذلك فدعوتها من دون الله، فإنك إذًا من الظالمين، يكون من المشركين بالله الظالم لنفسه(٢).

قلت: وهذه الآية لها نظائر كقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [القصص: ٨٨] ففي هذه الآيات بيان أن كل مدعو يكون إلهًا، والإلهية حق لله لا يصلح منها شئ لغيره؛ ولهذا قال: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ كما قال -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (٩/ ٩٩).
(٢) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ٢١٨).

....

هُوَ ٱلْبَـٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢] وهذا هو التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] والدين: كل ما يدان الله به من العبادات الظاهرة، والباطنة.

وفسره ابن جرير في تفسيره بالدعاء، وهو فرد من أفراد العبادة، على عادة السلف في التفسير، يفسرون الآية ببعض أفراد معناها، فمن صرف منها شيئًا لقبر، أو صنم، أو وثن، أو غير ذلك، فقد اتخذه معبودًا، وجعله شريكًا لله في الإلهية التي لا يستحقها إلا هو؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] فتبين بهذه الآية، ونحوها أن دعوة غير الله كفر، وشرك، وضلال.

وقوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧] فإنه المنفرد بالملك، والقهر، والعطاء، والمنع، والضر، والنفع، دون كل ما سواه، فيلزم من ذلك أن يكون هو المدعو وحده، المعبود وحده، فإن العبادة لا تصلح إلا لمالك الضر، والنفع، ولا يملك ذلك، ولا شيئًا منه غيره تعالى، فهو المستحق للعبادة وحده دون من لا يضر ولا ينفع.

وقوله -تعالى-: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ

....

﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨] وقال: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢] فهذا ما أخبر به الله -تعالى- في كتابه من تفرده بالإلهية، والربوبية، ونصب الأدلة على ذلك.

فاعتقد عباد القبور، والمشاهد، نقيض ما أخبر به الله تعالى، واتخذوهم شركاء لله في استجلاب المنافع ودفع المكاره بسؤالهم، والالتجاء بالرغبة، والرهبة، والتضرع، وغير ذلك من العبادات التي لا يستحقها إلا الله تعالى، واتخذوهم شركاء لله في ربوبيته، وإلهيته.

وهذا فوق شرك كفار العرب القائلين: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨] فإن أولئك يدعونهم ليشفعوا لهم، ويقربوهم إلى الله.

وكانوا يقولون في تلبيتهم: «لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ إِلَّا شَرِيكًا، هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ»(١).

وأما هؤلاء المشركون فاعتقدوا في أهل القبور، والمشاهد ما هو أعظم من ذلك، فجعلوا لهم نصيبًا من التصرف والتدبير، وجعلوهم معاذًا لهم، وملاذًا في الرغبات، والرهبات ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [الطور: ٤٣]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ أي: لمن تاب إليه.

---

(١) أخرجه مسلم (١١٨٥) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ -قَالَ:- فَيَقُولُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَيْلَكُمْ قَدْ قَدْ، فَيَقُولُونَ إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ. يَقُولُونَ هَذَا، وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ».

الشرح:

في آية سورة يونس: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧]

هذا الخطاب للنبي ﷺ: ﴿وَلَا تَدْعُ﴾ نهي، وقوله هنا: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يشمل ما إذا كان الدعاء استقلالًا، أو كان الدّعاء اشتراكًا، قال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ أي: لا تدع على وجه الاستقلال من هو دون الله ﷻ، لا تدع غير الله ﷻ، لا على وجه الاستقلال، -أي: أن تعتقد أنّه مستقلّ- ولا على وجه المشاركة - تعتقد أنّه مشارك معاون، واسطة ﴿مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾، هذا وصف لحال أولئك الّذين ألّهوا، ودعوا من دون الله ﷻ، أو معه: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ أي: الذين لا ينفعون ولا يضرّون، فهؤلاء الّذين توجّه إليهم بالعبادة، هؤلاء هم في حاجة إلى النفع، إلى جلب المنافع لهم، وهم في حاجة إلى دفع المضار عنهم، إذا تأمّلت في حياته، تجد أنّهم في حياتهم محتاجون لأن يُنفعوا، ومحتاجون لأن تدفع عنهم المكاره، سواءً كانوا صالحين، أو كانوا أنبياء، أو كانوا غير ذلك، هم في حياتهم محتاجون، وكذلك الصالحون محتاجون بعد مماتهم إلى الله ﷻ، في أن يخفّف عنهم الحساب، وأن يجعلهم من المرحومين، ومحتاجون أيضًا إلى الأحياء في أن يدعوا لهم، وأن يسألوا الله ﷻ لهم المغفرة، ونحو ذلك، أو إذا كانوا أنبياء أن يُصلي الناس عليهم، وأن يسلّموا عليهم.

إذًا فهم في الواقع ليسوا مالكين لا لنفع، ولا لضرّ، والنبي ﷺ بيّن

ذلك عن نفسه فقال ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فهو لا يملك لنفسه نفعا، ولا يملك لنفسه ضرّا ﷺ، مع كونه أكمل الناس، بل مع كونه أشرف المخلوقات -عليه الصلاة والسلام-، مع ذلك يبيّن للناس أنّه من عباد الله ﷻ لقوله: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ أي: إلّا الّذي شاءه الله ﷻ لي من جلب بعض الأشياء التي أقدرني الله ﷻ عليها لنفسي، أو دفع المكاره عني بما أقدر عليها.

﴿وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ﴾ أي: حتى الغيب ما عندي علم به، وهذا فيه تقرير إلى أنّه -عليه الصلاة والسلام- بشر يُوحى إليه فقط؛ كما قال ﷻ في الآية الأخرى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [الكهف: ١١٠].

إذًا في هذه الآية، آية يونس، قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ﴾ [يونس: ١٠٦]، نهي، وهذا النهي للتّحريم؛ لأنّه شرك، لو دعا غير الله ﷻ فإنّه يكون من الظالمين، فقال ﷻ: ﴿فَإِن فَعَلۡتَ﴾ أي: حصل منك هذه الدعوة: ﴿فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وهذا يهزّ قلوب المؤمنين جميعًا، إذا كان النبي ﷺ وُجّه بهذا الخطاب، وهذا المقال من أنّه لو فعل ذلك كان من الظالمين: ﴿وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله ﷻ في الآية الأخرى: ﴿فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣] خوطب النبي ﷺ بأنّه لو دعا غير الله ﷻ، وهو أكمل الخلق، وأشرف الخلق، وأرفعهم مقامًا في الإيمان، لو دعا غير الله ﷻ، وتوجّه إليه لكان من الظالمين أبشع الظلم، وأبشع العدوان، بتأليه غير الله، ولكان من المعذّبين جزاء شركه، أفيأمن من هو دون النبي ﷺ ذلك؟ لا يمكن، أفيأمن موحد أن يكون

متوجّهًا إلى شيء من ذلك؟ لا يأمن، والله ﷻ له مكر بعباده، ولا يأمن مكر الله أهل الإيمان، بل هم دائمو الوجل من أن تصرف قلوبهم إلى غير طاعة الله، أو تقلب قلوبهم؛ ولهذا قال إبراهيم ﵇ داعيًا ربّه الدعاء العظيم: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥] دعا ربه، أليس هو في تقييد من دينه؟ أليس هو في وضوح من أمر التوحيد؟ بلى، ولكن خاف؛ لأنّه يعلم أن تسلّط الشيطان على العباد إنّما هو بالشرك.

قال إبراهيم التيمي -أحد أئمّة التابعين ﵀- عندما تلا هذه الآية: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ قال: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم(١).

إذا كان إبراهيم ﵇ ما أمن البلاء، فكذلك غيره لا يأمن البلاء، ويكون الطريق إلى عدم الوقوع في مثل هذا، وإلى أمن مثل هذا، بحسب قدرة العبد، وبتعلم التوحيد، وعدم نسيانه، وتعلم الشرك، واجتنابه، ليكون المرء في حساسية جديدة؛ ولهذا لو تأمّلت سورة الفاتحة فإنّها كلّها في التوحيد، والعبد يقولها كل يوم في خمس صلوات تذكيرًا له بهذا الأمر، وهو توحيده لله ﷻ، واستسلامه له، وعبادته وحده دون ما سواه، لكن لمّا كان العباد في غفلة عن معاني هذه السورة، وغيرها من آيات القرآن، فإنّهم يحتاجون إلى تبيين مسائل التوحيد تنصيصًا، في كلّ حال، حتى لا يقع ذلك في المؤمنين، يقول ﷻ: ﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦] أي: من المشركين؛ كما قال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

ثمّ بيّن ﷻ أنّه لا يرفع الضرّ، ولا يمسك الشرّ إلّا هو ﷻ، فقال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] هذا فيه حصر،

(١) سبق تخريجه (ص١٨٦).

لا كاشف له لذلك الضرّ مهما بلغ، سواءً كان شديدًا أو كان ضعيفًا، كان كثيرًا أو كان قليلًا، فإنَّه لا يكشف ذلك الضرّ إلا الله ﷻ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ﴾ هو الّذي مسّ بالضرّ، وهو الّذي يستطيع كشفه دون ما سواه: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ هذا حصر، حصر الكشف في الله ﷻ، فغيره (لا يستطيع أن يكشف الضرّ، ولا أن يحوله من حال إلى حال، وهذا معنى قولنا: (لا حول ولا قوة إلّا بالله ﷻ.

﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ أي: إن أفاض عليك خيرًا فإنَّه لا رادّ لفضله، ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وهذا مثل الآية الأخرى في أول سورة فاطر قال ﷻ: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ﴾ [فاطر: ٢]، وهذا في معنى حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي، وغيره أن النبي ﷺ قال له: «**إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَت الأَقْلَامُ، وَجَفَّت الصُّحُفُ**»(١).

فإذًا ننتبه لمثل هذه الآية، إذا كان النبي ﷺ خوطب بهذا فنحن وغيره ﷺ سواءً كانوا صحابة، أو من هم دونهم، هم مخاطبون بذلك من باب أولى؛ ولهذا تجد من المفسّرين الّذين لم يفهموا كلام مفسّري السلف في هذه الآية يقول: الخطاب للنبي ﷺ وليس مقصودًا به، وإنّما المقصود به أمّته. وهذا التفسير فهم غير صحيح، وليس معنى الآية أنّه يقع الشرك

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد في المسند (١/ ٢٩٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٨٣٩٥)، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٤٣٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٢١٧).

منـه ﷺ، حـاشـاه مـن ذلـك: ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٧].

لكن هذا فيه التحذير الشديد لأكمل الناس دينًا، ولأكمل الناس إيمانًا من هذا الأمر، فيكون فيه تحذير لمن دونه عن الوقوع في مثل شرك هذا البلاء العظيم.

إذًا الخطاب هنا للنبي ﷺ، والتّحذير له ﷺ، وغيره ﷺ أولى بذلك.

وَقَـــوْلِـــهِ: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

ش: يأمر تعالى عباده بابتغاء الرزق منه وحده دون ما سواه ممن لا يملك لهم رزقًا من السماوات والأرض شيئًا، فتقديم الظرف يفيد الاختصاص.

وقوله: ﴿وَٱعْبُدُوهُ﴾ من عطف العام على الخاص، فإن ابتغاء الرزق عنده من العبادة التي أمر الله بها.

قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿فَٱبْتَغُواْ﴾ أي: فاطلبوا عند الله الرزق، أي: لا عند غيره؛ لأنه المالك له، وغيره لا يملك شيئًا من ذلك ﴿وَٱعْبُدُوهُ﴾ أي: أخلصوا له العبادة وحده لا شريك له، ﴿وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ﴾ أي: على ما أنعم عليكم ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ أي: يوم القيامة فيجازي كل عامل بعمله[1].

الشرح:

هذا صلة لما تقدّم من الأدلّة على ما ذكره الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة الباب، وهو قوله: (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ**)، وذكر آيات تدلّ على هذا دلالة واضحة، ومنها قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، وهذه الآية فيها عطف للعام

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٢٦٩).

الّذي هو العبادة على الخاص الّذي هو ابتغاء الرزق؛ وذلك لأنَّ الله ﷻ أمر بأن يبتغى عنده وحده دون ما سواه من الرزق، فقال ﷻ: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾ وهذا أمر، وما دام أنّه أمرٌ داخل في العبادة، وهو فرد من أفراد العبادة، ثمّ عمّ بعد ذلك فقال ﷻ: ﴿وَٱعۡبُدُوهُ﴾ أي: وحده دون ما سواه، وفي أول الآية: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾ وفرق بين هذا السياق، وبين ما لو قيل: فابتغوا الرزق عند الله؛ لأنّه قدم الظرف، فإنّه تقرر في علم المعاني أن تقديم ما حقّه التّأخير يفيد أشياء، منها في هذا المقام: الاختصاص، فهو يفيد الحصر والقصر، ويفيد الاختصاص فإذًا ابتغاء الرزق لا بدّ أن يُحصر في الله ﷻ، وطلب الرزق يُحصر في الله ﷻ، الابتغاء هو: الطلب، يطلب الرزق من مالكه، وقوله هنا: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ أي: عنده وحده دون ما سواه، ابتغوا الرزق عنده وحده؛ لأنّه هو المالك للنّفع، هو المالك لمقاليد السموات والأرض، هو المالك لخزائن السموات والأرض، وهو الّذي يفيض على عباده أنواع الرزق التي يتقلّبون فيها، فهو مالك المفاتيح، كما قال ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ومعنى قوله ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ أي: مفاتيح الأمور الغيبية الّتي لا يعلمها الإنسان هي عنده وحده دون ما سواه، ومن ذلك ما سيرزقه المرء، ومع ذلك فهو ﷻ يمينه ملأى، سحاء الليل والنهار، لا تغيضها نفقة، قال ﷺ: «**يَمِينُ اللهِ مَلأَى لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُم مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَالقِسْطُ بِيَدِهِ الأُخْرَى يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ**»(١).

فما دام أنّه ﷻ هو المالك لهذا وحده، فإنّه يفرد بهذا النوع من

---

(١) حديث أبي هريرة ﷺ ورد بألفاظ متقاربة، رواه البخاري (٤٦٨٤، ٧٤١١) بلفظ: «**يَدُ اللهِ** =

العبادة، فالرّزق يُطلب من عنده وحده دون ما سواه، فالعبد إذا كان له حاجة لأن يُرزق فليتوجّه إلى الله ﷻ بطلب الرزق، بطلب أن يُرزق، بطلب أن يكون عنده ما يكفيه، أن يكون غنيًّا، أن يكون عنده سعة من أمره، ونحو ذلك من أنواع الطلب، فإذا قبل الله ﷻ دعاءه يسّر أسباب ذلك، فعمل العبد بأسباب تنتج له ما قدره الله ﷻ له، أو يأتيه ذلك من غير فعل سبب فعله، وإذا كان هذا واقعًا، وهذا لا جدال فيه عند المشركين، فإنّهم يعلمون أنّ الّذي يرزق هو الله ﷻ، وأنّ الذي يملك النّفع والضرّ هو الله ﷻ دون ما سواه.

فمعنى ذلك أنّه يلزمهم أن يتوجّهوا إليه ﷻ وحده دون ما سواه؛ لأنّهم ما داموا أقرّوا أنّ الّذي ينفع، ومالك النفع الحقيقي هو الله ﷻ فمعنى ذلك أنّ الذي يجب أن يُعبد وحده دون ما سواه هو الّذي ينفع. لِمَ عبد العابدون غير الله ﷻ؟

الجواب: لأنّهم يعتقدون أنّهم ينفعون، يعتقدون أنّهم يمكنهم أن يفيضوا عليهم ممّا بأيديهم، وما دام أنّ الثابت عند الجميع أن المالك لأزمّة النفع، المالك للرزق هو الله ﷻ وحده دون ما سواه.

فيجب إذًا أن تتوجّه القلوب له، وأن يُسأل وحده دون ما سواه.

فإذا كان كذلك صحّ الاستدلال بهذه الآية على ما أراد الشيخ رحمه الله في (**بَابُ مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ**)؛ لأنّ الاستغاثة سؤال، وكثيرًا ما يكون المستغيث يستغيث في رزق، أو في نفع يريده لنفسه بدفع

= مَلأى»، وفيه: «**وَبِيَدِهِ الميزانُ، يَخفِضُ ويَرفَعُ**»، ورواه مسلم (٩٩٣) رضي الله عنه بلفظ: «**وَبِيَدِهِ الأُخْرَى القَبْضُ**»، وكلاهما ليس فيه «**الْقِسْطَ**».

وروى نحوه ابن ماجه (١٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «**وَبِيَدِهِ الأُخْرَى الْمِيزَانُ يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَيَخْفِضُ**».

المضرّات عنه، إذا كان فقيرًا يقول: أغثني من فقري، أي: يطلب الرزق، إذا كان صاحب دين، أي: عليه دين، يقول: أغثني من هذا الدين الّذي ركبني، معناه: يطلب الرزق، ونحو ذلك.

فإذًا الله ﷻ هو الّذي يملك النفع، ويملك الضرّ وحده دون ما سواه، وهذا دليل كثيرًا في القرآن ما يتردّد من أنّه يقرّر ﷻ إقرار المشركين بأنّه هو الّذي يملك النّفع، ويملك الضرّ، ويلزمهم بهذا الإقرار الّذي هو نوع من أنواع توحيد الربوبية، يلزمهم بهذا النوع من الإقرار على ما جحدوه، وهو توحيد الإلهية؛ لأنّهم معترفون بأنّ الذي يجب أن يُسأل وحده هو الّذي يملك النفع والضرّ.

فإذًا الّذي يملك النفع والضرّ هو الله ﷻ، فينبغي أن يُعبد وحده دون ما سواه، ولهذا عطف على ابتغاء الرزق بقوله: ﴿وَٱعْبُدُوهُ﴾ يعني: ابتغوا عند الله الرزق وحده دون ما سواه، واعبدوه أيضًا وحده دون ما سواه؛ لأنّه هو الّذي يملك نفعكم، ويملك دفع الضرّ عنكم، وهذا كما في قوله ﷻ في سورة الإسراء: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] لا يملكون كشف الضرّ ولو استغثتم بهم، لا يملكون إفاضة الخير عليكم، وتحويل الفقر الّذي بكم، أو تحويل البلاء الّذي بكم من حال إلى حال، لا يملكون ذلك، فمعنى ذلك أنّ هؤلاء الّذين سُئلوا لا يملكون ذلك، فمعناه أنّ الله ﷻ هو وحده الّذي يملك ذلك، فإذًا هو الحقيق بأن تتوجّه القلوب إليه محبّةً وتعظيمًا، وسؤالًا، وطلبًا، والتجاءً، ورغبةً، ورهبةً، وهذا تقرير بديع، وهو كثير في القرآن جدًّا، من أمثلة ذلك قوله ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ

هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٣٨]، وهذا فيه ظهور لهذا الدليل، ما وجه الاستدلال؟ من أين استفدت هذا الإلزام؟ من أيّ لفظ؟ وجه الاستدلال لا بدّ يكون لفظ: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ نحن نقول: الآن يلزمهم بتوحيد الإلهية بما اعترفوا به من توحيد الربوبية.

هذه استفادة من الفاء، من قوله ﷻ: ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم﴾ من الهمزة والفاء؛ لأنّ الفاء هذه الّتي تأتي بعد الاستفهام، هذه عاطفة لجملة حُذفت بين الهمزة، والفاء يدلّ عليها السياق، وهذا كثير في القرآن، الواو والفاء بعد همزة الاستفهام عاطفة، تعطف الجملة المذكورة على جملة محذوفة دلّ عليها السّياق، وهذا واضح أنّ فيه ترتيبا ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم﴾ أي: أإذا قلتم هذا، وأقررتم بأنّ الله ﷻ هو خالق السموات والأرض وحده، وأنّه هو المالك لها، فهذا الّذي تدعونه من دون الله.

﴿إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨] هذا واضح أنّ فيه إلزاما وترتيبا، ترتيب الثاني على الأوّل، فتقرير هذه المسائل هو: أنّه يستدلّ عليهم بما أثبتوه على ما أنكروه.

وآية سورة العنكبوت واضحة في ذلك: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧]﴿وَٱعۡبُدُوهُ﴾ عام أتى بعد الخاص؛ لأنّ هذا الخاص هم يقرّون به، وهو أنّ الله ﷻ مالك الرزق وحده، فإذًا ابتغوا الرزق عنده وحده، واعبدوه وحده دون ما سواه، قال ﷻ: ﴿إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ أي: مرجعكم إليه، والناس صائرون إليه، ومحشورون إليه في يوم القيامة، فلا تظلم نفس شيئًا.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝٦﴾ [الأحقاف: ٥-٦].

ش: نفى سبحانه أن يكون أحد أضل ممن يدعو غيره، وأخبر أنه لا يستجيب له ما طلب منه إلى يوم القيامة.

والآية تعم على كل من يدعى من دون الله، كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] **وفي هذه الآية أخبر أنه لا يستجيب، وأنه غافل عن داعيه** ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾، **فتناولت الآية كل داع، وكل مدعو من دون الله.**

قال أبو جعفر بن جرير في قوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾ **يقول تعالى ذكره: وإذا جمع الناس ليوم القيامة في موقف الحساب كانت هذه الآلهة التي يدعونها في الدنيا لهم أعداء؛ لأنهم يتبرأون منهم:** ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ **يقول تعالى ذكره: وكانت آلهتهم التي يعبدونها في الدنيا بعبادتهم جاحدين؛ لأنهم يقولون يوم القيامة: ما أمرناهم، ولا شعرنا بعبادتها إيانا، تبرأنا منهم يا ربنا[1]؛ كما قال تعالى:** ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ۝١٧ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكْرَ وَكَانُواْ قَوْمًۢا بُورًا ۝١٨﴾ [الفرقان: ١٧-١٨].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٦/ ٤).

....

قال ابن جرير: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ من الملائكة، والإنس، والجن، وساق بسنده عن مجاهد قال: عيسى، وعزير، والملائكة(١).

ثم قال: يقول تعالى ذكره: قالت الملائكة الذين كان هؤلاء المشركون يعبدونهم من دون الله، وعيسى: تنزيهًا لك يا ربنا، وتبرئةً مما أضاف إليك هؤلاء المشركون: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ نواليهم ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم﴾. انتهى(٢).

قلت: وأكثر ما يستعمل الدعاء في الكتاب والسنة واللغة ولسان الصحابة ومن بعدهم من العلماء في السؤال والطلب، كما قال العلماء من أهل اللغة وغيرهم: الصلاة لغة الدعاء، وقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] الآية، وقال: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣]، وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ [يونس: ١٢].

وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]، وقال: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] الآية، وقال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] الآية.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٨/ ١٨٩).
(٢) انظر: تفسير الطبري (١٨/ ١٩٠).

....

وفي حديث أنس ﵁ مرفوعًا: «الدُّعاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»[(١)]، وفي الحديث الصحيح: «ادعوا اللهَ، وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بالإِجَابَةِ»[(٢)]، وفي آخر: «مَنْ لَمْ يَسْألِ اللهَ يَغضَبْ عَلَيْهِ»[(٣)]، وحديث: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللهِ مِنْ الدُّعَاءِ»[(٤)]، رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وصححه، وقوله: «الدُّعَاءُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ، وَعِمَادُ الدِّينِ، وَنُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ»[(٥)] رواه الحاكم وصححه. وقوله: «سَلُوا اللهَ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الشِّسْعَ إِذَا انْقَطَعَ»[(٦)] الحديث.

وقال ابن عباس ﵄: أفضل العبادة الدعاء، وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] الآية. رواه ابن المنذر، والحاكم وصححه[(٧)].) وحديث: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ. . . . الحديث»[(٨)]، وحديث: «اللَّهمَّ إِنِّي أسألُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ

---

(١) سبق تخريجه (ص١٩٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٧٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٧٣)، وابن ماجه (٣٨٢٧)، وأحمد (٢/ ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٧٧)، والبخاري في الأدب المفرد (٦٥٨).

(٤) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧، ٣٣٧٢)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد (٤/ ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٧)، والبخاري في الأدب المفرد (٧١٤)، والحاكم (١/ ٤٩٠).

(٥) أخرجه الحاكم (١/ ٤٩٢) وصححه.

(٦) أخرجه الترمذي (٣٦٠٧، ٣٦٠٨).

(٧) أخرجه ابن المنذر في التفسير كما في الدر المنثور (٧/ ٣٠٢)، والحاكم (١/ ٤٩١) وصححه.

(٨) أخرجه أبو داود (١٤٩٧)، والترمذي (٣٥٤٤)، وأحمد (٢١/ ١٩٢)، والحاكم (١/ ٦٨٣)، والطبراني في الكبير (٥/ ١٠١).

....

أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوا أَحَدٌ»[1]، وأمثال هذا في الكتاب، والسنة أكثر من أن يحصر، في الدعاء الذي هو السؤال، والطلب، فمن جحد كون السؤال، والطلب عبادة فقد صادم النصوص، وخالف اللغة، واستعمال الأمة سلفًا وخلفًا.

وأما ما تقدم من كلام شيخ الإسلام، وتبعه العلامة ابن القيم - رحمهما الله تعالى- من أن الدعاء نوعان: دعاء مسألة، ودعاء عبادة، وما ذكر بينهما من التلازم، وتضمن أحدهما للآخر، فذلك باعتبار كون الذاكر والتالي والمصلي والمتقرب بالنسك، وغيره طالبًا في المعنى. فيدخل في مسمى الدعاء بهذا الاعتبار، وقد شرع الله -تعالى- في الصلاة الشرعية من دعاء المسألة ما لا تصح الصلاة إلا به، كما في الفاتحة والسجدتين وفي التشهد، وذلك عبادة كالركوع والسجود. فتدبر هذا المقام يتبين لك جهل الجاهلين بالتوحيد.

الشرح:

ثم ذكر قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥] هذه الآية يحكم الله ﷻ

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٣)، والترمذي (٣٤٧٥)، وأحمد (٣٨/ ١٤٩).

فيها على الّذين يدعون الآلهة المختلفة بأنّهم هم أضلّ الخلائق، وهم بلغوا في الضلال مبلغًا لا مبلغ بعده، يقول ﷻ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ﴾ أي: ليس ثَمَّ أضل من هؤلاء: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، هنا في قوله: (يَدْعُو) هذا يعني السؤال الّذي فيه العبادة، أي: سألوهم، طلبوا منهم أشياء، فهو جمع معنى السؤال، وجمع أيضًا معنى العبادة، ولذلك قال في آخرها: ﴿كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦]؛ لأنَّ السؤال لفظ (يدعو) يدلّ على السؤال، ويدلّ على العبادة بالتضمّن، أي: دعاء المسألة يدلّ على دعاء العبادة بالتضمّن، وهذا ظاهر، قال ﷻ: ﴿أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ﴾ (ممّن) هذه من كلمتين، من الجارّة (وَمَن يَدْعُ) و(مَن) هذه للعقلاء، يدعون من دون الله، هذا يشمل كلّ من دعي من دون الله ﷻ.

إذًا هذه الآية تعمّ؛ لأنّ الله ﷻ قال: (**يَدْعُوا**)، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: يدعو سوى الله ﷻ، دعوا غير الله ﷻ، وهذه الآلهة الّتي دُعيت من دون الله، ما أنواعها؟

الجواب: ذكر الله ﷻ في كتابه أربعة أنواع: ذكر الأنبياء، والمرسلين، وذكر الصالحين، وذكر الأصنام، وذكر الملائكة، وذكر الجن، هذه أربعة أصناف.

النوع الأول: البشر من الأنبياء، والمرسلين والصالحين، والعبّاد والأولياء، أو الّذين ليسوا بعبّاد، ولا أولياء صالحين، هذا نوع.

النوع الثاني: الأصنام المصوّرة، أحجار، أخشاب، ونحو ذلك.

النوع الثالث: الجنّ.

النوع الرابع: الملائكة، وهذه تأمّلوها في القرآن، هذه الآية، في قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ تعمّ الأربعة جميعًا، وهي كقوله ﷻ في سورة الفرقان: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ

عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧] ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ كذلك هذا فيه عموم؛ لأنّ «ما» هنا بمعنى الّذي، والأسماء الموصولة تعمّ ما كان في حيز صلتها، إذن هذا عموم، كلّ من دعي من دون الله فإنّه يدخل في هذا، فإذًا حكم الله ﷻ -وهو أحكم الحاكمين، وأصدق القائلين- بأنّه ليس ثمَّ أضلّ ممّن دعا أحدًا من دونه ﷻ، ليس ثمَّ أضلُّ ممّن دعا نبيًّا من الأنبياء، ولو كان نبيّنا محمدًا ﷺ، ليس ثمَّ أضلُّ ممَّن دعا من دون الله رسولًا من الرّسل، ليس ثم أضلُّ ممّن دعا صالحًا من الصالحين، ليس ثم أضلُّ ممّن دعا وليًّا من الأولياء، وكذلك من باب أولى، وأحرى ليس ثم أضلُّ بل ضلاله مضاعف ممّن دعا ضالًّا مضلًّا فاسقًا فاجرًا، وخارجًا عن دين الإسلام، ومات، ثمّ عكف النّاس على قبره وسألوه، هؤلاء هم أضلُّ الناس، كذلك حكم الله ﷻ بأنَّه ليس ثمَّ أضلُّ ممَّن دعا الجنَّ وسألهم واستغاث بهم واستمتع بهم، وحكم الله ﷻ بأنَّه ليس ثمَّ أضلُّ ممَّن سألَ الملائكة، وحكم الله ﷻ بأنّه ليس ثمَّ أضلُّ ممّن سأل الأصنام، والصور المصوَّرة من الأخشاب، أو الأحجار أو الأشجار، أو نحو ذلك، كل هؤلاء سألوا غير الله، ودعوا غير الله، وعبدوا غير الله ﷻ، فهم أضلُّ الناس بحكم أحكم الحاكمين، وإذا كان كذلك كانوا هم المشركين الشّرك الأكبر، بل شركهم أكبر من أنواع الشرك الأكبر، فإنّ الشرك الأكبر درجات، أو الشرك الأكبر دركات، أشدّها هو شرك الاستغاثة، شرك الدّعوة، هذا هو أشدّها.

وإذا كان كذلك فإنّ الشيطان حريص على أن يوقع الناس في هذا البلاء، وحصل له بعض ما أراد، فانصرف فئات من الأمّة إلى هذا النّوع من الشرك، فألّهوا الأنبياء، ألّهوا الصالحين، ألّهوا الفسقة، ألّهوا الجن، ونحو ذلك ممّا هو معروف.

فإذًا في قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ هذا ظاهر الدلالة على ما ذكرت، قال ﷻ مبيّنًا وجه ذلك: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ﴾ وهذا مفعول به «من» هنا مفعول به، ومن للعقلاء، أم غير العقلاء؟ الغالب أنّها للعقلاء، ولكن قد تأتي لغير العقلاء.

وقد قدّمنا أنَّ الآية هذه فيها عموم ممّن دُعي من دون الله.

قوله ﷻ: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ﴾ يدخل دخولًا أوّليًا العقلاء، لدلالة لفظ «مَن» عليه، ويدخل غير العقلاء، يدخلون من الأصنام، وغيره، يدخلون تبعًا، ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ هو لا يستجيب له، وعدم الاستجابة إلى يوم القيامة، معنى ذلك: أنَّ هؤلاء الّذين في البرزخ لا يملكون الإجابة إلى يوم القيامة، أمّا يوم القيامة فإنّهم سيكونون أحياء، فإنّه لو استغاث المستغيث بالنبي ﷺ في عرصات القيامة كان ذلك جائزًا، بل الناس يستغيثون بالأنبياء يوم القيامة، فإذًا قوله هناك ﷻ: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ فيه دلالة على أنَّ هؤلاء الّذين سئلوا من دون الله ﷻ، أو مع الله ﷻ أنّهم لا يستجيبون إلى يوم القيامة، فلو ادخر أولئك السائلون سؤالهم لأولئك الّذين أُلّهوا، وأخروه إلى يوم القيامة لأمكن أن يجيبوهم، لكن الحال أنّهم لا يستجيبون، فهم إلى يوم القيامة، وأيضًا من أوصاف هؤلاء الّذين سئلوا ودُعوا من دون الله، ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ﴾، أي: هم عن سؤال هذا السائل غافلون، هم عن دعاء هذا الداعي غافلون، هم عن استغاثة هذا المستغيث غافلون، فكيف إذًا يكون حال هذا الّذي يسأل من هو غافل عنه، ويتعلّق بمن هو غافل عنه، ويستغيث بمن هو غافل عنه، أهذا يعدّ في ضمن العقلاء، أم في ضمن الجهلاء؟

لا شكّ هذا غافل عنك، لا يستجيب لك، هو مشغول بنفسه، وأنت

تسأله، والله ﷻ هو الّذي حكم، وأخبر، ومن أخبر من الله ﷻ؟ ومن أعلم من الله ﷻ بأنّ هؤلاء مشغولون بأنفسهم؟، فقال ﷻ: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾، أي: في فترة البرزخ هم عن دعائهم غافلون، هذه حجّة الآية.

ثمّ بيّن تعالى أنّ الّذي سأل سيكون له يوم القيامة مصير مع الّذين سألهم فقال ﷻ: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾ [الأحقاف: ٦]؛ لأنّ هؤلاء الذين سُئلوا لايرضون أن يسألهم أحد، وإذا عاينوا يوم القيامة النار فإنّهم لا يرضون أن يكون أحد قد أشرك بهم، أو توجّه إليهم أو دعاهم أو سألهم؛ لهذا إذا حُشر النّاس تبرّءُوا منهم: ﴿كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾ عداوةً ظاهرة بيّنة تكون يوم القيامة، فهل هذا الّذي يسأل من سيكون عدوًّا له يوم القيامة في هذه المسألة الّتي سألها، هل هذا على وجه صواب، أم على وجه ضلال؟ وهل ضلاله هذا بسيط، أم ضلاله أعظم الضّلال؟

فإذًا قوله هنا: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، وقوله: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾، وقوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾، وقوله: ﴿وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ هذه الأربع كلّها في بيان كون ذلك الضلال أعظم الضلال؛ لأنّه قال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ هؤلاء الّذين عبدتموهم ترجون شفاعتهم يوم القيامة، أو سألتموهم تريدون منهم النفع في الدنيا، هؤلاء يوم القيامة يكونون أعداءً لكم، ويكونون بهذه العبادة، وذلك الدّعاء الّذي دعوتموهم، وتلك المسألة التي سألتموهم يكونون متبرّئين منكم: ﴿وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾، وهذا كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] تقطّعت، كانوا يظنّون أنّ الدعاء

سبب يصل بهم، وإذا بهذا السبب انقطع، يظنّون أنّ التوسّل بهم سبب يصلهم بهؤلاء الصالحين أو الأنبياء والمرسلين أو الأولياء، فإذا به يوم القيامة ينقطع، وليس ثمَّ سبب إلّا توحيد الله ﷻ: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

....

ش: ومما يبين هذا المقام، ويزيده إيضاحًا، قول العلامة ابن القيم رحمه الله في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وهذا الدعاء المشهور أنه دعاء المسألة، قالوا: كان النبي ﷺ يدعو ربه، ويقول مرة: يا الله، ومرة يا رحمن، فظن المشركون أنه يدعو إلهين، فأنزل الله هذه الآية. ذكر هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقيل: إن هذا الدعاء هنا بمعنى التسمية، والمعنى: أي: سميتموه به من أسماء الله تعالى، إما الله، وإما الرحمن، فله الأسماء الحسنى، وهذا من لوازم المعنى في الآية، وليس هو عين المراد، بل المراد بالدعاء معناه المعهود المطرد في القرآن، وهو دعاء السؤال، ودعاء الثناء.

ثم قال: إذا عرف هذا فقوله: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] يتناول نوعي الدعاء لكنه ظاهر في دعاء المسألة، متضمن لدعاء العبادة، ولهذا أمر بإخفائه.

قال الحسن: بين دعاء السر، ودعاء العلانية سبعون ضِعْفًا، ولقد كان المسلمون يجتهدون في الدعاء، ولم يسمع لهم صوت، إن كان إلا همسًا بينهم، وبين ربهم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] يتناول نوعي الدعاء، وبكل منهما فسرت الآية قيل: أعطيه إذا سألني، وقيل: أثيبه إذا عبدني، وليس هذا من استعمال

....

اللفظ في حقيقته ومجازه، بل هذا استعمال في حقيقته الواحدة المتضمنة للأمرين جمعيًا.

وهذا يأتي في مسألة الصلاة، وإنها نقل عن مسماها في اللغة، وصارت حقيقة شرعية، واستعملت في هذه العبادة مجازًا للعلاقة بينهما، وبين المسمى اللغوي، وهي باقية على الوضع اللغوي، وضم إليها أركان، وشرائط.

فعلى ما قررناه لا حاجة إلى شيء من ذلك، فإن المصلي من أول صلاته إلى آخرها لا ينفك عن دعاء، إما عبادة وثناء، أو دعاء طلب ومسألة، وهو في الحالتين داع. ا هـ. ملخصًا من البدائع(١).

الشرح:

هنا في كلام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ والّذي قبله يقول: إنَّ لفظ الدّعاء في الغالب في القرآن وفي السنة، وفي كلام العرب أنّه يراد به دعاء السؤال، وقد يراد به دعاء العبادة، أي: أنّه خصّت العبادة باسم العبادة، والدعاء صار للعرف، الاستعمال العرفي في القرآن وفي السنة، وفي كلام العرب أنّ هذا يُراد به دعاء المسألة، فإذا قال القائل: دعوت ربّي، أي: سألته؛ ولهذا قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ ادعوا الله، أو ادعوا

(١) انظر: بدائع الفوائد (٣/ ٨٤٢).

الرحمن، ليس معناه اعبدوا الله، أو اعبدوا الرحمن، ليس هذا مرادًا بالآية إنّما المراد اسألوا الله، أو اسألوا الرحمن: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ أي: سواءً أسألتم الله ﷻ، أو سألتم الرحمن، فإنّما تسألون ربًّا واحدًا، وإِلَهًا وَاحدًا، لا تسألون اثنين، قال ﷻ: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فالأسماء الحسنى من حيث دلالتها على ذات الله ﷻ مترادفة، هي كلّها دالة على ذات واحدة؛ لهذا قال ﷻ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ اسألوا الله، أو اسألوا الرحمن.

كذلك من أدلّة كون الدعاء الغالب عليه أنّه المسألة هو قوله ﷻ: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ أي: حالة كونكم متضرّعين، وحالة كونكم مخفين ذلك، ولهذا قال بعض السلف: إن كان دعاؤهم سرًّا، سرًّا يعني: همسًا بينهم وبين ربّهم؛ كما قال النبي ﷺ حينما سمع الصحابة ﵃ يرفعون أصواتهم قال: «**أَيُّهَا النَّاسُ: ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ -يَعْنِي: تَسْأَلُونَ- أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**»(١) أي: قريب منكم، فلِمَ رفع الصوت؟؛ لهذا سأل سائل فقال: أبعيد ربّنا فنناديه، أم قريب فنناجيه؟ يريد نناديه فنرفع الصوت بالدعاء، أم قريب فنناجيه همسًا، وسرًّا.

هنا في قوله ﷻ في سورة الأعراف: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ أي: سرًّا، هذه السرّية تكون في العبادة فيما علمنا من أمر الشرع، أم في السؤال؟ في السؤال؛ لأنّ العبادات ظاهرة، الصلاة واضحة، ما هي خفيّة، الواحد يدعو ربّه، مطلوب منه أن يخفي صلاته؟ لا، كذلك عبادة الصيام، كذلك عبادة الزكاة، الحجّ، الأذكار، جميع العبادات، هل المراد

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري ﵁.

من فاعلها أن يخفيها، أم المراد أن يسرّ بها؟ الأصل فيها الإظهار، إلّا إذا كان في الإسرار زيادة في الأجر لما ورد في الشرع، وإلّا الأصل في العبادات خاصة الفرائض الأصل فيها إظهارها، صلاة الفرض ما يجوز لواحد أن يقول: أنا أريد أستسر بها أعظم لأجري، حتّى ما أُتّهم بالرياء، لا، الفرائض عمومًا الأصل فيها إظهار العبادة، الصلاة، الصيام، الحجّ، حتّى الزكاة إظهارها لا بأس به، خاصة في الأموال الظاهرة، أمّا الأموال الباطنة ففيها تفصيل، ونحو ذلك.

المقصود أنّ هذه الآية في قوله ﷻ: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ ليست آتية في العبادة، إنما هي في السؤال؛ لأنّه هو الذي يكون على وجه الخفاء، وهذا ظاهر.

إذًا أصل المسألة وهي أنّ الدعاء في هذه الآية هو دعاء المسألة، فنصوص الكتاب والسنة الغالب أنّ الدعاء دعاء مسألة، إذا قال قائل: إنّ دعاء المسألة ليس ظاهرًا أنّه لا يجوز صرفه لغير الله، وأن صرفه لغير الله شرك فالجواب: لأنّ هذا في ترجمة هذا الباب قال: «**أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ**» فالجواب: أن دعاء المسألة متضمّن لعبادة، فلا يمكن لأحد أن يقول: هذا السائل ليس في عبادة، إذا سأل الله ﷻ، تسأله أنت سألت على وجه العبادة، أم لا؟ سيقول: نعم؛ لأنّ السائل عابد، فإذا كان السائل عابدًا فمعنى ذلك أنّ كلّ دعاء مسألة متضمّن لدعاء العبادة، هذا واضح، حجّة ظاهرة على الّذين يقولون: لا، دعاء العبادة ليس داخلًا، دعاء المسألة ليس شركًا، دعاء المسألة إذا صرف لغير الله ليس شركًا. وهذا تجده في كتب الّذين عارضوا دعوة الإمام المجدّد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله مثل ابن جرجيس وجماعته، ودحلان وغيره، يأتون يحتجّون يقولون: لا، دعاء

المسألة هذا ليس شركًا إذا صرف لغير الله، صحيح الأولى أنّ يسأل الله ﷿، لكن من سأل غير الله ﷿ فيما لا يقدر عليه المسؤول، فلا يكون شركًا؟ والجواب: أنّ الآيات في هذا ظاهرة واضحة، والأدلة في هذا ظاهرة واضحة، بل هو لبّ العبادة؛ كما قال النبي ﷺ: «**الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ**»[(١)] هذا رواه أبو داود، وغيره بإسناد صحيح عن النعمان بن بشير ﵁، وكما روى الترمذي عن أنس بإسناد فيه بعض الضعف، ولكن المعنى صحيح أنّه قال ﷺ: «**الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ**»[(٢)] أي: لبّها، وعظمها، وهذا صحيح فدعاء المسألة ليس هو العبادة كلّها، ولكن هو مخّها، هو لبّها، فقوله في حديث النعمان بن بشير ﵁ الدعاء هو العبادة أي: معظمها، كما قال ﷺ: «**الْحَجُّ عَرَفَةُ**»[(٣)]. أي: عرفة ركن الحجّ الأعظم، وهذا كثير في السنة.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٩٤).
(٢) سبق تخريجه (ص١٩٥).
(٣) سبق تخريجه (ص١٣٢).

وَقَوْلِهِ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢].

ش: قال: (وَقَوْلِهِ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]). **بين تعالى أن المشركين من العرب، ونحوهم قد علموا أنه لا يجيب المضطر، ويكشف السوء إلا الله وحده، فذكر ذلك -سبحانه- محتجًا عليهم في اتخاذهم الشفعاء من دونه؛ ولهذا قال:** ﴿أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ﴾ **يعني: يفعل ذلك، فإذا كانت آلهتهم لا تجيبهم في حال الاضطرار، فلا يصلح أن يجعلوها شركاء لله الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء وحده.**

وهذا أصح ما فسرت به الآية كسابقتها من قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَـٰلَهَآ أَنْهَـٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٦١]، **ولاحقتها إلى قوله:** ﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [النمل: ٦٣-٦٤].

فتأمل هذه الآيات يتبين لك أن الله -تعالى- احتج على المشركين

....

بما أقروا به على ما جحدوه، من قصر العبادة جميعها عليه، كما في فاتحة الكتاب: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

قال أبو جعفر بن جرير قوله: -إلى قوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ - ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ يقول تعالى ذكره: أم ما تشركون بالله خير، أم الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء النازل به عنه؟ وقوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ يقول: يستخلف بعد أمواتكم في الأرض منكم خلفاء أحياء يخلفونهم، وقوله: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ أإله سواه يفعل هذه الأشياء بكم، وينعم عليكم هذه النعم؟ وقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ يقول: تذكرًا قليلًا من عظمة الله، وأياديه عندكم تذكرون، وتعتبرون حجج الله عليكم يسيرًا، فلذلك أشركوا بالله، وغيره في عبادته. ا.هـ[١].

الشرح:

هذه الآية من سورة النمل، وهي قوله ﷻ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]. هذه الآية مع ما قبلها من الآيات هي من جنس ما سبق أن ذكرت أنَّ القرآن فيه الاحتجاج على المشركين الّذين يشركون بالله ﷻ غيره في العبادة،

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٠/ ٤).

الاحتجاج عليهم بما يقرّون به، وهم يقرّون بأنّ الله ﷻ هو الّذي يجيب المضطرّ إذا دعاه؛ لأنّهم كانوا يخلصون الدين لله ﷻ في الشدائد؛ كما قال ﷻ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان: ٣٢]، فبيّن الله ﷻ في هاتين الآيتين أنّ المشركين يخلصون الدعاء لله ﷻ وقت الشدة، وقت الاضطرار، كما ذكر ﷻ في آية يونس: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، فهذه الآيات وغيرها كثير في القرآن تبيّن أنّ المشركين يعلمون أنّ الذي يجيب المضطرّ إذا دعاه، وأنّ الّذي يقيض الخيرات لمن دعاه مضطرًّا إنّما هو الله ﷻ وحده، وأنّ تلك الآلهة التي يعبدها أولئك المشركون، ويتوجّهون إليها بأنواع العبادات أنّها لا تملك ذلك، فكم استغاثوا بها في شدّة فلم تغثهم! وكم وقع بهم كرب فلم تنفعهم، إذ توجّهوا إليها فلم ينتقل الكرب عنهم، ولم يتحوّل من حال إلى حال! ولكن إذا دعوا الله باضطرار، وبإخلاص، ودعوا الله ﷻ وحده في شدائدهم، فإنّه يجيب دعوتهم كما أخبر ﷻ بذلك عن نفسه، والمضطرّ تجاب دعوته ولو كان كافرًا، ولو كان مشركًا، فإنّه ليس من شروط إجابة الدعوة الإسلام، قد يجاب للكافر لأسباب منها: أن يكون مضطرًّا، ومنها: أن يكون مظلوما، ومنها: أن يكون له حسنات يجازى عليها بإجابة بعض دعائه من صحة في بدنه، أو سعة في رزقه، أو نحو ذلك، فليس الإسلام شرطًا في إجابة الدعاء، بل قد أجيب لإبليس وهو رأس الكفر،

ورأس الاستكبار؛ لأنّه استكبر وكفر، ومع ذلك دعا الله بدعوة فأجابه الله ﷻ، وأخّره إلى الوقت الّذي يريد التّأخير إليه، وهؤلاء يعلمون ذلك، أعني: المشركين، ولهذا قال ﷻ لهم: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ يعني: أولئك الآلهة الّتي سألتموها، وعبدتموها، وتوجّهتم إليها خير، وأعظم مقامًا، وأرفع درجة، وأقرب إلى الاستحقاق -استحقاق العبادة-، أم من تعلمون صفته، وهو الذي يجيب المضطر إذا دعاه، وهو الّذي يكشف السوء عنكم، وهو الّذي يجعلكم خلفاء الأرض.

ثم قال ﷻ ما دام أنّ الذي فعل هذه هو الله ﷻ فإذًا هو الذي يستحقّ أن يؤلّه وحده؛ لأنّ معنى ذلك أنّه هو الّذي يملك النفع المطلق، ويملك الضرّ المطلق، فما دام كذلك فهو المستحق لأن يعبد، لذلك قال: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ يعني: أمعبود يعبد حقًّا مع الله ﷻ؟ لا، بل كل المعبودات التي عُبدت مع الله ﷻ فإنّما عُبدت بالباطل، والبغي، والظلم، والعدوان، ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾؟ ولهذا هذا الاستفهام إنكاري، ينكر عليهم اتّخاذ الآلهة مع الله ﷻ: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ والآيات التي هي قبل هذه الآية، والتي بعدها كلها فيها قوله: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ وفيها تقرير توحيد الربوبية الّذي يقربه المشركون، ويحتجّ به ﷻ عليهم في إيجاب إقرارهم بما يستحقّه ﷻ من توحيده في العبادة وحده لا شريك له.

وَرَوَى الطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ: «أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٌ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قُومُوا بِنَا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ هَذَا المُنَافِق، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ»(١).

ش: (الطَّبَرَانِيُّ): هو الإمام الحافظ، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة، وغيرها، روى عن النسائي، وإسحاق بن إبراهيم الديري، وخلق كثير، مات سنة ستين وثلاثمائة، روى هذا الحديث عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

قوله: «أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٌ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ». لم أقف على اسم هذا المنافق.

قلت: هو عبد الله بن أبي كما صرح به ابن أبي حاتم في روايته.

قوله: (فَقَالَ بَعْضُهم) أي: الصحابة رضي الله عنهم، هو أبو بكر رضي الله عنه.

قوله: «قُومُوا بِنَا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ هَذَا المُنَافِق»: لأنه ﷺ يقدر على كف أذاه.

قوله: «إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ». فيه النص على أنه لا يستغاث بالنبي ﷺ، ولا بمن دونه، كره ﷺ أن يستعمل هذا اللفظ في حقه، وإن كان مما يقدر عليه في حياته، حماية لجناب التوحيد، وسدًا

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، في مسند عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وهو من القسم المفقود من المعجم. وذكره الخطابي في الغنية عن الكلام وأهله (ص٥، ٣٢)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٥٩) وقال: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث، وقد رواه أحمد بغير هذا السياق.

....

لذرائع الشرك، وأدبًا، وتواضعًا لربه، وتحذيرًا للأمة من وسائل الشرك في الأقوال والأفعال.

فإذا كان فيما يقدر عليه ﷺ في حياته، فكيف يجوز أن يستغاث به بعد وفاته، ويطلب منه أمور لا يقدر عليها إلا الله تعالى؟ كما جرى على ألسنة كثير من الشعراء كالبوصيري، والبرعي، وغيرهم من الاستغاثة بمن لا يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا، ويعرضون عن الاستغاثة بالرب العظيم القادر على كل شيء الذي له الخلق والأمر وحده، وله الملك وحده، لا إله غيره، ولا رب سواه.

قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] في مواضع من القرآن: ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١] فأعرض هؤلاء عن القرآن واعتقدوا نقيض ما دلت عليه هذه الآيات المحكمات، وتبعهم على ذلك الضلال الخلق الكثير، والجم الغفير. فاعتقدوا الشرك بالله دينًا، والهدى ضلالًا -فإنا لله وإنا إليه راجعون- فما أعظمها من مصيبة عمت بها البلوى! فعاندوا أهل التوحيد، وبدعوا أهل التجريد، فالله المستعان.

الشرح:

هذا الحديث كما ذكر الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ رواه الطبراني بإسناده، والطبراني ذكر أنّه هو: سليمان بن أحمد بن أيوب اللّخمي الطبراني المولود سنة ستين

ومائتين، والمتوفى سنة ستين وثلاثمائة، له المعاجم الثلاثة المشهورة، المعجم الكبير، ورتبه على أسماء الصحابة، ذكر فيه مسانيد الصحابة، لكنه مختصر، وليست كلّ مسانيد الصحابة موجودة فيه، بل هناك بعض الصحابة لا توجد مسانيدهم فيه، وله المعجم الأوسط، والمعجم الصغير، وهما مرتّبان على أسماء شيوخه، فالمعجم الكبير على أسماء الصحابة، على الترتيب الألفبائي، والمعجم الأوسط والصغير على ترتيب شيوخه، لكن المعجم الأوسط يختلف عن المعجم الصغير، فالمعجم الأوسط طريقته فيه أنّه يورد غرائب شيوخه، والمعجم الصغير يورد لكل شيخ من شيوخه حديثا أو حديثين، فانتخب بعض الشيوخ، وهذا يدلّك على أنّ الحافظ الطبراني كان كثير المشايخ؛ لأنه رحل وعمّر، فأخذ عن جمع كثير، فله أكثر من ألف شيخ تلقّى عنهم العلم، وأخذ عنهم علم الحديث، وهو إمام في السنّة له مصنّف في السنّة من أجلّ المصنّفات، روى الطبراني هذا الحديث، وذكر أصحاب الزوائد أنّه رواه في معجمه الكبير.

وقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: روى الطبراني بإسناده. يعني بهذه الكلمة في مقام إيراد الإسناد؛ لأنّ أهل العلم إذا قالوا روى فلان بإسناده، فمعنى ذلك أنّه في مقام ذكر الإسناد، وأهل العلم أكثروا من إيراد الأسانيد من الشيخ إلى النبي ﷺ، أي: من الراوي إلى النبي ﷺ؛ ذلك لأنّه قد يكون في الإسناد شيء يحبّ أن يطلع عليه المصنف القارئ، أو من روى هذا الحديث، وهذا الحديث ممّا تكلّم فيه بعض الّذين عاصروا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنّ شيخ الإسلام ابن تيمية كتب كتابه في الاستغاثة، وضمّنها هذا الحديث، واحتجّ به، وأطال الكلام عليه، فأتى المعاند له، وطعن فيه بقوله: إنّك أوردت هذا الحديث، وهذا الحديث ليس بحديث

صحيح، قال له شيخ الإسلام في كتابه «**الاستغاثة الكبرى**» قال: هذا كلام جاهل لا يعلم طريقة أهل الحديث في إيرادهم الأحاديث، ولا في اعتمادهم، ولا في اعتضادهم، فإنّ كثيرًا من الأحاديث تُذكر، ويحتجّ بها، لا على وجه الاعتماد، لكن على وجه الاعتضاد، فإذا كان ما جاء في الحديث له أصوله التّي تشهد له، وله ما يدلّ عليه فإنّ هذا الحديث يوردونه ويستشهدون به، ويفرّعون عليه، ويشرحونه؛ ولهذا قال في موضع آخر: (**أهل الحديث لا يستدلّون بحديث ضعيف في أصل من الأصول، بل إمّا في تأييده، وإمّا في فرع من الفروع**)[1]، هذه طريقة أهل الحديث، أنّهم يوردون الأحاديث ولو كانت ضعيفة، لكن إذا معناها ليس فيه ما يُستغرب، وحبّذا لو راجعتم كتاب الردّ على البكري المسمّى: «**الاستغاثة الكبرى**» فإنّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطال الكلام على هذا الحديث فيه جدًّا، بحيث استغرق نحوًا من خمسين أو ستّين صفحة على هذا الحديث؛ لأنّ ذلك المعاند الّذي انتقد شيخ الإسلام في إيراده هذا الحديث قال: إنّ هذا الحديث ليس بصحيح، فبيّن له طريقة أهل الحديث في إيرادهم هذا الحديث[2].

ثمّ ذكر أنّ هذا الحديث رواه الطبراني، ورواه غيره بإسناد فيه ابن لهيعة قاضي مصر، وذكر من فضله، وذكر من علمه وقال: إنّ بعض أهل العلم لم يحتجّ بحديثه، وإنّ بعضهم احتجّ بحديثه، وبعضهم توقّف في حديثه إلّا ما علم أنّه سمعه قبل الاختلاط، ويميّز هذا برواية أكابر أصحابه عنه، سواءً كانوا العبادلة، أو غير العبادلة؛ لأنّ الّذين رووا عن ابن لهيعة قبل الاختلاط جمع منهم العبادلة الثلاثة، وغيرهم كالحسن بن موسى الأشيب، وجماعة معروفين عند أهل الحديث.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥).
(٢) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري (ص١١٨).

المقصود من هذا أنّ هذا الحديث معناه الّذي فيه وهو أنّ النبي ﷺ قال: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**» هذا هو ما دلّت عليه كلّ الآيات الّتي قبل هذا الحديث، فهذا الحديث ليس بجديد فيما تحمله قول النبي ﷺ: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**»، وكما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في بيانه، وشروحه لهذا الحديث، قال: إنّ هذه الكلمة منه ﷺ وهي قوله: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**» كلمة في بيان الأصل في هذا الباب، الأصل في بيان عبادة الاستغاثة، وهو أنّه لا يستغاث بالنبي ﷺ، وهو أفضل هذه الأمّة، وأعظمها قدرًا، وأرفعها منزلة عند الله عَزَّ وَجَلَّ، فإنّه لا يستغاث به فضلًا عمّن هو دونه، وإنّما يستغاث بالله عَزَّ وَجَلَّ وحده، وهذا فيه بيان الأصل في هذا الباب، وهو أنَّه لا يستغاث إلّا بالله عَزَّ وَجَلَّ وحده، وهذا الأصل قد تواردت عليه كلمات العلماء، والأئمّة، وكلمات الصالحين، وكلمات الزهّاد، فمن ذلك ممّا أورده شيخ الإسلام من ذلك قول أبي يزيد البسطامي: (استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق).

لفظ: «**لَا يُسْتَغَاثُ**» إلّا بالله لفظ صحيح، وعند الإطلاق لا يقيّد بشيء فنقول: لا يستغاث إلا بالله، الاستغاثة حق الله عَزَّ وَجَلَّ، ومعلوم أنه إذا استغيث المخلوق فيما يقدر عليه ذلك المخلوق فإنّه لا بأس بذلك، كما فعل الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ هنا حينما استغاثوا بالنبي ﷺ من شرّ المنافقين؛ لعلمهم بأنّه يقدر على الإغاثة، لعلمهم بأنه يمكن أن يضرب عنقه، يمكن أن يصيبه من الأذى، والعذاب ما يناله ممّا يقدر عليه النبي ﷺ في حياته، لكنه ﷺ لمّا رأى هذا الفزع منهم، وذلك اللَّجأُ إليه، بيّن لهم الأصل العام الّذي يجب أن لا يغيب عن الأذهان حتّى حين الطلب ممّن يقدر على شيء أن

يفعل ما يقدر عليه فإنّه لا يغيب عن الذهن أنّ المغيث حقيقة هو الله ﷻ، وأنّه لا يستغاث إلّا بالله ﷻ، فهنا في قول النبي ﷺ: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**» بيان لهذا الأصل، وسدّ لطرق الغلو التي قد يفتحها الشيطان على بعض المرضى، وقد يغوي بها الشيطان طوائف من هذه الأمة، فهذا ما جاء في هذا الحديث معروف، ولهذا في أسماء الله الحسنى (المغيث) و(غياث المستغيثين)، كما أوردها بعض من ألّف في ذلك، ومعنى (المغيث): الذي يغيث على وجه الحقيقة، فإنّ الّذي يغيث على الوجه المطلق الّذي هو غير مقيد بقيد من القيود إنّما هو الله ﷻ، وغيره من الخلق فإنّما يغيثون فيما أقدرهم الله ﷻ عليه، إنّما يغيثون فيما مكنّهم الله ﷻ منه، فالقدرة على الاستغاثة من الله ﷻ، ولهذا المغيث حقيقة هو الله ﷻ، ولهذا العبد لا يتوجّه إلّا لمن يغيث حقيقة، فالقلب لا يلتفت إلى غير الله ﷻ، حتّى حين طلب الاستغاثة حين يستغيث، فإنّما يستغيث بمن يقدر على الإغاثة مع استحضار أنّ المغيث هو الله ﷻ، وأنّ الّذي يخلق هذه الإغاثة التي تنفعه هو الله ﷻ.

فإذًا هو حين يستغيث بالمخلوق فيما يقدر عليه ذلك المخلوق بشرط كونه حيًّا قادرًا على أن يغيث حاضرًا، فإنّه حينما يستغيث إنّما يجعل ذلك المخلوق سببًا، والسبب معروف أنّه لا ينفع وحده، فيبقى تعلّق القلب بالله ﷻ وحده، كذلك نقول: لا ناصر إلّا الله، مع أنّه يجوز أن تستنصر بمن يستطيع أن ينصرك في أمر من الأمور، لا معين إلّا الله.

هذه الإطلاقات صحيحة؛ لأنّها تبيّن الأصل، تبيّن القاعدة في هذا الباب، والنبي ﷺ لمّا رأى من فزعهم إليه مع أنّه يقدر على ذلك، ولأنّ هؤلاء صحابة، أبو بكر رضي الله عنه وغيره، وهم أكمل هذه الأمة، لما رأى من

فزعهم، ذكر هذا الأصل العظيم وسدّ الطرق الّتي فيها توجّه القلب، ونوع اعتماده على من يغيث من البشر، وهذا ولو كان مع استحضار إغاثة الله ﷻ لكنه يجب أن يكون القلب مخلصًا الاستغاثة بالله ﷻ، وأن يكون العبد المستغيث يعتقد أنّ المغيث، أو من يملك الإغاثة من البشر، إنّما هو سبب من الأسباب كالدواء الذي يتناوله، قد ينفع، وقد لا ينفع، فيبقى تعلّق القلب ليس بالبشر، إنّما هو تعلق بالله ﷻ، وهذا محض التوحيد، وهو الذي أراد النبي ﷺ أن يبيّنه للأمّة بأجمعها.

ولهذا هذا الحديث ليس فيه إبانة الشرك؛ لأنّ أولئك استغاثوا به فيما يقدر عليه، ففعلهم صحيح، وليس يلحقهم لوم، لكنه ﷺ حَمَى حِمَى التوحيد وقطع الذرائع لغير هؤلاء التي قد يغوي بها الشيطان من يغوي من هذه الأمة، فبيّن هذا الأمر.

وإذا تبيّن ذلك فهذا الأصل الّذي دل عليه هذا الحديث، أصل مجمع عليه.

فإذًا ليس في الحديث ما يستغرب، وليس فيه ما يستنكر؛ ولهذا اعتمده أئمّة الإسلام في بيان ما دلّ عليه.

بعض المخرّفين القبوريين، قال: إنَّ قول النبي ﷺ: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**» هذا فيه بيان أنّ الاستغاثة الّتي هي اعتقاد الإغاثة في أحد على وجه الاستقلال إنّما تكون من الله ﷻ، وأمّا إذا كانت الاستغاثة على وجه التسبّب فإنّه لا شيء في ذلك.

ولهذا قال هنا في قوله: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**» هذا قطع على الّذين يريدون جعل النبي ﷺ مغيثًا إغاثة مطلقة على وجه الاستقلال، وهم يقولون: لم يستغيثوا به على وجه التسبّب، إنّما استغاثوا

به على وجه الاستقلال فلذلك ردّ عليهم النبي ﷺ بهذا الردّ، فقال: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي**» على وجه الاستقلال، إنّما يستغاث بالله ﷻ على وجه الاستقلال.

وهذا الكلام من أبطل الباطل، بل هو فيه استنقاص الصحابة ﵃ فيه تنقصّ لأبي بكر الصديق ﵁؛ لأنّه لا يحوم حول ذهن أحد من الصحابة ﵃ أنّ النبي ﷺ يمكّن من التأثير على وجه الاستقلال، هل هذا يمكن؟ أن يعتقد صحابي كريم في النبي ﷺ أنّه يكون على وجه الاستقلال مغيثا؟، فأين إذن إغاثة الله ﷻ؟ فوقع في تنقّص الصحابة، ورميهم بالاعتقاد الفاسد، وهذا كثير في المخرّفين دائمًا إذا أوردوا هذا الحديث يوردونه بهذا التوجيه، مثل الّذي ردّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر هذا المعنى، وقال شيخ الإسلام ﵀ في ردّه عليه يقول ضمن ما قال: هذا لا يُظنّ بمن هو دون الصحابة بمراحل فكيف يُظنّ بالصحابة الكرام، ورأسهم أبو بكر الصديق ﵁ كيف يُظنّ بهم أنّهم يعتقدون أنّ النبي ﷺ يغيث على وجه الاستقلال؟

لا شكّ أنّ هذا لا يحوم حول ذهن أحد من الصحابة، ولو كان من أصغرهم فضلًا عن أن يكون ذلك الصحابي هو أبو بكر الصديق ﵁ وهذا كلام صحيح، وكلام نفيس؛ لأنّ قوله ﷺ: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**» فيه بيان الأصل أن المغيث هو الله ﷻ، وأن العبد في استغاثته يجب عليه أن ينزلها بالله ﷻ، لكن الأصل لما كان هذا فلا مانع أن يستغيث بغيره لكن بشروط، فإذا توفّرت هذه الشروط فلا حرج؛ لأنّ ما كان خلاف الأصل فإنّه لا بدّ فيه من شروط، أمّا الأصل فهو على الجادة، كذلك نقول: لا استنصار إلّا بالله، فلا تطلب النّصر إلّا من الله؛ لقوله:

﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] لا عون إلّا من الله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، لا إغاثة إلّا من الله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] ونحو ذلك، فهذه صحيحة، معانٍ صحيحة، وكلمات صحيحة؛ لأنّها في بيان الأصل، لكن إذا أراد العبد أن يفصّل يقول: ويجوز أن يستغيث بحيٍّ قادر حاضر مع عدم اعتقاد أنّه مستقلّ بذلك، يجوز كذا وكذا ببيان ما يخالف الأصل مع شروط جوازه، وهذا ظاهر من قوله: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: أَنَّ عَطْفَ الدُّعَاءِ عَلَى الاسْتِغَاثَةِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا هُوَ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَصْلَحَ النَّاسِ لَوْ يَفْعَلُهُ إِرْضَاءً لِغَيْرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ.

الْخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا.

السَّادِسَةُ: كَوْنُ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا مَعَ كَوْنِهِ كُفْرًا.

السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الثَّالِثَةِ.

الثَّامِنَةُ: إِنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنَ اللهِ، كَمَا أَنَّ الْجَنَّةَ لَا تُطْلَبُ إِلَّا مِنْهُ.

التَّاسِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الرَّابِعَةِ.

الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ لَا أَضَلَ مِمَّنْ دَعَا غَيْرَ اللهِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ غَافِلٌ عَنْ دُعَاءِ الدَّاعِي لَا يَدْرِي عَنْهُ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ سَبَبٌ لِبُغْضِ الْمَدْعُوِّ الدَّاعِيَ وَعَدَاوَتِهِ لَهُ.

قَوْلُهُ: «قُومُوا بِنَا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ»؛ لِأَنَّهُ ﷺ يَقْدِرُ عَلَى كَفِّ أَذَاهُ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: تَسْمِيَةُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبَادَةٌ لِلْمَدْعُوِّ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كُفْرُ الْمَدْعُوِّ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: هِيَ سَبَبُ كَوْنِهِ أَضَلَّ النَّاسِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْخَامِسَةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْأَمْرُ الْعَجِيبُ، وَهُوَ إِقْرَارُ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِلَّا اللهُ، وَلِأَجْلِ هَذَا يَدْعُونَهُ فِي الشَّدَائِدِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: حِمَايَةُ الْمُصْطَفَى ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَالتَّأَدُّبُ مَعَ اللهِ.



١٤ - بَابُ

قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴿١٩٢﴾﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٢].

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴿١٩٢﴾﴾).

قوله: ﴿أَيُشْرِكُونَ﴾ أي: في العبادة.

قال المفسرون: في هذه الآية توبيخ وتعنيف للمشركين في عبادتهم مع الله -تعالى- ما لا يخلق شيئًا وهو مخلوق، والمخلوق لا يكون شريكًا للخالق في العبادة التي خلقهم لها، وبين أنهم لا يستطيعون لهم نصرًا، ولا أنفسهم ينصرون، فكيف يشركون به من لا يستطيع نصر عابديه، ولا نصر نفسه؟

وهذا برهان ظاهر على بطلان ما كانوا يعبدونه من دون الله، وهذا وصف كل مخلوق حتى الملائكة، والأنبياء، والصالحين.

وأشرف الخلق محمد ﷺ قد كان يستنصر ربه على المشركين ويقول: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضُدِي وَنَصِيرِي بِكَ أَحُولُ بِكَ أُصُولُ وَبِكَ أُقَاتِلُ»(١)، وهذا كقوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣] ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٣٢)، والترمذي (٣٥٨٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

....

مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾ [الجن: ٢١-٢٢].

فكفى بهذه الآيات برهانًا على بطلان دعوة غير الله كائنًا من كان، فإن كان نبيًا، أو صالحًا فقد شرفه الله -تعالى- بإخلاص العبادة له، والرضاء به ربًا ومعبودًا، فكيف يجوز أن يجعل العابد معبودًا مع توجيه الخطاب إليه بالنهي عن هذا الشرك، كما قال -تعالى-: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]، **وقال:** ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]. **فقد أمر عباده من الأنبياء، والصالحين، وغيرهم بإخلاص العبادة له وحده، ونهاهم أن يعبدوا معه غيره، وهذا هو دينه الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه، ورضيه لعباده، وهو دين الإسلام، كما روى البخاري عن أبي هريرة ﵁ في سؤال جبريل ﵇ قال: «يا رَسُولَ اللهِ ما الْإِسْلَامُ قال الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ ولا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ». الحديث[1].**

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠، ٤٧٧٧).

الشرح:

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا﴾) هذه الأبواب السالفة كانت في حكم أنواع من الشرك، في بيان أنواع من الشرك، وحكم تلك الأفعال من النذر، والذبح لغير الله، والتمائم، والاستغاثة بغير الله، والاستعاذة بغير الله، ودعاء غير الله عز وجل.

وفي هذا الباب، والباب الّذي بعده ذكر الشيخ رحمه الله الأدلّة، أو ذكر بعض الأدلّة الّتي يستدلّ بها على بطلان التوجّه لغير الله عز وجل.

وتلخيص ذلك أنّ الربّ -تبارك وتعالى- أقام الأدلّة في كتابه على بطلان دعوة غير الله، وعلى بطلان الإشراك بغيره، الإشراك به غيره، وعلى بطلان الاستغاثة بغيره عز وجل أدلّة متنوعة:

النوع الأول: ذكر الله عز وجل ربوبيّته، وأنّه واحد في ربوبيّته، وذكر هذا يلزم بالقول بأنّه واحد عز وجل في إلهيته، لا شريك معه في إلهيته، كما أنّه لا شريك معه في ربوبيته، فلا يشرك معه أحد في العبادة، والتوجّه، وإخلاص العمل، وجميع أنواع التوجّهات، لا يشرك معه أحد فيها.

كما أنّه لا ربّ، لا متصرّف، لا خالق، لا مدبّر للأمر إلّا هو، لا نافع، ولا ضار إلّا هو عز وجل، فالأدلّة الدالة على توحيد الله عز وجل في ربوبيته هي أدلة لتوحيده عز وجل في إلهيته باللزوم؛ لأنّه يلزم منها أن يكون واحدًا في إلهيته، فمن كان هو الربّ وحده، هو المتصرف في الأمر وحده، هو الخالق عز وجل وحده، هو الّذي ينفع وحده، وهو الّذي يضرّ وحده، وأنّه إذا أراد بعبد سوءًا حاق به، وإذا أراد به خيرًا فإنّه لا معقّب لمشيئته، وأنّه يفيض الخير، ويفيض الرحمة فلا تمسك، وأنّه يأذن بالشرّ على العبد فلا يمسك، وأنه هو الذي بيده ملكوت كلّ شيء.

من كانت هذه هي أوصاف ربوبيّته فهو المستحقُّ لأن يُعبد وحده، هو المستحقّ لأن تخضع له القلوب، وأن تجلّه القلوب، وأن تحبّه القلوب، وأن ترجوه، وأن ترغب فيما عنده، وأن ترهب ممّا عنده.

وهذا لا شكّ دليل واضح على أنّه ﷻ هو الواحد في إلهيته، فأدلّة الربوبية يلزم منها توحيد الإلهية، فمن أيقن بتوحيد الربوبية إيقانًا تامًّا فإنّه يلزمه أن يوحّد الله ﷻ في إلهيته، هذا نوع من أنواع الأدلّة.

النوع الثاني: أنّه ﷻ متوحّد في أسمائه وصفاته، له الصفات العلى، والأسماء الحسنى الكاملة الّتي لا يعتريها نقص بوجه من الوجوه، فهي الحسنى البالغة في الحسن نهايته، والعليا البالغة في العلوّ، علو الصّفات، نهاية العلوّ، فليس اتّصاف العباد بصفاتهم مثل اتّصاف الله ﷻ بصفاته، فصفاته ﷻ تناسب ذاته الغنيّة الكاملة الّتي ليس فيها نقص، ولا يعتريها نقص بوجه من الوجوه، فصفات الله ﷻ، وأسمائه -تبارك وتعالى- الّتي في الكتاب، في كتابه أو في سنّة نبيّه ﷺ هي أدلّة ظاهرة على أنّ عبادة غيره والتوجّه لغيره، أنّها باطلة بل هي ظلم، وأبشع الظلم وسفه، وأبشع السفه؛ لأنّه إذا كان هو المحيي، هو المميت، هو النافع الضار، هو المعطي المانع، هو الحميد الغفور، هو الودود، هو الرَّزَّاق، هو ذو القوّة، هو القدير، هو السميع، هو البصير، وغير ذلك من أنواع الصفات التي يتّصف بها الربّ -تبارك وتعالى-، والأسماء الّتي أخبرنا بأنّه سمّى نفسه بها، فإنّ ذلك دليل بأنّه هو المستحقّ لأن تجلّه القلوب، وأن تعبده، وأن تتوجّه إليه دون ما سواه، وأن تذلّ له، وأن تخضع له، وأن تعلم أنّه لا غنى إلّا به، وأنّه لا حول ولا قوّة إلّا منه، وأنّه لا شفاء للأمراض إلَّا منه، وأنّه لا خير إلّا منه، وأن العباد كلّهم ضعفاء، هذه الصفات صفات الله ﷻ إذا تدبّرناها

علمنا أنّها دالة على أنّه هو ذو الكمال -سبحانه- الّذي لا يعتريه نقص بأيّ أنواع النقص، ولذلك له المحامد كلّها، وفي حديث الشفاعة أنّ النبي ﷺ قال: «**فَأَسْجُد بَيْنَ يَدَي الْعَرْشِ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ لَا أُحْسِنُهَا الْآنَ**»[1] تلك المحامد معناها أنّه يثني على ربّه بما له من الأسماء والصفات، يثني على ربّه بما هو أهله، يمجّده ﷻ، ويمدحه، ويتملّق بين يديه سبحانه وتعالى، وهو أهل ذلك سبحانه وتعالى، من له تلك الصفات الكثيرة، وله تلك الأسماء الحسنى البالغة في الحسن نهاية الحسن، وله الجمال الباهر، وله الجلال الكامل، وله الجمال الكامل، من كان كذلك، وكانت له صفات الجلال، والجمال، والكمال كان هو المستحقّ لأن يجلّ؛ لأنّه هو المتوحّد في أسمائه وصفاته، وصفاته وكثرتها، وأسماؤه وكثرتها تدلّ على أنّه هو ذو الكمال المطلق، فمن كان كذلك وهو الله -تبارك وتعالى- كان واجبًا على العباد أن يذلّوا له، وأن يتوجّهوا له، وأن يجعلوا عباداتهم بأنواعها له -تبارك وتعالى-: صلاتهم له، سجودهم له، دعاؤهم له، سؤالهم له، طلبهم منه، استغاثتهم به، استعانتهم به، خوفهم خوف السرّ منه، رجائهم رجاء العبادة له -تبارك وتعالى-، رغبهم له، رهبهم منه، وهكذا؛ لأنّه هو ذو الأسماء الحسنى، والصفات العلى.

النوع الثالث: من الأدلّة على أنّه ﷻ هو المتوحّد في إلهيته هو بيان عجز المخلوقين، بيان أنّ كل مخلوق لا يستطيع شيئًا، وأنّ كل مخلوق ضعيف، وأنّه لا يملك حتّى القطمير، وأنّه لا يستطيع لنفسه نصرًا،

(١) حديث الشفاعة رواه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولا يستطيع للناس نصرًا، وأنَّه لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، وأنّه ليس له من الأمر شيء، فهذا الدليل الثالث هو دليل وصف المخلوق، وصف المخلوقات جميعًا، سواءً كانت الملائكة، أو كانت الأنبياء، أو كانت المخلوقات تلك الأنبياء، والصالحين، وغير الصالحين، أو كانت الجنّ، أو كانت الأصنام، فكلّ تلك المخلوقات إذا عرفت صفاتها، فإنّك تستدلّ بصفاتها على أنّها لا تستحقّ شيئًا من أنواع العبادة، لا تستحقّ شيئًا من أنواع التوجّهات، وأنّ التوجّه والعبادة، وجميع أنواع العبادة صغرت أم كبرت إنّها إنّما تكون لذي الكمال وذي الجلال.

هذا الباب والّذي بعده في بيان صفة المخلوقات الّتي جُعلت مع الله ﷻ آلهة في بيان صفة المخلوقات، وهذا دليل من أدلّة توحيد الإلهية؛ ولهذا ناسب هذا الباب، والّذي بعده كتاب التوحيد أعظم مناسبة؛ لأنّه دليل من أدلّة توحيد الإلهية؛ لأنّ معرفة العبد بصفات المخلوقين توجب له ألا يتوجّه إليهم، توجب له ألا يعبدهم، توجب له ألا يدعوهم، ألا يسألهم، ونحو ذلك، فبدأها المصنّف بقوله تعالى قال: (بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٢] هذه صفات الّذين أشركوا، أشرك بهم مع الله ﷻ، وأشركوا في العبادة، ما صفاتهم، قال ﷻ: ﴿أَيُشْرِكُونَ﴾ الاستفهام هنا الهمزة هذه استفهام توبيخ وتقريع وتعنيف وتعجب أيضًا؛ لأنّ الاستفهام في العربيّة له أحوال، منها أن يكون الاستفهام على بابه يُطلب بأداة الاستفهام الفهم، تقول: هل أتاك أحد؟ تطلب الفهم ما تعلم أتاه أحد، أو لم يأته أحد، فتطلب الفهم، تطلب الجواب، هذا يسمّى الاستفهام على بابه، لكن يأتي الاستفهام

ولا يراد أنّه على بابه، فيكون المستفهم يكون الّذي أتى بأداة الاستفهام المتكلّم يعلم الجواب، ولكن يريد تعنيفًا، يريد توبيخًا، يريد تقريعًا، يريد تعجّبًا، يريد إنكارًا.

فهنا في قوله ﷻ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ الجواب معلوم عند الله ﷻ، فما فائدة الاستفهام هاهنا؟ هذا يسمّيه أهل العلم بالعربيّة يسمّونه استفهام تقريع وتوبيخ وتعنيف، ويكون أيضًا استفهام تعجيب من حالهم، وتعجّب من حالهم، وأيضًا يمكن أن يكون استفهاما إنكاريا في هذا الفعل، قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ﴾ أي: أيجعلون مع الله ﷻ إلهًا؟ أيجعلون مع الله ﷻ معبودًا؟ أيجعلون مع الله ﷻ مسؤولًا، مرغوبًا إليه؟، ما صفة هذا المرغوب إليه؟ ما صفة هذا المشرك به؟، قال ﷻ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا﴾ يقرّع، ويوبّخ أولئك بأن انظروا في حالة هؤلاء الّذين أشركتم به، وجعلتموهم آلهة مع الله، هل يخلقون شيئًا؟ هذا برهان من نوع بيان صفة تلك الآلهة، فإذا عرفنا أنّ الآلهة الّتي دُعيت مع الله، عرفنا صفاتها، عرفنا أحوالها، ثمّ بعد ذلك نفكّر وننظر هل هذه تستحقّ شيئا من العبادة؟ هل تستحقّ شيئا من السؤال؟ هل تستحقّ شيئًا من الاستشفاع أم لا؟ ولهذا الدّعاة إلى التوحيد ينبغي أن يكون عندهم تنويع في الدعوة، كيف يبيّنون بطلان دعوة غير الله، والاستشفاع بغير الله، وسؤال غير الله ﷻ كيف؟ بأنواع، أوّلًا يأتي بتوحيد الربوبية وما فيه، وينتقل من توحيد الربوبيّة إلى توحيد الإلهية باللزوم بالأسماء والصفات، بصفات هؤلاء المخلوقين، والله ﷻ هو الّذي بيّن هذا البرهان، ولا أعظم من البراهين الموجودة في القرآن، فإنّ كلّ مسألة من مسائل العلم في القرآن من براهينها ما ليس في غيره، والناس وإن شقّقوا العلوم، ونوّعوا العلوم، ونوّعوا الأدلّة،

والبراهين، فكلّ برهان ليس موجودًا في كتاب الله ﷻ فإنّه أضعف من البرهان الّذي في كتاب الله، ولهذا لو تأمّلنا البراهين الّتي في كتاب الله، واستوعبناها، وتدبّرناها فإنّها أقوى حجّة، هذا البرهان ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ هذه الآلهة مخلوقة، هؤلاء الصالحون مخلوقون، أم يخلقون؟ مخلوقون، المخلوق محتاج أم لا؟ محتاج، المخلوق مربوب أم لا؟ مربوب، المخلوق إله، أم مألوه؟ لا إله ولا مألوه، ولكنّه عبد يؤله ربّا، يعبد ربّه، فذو الألوهة من هو؟ هو الله ﷻ، فهذه صفة هذا المخلوق، فكيف إذًا يجعل العبد إلهًا ومألوهًا؟ كيف يجعل الّذي لا يخلق إلهًا ومعبودًا؟ قال ﷻ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ فإنّه قد يكون لا يخلق شيئًا، ولكن هو أوجد نفسه، قال (مبيّنًا ضعفه حتّى في نفسه، هو محتاج، قال: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (ما) هنا عامة ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا﴾ بمعنى (الّذي)، فهي تعمّ الأصنام، والملائكة، والأنبياء، والصالحين، وغير الصالحين، أي: الذين عبدوا مع الله ﷻ وأشرك بهم ما صفتهم؟ ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ فإذًا هم لا يخلقون غيرهم، وأيضًا هم في أنفسهم مخلوقون، خلقهم الله ﷻ.

إذًا بالبرهان العقلي المخلوق يتوجّه إليه بالعبادة، أم الخالق؟ وهذا برهان عقليّ، وأيضًا قد يكون فطريًّا صحيحًا.

ولأنَّ المشرك قد يكون عنده شبهة أخرى، فقال ﷻ: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٢] يمكن أن يقول المشرك: صحيح إنّا ما نقول: إنّ هذا يخلق، ولا أنّه هو خلق نفسه، ولا أنّه يخلق غيره، لكن يستطيع ينصر، يستطيع يغيث، يستطيع يأتي بالخيرات، ونحو ذلك من أنواع النّصر، قال ﷻ في بيان الصفة ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾

[النساء: ١٢٢]، قال ﷻ: ﴿وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ﴾ لا يستطيعون أن ينصروا غيرهم، لا يستطيعون أن ينصروا من توجّه إليهم، أو توجّه بهم، ومع ذلك قال: ﴿وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ﴾ فهم ضعفاء لا يستطيعون أن ينصروا أنفسهم، وكذلك لا يستطيعون أن ينصروا غيرهم، وهذا في غاية الضعف، من لا يستطيع أن ينصر نفسه، ولا أن يجلب لنفسه خيرًا، أو أن يدفع عن نفسه شرًّا فإنّه في غاية الضعف، معنى ذلك أنّه محتاج إلى من ينصره، فإذًا من كان محتاجًا إلى من ينصره أولى بالعبادة، أم من كان ينصر، وكان يخلق؟ أيّهما؟ لا شكّ الجواب واضح، جواب عقليّ واضح أنّ الّذي ينصر هو المستحقّ، والّذي يُنصر أنّه ضعيف، أنا أتوجّه إلى من يُنصر حتّى نفسه لا يستطيع لها نصرًا، كيف أتوجّه له؟

وهذا الإجمال في هذه الآية بيّنه الله ﷻ في آيات كثيرة كما ذكر الشارح، منها قول الله ﷻ في بيان صفة نبيّه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨] يأمر الله نبيّه أن يقول للناس: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ يعني: إذا أقدرني الله ﷻ على شيء أن أنفع به نفسي نفعت به نفسي، فإذا كان النبي ﷺ لا يستطيع لنفسه نفعا ولا ضرّا فكيف إذًا يُسأل؟ ومن هو دون النبي ﷺ من الأولياء، والصالحين، أو أيضًا الصالحين هم من باب أولى لا مجال للمقارنة، كذلك قول الله ﷻ: ﴿قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا ٢١ قُلۡ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٞ وَلَنۡ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدًا ٢٢ إِلَّا بَلَٰغٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦۚ ٢٣﴾ [الجن: ٢١-٢٣]، بيان أيضًا لحاله، كذلك قوله ﷻ في أوّل سورة الفرقان: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗ لَّا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ وَلَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا وَلَا يَمۡلِكُونَ مَوۡتٗا وَلَا حَيَوٰةٗ وَلَا نُشُورٗا﴾ [الفرقان: ٣] هذه الصفات

﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ ما صفة هذه الآلهة؟: ﴿لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ مثل ما في آية الأعراف هذه: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ حتّى النفع لا يملكه لنفسه، والضرّ دفعه عن نفسه -كذلك- لا يملكه، فهل يملكه لغيره من لا يستطيع أن ينفع نفسه، أو أن يدفع الضرّ عن نفسه، هل يمكن أن يدفع الضرّ عن غيره؟ لا، هل يمكن أن يجلب النّفع إلى غيره؟ لا، هذا برهان من الله ﷻ.

فإذًا كيف يتوجّه إلى غير الله؟ كيف يتوجّه إلى هذه الآلهة؟ لماذا تذهب إلى الوليّ الفلاني؟ قال: أنا أطلب منه أن يشفيني من المرض، أو أنّه يسأل الله ﷻ أن يشفيني من المرض، والله ﷻ يقول: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ هو لا يملك لنفسه، هو في الدّنيا إذا كان محتاجًا إلى أن يدفع عنه المرض، سأل الله ﷻ لنفسه، وقد يدفع عنه المرض، وقد لا يدفع، فكيف أنت تذهب إليه؟ قال ﷻ: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ أي: في غاية الضعف، وهذه هي صفة تلك الآلهة، مربوبة، مقهورة، تحت تدبير الله ﷻ، وتحت سيطرة الله، في حال حياتهم هم تحت التّكليف، وبعد مماتهم هم مجزيّون بأعمالهم.

وهذا لا شكّ يجعل القلب يقول: لم إذًا يتوجّه الناس إلى أولئك؟ فظهر أن المستحقّ للألوهية وحده هو الله ﷻ، فلابد في المناقشة مع الذين عندهم شبه، أو عندهم بعض الخرافات، بعض طلاب العلم لايحسنون النّقاش، لايحسنون كيف يوصّلون لهم البرهان، ولهذا قال أهل العلم: إنّه لا بدّ من إقامة الحجّة على المشرك، فإقامة الحجّة من يقيمها؟

يقيمها العارف بها، ليس كلُّ واحد يظنُّ في نفسه أنه أقام حجّة، وهو

أتى بشبهة زيادة، ولهذا طلّاب العلم من أمثالكم والّذين اهتمّوا بهذا العلم -علم التوحيد- الّذي هو أعلى العلوم، وأشرف العلوم، واتّخذوا الدعوة إليه سبيلًا لهم -إن شاء الله تعالى- لا بدّ أن يتدبّروا البراهين الّتي أقامها الله ﷻ للدّلالة على أنّه واحد في ألوهيّته، لا يستحقّ العبادة إلّا هو، تنوّع الأدلّة والبراهين، ويكون عندك هدوء، وبصيرة في بيان تلك البراهين، وبهذا تنفع إن شاء الله ﷻ بعد توفيقه -تبارك وتعالى-.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾

[فاطر: ١٣].

ش: يخبر -تعالى- عن حال المدعوين من دونه من الملائكة، والأنبياء، والأصنام، وغيرها بما يدل على عجزهم، وضعفهم، وأنهم قد انتفت عنهم الأسباب التي تكون في المدعو، وهي الملك، وسماع الدعاء، والقدرة على استجابته، فمتى لم توجد هذه الشروط تامة بطلت دعوته فكيف إذا عدمت بالكلية؟

فنفى عنهم الملك بقوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ قال ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء، والحسن، وقتادة: القطمير: اللفافة التي تكون على نواة التمر[1].

كما قال -تعالى-: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣]، وقال: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣].

ونفى عنهم سماع الدعاء بقوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ﴾ [فاطر: ١٤] لأنه ما بين ميت وغائب عنهم، مشتغل بما خلق له، مسخر بما أمر به كالملائكة، ثم قال: ﴿وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] لأن ذلك ليس لهم، فإن الله -تعالى- لم يأذن لأحد من عباده في دعاء أحد منهم، لا استقلالًا، ولا واسطة، كما تقدم بعض أدلة ذلك.

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٢٢/ ١٢٥).

وقوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ فتبين بهذا أن دعوة غير الله شرك، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم: ٨١-٨٢] وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ قال ابن كثير: يتبرأون منكم، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَـٰفِرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥، ٦]

قال: وقوله: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤] أي: ولا يخبرك بعواقب الأمور، ومآلها، وما تصير إليه مثل خبير بها. قال قتادة: يعني نفسه -تبارك وتعالى- فإنه أخبر بالواقع لا محالة[١].

قلت: والمشركون لم يسلموا للعليم الخبير ما أخبر به عن معبوداتهم فقالوا: تملك، وتسمع، وتستجيب، وتشفع لمن دعاها، ولم يلتفتوا إلى ما أخبر به الخبير من أن كل معبود يعادي عابده يوم القيامة، ويتبرأ منه، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَـٰفِلِينَ ﴿٢٩﴾ هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ وَرُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [يونس: ٢٨-٣٠].

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٥٤١).

....

أخرج ابن جرير عن ابن جريج قال: قال مجاهد: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ قال: يقول ذلك كل شيء كان يعبد من دون الله[1].

فالكيس يستقبل هذه الآيات التي هي الحجة، والنور، والبرهان بالإيمان، والقبول، والعمل، فيجرد أعماله لله وحده دون كل ماسواه ممن لا يملك لنفسه نفعًا ولا دفعًا، فضلًا عن غيره.

الشرح:

هذه الآية الثانية، وهي على ما سبق ذكره من بيان صفة المخلوقين الّذين عُبدوا مع الله ﷻ.

قال ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: ١٣-١٤] الآية.

فقوله هنا: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ هذا يشمل كلّ من دُعي مع الله ﷻ وهو دون الله ﷻ، ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ كلّ هؤلاء الّذين دعوا مع الله ﷻ وهم دونه ما صفتهم؟ قال: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ وهاهنا بحثان:

البحث الأول: ما هو القطمير؟ القطمير: اللفافة البيضاء الرقيقة الّتي على نواة التّمر، على الفصم، فهؤلاء الّذين دعوا مع الله ﷻ ما يملكون من

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١١/ ١١٢).

قطمير، وهب أنهم ملكوا القطمير ملكًا تامًّا، فماذا ينفع القطمير؟ وهل يوجب توجها إليهم؟ لا، ولكن هذه مبالغة في نفي ملكهم الملك الاستقلالي بأيّ شيء، فالله ﷻ يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ وقد قدّمت مرارًا أنّ «ما» النافية إذا أتت بعدها نكرة فإنّها تكون عامة، وإذا أتى قبل النكرة «من» فإنّها تفيد التّنصيص الصريح في العموم[1]، أي: لا يخرج من هذا العموم شيء، فقوله هنا: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ أي: أي قطمير كان ما يملكونه، وهو أقلّ شيء وأتفه شيء يُهتمّ به، فمعنى ذلك أنّهم لا يملكون أيّ شيء، فهم لا يملكون أيّ شيء استقلالًا، حتّى الآن نحن نملك أشياء، واحد يقول: أنا أملك مالًا، الثاني يقول: أنا أملك كتبًا، الثالث يقول: أنا أملك سيارة، هذه الأملاك في الدّنيا إنّما هي أملاك ليست على وجه الحقيقة، إنّما هي أملاك إضافيّة، أضيفت لك لأنّك اكتسبتها بعد توفيق الله ﷻ، وإلّا فالملك فيها لمن؟ لله ﷻ، فأنت في حياتك يمكن أن تعطي منها، لكن لو أنفقتها في شيء لا يحبّه مالكه مالك المال، المالك الحقيقي تأثم؛ لأنّك لا تستقلّ بملكها، ولهذا إذا مات المالك فماله من الّذي يتصرّف فيه؟ الله ﷻ هو الذي يقسم، هو الذي يقسم التركة، هو الذي يقسم ذلك الورث، ما يقسمه الإنسان بنفسه، فلو أتى الإنسان بنفسه قال: أنا مالك المال، أعطي هذا نصفًا وهذا نصفًا والثاني ربعًا والثالث خمسًا، والباقون لا يأخذون شيئًا، لا يجوز ذلك؛ لأنّه لا يملك هذا، فملكه إضافي، ملكه على ما يشبه العارية، فهو بيده يصرفه على ما يحبّ الله ﷻ ويرضى، يصرفه على ما

---

(١) انظر: المسودة (ص١٤٣)، وروضة الناظر (ص٢٢١)، والمحصول للرازي (٢/ ٥٦٣)، وإرشاد الفحول (١/ ٢٠٧).

يوجبه الشرع، ليس ملكًا حقيقيًّا، ولهذا ليس له أن يتصرّف فيه على نحو ما يشاء، فلو أنفقه في المحرّمات عدّ مسرفًا مبذّرًا، ونحو ذلك.

المقصود من هذا أنَّ الملك إنّما هو لله ﷻ، وأنّ أولئك الّذين سئلوا مع الله ﷻ لا يملكون شيئًا ملكًا حقيقيًّا، إذا كان في الدّنيا فإنّ التوجّه لهم ما يسمّى عبادة فيما يملكون، ويقدرون عليه، أي: تأتي واحدا فتقول: أنا -والله- محتاج، أريدك أن تعطيني مثلًا كتابا هديّة، أو عطاء منك، هذا تسأل من يملك، ويقدر على الإجابة، وهو مطلوب منه إذا كان فائضًا عن حاجته أن يعطيك، وهذا إنّما هو على الامتثال لأمر الله ﷻ، ولكن الّذي مات انقطع ملكه؛ ولهذا هو لا يتصرّف في ماله، «**إذا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ صَدَقَةٍ تَجْرِي لَهُ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**»[1]، وإذا دفن ابن آدم بقي معه واحد، ورجع اثنان بقي معه عمله، ورجع الأهل، والمال، فإذًا المال انتهى وهو الّذي كان يفتخر بأنّه يملكه، هو ما يملك في الدّنيا شيئًا إلّا المال، وهذا المال انتهى بموته.

فإذًا أولئك الّذين توجّه إليهم هم لا يملكون شيئًا، قال ﷻ: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾. قال المشرك: قال: نعم، هم ما يملكون على وجه الاستقلال، أنا أقرّ بهذا، لكن هم يسمعون الدّعاء، نتوجّه لهم، ليس يعطوننا ممّا يملكون، لكن لأجل أن يتوجّهوا لنا عند الله ﷻ؛ لأنّها أشياء مقرّبة عند الله ﷻ، مثل المَلِك عنده خاصة مقرّبون، فإذا أراد أحد شيئًا من الملك فإنّما يذهب إلى تلك الخاصة ليسألوه فيجيبهم، فهذا في البشر سائغ، لكن عند الله ﷻ جعلوا الناس الصالحين، أو جعلوا

(١) أخرجه مسلم (٥٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الأنبياء، وجعلوا الملائكة، وجعلوا الجنّ وسائط، يعتقدون أنّ الله ﷻ قد أكرمهم، وجعل لهم من المنزلة عنده مثل ما لأصحاب الملوك عند الملوك.

وهذا غاية الضلال والتشبيه، لأنّهم شبّهوا ملك الله ﷻ بملك خلقه، وأيضًا فالملك محتاج إلى الأعوان، ولذلك يرضيهم، الملك في الدنيا محتاج إلى من حوله فلذلك يرضيهم، يجيب طلباتهم، توسّطوا لهذا يقبل وساطتهم؛ لأنّه يريد أن يرضيهم، أمّا الله ﷻ فالجميع محتاجون إليه، ليس محتاجًا إلى أحد أن يرضيه، وإذا أرضى أحدًا فإنّما هو محض تفضّل وتكرّم منه، وليس محتاجا إلى أحد، فتشبيه أولئك الّذين توجّه إليهم مع الله بخاصة ملوك الدّنيا، هذا تشبيه المخلوق بالخالق، أو تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا كفر في حدّ ذاته، كفر في نفسه، ومع ذلك قال الله ﷻ لهم أنّهم سألوا، أو دار في أنفسهم هذا السؤال، نحن نسألهم ندعوهم لأجل هذه الشبهة، أنّهم يتوسّطون لنا وسائط ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ﴾ [الزمر: ٣]، وذكرنا أنّ الّذين عُبدوا مع الله ﷻ أربعة أنواع: الملائكة، ومن البشر: الأنبياء والصالحون والطالحون، والجن، والأصنام ونحوها، فيدخل فيها الأشجار والأحجار والشّمس والقمر، إلى آخره، هذه أربعة أنواع في القرآن -حسب استقرائي لذلك- الآن هؤلاء قالوا: نتوجّه للأصنام، نتوجّه للموتى لعلّهم يسمعون ويجيبوننا، قال -تعالى- بعد هذه الآية: ﴿مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ ۝١٤﴾، إذًا هذه شبهة انتهت بحكم الحكيم الخبير، ليس بحكم الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولا بحكم ابن تيمية، ولا بحكم

فلان، بل بحكم الله ﷻ الّذي هو أعلم بخلقه ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾، يأتي ذلك المشرك يقول: يا أخي هذه في الأصنام، في الجمادات الّتي لا تسمع، أمّا الّذين يسمعون فلا يدخلون في هذه الآية: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾ لأنّ هذه في الأصنام، ماذا قال الله ﷻ بعدها: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ لنفرض أنّكم قلتم: يسمعون. فلو سمعوا ما استجابوا لكم؛ لأنّ أولئك إذا كانوا صالحين: ملائكة، أنبياء، رسلا، إذا كانوا صالحين فكيف يستجيبون لمشرك؟ تأتي تسأله تشرك به مع الله ﷻ، هل يمكن أنّ أولئك يستجيبون للمشركين؟ لا، فهم لا يسمعون، ولو سمعوا لا يستجيبون للمشرك، لا يستجيبون لمن توجّه إلى غير الله ﷻ، وعبد غيره، أبدًا، ولهذا الشفاعة يوم القيامة هي لمن؟ أحظى الناس بها هم أهل التوحيد، وأحرى الناس بها، وأسعد الناس بها هم أهل الإخلاص، فهذا المشرك الّذي سأل الشفاعة ذلك الحيّ، ذلك الميت، أو عبده، أو استغاث به، طلبًا للوساطة، طلبًا للزلفي، ونحو ذلك، ماذا سوف يكون يوم القيامة؟ قال ﷻ: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ هذا حكم الله ﷻ، وهو أعظم من ينبئ، وأعظم من يخبر، وأعظم من يحكم، قال بعدها: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ فإذًا هذا حكم الله، هذا بيان الله -تبارك وتعالى- هذا كتاب الله، هذا كلام الله، فهل بعد ذلك من حجّة؟، هذه صفة الّذين دعوا مع الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ كلّ الذين تدعون، ما يخرج منهم أحد ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾، لو توهّم أنّ هذا ليس فيه

عموم إنّما هو خاص بالأصنام الّتي لا تسمع قال: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا﴾ إذًا فرض أنّكم فهمتهم أنّهم يسمعون: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا ٱسْتَجَابُوا لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ الملائكة، لو كانوا سألوا الملائكة، الملائكة خلق مسخّر، لا يسمعون دعاء الدّاعين هؤلاء، ولو كانوا سمعوا دعاء الدّاعين، مثل الملائكة القريبة من ابن آدم، الحفظة، أو الكتبة فإنّ الله ﷻ يقول: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا ٱسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ بل لو سمعوا -أي الملائكة- لكتبوها سيئة؛ لأنّها شرك، سيكتبونها عليك شركًا، ويخرج بها القائل من الدّين، وهل سيستجيبون؟.

قال ﷻ: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا ٱسْتَجَابُوا لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شُجَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، فَقَالَ: كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟ فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]»(١).

ش: قوله: (وَفِي الصَّحِيحِ) أي: الصحيحين، علقه البخاري قال: وقال حميد، وعن ثابت، عن أنس(٢).

ووصله أحمد، والترمذي، والنسائي عن حميد، عن أنس(٣).

ووصله مسلم عن ثابت، عن أنس.

وقال ابن إسحاق في المغازي. حدثنا حميد الطويل، عن أنس قال: كسرت رباعية النبي ﷺ يوم أحد، وشج وجهه، فجعل الدم يسيل على وجهه، وجعل يمسح الدم وهو يقول: كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم وهو يدعوهم إلى ربهم؟ فأنزل الله الآية(٤).

قوله: «شُجَّ النَّبِيُّ ﷺ». قال أبو السعادات: الشج في الرأس خاصة في الأصل، وهو أن يضربه بشيء فيجرحه فيه، ويشقه، ثم استعمل في غيره من الأعضاء(٥).

وذكر ابن هشام من حديث أبي سعيد الخدري أن عتبة بن أبي وقاص

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا (ص٧٣٧) كتاب المغازي، باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] ومسلم موصولًا (١٧٩١).
(٢) انظر فتح الباري (٧/ ٣٦٥).
(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٩٩، ١٧٨، ٢٠٦)، والترمذي (٢٠٠٥)، والنسائي (٤/ ١٠٨).
(٤) انظر: السيرة لابن هشام (٣/ ٢٨).
(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٤٥).

....

هو الذي كسر رباعية النبي ﷺ السفلى، وجرح شفته العليا، وأن عبد الله ابن شهاب الزهري هو الذي شجه في وجهه، وأن عبد الله بن قمئة جرحه في وجنته، فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته، وأن مالك بن سنان مص الدم من وجه رسول الله ﷺ وازدرده، فقال له: لن تمسك النار(١).

قال القرطبي: والرباعية -بفتح الراء وتخفيف الياء- وهي كل سن بعد ثنية.

قال النووي رحمه الله: وللإنسان أربع رباعيات.

قال الحافظ: والمراد أنها كسرت، فذهب منها فلقة، ولم تقلع من أصلها.

قال النووي: وفي هذا وقوع الأسقام والابتلاء بالأنبياء - صلوات الله، وسلامه عليهم- لينالوا بذلك جزيل الأجر والثواب، ولتعرف الأمم ما أصابهم، ويأتسوا بهم.

قال القاضي: وليعلم أنهم من البشر، تصيبهم محن الدنيا، ويطرأ على أجسامهم ما يطرأ على أجسام البشر، ليتيقن أنهم مخلوقون مربوبون، ولا يفتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات، ويلبس الشيطان من أمرهم ما لبسه على النصارى، وغيرهم. انتهى(٢).

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام (٣/ ٢٨).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ١٤٨).

....

قلت: يعني من الغلو، والعبادة.

قوله: «يوم أُحُدٍ» هو شرقي المدينة، قال ﷺ: «أُحُدٌ، جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»(١)، وهو جبل معروف كانت عنده الواقعة المشهورة، فأضيفت إليه.

قوله: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟». زاد مسلم: «وَكَسَرُوا رَبَاعِيَتَهُ، وَأَدْمَوْا وَجْهَهُ».

قوله: «فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾» قال ابن عطية: كأن النبي ﷺ لحقه في تلك الحال يأس من فلاح كفار قريش، فقيل له بسبب ذلك ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أي: عواقب الأمور بيد الله، فامض أنت لشأنك، ودم على الدعاء لربك(٢).

وقال ابن إسحاق: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ في عبادي إلا ما أمرتك به فيهم(٣).

الشرح:

في قول الإمام رَحِمَهُ اللهُ في أصل الباب بعد أن ساق الآيات الّتي هي دالة على أنَّ المخلوق الذي عُبد مع الله عَزَّ وَجَلَّ أنّه لا يملك شيئًا، وأنّه لا يستطيع

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٨٢)، ومسلم (١٣٦٥).
(٢) انظر: تفسير ابن عطية (٣/ ٢٢٦).
(٣) انظر: سيرة ابن هشام (٣/ ٤٩).

لنفسه نصرًا، ولا يستطيع لغيره نصرًا، وأنّه لا يملك ولو القطمير، وأنّه لا يسمع الدعاء، ولو سمع ما استجاب، أي: بعد الممات، ذكر من الأحاديث ما يؤيّد هذا المعنى، وما يدلّ عليه، وما هو كالتفصيل له، فإنّ قصّة غزوة أحد، وما فيها من العبر العظام هي أصل في هذا الباب، ألا وهو الباب الّذي عقد من أجله المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب، وهو أنّ المخلوق له صفات لا يمكن معها أن يكون معبودًا، إنّما هو عبد لا معبود، لا يستطيع لنفسه نصرًا، ولا يستطيع تحويل الضرّ عنه إذا أراده الله عَزَّ وَجَلَّ به، ولا يملك شيئًا من الأمر، ولهذا غزوة أحد، وما فيها ممّا أصاب المسلمين من البلاء وما فيها من قتل جمع غفير من خيارهم، أكثر من سبعين من خيار الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ومن انتصار المشركين، هؤلاء المؤمنون، ومعهم إمامهم، وقائدهم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هؤلاء لم يستطيعوا أن يدفعوا عنهم ذلك البلاء الّذي حكم الله عَزَّ وَجَلَّ به قضاءً وقدرًا عليهم، لم يستطيعوا أن يدفعوا عن أنفسهم ذلك التسلّط من المشركين عليهم في تلك الغزوة، وانهزام المؤمنين في ذلك الموقف العظيم، فلو كانوا جميعًا في استطاعتهم أن يدفعوا الضرّ عن أنفسهم لدفعوه، لو استطاعوا أن ينصروا أنفسهم لفعلوا ذلك، معهم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ عليه قوله: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨] لمّا دعا على أقوام في هذا الحديث شُجّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكُسرت رباعيته، فقال: «**كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ**»، فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ عليه قوله: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾، فهذا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبره الله بأنّه ليس له من الأمر شيء، وهؤلاء هم سادات الصحابة لم يستطيعوا أن ينصروا أنفسهم، ولا أن يدفعوا عدّوهم، بل ابتلاهم الله عَزَّ وَجَلَّ بعدم النصر، ونفذ فيهم ذلك الحكم، وغلبهم المشركون،

وكانت الدائرة للكافرين والمشركين على المؤمنين، فكيف إذًا يُطلب من شهداء أحد أولئك الّذين قُتلوا، والّذين لم يستطيعوا أن يدفعوا عن أنفسهم ذلك البلاء، ولا أن يجلبوا النصر لهم، كيف يتوجّه اليوم الناس لهم بزيارة مدافنهم بالقرب من جبل أحد -وهي مقبرة مسورة معروفة الآن وتجد عندهم من الاستغاثة بهم والتوسّل بهم، ومناداتهم الشيء الكثير.

الأصل أنّ هؤلاء مخلوقون، والمخلوق لا يستطيع لنفسه نصرًا، يقول ﷻ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٢]، فهؤلاء لا يستطيعون النصر لأنفسهم، ولا يستطيعون النّصر كذلك من باب أولى لغيرهم.

وهذه قصّة أحد ظاهرة للبيان، ولهذا تجد من العجب أن يعرض كثير ممّن يعظون أو يذكرون أو يخطبون لهذه الغزوة، وما فيها من العبر، والدروس، ولا يأتون إلى هذا الأصل العظيم، ولا يأتون لقصّة استشهاد هؤلاء، وقصّة ما أصاب المؤمنين، ومعهم رسول الله ﷺ، وما فيها من أنّهم لا يملكون شيئًا.

فكيف يتوجّه إليه بالعبادة، بالدعاء، بالاستغاثة عند قبر النبي ﷺ، أو بعيدًا عنه، وعند قبور شهداء أحد، أو بعيدًا عنها؟ لا شكّ أن هؤلاء كما قال الله ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهذا يصدق عليه ﷺ، وعلى من هو دونه من أمّته من باب الأولى، والأحرى؛ لأنّه هو أكمل هذه الأمّة، فالّذين قُتلوا، واستشهدوا في غزوة أحد، وفي غيرها هؤلاء ليس لهم من الأمر شيء، ولو كان لهم من الأمر شيء لنصروا المسلمين، ولأعلوا رايتهم على راية عدوّهم، ولما رضوا بانهزام المؤمنين، أو بانتصار أعدائهم عليهم.

فدلّ هذا على أنّهم مخلوقون مربوبون من خلق الله، أنّهم عبّاد لله ﷻ يمضي فيهم حكمه، وليس لهم الخيرة من أمرهم، والله ﷻ هو الّذي يختار، يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد، وأنّ البشر جميعًا لا يستطيعون أن ينفعوا أنفسهم، ولا أن يدفعوا عن أنفسهم ضرًّا، وذلك لأنّ الله هو الّذي بيده أزمة الأمور، وهذا ظاهر، فهذا نبيّ الله ابتلي بما ابتلي به، كُسرت رباعيته، وشج وجهه، وغرست حلق المغفر في وجنته، فسال الدّم عن وجهه ﷺ، وأنزل الله عليه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾.

فهذا برهان قويّ ظاهر على أنّ هؤلاء الشّهداء -مع أنّهم أحياء بنص القرآن- لا يملكون لأنفسهم شيئًا، وكذلك النبي ﷺ حياته البرزخيّة أكمل من حياة الشهداء، ومع ذلك قال الله له في حياته: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ فكيف إذًا يتوجّه إليه، والله ﷻ لا يرضى عمّن أشرك به مخلوقًا أيًّا كان، ملكًا، أو نبيًّا، أو صالحًا، أو شهيدًا، أو غير ذلك.

فدلّ هذا الحديث على صفة المخلوق، صفة الّذين توجّه الناس إليهم بالعبادة أنّهم لم يستطيعوا أن يدفعوا عن أنفسهم البأس إذا حاق بهم، ولم يستطيعوا أن ينصروا أنفسهم وهم محتاجون للنصر، ابتلوا، وجُرح إمامهم نبي الله ﷺ، ولم يستطيعوا أن يدفعوا عن نبيّ الله، وهم كانوا بودّهم لو أن دفعوا عن النبي ﷺ الشوكة يشاكها، فكيف والدّم يسيل من وجهه، ويصاب بما يصاب به، ومعه سادات المؤمنين وخيرة هذه الأمّة بالنّص، ومع ذلك لم يستطيعوا أن يفعلوا لأحبّ الخلق إليهم شيئًا، فكيف إذًا يستطيعون أن يفعلوا لغيره ﷺ من النّاس الّذين يسألونهم، هم لو كانوا يستطيعون لبذلوا لرسول الله ﷺ دون سؤال، فكيف إذًا يحصل منهم ذلك بمن هو دون النبي ﷺ بآماد بعيدة؟ ولا يقارن أحد بالنبي ﷺ، لا شكّ أن هذا برهان

ظاهر على بطلان اعتقاد أنّ أولئك الشهداء، أو أولئك الموتى الصالحين أنّهم يستطيعون شيئًا من الأمر، دفع ضرّ، أو جلب منفعة لأنفسهم، أو لمن سألهم، والدليل واضح في هذا.

وهذا برهان جيّد لينتبه له طلبة العلم وَيُنوِّعُوا البراهين، ينوّعوا الأدلّة، لا يأتوا دائمًا بدليل واحد، بدليلين، لا، ينوّع مرّة يأتي بهذا وبهذا؛ لأنّه إذا كثرت الأدلّة على الخرافيين، وعلى الخصوم فإنّهم يعلمون يقينًا أنّ الأمر ليس إذن: شبه، ليس الأمر في دليل أو دليلان يمكن أن يردّوا عليها، لا، ولكن هي أدلّة كثيرة جدًّا لا يستطيعون معها حراكًا، لا تحريك لسان ولا تحريك بنان.

وَفِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ مِنَ الرَّكْعَةِ الآخِرَةِ مِنَ الْفَجْرِ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا، بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾»(٢).

ش: قوله: (وَفِيهِ). أي: في صحيح البخاري، رواه النسائي.

قوله: (عَنِ ابْنِ عُمَرَ). هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب، صحابي جليل، شهد له رسول الله ﷺ بالصلاح، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها، أو في أول التي تليها.

قوله: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ». هذا القنوت على هؤلاء بعد ما شج، وكسرت رباعيته يوم أحد.

قوله: «اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا». قال أبو السعادات: أصل اللعن: الطرد والإبعاد من الله. ومن الخلق السب والدعاء(٣).

وتقدم كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ.

قوله: «فُلَانًا وَفُلَانًا». يعني: صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، كما بينه في الرواية الآتية.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٦٩، ٤٠٧٠، ٤٥٥٩، ٧٣٤٦).
(٢) أخرجها البخاري (٤٠٧٠)، والترمذي (٣٠٠٤)، وأحمد (٢/ ٩٣).
(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٥٥).

....

وفيه: جواز الدعاء على المشركين بأعيانهم في الصلاة، وأن ذلك لا يضر في الصلاة.

قوله: «بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». قال أبو السعادات: أي: أجاب حمده، وتقبله[(١)].

وقال السهيلي: مفعول سمع محذوف؛ لأن السمع متعلق بالأقوال، والأصوات دون غيرها، فاللام تؤذن بمعنى زائد، وهو الاستجابة للسمع، فاجتمع في الكلمة الإيجاز، والدلالة على الزائد، وهو الاستجابة لمن حمده.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ ما معناه: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» باللام المتضمنة معنى استجاب له، ولا حذف وإنما هو مضمن.

قوله: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». في بعض روايات البخاري بإسقاط الواو.

قال ابن دقيق العيد: كأن إثباتها دال على معنى زائد؛ لأنه يكون التقدير: ربنا استجب ولك الحمد، فيشتمل على معنى الدعاء، ومعنى الخبر.

قال شيخ الإسلام: والحمد ضد الذم، والحمد يكون على محاسن المحمود مع المحبة له، كما أن الذم يكون على مساويه مع البغض له[(٢)].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٠١).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٣١٢).

....

وكذا قال ابن القيم: وفرق بينه، وبين المدح بأن الإخبار عن محاسن الغير إما أن يكون إخبار مجردًا عن حب وإرادة، أو يكون مقرونًا بحبه وإرادته، فإن كان الأول فهو المدح، وإن كان الثاني فهو الحمد.

فالحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه، وإجلاله وتعظيمه. ولهذا كان خبرًا يتضمن الإنشاء بخلاف المدح، فإنه خبر مجرد.

فالقائل إذا قال: (الحمد لله)، أو قال: (ربنا ولك الحمد) تضمن كلامه الخبر عن كل ما يحمد عليه -تعالى- باسم جامع محيط متضمن لكل فرد من أفراد الجملة المحققة والمقدرة، وذلك يستلزم إثبات كل كمال يحمد عليه الرب تعالى، ولهذا لا تصلح هذه اللفظة على هذا الوجه ولا تنبغي إلا لمن هذا شأنه، وهو الحميد المجيد[١].

وفيه: التصريح بأن الإمام يجمع بين التسميع، والتحميد، وهو قول الشافعي، وأحمد، وخالف في ذلك مالك، وأبو حنيفة، وقالا: يقتصر على: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ».

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ»).

وذلك لأنهم رؤوس المشركين يوم أحد، هم وأبو سفيان بن حرب، فما استجيب له ﷺ فيهم بل أنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٥٣٦).

....

عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ أو يتوب عليهم أو يعذبهم، فتاب عليهم، فأسلموا، وحسن إسلامهم، وفي كله معنى شهادة (أن لا إله إلا الله) الذي له الأمر كله، يهدي من يشاء بفضله ورحمته، ويضل من يشاء بعدله وحكمته.

وفي هذا من الحجج والبراهين ما يبين بطلان ما يعتقده عباد القبور في الأولياء، والصالحين، بل في الطواغيت من أنهم ينفعون مَن دعاهم، ويمنعون من لاذ بحماهم، فسبحان من حال بينهم، وبين فهم الكتاب. وذلك عدله سبحانه، وهو الذي يحول بين المرء وقلبه، وبه الحول والقوة.

الشرح:

هذا الحديث حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو كالتّفسير لقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ وقد دعا النبي ﷺ في قنوت صلاته، ولعن أشخاصًا سمّاهم من المشركين، وهؤلاء هم الثلاثة الّذين سمّاهم، وقد قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وهذا هو الّذي صار، فإنّ الإمام أحمد روى في مسنده بإسناد جيّد أنّ هؤلاء دخلوا في الإسلام، الثلاثة جميعًا دخلوا الإسلام وصاروا مسلمين، فكانوا ممّن قال الله عَزَّ وَجَلَّ فيهم: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وقوله: ﴿أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ يعني: استحقّوا على ما فعلوا في ذلك اليوم، استحقّوا العذاب لظلمهم، ولكن الله عَزَّ وَجَلَّ تداركهم برحمته، فدعاء النبي ﷺ على هؤلاء

أنزل الله ﷻ فيه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهم قلوبهم بيد الله ﷻ، وأمورهم بيد الله ﷻ، فالنبي ﷺ أمر بالعدل من ذلك الدّعاء على المشركين إلى غيره، فترك ذلك بعد أن قنت زمنًا يدعو عليهم، وقد تكرّر ذلك في دعائه ﷺ بعد ذلك على طوائف من العرب، وأحياء من العرب: رعل، وذكوان، وعصيّة، ونحو ذلك، دعا عليهم ولعنهم، وذُكر في بعض الروايات أنّ الله ﷻ أنزل فيها: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أيضًا، وهنا نظر الحفّاظ في هذه الكلمة، وقالوا: إنّ قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ هذا المعروف أنّها نزلت في غزوة أحد، أي: في حديث ابن عمر رضي الله عنهما هذا، فكيف يوجه في الدّعاء على أحياء من العرب، على رعل، وذكوان، وعصيّة، وإنّما كانت جريمتهم بعد ذلك أنّهم قتلوا القرّاء في بئر معونة، وبئر معونة كانت بعد ذلك، بعد أحد؟ فأجيب عن ذلك بأنّه ربّما تكون الآية نزلت مرّتين، مرة هاهنا، ومرة بعد قتل القرّاء، ودعاء النبي ﷺ على من قتلهم.

وقد يقال: إنّه في ذلك الموضع إنّها أدرجت هذه الكلمة فأنزل الله فيهم ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهذا يطلب من محلّه.

والمعتمد أنّ هذا الدعاء منه ﷺ كان على وجه الاختيار منه ﷺ والله ﷻ نهاه عن ذلك بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهل النّهي عن هذا نسخ لجواز لعن الكافر المعيّن، أم لا؟

قال بعض أهل العلم: إنَّ هذا نسخ له، فإنّ الدعاء على الكافر المعيّن باللعن في الصلاة أنّ هذا لا يسوغ، ولكن الأظهر أنّ هذا جائز، لكنه ليس بمطلوب، فلعن المعيّن الكافر جائز، ولكن ليس على وجه الاختيار، وإنّما المؤمن ينبغي أن يكون منزّهًا للسانه عن اللعن، حتّى لعن الكافر المعيّن،

ولهذا قال أهل العلم: إنّ لعن الكافر المعيّن فيه روايتان عن الإمام أحمد، وفيه قولان أيضًا لأهل العلم عمومًا، منهم من أجازه مطلقًا، ومنهم من منعه مطلقًا، ومنهم من فَصَّلَ.

والمعتمد في هذا الباب أنّه لا ينهى عن لعن الكافر المعيّن، فليس بحرام، ولكن المؤمن ليس بلعّان، فلا يختار اللعن، حتّى ولو للمعيّن، وهذه قاعدة عامة، وهي أنّ لعن المعيّن يُجتنب، وأمّا اللعن بالعموم فإنّه يُلعن من لعنه الله ﷻ ورسوله ﷺ، لعنة الله على الظالمين، تقول: اللهم العن الظالمين، لعنة الله على الكاذبين، تقول: اللهم العن الكاذبين، ونحو ذلك، هذا ليس على معيّن، وإنّما تلعن من لعنه الله ﷻ، كذلك اللعن العام من لعنه الرسول ﷺ مثل: النساء الكاسيات العاريات، اللاتي ورد فيهنّ الحديث في صحيح مسلم، وقال فيه ﷺ في آخره: «**الْعَنُوهُنَّ، فَإِنَّهُنَّ مَلْعُونَاتٍ**»[(1)] أي: هذا على سبيل العموم، ليس على سبيل المواجهة، فالعنوا من كان على هذه الصفة إذا لقيتموهنّ، لعن الله الكاسيات العاريات، لعن الله العارية من النساء، ونحو ذلك، هذا لا بأس به، ليس معنى ذلك كما فهمه بعضهم أنّك تلعن معيّنة، لا، فلعن المعيّن المسلم لا يسوغ، ولعن الكافر المعيّن يُجتنب؛ وإن كان جائزًا، والأصل أنّ المؤمن لا يجعل لسانه معتادًا للّعن؛ لأنّه قد ثبت في الصحيح: «**إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»[(2)] يحرمون.

إذا تقرّر هذا: فمعنى اللعن ذكره بأنّ اللعن هو الطّرد، والإبعاد عن رحمة الله فإذا لعن الله ﷻ أحدًا فمعنى ذلك أنّه طرده، وأخرجه من

---

(١) أخرجه أحمد (١١/ ٦٥٤)، والطبراني في الكبير (١٣/ ٦٣، ١٤/ ١١٨)، والأوسط (٩/ ١٣١)، والصغير (٢/ ٢٥٧)، والحاكم (٤/ ٤٨٣)، وابن حبان (١٣/ ٦٤). وأصله في مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٥) (٢٥٩٨)، والبخاري في الأدب المفرد (٣١٦).

رحمته، كما قال لإبليس: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [ص: ٧٨]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ﴾ [الحجر: ٣٥]، فهذا طرد، وإبعاد عن رحمة الله ﷻ، ومن المخلوق، قال هنا عن ابن الأثير: هو السب والدعاء، والظاهر أنّه أعمّ من هذا، فليس سبًّا، ودعاءً فقط، بل معناه هو سؤال الله ﷻ أن يطرده، ويبعده من رحمته، ولهذا جاء الخلاف في اللّعن هل يسوغ، أم لا يسوغ؟ من أجل هذا لأنَّه من المخلوق يطلب من الله أن يبعده عن رحمته، وأن يطرده من رحمته، وهذا لا شكّ إذا كان في المؤمن فلا يسوغ، وأمّا إذا كان في الكافر فإنّ الخاتمة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الخاتمة لا تعلم، فكأنّ هنا فيه نوع اعتداء.

ذكر في قوله: أنّ النبي ﷺ كان يدعو بعدما يقول: «**سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد**»، وهذا القنوت هو القنوت المعروف في النوازل، والفقهاء والعلماء في قنوت النوازل لهم أقوال، أظهرها عندي أنّ القنوت خاص بالإمام، فلا تقنت جميع المساجد إنّما يقنت الإمام في المسجد الأكبر؛ لأنّه لم يأت أنّ النبي ﷺ أمر مساجد الأحياء أن تقنت، وإنّما قنت هو وحده، وقنوت النوازل يقنت به الإمام، ويؤمّن من معه، وهذه رواية عند الإمام أحمد، وهي مذهب جمع أيضًا من أهل العلم، وهي الأظهر؛ لأنَّ السنة دالة على هذا، فلم يرد أنّ مساجد المدينة جميعًا قنتت لمّا قنت النبيّ ﷺ، ولهذا فقنوت الجميع لا يُعلم له دليل، والعلماء طائفة منهم يقولون باستحباب ذلك في النوازل، لكن هل يستحبّ لجميع المساجد، هذا محلّ نظر، ومحله في النوازل، وليس قنوت الوتر.

أيضًا ذكر أنّ في قوله: «**سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد**» فيه دليل ظاهر فقهيّ على أنّ الإمام يجمع بين التسميع، والتحميد، وهذا

مذهب الإمام أحمد، والشافعي، وأهل الحديث(١)، والإمام مالك، والإمام أبو حنيفة ذهبا إلى أنَّ الإمام يقتصر على: «**سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ**»: لأنّ النبي ﷺ ثبت عنه أنّه قال: «**وَإِذَا قَالَ الإِمَامُ سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد**»(٢)، فظاهر هذا أنّ الإمام يقتصر على ذلك، لكن هذا ليس بجيّد؛ لأنّ الأدلة الأخرى ظاهرة، ومنها هذا الدليل، حديث ابن عمر، ومنها غيره من الأحاديث، ويزيد على ذلك، ويستحبّ أيضًا للإمام أن يزيد على «**رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد**»، والحنابلة -رحمهم الله تعالى- في مذهب متأخريهم أنّه لا يزيد على «**رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد**» لكن الأظهر أنّ لهم زيادة على ذلك، أي: المأموم، ليس الإمام، فالمأموم أنّه ليس له الزيادة على «**رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد**»، ولكن الأظهر أنّ له الزيادة؛ لأنّ النبي ﷺ زاد، وثبت عنه الزيادة، ولا مانع يمنع، وهذا مقام حمد، وقد ثبت إقرار النبي ﷺ للرجل الّذي زاد حين قال: «**رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ**»(٣)، فأقرّه النبي ﷺ على ذلك.

«**سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ**» سمع: معروف معناها من السمع، لكن السمع يتعدّى بنفسه تقول: سمع كذا، ولا تقول: سمع لكذا، بمعنى السمع، ولكن إذا كان سمع لكذا فهذا يكون هناك تضمين، وهذا معناه أن يضمّن السمع فعلا آخر يناسب حرف الجر الّذي عُدِّي به، وهو اللام هنا، فسمع

---

(١) انظر المغني (٢/ ١٨٦)، والمجموع (٣/ ٤١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٧٩٩)، ومسلم (٦٠٠)، واللفظ للبخاري، وتمام لفظه: «**كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: مَنِ المُتَكَلِّمُ؟ قَالَ: أَنَا، قَالَ: رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ**».

لمن، ماذا يناسبها؟ يناسبها (استجاب)؛ لأنّك تقول: استجاب لذلك، أجاب كذا واستجاب لكذا، فهمنا قول المسمّع «**سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ**» معناه سمع سمع استجابة لمن حمد، سمع هنا مضمّنة معنى استجاب، وهذا بحث معروف في العربية، وهو بحث التضمين «**سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ**»، والحمد ذكر هنا عن ابن القيم معناه، وهو أنّ الحمد بخلاف المدح، الحمد وإن اشترك مع المدح في الحروف لكن هناك فرق بينهما، وهو أنّهما يجتمعان في الإخبار عن صفات المحمود أو الممدوح، الإخبار عن الصفات، المدح إخبار عن الصفات المحمودة، والحمد الإخبار عن الصفات المحمودة الحسنة الطيبة، ولكن الحمد يتميّز بأنّه إخبار مع محبّة المخبر لمن أخبر عنه، وأمّا المدح فإنّه قد لا يكون محبًّا له، ولا معظّمًا له، ولكن يمدحه لغرض، يمدحه لأجل جاه، يمدحه لأجل دنيا، يمدحه لغير ذلك، فهذا يسمّى مادحًا، ولا يسمّى حامدًا، ولذلك حمد الله ﷻ، يعني: حمد العبد لربّه أفضل من مدحه لربّه، لهذا المعنى، فإنّ المدح قد يكون لأجل رغبة في تحصيل شيء، أمّا الحمد فهو ثناء مجرّد للمحبة، ولهذا الحمد هو من أفضل المقامات، مقامات الثناء باللسان، هو مقام الحمد.

وهذا الدليل الذي ذكره حديث ابن عمر ﵄ ظاهر فيما ساق المؤلف فيه الباب، وهو أنّه ساقه لأجل هذه الآية: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، فالنبي ﷺ سأل ربّه أن يلعن هؤلاء الثلاثة: سهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وصفوان بن أمية، هؤلاء الثلاثة لعنهم النبي ﷺ وسأل الله ﷻ أن يطردهم، ويبعدهم عن رحمته، فهل استجيب دعاؤه ﷺ؟ لم يستجب دعاؤه كما قدّمت في الحديث الّذي رواه أحمد في مسنده، أنهم أسلموا، وحسن

إسلامهم، ولهذا قال الله ﷻ له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ قد سبق في قضاء الله، وفي كتاب الله أنّ هؤلاء سيسلمون، وأنّ هؤلاء سيكونون من أهل الإيمان، فهو قد دعا ﷺ -وهو خير الخلق- ومع ذلك لم يجب دعاءه في حياته، لِم؟ لأنَّه لم يوافق الإذن من الله ﷻ، فهو ﷺ دعا فقال الله له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ ليس كلّ ما دعا به النبي ﷺ حاصلا، ليس كلّ ما دعا به النبي ﷺ يجاب، وإنّما يجاب إذا وافق الحكمة التي يريدها الله ﷻ، الحكمة التي قضى الله ﷻ الخلق موافقًا لما في حكمته، ولهذا يرد على الأنبياء دعواتهم، ليس النبي مجاب الدعوة مطلقًا، هذا نوح عليه السلام سأل ربّه قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ﴾ [هود: ٤٥-٤٦]، وهذا إبراهيم عليه السلام قد دعا لأبيه ولم يجب فيه، وهكذا فليس دعاء الأنبياء مجابا مطلقًا، بل قد يجاب وقد يردّ وهكذا، نبيّنا محمد ﷺ، فإنّه قد يجاب دعاؤه وقد لا يجاب، وهذا الحديث ظاهر في هذا، فإنّه لعن هؤلاء، ومنّ الله عليهم، وأسلموا فلم يجب دعاء النبي ﷺ فيهم؛ وهذا لأنّه لم يوافق ما أذن الله ﷻ به من كونهم يموتون على الكفر وعلى الشرك، ولهذا ظهر الدليل، ظهر وجه الاستدلال من هذا الحديث، وهو أنّ النبي ﷺ دعا على هؤلاء فلم يُجب، فكذلك إذا سُئل في قبره، سُئل الشفاعة، أو استغيث به، أو استعيذ به، أو نذر له، أو استشفع به، أو نحو ذلك من أنواع السؤال، فإنّه لا يعني أنّه لو سأل -على فرض أنّه يسأل- مع أنّه ﷺ لا يدعو لمشرك، لا يسأل الله لمشرك، فإنّه على فرض أنّه سأل فإنّه ليس كلّ ما يسأل به النبي ﷺ يجاب فيه، بل قد يُردّ عليه كما في هذا الحديث، وليس في هذا نقص في حقّه ﷺ، لا، ولكن هذا فيه كمال له؛

لأنّه يدلّ على عبوديّته التامة لربّه ﷻ، وأنّه لا يسأل الله ﷻ مسألة ليس فيها إذن منه ﷻ، فإذًا بطلت احتجاجات المشركين، واحتجاجات المستغيثين بأصحاب القبور، والمستغيثين بالأنبياء، بطلت، فإنَّ النبي في حياته ﷺ ردّ دعاؤه، لعن هؤلاء ولم تجب لعنته فأسلموا.

فالله ﷻ إذًا له الأمر كلّه، وهو الّذي ينبغي أن يُسأل، وأن تتّجه إليه القلوب محبّةً، وإنابةً، وخضوعًا، وذلًا له، ورغبة فيما عنده، وبهذا يكون العبد عنده إخبات لله، ورغبة فيما عند الله، وبُعد عن الاعتقاد في المخلوقين، وتمحض القلب لله ﷻ، وخلوصه له ﷻ.

وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قَالَ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا»(١).

قوله: (وَفِيهِ)، أي: وفي صحيح البخاري.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) اختلف في اسمه، وصحح النووي أن اسمه عبد الرحمن بن صخر، كما رواه الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة قال: «كان اسمي في الجاهلية عبد الرحمن».

وروى الدولابي بإسناده عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ سماه عبد الله، وهو دوسي من فضلاء الصحابة، وحفاظهم، حفظ عن النبي ﷺ أكثر مما حفظه غيره، مات سنة سبع، أو ثمان، أو تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة.

قوله: «قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ». في الصحيح من رواية ابن عباس: «صَعِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الصَّفَا»(٢).

قوله: «حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾» عشيرة الرجل:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٣، ٣٥٢٧)، ومسلم (٢٠٤، ٢٠٦).
(٢) أخرجه مسلم (٢٠٨).

....

هم بنو أبيه الأدنون، أو قبيلته؛ لأنهم أحق الناس ببرك وإحسانك الديني والدنيوي؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦] وقد أمره الله -تعالى- أيضًا بالنذارة العامة؛ كما قال ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [يس: ٦] ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

قوله: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ». المعشر الجماعة.

قوله: أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا». هو بنصب كلمة عطف على ما قبله.

قوله: «اشْتَرُوا أَنْفَسَكُمْ». أي: بتوحيد الله، وإخلاص العبادة له وحده لا شريك له، وطاعته فيما أمر به، والانتهاء عما نهى عنه، فإن ذلك هو الذي ينجي من عذاب الله، لا الاعتماد على الأنساب والأحساب، فإن ذلك غير نافع عند رب الأرباب.

قوله: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا». فيه حجة على من تعلق على الأنبياء والصالحين، ورغب إليهم ليشفعوا له وينفعوه، أو يدفعوا عنه، فإن ذلك هو الشرك الذي حرمه الله تعالى، وأقام نبيه ﷺ بالإنذار عنه، كما أخبر تعالى عن المشركين في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، يقولون: هؤلاء شفعاؤنا عند الله، فأبطل الله ذلك، ونزه نفسه عن هذا الشرك، وسيأتي تقرير هذا المقام -إن شاء الله تعالى-.

وفي صحيح البخاري «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا».

....

قوله: «يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَلِبِ» بنصب بن ويجوز في عباس الرفع النصب. وكذا في قوله «يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ».

قوله: «سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا». بين رسول الله ﷺ أنه لا ينجي من عذاب الله إلا الإيمان، والعمل الصالح.

وفيه: أنه لا يجوز أن يسأل العبد إلا ما يقدر عليه من أمور الدنيا. وأما الرحمة، والمغفرة، والجنة، والنجاة من النار، ونحو ذلك من كل ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فلا يجوز أن يطلب إلا منه تعالى، فإن ما عند الله لا ينال إلا بتجريد التوحيد والإخلاص له بما شرعه، ورضيه لعباده أن يتقربوا إليه به، فإذا كان لا ينفع بنته ولا عمه ولا عمته، ولا قرابته إلا ذلك، فغيرهم أولى وأحرى، وفي قصة عمه أبي طالب معتبر.

فانظر إلى الواقع الآن من كثير من الناس الالتجاء إلى الأموات، والتوجه إليهم بالرغبات والرهبات، وهم عاجزون لا يملكون لأنفسهم ضرًا ولا نفعًا، فضلًا عن غيرهم، يتبين لك أنهم ليسوا على شيء ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠] أظهر لهم الشيطان الشرك في قالب محبة الصالحين، وكل صالح يبرأ إلى الله من هذا الشرك في الدنيا، ويوم يقوم الأشهاد، ولا ريب أن محبة الصالحين إنما تحصل بموافقتهم في الدين، ومتابعتهم في طاعة رب

....

العالمين، لا باتخاذهم أندادًا من دون الله يحبونهم كحب الله إشراكًا بالله، وعبادة لغير الله، وعداوة لله ورسوله والصالحين من عباده، كما قال -تعالى-: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧].

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في هذه الآية بعد كلام سبق: ثم نفى أن يكون قال لهم غير ما أمر به، وهو محض التوحيد فقال: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ ثم أخبر أن شهادته عليهم مدة مقامه فيهم، وأنه بعد الوفاة لا اطلاع له عليهم، وأن الله -تعالى- المنفرد بعد الوفاة بالاطلاع عليهم فقال: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ وصف الله سبحانه بأن شهادته فوق كل شهادة وأعم. ا.هـ.

قلت: ففي هذا بيان أن المشركين خالفوا ما أمر الله به رسله من توحيده الذي هو دينهم الذي اتفقوا عليه، ودعوا الناس إليه، وفارقوا فيه إلا من آمن، فكيف يقال لمن دان بدينهم، وأطاعهم فيما أمروا به من إخلاص العبادة لله وحده: إنه قد تنقصهم بهذا التوحيد الذي أطاع به

....

ربه، واتبع فيه رسله -عليهم السلام-، ونزه به ربه عن الشرك الذي هو هضم للربوبية. وتنقص للإلهية وسوء ظن برب العالمين؟.

والمشركون هم أعداء الرسل وخصماؤهم في الدنيا والآخرة، وقد شرعوا لأتباعهم أن يتبرأوا من كل مشرك، ويكفروا به، ويبغضوه، ويعادوه في ربهم، ومعبودهم ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

الشرح:

هذا الحديث آخر حديث في هذا الباب، وهو دال على ما أراده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من عقد هذا الباب، وذلك أنّه عقده لبيان الحجة على المشركين في أنّ من سألوهم، ومن دعوهم، ومن اعتقدوا فيهم أنّهم يملكون شيئًا، وأنّهم يستحقون شيئًا من الإلهية، أنّ أولئك المخلوقين إنّما هم مربوبون لله عَزَّ وَجَلَّ، مملوكون لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا، وهذا إمام المتّقين، وسيّد الأولين والآخرين محمد بن عبد الله ﷺ قال له ربّه: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال عَزَّ وَجَلَّ لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١] كذلك هذا الحديث بعد الأحاديث السابقة دال على هذا المقام، الأحاديث كلّها دالة على هذا المقام، وهذا الحديث منهم، ضمنها دال على صفة المخلوق، دال على صفة الربّ عَزَّ وَجَلَّ.

فهو يبيّن صفة المخلوق، وإذا تبيّن لنا صفة المخلوق، فإنّه عند ذلك

يتبيّن لنا من يستحقّ التأله؟ من يستحقّ العبادة؟ من يستحق أن يتوجّه له القلب؟ وأن يتوجه له العبد؟ في سره وفي علنه وفي جهره، وفي جميع أحواله بالعبادة، وبإنابة القلب، وبتوجهه، وبالإسلام له، وبالتألّه له، بتبيين النبي ﷺ ما أعطاه الله ﷻ ممّا لم يعطه في هذا الحديث، فلمّا أنزل الله ﷻ هذه الآية العظيمة ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قام النبي ﷺ في عشيرته، وكما ذكر لكم أنّ عشيرة الرجل قرابته الأدنون، وقد يدخل في العشيرة على نحو من التوسّع القبيلة، فقال: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ»، وقريش قبيلة النبي ﷺ، قال: «**يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا**» بيّن ﷺ أنّه لا يملك لأحد منهم، وإنّما الملك ملك الله، والتدبير بيد الله ﷻ، وأنّه لا يملك له إلّا الإنذار إلّا هداية الدلالة والرشاد؛ لأنَّ الله ﷻ أنزل عليه ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ فهو قام فيهم ينذرهم، قام فيه يبصّرهم، قام فيهم يهديهم، هداية وإرشادا، وإلّا فإنّ التوفيق لا يملكه، وإلّا فإن شيئًا ممّا في السماوات، أو في الأرض هو لا يملكه، ولا يستطيع أن ينفعه، ولا يستطيع أن يضرّه، والملك كلّه بيد الله -تبارك وتعالى-، قال: «**لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا**» يعني: إذا أراد الله ﷻ بكم شيئًا فإنّي لا أملك ردّ ذلك، كذلك لا أملك أن أفيض عليكم خيرًا، لما يأذن الله ﷻ به، فالملك كله لله ﷻ، والتدبير كلّه بيد الله ﷻ، فهذه صيغة النبي ﷺ أنّه لا يملك شيئًا ولهذا قال: «**يَا عَبَّاسُ بن عَبْدِ المطَّلِبِ لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّة لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةُ سَلِينِي مِنْ مَالي مَا شِئْتِ فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا**» هؤلاء هم قرابة النبي ﷺ، وبيّن أنّه لقرابته لبنته ولعمّته ولعمّه لا يملك شيئًا، ولا لعشيرته.

فإذًا توجُّه المشركين إلى الآلهة الّتي ادّعوها، والتي هي بيقين أضعف مقامًا، وأقل مقامًا عند الله ﷻ من رسول الله ﷺ، والرسول ﷺ ابتدأ دعوته أوّل ما أنذر حينما قال الله ﷻ له: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ أنذر بقوله: «**إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَك مِنَ اللهِ شَيْئًا**»، فهذه الآلهة المدعاة هل تملك شيئًا؟ إذا كان الرسول الّذي أرسله الله، وأيّده بالبيّنات الظاهرة، وأيّده بالآيات الباهرة الّتي خضع لها من خضع، إذا كان هو لا يملك شيئًا ﷺ من الله، بمعنى لا يملك شيئًا يفيضه على العباد، أو يمنعه عن العباد، لأحد منهم، أو لجميعهم، لا يملك شيئًا لم يأذن الله ﷻ به، ولم يعطه الله له ﷺ، هذا في الحياة فكيف إذًا يملك غيره ﷺ من الآلهة المدعاة، ولذلك عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أخبر الله ﷻ عنه أنّه أنكر الشرك الذي فعله قومه، قال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] هذه نذارة عيسى، ودعوته لقومه، ولهذا بعد أن رُفِع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قال الله ﷻ له ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ لأنه هو الذي يعلم حق الله ﷻ، ويعلم صفة الله ﷻ، فقال: ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ أي: أنزّهك تنزيها، وأجلّك عن هذا إجلالًا، وأبعدك عن كلّ نقص إبعادا، هذا معنى التسبيح عن كلّ نقص، ومنه أن يكون معك إله: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ﴾ [المائدة: ١١٦]، وهذه الآية بيّنة في أنّ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ تبرأ من فعل قومه، وأي شيء فعله الناس بعده ممّن ضلّوا؟ استغاثوا به، اعتقدوا أنّه يملك شيئًا، أن بيده شيئًا من التصريف، أنّه مقرّب عند الله، لأنّه ابن له،

ولهذا سألوه ما سألوه فقال الله ﷻ له: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أمّه مريم بنت عمران عليها السلام، لم يقولوا: إنّها بنت الله، ولا زوجته، وإنّما اتخذوها إلهًا بأنّهم استغاثوا بها، يقولون: يا مريم البتول أغيثينا، يا عذراء أدركينا، ونحو ذلك ممّا يفعله النصارى، وتسمعه في كنائسهم، وهذا إذا تأمّلته وأنّ الله ﷻ حكم على أولئك بالشرك، وعيسى عليه السلام تبرّأ منهم تبيّن أنَّ من شركهم في وصفهم وفي أفعالهم، وفي ضلالهم الذي أخبر الله ﷻ عنه فإنّه يكون مشركًا بالله ﷻ، كيف؟ يكون الناس أشركوا بعيسى، أشركوا بمريم، ويفعل غيرهم مثل فعلهم، ولا يكونون مشركين، لا شكّ أنّ هذا من الباطل، ولهذا قال الله ﷻ لنبيّه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] ينذر عن الشرك، ويدعو إلى التوحيد، وهذا أعظم ما يحبو به الحابي أهله، وقرابته، أن يبصّرهم بالتوحيد، وأن يبصرهم بالشرك حتى لا يقعوا فيه؛ لأن الشيطان أحبّ شيء إليه أن يوقع الناس في الشرك؛ لأنّه به يكونون من أهل النار، هنا قال: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ الإنذار في القرآن أتى مضافًا تارة إلى جميع الناس؛ كما قال ﷻ: ﴿لِتُنذِرَ بِهِۦ﴾ [الأعراف: ٢] ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وتارة يضاف الإنذار إلى من ينتفع به كما قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يس: ١١]، وقال ﷻ في الآية الأخرى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [فاطر: ١٨]، وذلك لأنَّ الّذي أنذر فلم يرفع رأسًا بالإنذار، ولم يأبه له، ولم يستجب للنذير، وقد وصف النبي ﷺ نفسه بقوله: «**أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ**»(١)، أنذر ولم يستجب لذلك المنذر، فإنّ من لم يستجب لذلك المنذر، ولم يرفع بنذارته

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٢)، ومسلم (٢٢٨٣).

رأسًا هذا كأنّه ما سمع النذارة، ولهذا يخصّ تارة الإنذار بمن انتفع به، كما في آية سورة يس، وآية فاطر، وفي آيات أخر: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ هنا إنذار لمن انتفع به؛ لأنَّ هؤلاء هم الذين انتفعوا بالإنذار، ونتج عن انتفاعهم بالإنذار أنّهم خشوا ربّهم بالغيب، وأقاموا الصلاة وتزكّوا، وزكوا أنفسهم، كذلك إنذار النبي ﷺ للناس عامة، بل الثقلين عامة، فلهذا أطلقه في آيات، وجعله عامًا، وتارة يجعله الله ﷻ خاصًا، وسبب ذلك أنّ من لم ينتفع بالإنذار فينزل منزلة من لم ينذر أصلًا فكأنّ الإنذار خصّ بمن انتفع به، لأن يأتي من ينذر، وخوف العذاب الشديد، ويرغب ويرهب، ثم بعد ذلك لا يؤبه له، وإنّما يأبه له أناس قليل فهؤلاء هم الّذين انتفعوا بالإنذار، فيقال: هؤلاء هم المنذرون بهذا الاعتبار -باعتبار الخصوص-، وهنا في هذه الآية: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ بالإنذار العام؛ لأنّ منهم من لم يستجب لإنذار النبي ﷺ هنا في قوله: «**لَا أُمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا**» (شيئًا) نكرة وأتت في سياق النفي، فدلّت على العموم، أي: لا يملك شيئًا من التصرّف في القلوب، ولا في النفع، فإنّهم إذا أراد الله ﷻ أن يهديهم هداهم، وإذا أردت أنا أن أهديهم هداية توفيق فإنّي لا أستطيع ذلك، ولهذا قال ﷻ لنبيّه ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] لا توفّق من أحببت، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦] يوفّق من يشاء، لكن أنت لك هداية الدلالة والإرشاد والبيان، كما قال ﷻ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقال في الآية الأخرى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، مبيّن ومرشد ودال إلى الخير والفلاح، فالنبي ﷺ قد بيّن صفته، وأنّه لا يملك شيئًا، فمعنى ذلك أنّ من دونه ﷺ كيف يملك شيئًا في الحياة بشيء لم يقدره الله ﷻ عليه، إذا سُئل

في الحياة وهو غائب بعيد أن يغيث فهل يملك ذلك؟ لا يملكه، إذا سُئل في الحياة أنّ يُجعل السائل من أهل الجنّة، أتى واحد لأحد الأئمّة، إمام كبير، أو عالم، أو النبي ﷺ فقال: اجعلني من أهل الجنة، هل يملك ذلك؟ لا، لا يملك ذلك، ولهذا النبي ﷺ قال حينما سأله أحد الصحابة رضي الله عنهم سأله مرافقته في الجنّة، قال له: «**أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ**»(١)؛ لأنَّ النبي ﷺ لا يملك أن يجعل أحدًا في الجنة، أو يجعل أحدًا في النار، إنّما هو مبيّن، وهاد، هذا في حياته، فكيف المقام بعد وفاته، وأولئك المشركون المخرّفون يقولون: إنّ مقامه بعد وفاته عند ربّه أعظم وأجلّ من مقامه في حياته. بل الغلاة يقولون: هو بعد مماته ﷺ كما هو في حياته.

وهذا الحديث يبيّن لك حاله ﷺ في حياته، وكذلك الأحاديث قبل ذلك، حيث دعا النبي ﷺ على من دعا عليه، على سهيل بن عمرو، ومن معه، ومع ذلك لم يجب في هذا، وأسلموا وحسُن إسلامهم، ومنَّ الله عز وجل عليهم بالإيمان، وأنزل الله عز وجل عليه قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فكان أن تاب الله عز وجل عليهم، فلم يُجب دعاءه ﷺ في الحياة؛ لأنّ دعاءه لم يكن موافقًا لما يريده الله عز وجل كونًا من هؤلاء، ولما سبق لهم في علم الله عز وجل من خاتمة السعادة.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩) من حديث رَبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه، ولفظه: «**قَالَ: كُنْتُ أَبِيتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَتِهِ، فَقَالَ لِي: سَلْ. فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ. قَالَ: أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: هُوَ ذَاكَ. قَالَ: فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ**».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ.

الثَّانِيَةُ: قِصَّةُ أُحُدٍ.

الثَّالِثَةُ: قُنُوتُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَخَلْفَهُ سَادَاتُ الْأَوْلِيَاءِ يُؤَمِّنُونَ فِي الصَّلَاةِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْمَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ فَعَلُوا أَشْيَاءَ مَا فَعَلَهَا غَالِبُ الْكُفَّارِ، مِنْهَا: شَجُّهُمْ نَبِيَّهُمْ، وَحِرْصُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، وَمِنْهَا التَّمْثِيلُ بِالْقَتْلَى، مَعَ أَنَّهُمْ بَنُو عَمِّهِمْ.

السَّادِسَةُ: أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فَتَابَ عَلَيْهِمْ فَآمَنُوا.

الثَّامِنَةُ: الْقُنُوتُ فِي النَّوَازِلِ.

التَّاسِعَةُ: تَسْمِيَةُ الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ.

العَاشِرَةُ: لَعْنَةُ الْمُعَيَّنِ فِي الْقُنُوتِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: قِصَّتُهُ ﷺ لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤].

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: جِدُّه ﷺ فِي هَذَا الْأَمْرِ، بِحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ بِسَبَبِهِ إِلَى الْجُنُونِ، وَكَذَلِكَ لَوْ يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ الْآنَ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ لِلأَبْعَدِ وَالْأَقْرَبِ: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا»،

حَتَّى قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا»، فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ أَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْ سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَآمَنَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَا الْحَقَّ، ثُمَّ نَظَرَ فِيمَا وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ الآنَ، تبَيَّنَ لَهُ التَّوْحِيدَ وَغُرْبَةَ الدِّينِ.

تم بحمد الله الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني: ويبدأ بـ (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة